المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



درء تعارض العقل والنقل

لابن تيمية
أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم

تحقيق
الدكتور محمد رشاد سالم

طبع على نفقة
خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز
وفقه الله

الطبعة الثانية
بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية

الجزء الثاني

١٤١١هـ - ١٩٩١م

أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بالجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

رموز الكتاب

م = طبعة مطبعة السنة المحمدية .

ق = طبعة المطبعة الأميرية ببولاق .

س = مخطوطة مكتبة راغب باشا باستانبول .

ص = مخطوطا مكتبة آصافية (حيدر آباد) .

ط = مخطوطا مكتبة طلعت (دار الكتب المصرية) .

ر = مخطوطا مكتبة رامبور (بالهند) .

د = مخطوط دبلن (بأيرلندا) .

ت = مخطوط التيمورية (دار الكتب المصرية) .

ش = مخطوطة دمشق .

هـ = مختصر الهكارى .

(فصل)

دلالة السمع على أفعال الله تعالى

ونحن ننبه على دلالة السمع على أفعال الله تعالى الذى به تنقطع الفلاسفة الدهرية ، ويتبين به مطابقة العقل للشرع[١] .

ولا ريب أن دلالة ظاهر السمع ليس فيها نزاع ؛ لكن الذين يخالفون دلالته يدَّعون أنها دلالة ظاهرة لا قاطعة ، والدلالة العقلية القاطعة خالفتها[٢] ، فأصل الدلالة متفق عليه ، فنقول :

معلوم بالسمع اتصاف الله تعالى بالأفعال الاختيارية القائمة به ، كالاستواء إلى السماء ، والاستواء على العرش ، والقبض ، والطى ، والإتيان ، والمجىء ، والنزول ، ونحو ذلك . بل والخلق ، والإحياء ، والإماتة ؛ فإن الله تعالى وصف نفسه بالأفعال اللازمة كالاستواء ، وبالأفعال المتعدية كالخلق ، والفعل المتعدى مستلزم للفعل اللازم ، فإن الفعل لابد له من فاعل ، سواء كان متعديا إلى مفعول أو لم يكن . والفاعل لابد له من فعل ، سواء كان فعله مقتصراً عليه أو متعديا إلى

---

* الأرقام الصغيرة تشير إلى صفحات الجزء الثانى من طبعة السنة المحمدية (م) بتحقيق الشيخين محمد محيى الدين عبد الحميد . ومحمد حامد الفقى رحمهما الله . والرقم الكبير (٢) يدل على الجزء الثانى .

(١) س : الشرع للعقل .

(٢) س : تخالفها .

غيره . والفعلُ المتعدى إلى غيره لا يتعدى حتى يقوم بفاعله ، إذ كان لابد [له][١] من الفاعل . وهذا معلوم سمعاً وعقلا .

أما السمع فإن أهل اللغة العربية التى نزل بها القرآن ، بل وغيرها من اللغات ، متفقون على أن الإنسان إذا قال : « قام فلان وقعد » وقال[٢] : « أكل فلان الطعام وشرب الشراب » فإنه لابد أن يكون فى الفعل المتعدى إلى المفعول به ما فى الفعل اللازم وزيادة ، إذْ كِلتَا الجملتين[٣] فعلية ، وكلاهما فيه فعل وفاعل ، والثانية امتازت بزيادة المفعول ، فكما أنه فى الفعل اللازم مَعَنَا فعلٌ وفاعل ففى الجملة المتعدية مَعَنَا أيضاً فعلٌ وفاعل[٤] وزيادة مفعول به .

٤/٢ / ولو قال قائل : الجملة الثانية ليس فيها فعل قائم بالفاعل .[٥] كما فى الجملة الأولى ، بل الفعل الذى هو « أكل » و « شرب » نصب[٦] المفعول – من غير تعلق بالفاعل[٥] أولاً – لكان كلامه معلوم الفساد ، بل يقال : هذا الفعل تعلَّق بالفاعل أولا ، كتعلق « قام وقعد » ، ثم تعدَّى إلى المفعول ، ففيه ما فى الفعل اللازم وزيادة التعدى ، وهذا واضح لا يتنازع[٧] فيه اثنان من أهل اللسان .

---

(١) له : زيادة فى (س) ، (هـ) .
(٢) م (فقط) : أو قال .
(٣) ص ، ط ، ر : الجملتان ، وهو خطأ .
(٤) س : معنا فعل وفاعل أيضاً .
(٥ - ٥) : ساقط من (ق) فقط .
(٦) م : ينصب .
(٧) س : لا ينازع .

فقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَـٰوَاتِ وَالْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ [سورة الحديد : ٤] تضمن فعلين : أولهما متعدٍّ إلى المفعول به ، والثانى مقتصر لا يتعدى ، فإذا كان الثانى – وهو قوله تعالى : « ثم استوى » – فعلا متعلقاً بالفاعل ، فقوله « خلق » كذلك بلا نزاع بين أهل العربية .

ولو قال قائل : « خلق » لم يتعلق بالفاعل ، بل نصب المفعول به ابتداء ، لكان[1] جاهلا ، بل فى « خَلَقَ » ضمير يعود إلى الفاعل كما فى « استوى » .

وأما من جهة العقل : فَمَنْ جَوَّزَ أن يقوم بذات الله تعالى فعل لازم له ، كالمجىء والاستواء ، ونحو ذلك ؛ لم يمكنه أن يمنع قيامَ فعل يتعلق بالمخلوق كالخلق والبَعْث والإماتة والإحياء ، كما أن من جوَّز أن تقوم به صفة لا تتعلق بالغير كالحياة لم يمكنه أن يمنع قيام الصفات المتعلقة بالغير ، كالعلم والقدرة والسمع والبصر ؛ ولهذا لم يقل أحد من العقلاء بإثبات أحد الضربين دون الآخر ، بل قد يثبت الأفعال المتعدية القائمة به كالتخليق مَنْ[2] يُنازع فى الأفعال اللازمة ، كالمجىء والإتيان . وأما العكس فما علمت به قائلا .

وإذا كان كذلك كان حدوث ما يُحدثه الله تعالى من المخلوقات تابعاً لما يفعله من أفعاله الاختيارية القائمة بنفسه ، وهذه سبب الحدوث ، والله تعالى حىّ قيوم لم يزل موصوفاً بأنه يتكلم بما يشاء ، فعَّال لما يشاء . وهذا قد قاله العلماء الأكابر من أهل السنة والحديث ، ونقلوه عن السلف والأئمة ، وهو قول طوائف كثيرة / من أهل الكلام والفلسفة المتقدمين والمتأخرين ، بل هو قول جمهور المتقدمين من الفلاسفة . ٥/٢

---

(١) م ، ق : كان .

(٢) س : فمن .

وعلى هذا فيزول الإشكال ويكون إثبات خلق السمٰوات والأرض إنما يتم بما جاء به الشرع ، ولا يمكن القول بحدوث العالمِ على أصل نُفَاة الأفعال الذين يزعمون أن العقل قد دل على نفيها ، ويقدمون هذا الذى هو عندهم دليل عقلى على ما جاء به الكتاب والسنة[1] ، والعقلُ عند التحقيق يبطل هذا القول ويوافق الشرع ؛ فإنه إذا تبين أن القول بنفيها يمتنع معه القولُ بحدوث شيء من الحوادث : لا العالم ولا غيره ، والحوادث مشهودة ، كان العقل قد دل على صحة ما جاء به الشرع فى ذلك ، والله سبحانة موصوف بصفات الكمال ، منزَّة عن النقائص ، وكل كمال وُصِف به المخلوق من غير استلزامه لنقصٍ فالخالقُ أحقُّ به ، وكل نقص نُزِّه عنه المخلوق فالخالق أحق بان ينزَّه عنه ، والفعل صفة كمال لاصفة نقص ، كالكلام والقدرَةِ ، وعدم الفعل صفة نقص ، كعدم الكلام وعدم القدرة ، فدل العقل على صحة ما دل عليه الشرع ، وهو المطلوب .

وكان الناس قبل أبى محمد بن كُلاَّب صنفين ، فأهل السنة والجماعة يثبتون ما يقوم بالله تعالى من الصفات والأفعال التى يشاؤها ويقدر عليها ، والجهمية من المعتزلة وغيرهم تنكر هذا وهذا ، فأثبت ابن كلاب قيام الصفات اللازمة به ، ونفى أن يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال وغيرها ، ووافقه على ذلك أبو العباس القلانسى ، وأبو الحسن الأشعرى وغيرهما ، وأما الحارث المحاسبى فكان ينتسب إلى قول ابن كلاب ، ولهذا أمر أحمد بهَجْره ، وكان أحمد[2] يحذِّر عن ابن كلاب وأتباعه ، ثم قيل عن الحارث : إنه رجع عن قوله[3] .

---

(١) م ، ق ، ص ، ط ، ر : على ما جاءت به الكتب والسنة .

(٢) س : وكان الإمام أحمد .

(٣) أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبى ، من شيوخ الصوفية ، توفى ببغداد سنة ٢٤٣ . انظر ترجمته فى : تاريخ بغداد ٨/٢١١ – ٢١٦ وفيه الكلام على هجر أحمد بن حنبل له ٢/٢١٤ –٢١٦ . وانظر ترجمته أيضاً فى : طبقات الصوفية للسلمى ، ص ٥٦ – ٦٠ ؛ الطبقات الكبرى =

وقد ذكر الحارث فى كتاب « فهم القرآن » عن أهل السنة فى هذه المسألة قولين ، ورجَّح قول ابن كلاب ، وذكر ذلك فى قول الله تعالى : ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة التوبة : ١٠٥] وأمثال ذلك ، وأئمة السنة / والحديث على إثبات النوعين ، وهو ٦/٢ الذى ذكره عنهم مَنْ نقل مذهبهم ، كحرب الكرمانى [١] وعثمان بن سعيد الدارمى وغيرهما ، بل صرح هؤلاء بلفظ الحركة ، وأن ذلك هو مذهب أئمة السنة والحديث من المتقدمين والمتأخرين ، وذكر حرب الكرمانى أنه قول من لقيه من أئمة السنة ، كأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعبد الله بن الزبير الحُمَيْدى [٢] وسعيد بن منصور [٣] . وقال عثمان بن سعيد وغيره : إن الحركة من لوازم الحياة ، فكل حى متحرك ، وجعلوا نفى هذا من أقوال الجهمية نُفاة الصفات ، الذين اتفق السلف والأئمة على تضليلهم وتبديعهم .

= للشعرانى ٦٤/١ ؛ طبقات الشافعية (طبعة عيسى الحلبى بتحقيق الأستاذين عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحى) ٢٧٥/٢ – ٢٧٩ (وانظر ما ذكره عن هجر أحمد له) . شذرات الذهب ١٠٣/٢ ؛ ميزان الاعتدال ٤٣٠/١ – ٤٣١ ؛ الخلاصة للخزرجى ، ص ٥٧ ؛ الأعلام ١٥٣/٢ – ١٥٤ .

(١) حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلى الكرمانى ، صاحب الإمام أحمد ومن أئمة الحنابلة . توفى سنة ٢٨٠ . انظر ترجمته فى : شذرات الذهب ١٧٦/٢ ؛ طبقات الحنابلة ١٤٥/١ – ١٤٦ .

(٢) أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدى الأسدى . أحد الأئمة فى الحديث ، وهو شيخ البخارى ، توفى بمكة سنة ٢١٩ . انظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ٤١٣/٢ – ٤١٤ ؛ تهذيب التهذيب ٢١٥/٥ – ٢١٦ ؛ تاريخ التراث العربى لفؤاد سزكين ٢٨٢/١ – ٢٨٣ ؛ الأعلام ٢١٩/٤ .

(٣) أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة المروزى ويقال الطالقانى ثم البلخى صاحب السنن . توفى بمكة ٢٢٧ . انظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ٤١٦/٢ ؛ الجرح والتعديل جـ ٢ . ق ١ . ص ٦٨ ؛ طبقات ابن سعد ٥٠٢/٥ ؛ سزكين ٢٨٦/١ – ٢٨٧ .

وطائفة أخرى من السلفية[(١)] كنعيم بن حماد الخزاعى[(٢)] والبخارى صاحب « الصحيح » وأبى بكر بن خزيمة ، وغيرهم كأبى عمر بن عبد البر وأمثاله[(٣)] : يثبتون المعنى الذى يثبته هؤلاء ، ويسمون ذلك فعلا ونحوه ، ومن هؤلاء من يمتنع[(٤)] عن[(٥)] إطلاق لفظ الحركة لكونه غير مأثور[(٦)] .

وأصحاب أحمد منهم مَنْ يوافق هؤلاء ، كأبى بكر عبد العزيز وأبى عبد الله بن بطة وأمثالها ، ومنهم من يوافق الأولين ، كأبى عبد الله بن حامد وأمثاله ، ومنهم طائفة ثالثة – كالتميميين و ابن الزاغوانى وغيرهم – يوافقون النفاة من أصحاب ابن كُلاَّب وأمثالهم .

ولما كان الإثبات هو المعروف عند أهل السنة والحديث كالبخارى

---

(١) م (فقط) : من السلف .

(٢) أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعى المروزى . توفى سنة ٢٢٨ . انظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ٤١٨/٢ – ٤٢٠ ؛ تهذيب التهذيب ٤٥٨/١٠ – ٤٦٣ ؛ سزكين ٢٨٧/١ – ٢٨٨ ؛ الأعلام ١٤/٩ .

(٣) جملة « كأبى عمر بن عبد البر وأمثاله » ساقطة من (س) .

(٤) ومن هؤلاء من يمتنع : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : لكن يمتنعون .

(٥) س : من .

(٦) فى هامش نسخة (هـ) كتب ما يلى : « قال ابن تيمية المصنِّف فى آخر المجلد الثانى فى مناظرته للآمدى : وأنت لم تذكر حجة على حدوث نوع الحركة إلا حجة واحدة . وهو قولك : الحادث لا يكون أزليا . وهى ضعيفة . إذ الحادث يراد به النوع ويراد به الشخص . فاللفظ مجمل . كما أن قول القائل الفانى لا يكون باقيا مجمل . فإن إراد به أن الفانى بنفسه لا يكون باقيا فهو حق . وإن أراد به أن ماكان فانى الأعيان لا يكون نوعه باقيا فهو باطل . فإن نعيم الجنة دائم باق مع أن كل أكل وشرب ونكاح وغير ذلك من الحركات يفنى شيئا بعد شىء » .

وأبى زُرْعة[1] وأبى حاتم[2] ومحمد بن يحيى الذهلى وغيرهم من العلماء الذين أدركهم الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة ، كان المستقر عنده ما تلقاه عن أئمته : من أن الله تعالى لم يزل متكلما إذا شاء ، وأنه يتكلم بالكلام الواحد مرة بعد مرة . وكان له أصحاب كأبى على الثقفى[3] وغيره تلقوا طريقة ابن كلاب ، فقام بعض المعتزلة وألقى[4] إلى ابن خزيمة سر قول هؤلاء ، وهو أن الله لا يوصف بأنه يقدر على الكلام إذا شاء ، ولا يتعلق[5] ذلك بمشيئته ، فوقع بين ابن خزيمة وغيره وبينهم فى ذلك نزاع ، حتى أظهروا موافقتهم له فيما لا نزاع فيه ، وأمر ولاة الأمر بتأديبهم لمخالفتهم له ، وصار / الناس حزبين ، فالجمهور من أهل السنة وأهل الحديث معه ، ومن وافق[طريقة][6] ابن كُلاَّب معه ، حتى صار بعده علماء نيسابور[7] وغيرهم حزبين ، فالحاكم أبو عبد الله[8] وأبو عبد الرحمن ٧/٢

(١) عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد . أبو زرعة الرازى . من أئمة الحديث . توفى سنة ٢٦٤ . انظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ٥٥٧/٢ – ٥٥٩ ؛ تهذيب التهذيب ٣٠/٧ – ٣٤ ؛ طبقات الحنابلة ١٩٩/١ – ٢٠٣ ؛ سزكين ٢٧٣/١ – ٢٧٤ ؛ الأعلام ٣٥٠/٤ .

(٢) أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلى الرازى . من أقران البخارى ومسلم . توفى سنة ٢٧٧ . انظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ٥٦٧/٢ – ٥٦٩ ؛ تهذيب التهذيب ٣١/٩ – ٣٤ ؛ طبقات الحنابلة ٢٨٤/١ – ٢٨٦ ؛ سزكين ٣٩٠/١ – ٣٩١ ؛ الأعلام ٢٥٠/٦ .

(٣) أبو على محمد بن عبد الوهاب بن عبد الرحمن الثقفى النيسابورى . الفقيه الواعظ أحد الأئمة . توفى سنة ٣٢٨ . انظر ترجمته فى : شذرات الذهب ٣١٥/٢ ؛ العبر للذهبى ٢١٤/٢ ؛ طبقات الصوفية . ص ٣٦١ – ٣٦٥ ؛ طبقات الشافعية ١٩٢/٣ – ١٩٦ وفيه ١٩٣/٢ أنه روى بسنده إلى ابن خزيمة . . .الخ .

(٤) س . ص . ط . هـ . ر : ألقى .

(٥) م . ق : تعلق .

(٦) طريقة : ساقطة من (م) . (ق) .

(٧) س . ص : علماء أهل نيسابور .

(٨) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم الضبى النيسابورى ؛ الشهير بالحاكم ويعرف بابن البيع . من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه . توفى سنة ٤٠٥ . انظر ترجمته فى تذكرة الحفاظ =

السلمى وأبو عثمان النيسابورى[(١)] [وغيرهم معه وكذلك][(٢)] يحيى[(٣)] بن عمار السجستانى وأبو عبد الله بن مَنْده وأبو نصر السجزى وشيخ الإسلام [أبو إسماعيل][(٤)] الأنصارى [وأبو القاسم] سعد بن على الزنجانى[(٥)] وغيرهم معه ، وأما أبو ذر الهروى وأبو بكر البيهقى[(٦)] وطائفة أخرى فهم مع ابن كُلاَّب .

[وكذلك النزاع كان بين طوائف الفقهاء والصوفية والمفسرين وأهل الكلام والفلسفة][(٧)] وهذه المسألة كانت المعتزلة تلقبها بمسألة « حلول الحوادث » وكانت المعتزلة تقول : إن الله منزّه عن الأعراض والأبعاض والحوادث والحدود ، ومقصودهم نفى الصفات ونفى الأفعال ، ونفى

=١٠٣٩/٣ - ١٠٤٥ ؛ طبقات الشافعية ١٥٥/٤ - ١٧١ ؛ تاريخ بغداد ٤٧٣/٥ - ٤٧٤ ؛ سزكين ٥٤٢/١ - ٥٤٦ ؛ الأعلام ١٠١/٧ .

(١) س : وشيخ الإسلام أبو عثمان النيسابورى . ولعله : أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل الصابونى . ولد بنيسابور سنة ٣٧٣ ومات فيها سنة ٤٤٩ . مقدم أهل الحديث بخراسان . لقبه أهل السنة فيها بشيخ الإسلام . انظر ترجمته فى : طبقات الشافعية ٢٧١/٤ - ٢٩٢ ؛ شذرات الذهب ٢٨٢/٣ - ٢٨٣ ؛ الأعلام ٣١٤/١ .

(٢) ما بين المعقوفتين فى (س) فقط .

(٣) يحيى : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : ويحيى .

(٤) أبو إسماعيل : زيادة فى (س) .

(٥) وأبو القاسم سعد بن على الزنجانى : كذا فى (س) وذكر فيها قبل الأنصارى . وفى سائر النسخ : وسعيد بن على الزنجانى . وهو أبو القاسم سعد بن على بن محمد الزنجانى شيخ الحرم كان حافظاً ثقة زاهداً توفى سنة ٤٧١ . انظر ترجمته فى : شذرات الذهب ٣٣٩/٣ - ٣٤٠ ؛ تذكرة الحفاظ ١١٧٤/٣ - ١١٧٨ .

(٦) أبو بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى الشافعى . شيخ خراسان ومن أئمة المحدثين . ولد سنة ٣٨٤ وتوفى سنة ٤٥٨ . انظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ١١٣٢/٣ - ١١٣٥ ؛ طبقات الشافعية ٨/٤ - ١٦ ؛ شذرات الذهب ٣٠٤/٣ - ٣٠٥ ، الأعلام ١١٣/١ .

(٧) ما بين المعقوفتين فى (س) فقط .

مباينته للخلق وعلوه على العرش[١] ، وكانوا يعبرون عن مذاهب أهل الإثبات أهل السنة بالعبارات المجملة التى تشعر الناس بفساد[٢] المذهب ، فإنهم إذا قالوا « إن الله منزَّه عن الأعراض » لم يكن فى ظاهر هذه العبارة ما ينكر ، لأن الناس يفهمون من ذلك أنه منزه عن الاستحالة والفساد كالأعراض التى تعرض لبنى آدم من الأمراض والأسقام ، ولا ريب أن الله منزه عن ذلك ، ولكن مقصودهم أنه ليس له علم ولاقدرة ولا حياة ولا كلام قائم به ، ولا غير ذلك من الصفات التى يسمونها هم أعراضاً .

وكذلك إذا قالوا : « إن الله منزه عن الحدود والأحياز والجهات » أوهموا الناس أن مقصودهم بذلك أنه لا تحصره المخلوقات ، ولا تحوزه المصنوعات ، وهذا المعنى صحيح ، ومقصودهم : أنه ليس مباينا للخلق ولا منفصلا عنه ، وأنه ليس فوق السموات رب ، ولا على العرش إله ، وأن محمدا لم يُعْرَج به إليه ، ولم ينزل منه شيء ، ولا يصعد إليه شيء ، ولا يتقرب إليه شيء ، ولا يتقرب إلى شيء ، ولا ترفع إليه الأيدى فى الدعاء ولا غيره ، ونحو ذلك من معانى الجهمية .

وإذا قالوا : « إنه ليس بجسم » أوهموا الناس أنه ليس من جنس المخلوقات ، ولا مثل أبدان الخلق[٣] ، وهذا المعنى صحيح ، ولكن مقصودهم بذلك أنه لا يُرَى / ولا يتكلم بنفسه ، ولا يقوم به صفة ، ولا هو مباين للخلق ، وأمثال ذلك . ٨/٢

(١) س : على الأعرش .
(٢) هـ : فســاد .
(٣) س : الناس .

وإذا قالوا : « لا تحله الحوادث » أوهموا الناس أن مرادهم أنه لا يكون محلا للتغيرات والاستحالات ونحو ذلك من الأحداث التى تحدث للمخلوقين فتحيلهم وتفسدهم ، وهذا معنى صحيح ، ولكن مقصودهم بذلك أنه ليس له فعل اختيارى يقوم بنفسه ، ولا له كلام ولا فعل يقوم به يتعلق بمشيئته وقدرته ، وأنه لا يقدر على استواء أو نزول أو إتيان أو مجيء ، وأن المخلوقات التى خلقها لم يكن منه عند خلقها فعل أصلا ، بل عين المخلوقات هى الفعل ، ليس هناك فعل ومفعول ، وخلق ومخلوق ، بل المخلوق عين الخلق ، والمفعول عين الفعل ، ونحو ذلك .

وابن كُلاَّب ومن اتبعه وافقوهم على هذا وخالفوهم فى إثبات الصفات ، وكان ابن كُلاب والحارث المحاسبى وأبو العباس القلانسى وغيرهم يثبتون مباينة الخالق للمخلوق[(١)] وعلوه بنفسه فوق المخلوقات ، وكان ابن كلاب وأتباعه يقولون : إن العلو على المخلوقات صفة عقلية تعلم بالعقل ، وأما استواؤه على العرش فهو[(٢)] من الصفات السمعية الخبرية التى لا تعلم إلا بالخبر ، وكذلك الأشعرى يثبت الصفات بالشرع تارة وبالعقل أخرى ، ولهذا يثبت العلو ونحوه مما تنفيه المعتزلة ، ويثبت الاستواء على العرش ، ويرد على من تأوله[(٣)] بالاستيلاء ونحوه مما لا يختص بالعرش ، بخلاف أتباع صاحب « الإرشاد »[(٤)] فإنهم سلكوا طريقة المعتزلة فلم يثبتوا الصفات إلا بالعقل ، وكان الأشعرى وأئمة أصحابه

---

(١) س ، هـ : للمخلوقات .

(٢) س ، ط ، ر ، ص ، هـ : فهى .

(٣) س : يتأوله .

(٤) وهو إمام الحرمين الجوينى .

يقولون : إنهم يحتجون بالعقل لما عرف[(١)] ثبوته بالسمع ، فالشرع هو الذى يعتمد عليه فى أصول الدين ، والعقل عاضد له مُعَاون .

فصار هؤلاء يسلكون [ما يسلكه مَنْ][(٢)] سلكه [مِن] أهل الكلام المعتزلة[(٣)] ونحوهم فيقولون : إن الشرع لا يعتمد عليه فيما وصف الله به وما لا يوصف ، وإنما يعتمد فى ذلك عندهم على عقلهم ، ثم ما لم يثبته إما أن ينفوه وإما أن يقفوا فيه .

ومن هنا طمع فيهم المعتزلة ، وطمعت الفلاسفة فى الطائفتين ، بإعراض قلوبهم عما جاء به الرسول و[عن] طلب[(٤)] الهدى من جهته ، وجعل هؤلاء يعارضون بين العقل / والشرع[(٥)] كفعل المعتزلة والفلاسفة ، ٩/٢ ولم يكن الأشعرى وأئمة أصحابه على هذا ، بل كانوا موافقين لسائر أهل السنة فى وجوب تصديق ما جاء به الشرع مطلقا ، والقدح فيما يعارضه ، ولم يكونوا يقولون : « إنه لا يُرجع إلى السمع فى الصفات » ولا يقولون : « الأدلة السمعية لا تفيد اليقين » بل كل هذا مما أحدثه المتأخرون الذين مالوا إلى الاعتزال والفلسفة من أتباعهم ، وذلك لأن الأشعرى صَرَّح بأن تصديق الرسول صلى الله عليه وسلم ليس موقوفا على دليل الأعراض ، وأن الاستدلال به على حدوث العالم من البدع المحرَّمة فى دين الرسل ، وكذلك غيره ممن يوافقه على نفى الأفعال القائمة به قد يقول : إن هذا

(١) هـ : يعرف .
(٢) يسلكه من : ساقطة من (م) . (ق) .
(٣) م . ق : يسلكون ما سلكه أهل الكلام من المعتزلة .
(٤) وعن طلب : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : وطلب .
(٥) س : بين الشرع والعقل .

الدليلَ دليلَ الأعراض صحيح ، لكن الاستدلال به بدعة ، ولا حاجة إليه ، فهؤلاء [لا][1] يقولون : إن دلالة السمع موقوفة عليه ، لكن المعتزلة القائلون بأن دلالة السمع موقوفة على صحته صرَّحوا بأنه لا يُستدل بأقوال الرسول على ما يجب ويمتنع من الصفات ، بل ولا الأفعال ، وصرحوا بأنه لا يجوز الاحتجاج على ذلك بالكتاب والسنة ، وإن وافق العقل ، فكيف إذا خالفه ؟

وهذه الطريقة[2] هي التي سلكها مَنْ وافق المعتزلة في ذلك كصاحب « الإرشاد » وأتباعه ، وهؤلاء يردون دلالة الكتاب والسنة ، تارة يصرحون بأنا وإن علمنا مراد الرسول فليس قوله[3] مما يجوز أن يُحتج به في مسائل الصفات ؛ لأن قوله إنما يدل بعد ثبوت صدقه الموقوف على مسائل الصفات ، وتارة يقولون : إنما لم يدل[4] لأنَّا لا نعلم مراده لتطرُّق الاحتمالات إلى الأدلة السمعية ، وتارة يطعنون في الأخبار.

فهذه الطرق الثلاث التي وافقوا فيها الجهمية[5] ونحوهم من المبتدعة : أسقطوا بها حرمة الكتاب والرسول عندهم ، وحرمة الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، حتى يقولون[6] . إنهم لم يحققوا أصول الدين كما حققناها ، وربما اعتذروا عنهم بأنهم كانوا مشتغلين[7] بالجهاد ، ولهم من جنس هذا

---

(١) لا : ساقطة من (م) . (ق) .
(٢) س ، ص ، ط . ر : الطريق .
(٣) س . هـ : لم يكن قوله .
(٤) هـ : أنها لم تـدل .
(٥) هـ : المعتزلة .
(٦) حتى يقولون : كذا في (م) فقط ، وفي سائر النسخ : حتى يقولوا .
(٧) س ، هـ : مشغولين .

الكلام الذى يوافقون به الرافضة ونحوهم / من أهل البدع ، ويخالفون به الكتاب والسنة والإجماع ، مما ليس هذا موضع بَسْطه ، وإنما نبهنا على أصول دينهم وحقائق أقوالهم ، وغايتهم أنهم[1] يدَّعون فى أصول الدين المخالفة للكتاب والسنة : المعقول[2] والكلام ، وكلامُهم فيه من التناقض والفساد ما ضارعوا به أهل الإلحاد ؛ فهم من جنس الرافضة : لا عقل صريح ولا نقل صحيح ، بل منتهاهم السفسطة[3] فى العقليات والقَرْمَطة[4] فى السمعيات ، وهذا منتهى كل مبتدع خالف شيئا من الكتاب والسنة ، حتى فى المسائل العملية والقضايا الفقهية .

١٠/٢

(١) وغايتهم أنهم : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : وغايتهم وأنهم .

(٢) م (فقط) : والمعقول .

(٣) يقول الفارابى فى كتابه « إحصاء العلوم » ص ٢٤ (تحقيق الأستاذ الدكتور عثمان أمين ، ط الخانجى . ١٣٥٠/١٩٣١) : « وهـذا الاسم – أعنى السوفسطائية – اسم المهنة التى بها يقدر الإنسان على المغالطة والتمويه والتلبيس بالقول والإيهـام . . . وهو مركب فى اليونانية من « سوفيا » وهى الحكمة ومن « اسطس » وهى المموهـة . فمعناه : حكمة مموهـة » . وانظر نفس الكتاب ، ص ٢٤ – ٢٦ . وانظر تعليقات الأستاذ المحقق . وانظر أيضاً : التعريفات للجرجانى . مادة « السفسطة » ؛ دستور العلماء للقاضى عبد النبى بن عبد الرسول الأحمدنكرى (ط . حيدرآباد) مادة « السفسطة » ؛ مفاتيح العلوم للخوارزمى (ط . المنيرية . ١٣٤٢) ص ٩١ ؛ وانظر كتاب السفسطة (جـ ٧ من منطق الشفاء لابن سينا) وخاصة ص ٥ ، وانظر تصدير الدكتور إبراهيم مدكور ومقدمة الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى . وانظر كلام ابن تيمية عن أنواع السفسطة فى كتاب « الصفدية » ٩٧/١ – ٩٨ ، ط . الرياض . ١٣٩٦/١٩٧٦ .

(٤) القرمطة أى اتباع طريق القرامطة . والقرامطة من الباطنية وهم الذين ينتسبون إلى حمدان بن الأشعث الذى كان يلقب بقرمط الذى يقول عنه ابن طاهر البغدادى فى كتابه الفرق بين الفرق انه لقب بقرمط « لقرمطة فى خطه أو خطوه . . وإليه تنسب القرامطة » . (القرمطة كما فى القاموس المحيط : دقة الكتابة ومقاربة الخطو) وقال ابن الجوزى فى المنتظم إنه كان يسمى كرميته لحمـرة عينيه وهو بالنبطية حـار العين . وانظر عن القرامطة : الفرق بين الفرق لابن طاهر ، ص ٢٨١ – ٢٩٣ (بتحقيق الأستاذ محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط . صبيح ، بدون تاريخ) ؛ مقالات الأشعرى ٩٨/١ ؛ دائرة المعارف الإسلامية ، مقالة حمدان قرمط لهـيوار ؛ الحضارة الإسلامية لآدم متز ٤٥/٢ – ٤٩ ؛ المنتظم لابن الجوزى ١١٠/٥ – ١١٩ .

ومع ذلك فهم لا يحتاجون من العقليات فى أصول الدين إلى ما يحتاج إليه المعتزلة ؛ فإن المعتزلة يزعمون أن النبوة لا تتم إلا بقولهم فى التوحيد والعدل ، فيجعلون التكذيب بالقدَر من أصولهم العقلية ، وكذلك نفى الصفات . وأما هؤلاء فالمشهور عندهم أنه إذا رؤيت المعجزة المعتبرة علم بالضرورة أنها تصديق للرسول ، وإثبات الصانع أيضاً معلوم بالضرورة أو بمقدمات ضرورية ؛ فالعقليات التى يُعلم بها صحة السمع مقدمات قليلة ضرورية ، بخلاف المعتزلة فإنهم طوّلوا المقدمات وجعلوها نظرية ، فهم خير من المعتزلة فى أصول الدين من وجوه كثيرة ، وإن كان المعتزلة خيراً منهم من بعض الوجوه .

وأبو الحسن الأشعرى لما رجع عن مذهب المعتزلة سلك طريقة ابن كُلاب ، ومال إلى أهل السنة والحديث ، وانتسب إلى الإمام أحمد ، كما قد ذكر ذلك فى كتبه كلها ، كالإبانة و « الموجز » و « المقالات » وغيرها ، وكان مختلطا بأهل السنة والحديث كاختلاط المتكلم بهم ، بمنزلة ابن عقيل عند متأخريهم ، لكن الأشعرى وأئمة أصحابه أتْبَعُ لأصول الإمام أحمد وأمثاله من أئمة السنة من مثل ابن عقيل فى كثير من أحواله ، وممن اتبع ابن عقيل كأبى الفرج بن الجوزى فى كثير من كتبه ، وكان القدماء من أصحاب أحمد كأبى بكر عبد العزيز وأبى الحسن التيمى وأمثالها يذكرونه فى كتبهم على طريق ذكر الموافق للسنة[(١)] فى الجملة[(٢)] ، ويذكرون ما ذكره / من تناقض المعتزلة ، وكان بين التيميين ٢/١١

(١) هـ : لأهل السنة .

(٢) س ، ص ، ط ، ر : فى الجمل .

وبين القاضى أبى بكر وأمثاله من الائتلاف[١] والتواصل ما هو معروف ، وكان القاضى أبو بكر يكتب أحيانا فى أجوبته فى المسائل « محمد بن الطيب الحنبلى »[٢] ويكتب أيضا « الأشعرى » ، ولهذا توجد أقوال التميميين مقاربة[٣] لأقواله وأقوال أمثاله المتبعين لطريقة ابن كُلاب ، وعلى العقيدة التى صنفها أبو الفضل التميمى اعتمد أبو بكر البيهقى فى الكتاب الذى صنفه فى مناقب الإمام أحمد لما أراد أن يذكر عقيدته[٤] ، وهذا بخلاف أبى بكر عبد العزيز وأبى عبد الله بن بطة وأبى عبد الله بن حامد وأمثالهم ، فإنهم مخالفون لأصل قول الكلابية .

والأشعرى وأئمة أصحابه ، كأبى الحسن الطبرى وأبى عبد الله بن مجاهد الباهلى[٥] والقاضى أبى بكر ، متفقون على إثبات الصفات الخبرية التى ذكرت فى القرآن كالاستواء والوجه واليد ، وإبطال تأويلها ، ليس له فى ذلك قولان أصلا ، ولم يذكر أحد عن الأشعرى فى ذلك قولين أصلا ، بل جميع مَنْ يحكى المقالات من أتباعه وغيرهم يذكر أن ذلك قوله ، ولكن لأتباعه فى ذلك قولان .

---

(١) هـ : من الموافقة .

(٢) س : كتبه محمد بن الطيب الحنبلى .

(٣) مقاربة : كذا فى (س) ، وفى سائر النسخ : مقارنة .

(٤) سبقت ترجمة البيهقى . هذا الجزء ، ص١٠. وذكر ابن العماد الحنبلى فى « شذرات الذهب » ٣٠٥/٣ أن من كتب البيهقى كتابه فى مناقب أحمد .

(٥) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن مجاهد الطائى . من أخص تلامذة الشافعى ومن أصحاب الأشعرى ، عنه أخذ الباقلانى . جعل الذهبى وفاته بعد الستين وثلاثمائة . انظر ترجمته فى : العبر فى خبر من غبر ٣٥٨/٢ ؛ طبقات الشافعية ٣٦٨/٣ ؛ تبيين كذب المفترى لابن عساكر . ص ١٧٧ .

وأول من اشتهر عنه نفيها أبو المعالى الجوينى ، فإنه نفى الصفات الخبرية ، وله فى تأويلها قولان ، ففى الإرشاد أَوَّلَهَا ، ثم إنه فى « الرسالة النظامية » رجع عن ذلك ، وحرَّم التأويل . وبيَّن إجماع السلف على تحريم[(١)] التأويل . واستدل بإجماعهم[(٢)] على أن التأويل محرَّم ، ليس بواجب ولا جائز ، فصار من سلك طريقته ينفى الصفات الخبرية ، ولهم فى التأويل قولان . وأما الأشعرى وأئمة أصحابه فإنهم مثبتون لها ، يردُّون على من ينفيها أو يقف فيها ، فضلا عمن يتأولها .

مسألة قيام الأفعال الاختيارية بالله تعالى وأقوال السلف فيها

وأما مسألة قيام الأفعال الاختيارية به : فإن ابن كُلاب والأشعرى وغيرهما ينفونها ، وعلى ذلك بنوا قولهم فى مسألة القرآن ، وبسبب ذلك وغيره تكلم الناس فيهم فى هذا الباب بما هو معروف فى كتب أهل العلم ، ونسبوهم إلى البدعة وبقايا بعض الاعتزال فيهم ، وشاع النزاع فى ذلك بين عامة المنتسبين إلى السنة / من أصحاب أحمد وغيرهم . وقد ذكر أبو ١٢/٢ بكر عبد العزيز فى كتاب « الشافى »[(٣)] عن أصحاب أحمد فى معنى أن القرآن غير مخلوق قولين مبنيين على هذا الأصل :

أحدهما : أنه قديم لا يتعلق بمشيئته وقدرته[(٤)] .

والثانى : أنه لم يزل متكلما إذا شاء .

وكذلك ذكر أبو عبد الله بن حامد قولين ، وممن كان يوافق على نفى ما يقوم به من الأمور المتعلقة بمشيئته وقدرته — كقول ابن كلاب —

---

(١) هـ : على ترك .

(٢) بإجماعهم : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : بذلك .

(٣) سبقت ترجمة أبى بكر عبد العزيز والكلام على كتابه الشافى . جـ ١ . ص ٢٦٩ ت ٤ .

(٤) س : بقدرته ومشيئته .

[أبو الحسن التميمى وأتباعه][1] والقاضى[2] أبو يعلى وأتباعه كابن عقيل وأبى الحسن بن الزاغونى وأمثالهم ، وإن كان فى كلام القاضى ما يوافق هذا تارة وهذا تارة . وممن كان يخالفهم فى ذلك أبو عبد الله بن حامد ، وأبو بكر عبد العزيز وأبو عبد الله بن بطة وأبو عبد الله بن منده ، وأبو نصر السجزى ويحيى بن عمار السجستانى وأبو إسماعيل الأنصارى وأمثالهم[3] .

والنزاع فى هذا الأصل بين أصحاب مالك وبين أصحاب الشافعى وبين أصحاب أبى حنيفة ، وبين أهل الظاهر أيضا ، فداود بن على صاحب المذهب وأئمتهم على إثبات ذلك ، وأبو محمد بن حزم[4] على المبالغة فى إنكار ذلك ، وكذلك أهل الكلام ، فالهشامية والكرامية على إثبات ذلك ، والمعتزلة على نفى ذلك ، وقد ذكر الأشعرى فى « المقالات » عن أبى معاذ التُّومَنِىِّ[5] وزهير الأثرى[6] وغيرهما / إثبات ١٣/٢

(١) ما بين المعقوفتين زيادة فى (س) .

(٢) والقاضى : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : القاضى .

(٣) م ، ق ، ر ، ط : الأنصارى وأبو عمر بن عبد البر وأمثالهم . وفى هامش (ط) ، (ر) كتب : ضرب فى الأصل على قوله : أبو عمر بن عبد البر .

(٤) أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسى ، الإمام الظاهرى . عالم الأندلس فى عصره . ولد سنة ٣٨٤ وتوفى سنة ٤٥٦ . انظر ترجمته فى : نفح الطيب ٢/٢٨٣ – ٢٨٩ ؛ وفيات الأعيان ٣/١٣ – ١٧ ؛ العبر للذهبى ٣/٣٢٩ ؛ لسان الميزان ٤/١٩٨ – ٢٠٢ ؛ الأعلام ٥/٥٩ .

(٥) أبو معاذ التومنى من أئمة المرجئة ورأس فرقة التومنية منها . لم أتمكن من معرفة تاريخ وفاته . انظر فى ترجمته ومذهبه : المقالات للأشعرى ١/٢٠٤ . ٣٢٦ ؛ ٢/٢٣٢ ؛ الملل والنحل ١/١٢٨ ؛ الفرق بين الفرق (بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد) . ص ٢٠٣ – ٢٠٤ ؛ اللباب فى تهذيب الأنساب لابن الأثير (ط . القدسى . ١٣٥٧) ١/١٨٧ ؛ ياقوت : معجم البلدان . مادة : تومن .

(٦) وزهير الأبرى : كذا فى جميع النسخ وهو خطأ . ولم أعرف من هو زهير الأثرى . ولكن الأشعرى يتكلم عن آرائه بالتفصيل فى المقالات ١/٣٢٦ .

ذلك ، وكذلك المتفلسفة ، فحكوا عن أساطينهم - الذين كانوا قبل أرسطو- أنهم كانوا يثبتون ذلك ، وهو قول أبى البركات صاحب « المعتبر »[(١)] وغيره من متأخريهم ، وأما أرسطو وأتباعه - كالفارابى وابن سينا - فينفون ذلك ، وقد ذكر أبو عبد الله الرازى عن بعضهم أن إثبات ذلك يلزم جميع الطوائف وإن أنكروه ، وقرر ذلك .

وكلام السلف والأئمة ومن نقل مذهبهم فى هذا الأصل كثير يوجد فى كتب التفسير والأصول .

قال إسحاق بن راهويه : حدثنا بشر بن عمر : سمعت غير واحد من المفسرين يقول[(٢)] : « الرحمن على العرش استوى : أى ارتفع » .

وقال البخارى فى « صحيحه » : « قال أبو العالية استوى إلى السماء : ارتفع » ، قال : « وقال مجاهد : استوى : : علا على العرش »[(٣)] .

---

(١) هو أبو البركات هبة الله بن ملكا صاحب كتاب « المعتبر فى الحكمة » . اختلف فى اسمه فسماه بعض المؤرخين : هبة الله بن على . وقال بعضهم : ابن ملكا . وقال آخرون : ابن ملكان ، كما اختلفوا فى سنة وفاته فجعلها بعضهم ٥٤٧ وقال آخرون إنها ٥٦٠ أو ٥٧٠ . وهو طبيب وفيلسوف . كان يهودياً وأسلم ، يعرف بأوحد الزمان وبفيلسوف العراقين . طبع كتابه « المعتبر » فى حيدر آباد سنة ١٣٥٧ . انظر ترجمته والكلام عن كتابه فى : آخر الجزء الثالث من كتابه « المعتبر » ، ص ٢٣٠ - ٢٥٢ ؛ طبقات الأطباء لابن أبى أصيبعة (ط . بيروت) ٢٩٦/٢ - ٣٠٠ ؛ أخبار الحكماء لابن القفطى ، ص ٣٤٣ - ٣٤٦ ؛ تاريخ حكماء الإسلام لظهير الدين البيهقى . ص ١٥٢ - ١٥٤ ؛ نكت الهميان للصفدى ، ص ٣٠٤ ؛ وفيات الأعيان ١٢٤/٥ . ١٢٥ ؛ الأعلام ٦٣/٩ .

(٢) س : يقولون .

(٣) ذكر البخارى النصين فى صحيحه ١٢٤/٩ (كتاب التوحيد . باب وكان عرشه على الماء) . فى أول الباب وذكر بين النصين ما يلى : « فسواهن : فخلقهن » .

وقال الحسين بن مسعود البغوى فى تفسيره المشهور[١] : « وقال ابن عباس وأكثر مفسرى السلف : « استوى إلى السماء : ارتفع إلى السماء »[٢] وكذلك قال الخليل بن أحمد .

وروى البيهقى فى كتاب « الصفات » قال[٣] : « قال الفرّاء : ثم استوى أى صعد ، قاله ابن عباس ، وهو كقولك للرجل : كان قاعدا فاستوى قائما »[٤] .

وروى الشافعى فى مسنده عن أنس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال عن يوم الجمعة « وهو[٥] اليوم الذى استوى فيه ربكم على العرش »[٦] .

والتفاسير المأثورة عن النبى صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين مثل تفسير محمد بن جرير الطبرى ، وتفسير عبد الرحمن بن إبراهيم المعروف بدحيم ، وتفسير عبد الرحمن بن أبى حاتم ، وتفسير [أبى بكر]

(١) تفسير البغوى على هامش تفسير ابن كثير (ط .المنار . ١٣٤٣) فى تفسير قوله تعالى : (ثم استوى إلى السماء) (سورة البقرة : ٢٩) جـ١ ص ١٢٢ .

(٢) تفسير البغوى : « ثم استوى إلى السماء : قال ابن عباس وأكثر مفسرى السلف أى ارتفع إلى السماء » وسبقت ترجمة البغوى : جـ١ ، ص ٣٤٧ .

(٣) فى كتاب « الأسماء والصفات » (بتحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثرى ، ط . السعادة . القاهرة . ١٣٥٨) ص ٤١٢ .

(٤) نص كلام البيهقى : « . . . ثنا يحيى بن زياد الفراء . . . وقد قال ابن عباس رضى الله عنهما : ثم استوى : صعد . وهـذا كقولك للرجل : كان قاعداً فاستوى قائماً ، أوكان قائماً فاستوى قاعداً . وكل فى كلام العرب جائز » .

(٥) م (فقط) : هو .

(٦) جاء الحديث فى ترتيب مسند الشافعى (تحقيق الشيخ الكوثرى ، القاهرة . ١٣٧٠/١٩٥١) ص ١٢٦ – ١٢٧ عن أنس بن مالك وفيه (ص ١٢٧) : وهو اليوم الذى استوى فيه ربكم على العرش .

ابن المنذر[1] ، وتفسير أبي بكر عبد العزيز ، وتفسير أبي الشيخ الأصبهانى ، وتفسير أبي بكر بن مردويه ، وما قبل هؤلاء من التفاسير مثل تفسير أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم وبَقِيّ بن مخلد وغيرهم ، ومن قبلهم مثل تفسير عبد بن حميد وتفسير سنيد[2] وتفسير عبد الرازق ، / ووكيع[3] بن الجراح فيها من هذا الباب الموافق لقول المثبتين ما لا يكاد يحصى ، وكذلك الكتب المصنَّفة فى السنة التى فيها آثار النبى صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين . ١٤/٢

وقال أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرمانى فى مسائله المعروفة التى نقلها عن أحمد وإسحاق وغيرهما ، وذكر معها من الآثار عن النبى صلى الله عيه وسلم والصحابة وغيرهم ما ذكر ، وهو كتاب كبير صنفه على طريقة « الموطأ » ونحوه من المصنَّفات ، قال فى آخره فى الجامع : « باب القول فى المذهب : هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المعروفين بها المقتدَى بهم فيها ، وأدركت من أدركتُ من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها ؛ فمن خالف شيئا من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مبتدع ، خارج عن[4] الجماعة ، زائل[5] عن منهج السنة وسبيل الحق ، وهو مذهب أحمد وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد[6] وعبد الله بن الزبير الحميدى وسعيد بن منصور وغيرهم ممن

(١) وتفسير أبي بكر بن المنذر : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : وتفسير ابن المنذر .

(٢) وتفسير سنيد : ساقطة من (ق) . (هـ) .

(٣) م : وتفسير وكيع .

(٤) عن : كذا ف (س) وفى سائر النسخ : من .

(٥) م (فقط) : زائغ .

(٦) وهو ابن راهوية . وسبقت ترجمته . جـ ١ ص ٢٤٥ . وانظر ما ذكره عنه سزكين ٢٩٧/١ - ٢٩٨ .

جالسنا[١] وأخذنا عنهم العلم » وذكر الكلام فى الإيمان والقدر والوعيد والإمامة وما أخبر به الرسول من أشراط الساعة وأمر البرزخ والقيامة وغير ذلك – إلى أن قال : « وهو سبحانه بائن من خلقه لا يخلو من علمه مكان ، ولله عرش ، وللعرش حَملة يحملونه ، وله حَدٌّ ، والله[٢] أعلم بحده ، والله على عرشه عَزَّ ذكره وتعالى جده ولا إله غيره ، والله تعالى سميع لا يشك ، بصير لا يرتاب ، عليم لا يجهل ، جواد لا يبخل ، حليم لا يعجل ، حفيظ لا ينسى ، يقظان لا يسهو ، رقيب لا يغفل ، يتكلم ويتحرك ويسمع ويبصر وينظر ويقبض ويبسط ويفرح ويحب ويكره ويبغض ويرضى ويسخط ويغضب ، ويرحم ويعفو ويغفر ويعطى ويمنع ، وينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا ، كيف شاء ، وكما شاء ، ليس كمثله شىء ، وهو السميع البصير » – إلى أن قال : « ولم يزل الله متكلما[٣] عالما ، فتبارك الله أحسن الخالقين » .

وقال الفقيه الحافظ أبو بكر الأثرم فى كتاب « السنة »[٤] ، وقد نقله عنه الخلال / فى « السنة » : « حدثنا إبراهيم بن الحارث – يعنى العبادى – حدثنى الليث بن يحيى ، سمعت إبراهيم بن الأشعث ، قال أبو بكر – هو صاحب الفضيل – سمعت الفضيل بن عياض : يقول « ليس لنا أن نتوهم فى الله كيف وكيف ؛ لأن الله وصف نفسه فأبلغ فقال : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً

١٥/٢

(١) م (فقط) : جالسناهم .

(٢) والله : كذا فى (م) ، (هـ) . وفى سائر النسخ : الله .

(٣) س (فقط) : ولم يزل متكلما .

(٤) أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الطائى الإسكافى الأثرم صاحب الإمام أحمد ومن أئمة المحدثين ، توفى حوالى سنة ٢٦١ . ترجمته فى طبقات الحنابلة ٦٦/١ – ٧٤ ؛ تذكرة الحفاظ ٥٧٠/٢ – ٥٧٢ ؛ الأعلام ١٩٤/١ . ولا يوجد كتاب « السنة » بين أيدينا .

أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص] فلا صفة أبلغ مما وصف [الله عز وجل][١] به نفسه ، وكل هذا النزول والضحك وهذه المباهاة وهذا الاطلاع ، كما شاء أن ينزل ، وكما شاء أن يباهى ، وكما شاء أن يطلع ، وكما شاء أن يضحك ، فليس لنا أن نتوهم أن كيف وكيف[٢] وإذا قال لك الجهمى : أنا أكفر برب يزول عن مكانه ، فقل أنت : أنا أؤمن[٣] برب يفعل ما يشاء » .

وقد ذكر هذا الكلام الأخير عن الفضيل بن عياض البخارى فى كتاب « خَلْق الأفعال » ، هو وغيره من أئمة السنة ، وتلقوه بالقبول .

قال البخارى[٤] : « وقال الفضيل بن عياض : إذا قال لك الجهمى « أنا كافر برب يزول عن مكانه » فقل : « أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء » .

قال البخارى[٥] : « وحدث[٦] يزيد بن هارون عن الجهمية فقال[٧] : « مَنْ زعم أن الرحمن على العرش استوى على خلاف ما تقرر[٨] فى قلوب العامة فهو جهمى » .

كلام الخلال فى كتاب السنة

وقال الخلال فى كتاب « السنة » : « أخبرنى جعفر بن محمد الفريابى ، حدثنا أحمد بن محمد المقدمى ، حدثنا سليمان بن حرب ،

---

(١) الله عز وجل : زيادة فى (س) .

(٢) م . ق : أن نتوهم فيه كيف وكيف .

(٣) س : أنا مؤمن .

(٤) فى كتاب « خلق أفعال العباد » طبع ضمن مجموعة « عقائد السلف » ص ١٢٦ - ١٢٧ . بتحقيق د . على سامى النشار ، د . عمار جمعى الطالبى (الاسكندرية . ١٩٧١) وطبع الكتاب طبعة سابقة ضمن مجموعة فى دهلى ، الهند . ١٣٠٦ . وجاء هذا النص فى ص ٢١ .

(٥) المرجع السابق . ص ١٢٧ (ط . الاسكندرية) = ص ٢١ (ط . الهند) .

(٦) فى الطبعتين : وحذَّر .

(٧) فى الطبعتين : وقال .

(٨) فى الطبعتين : ما يقر .

قال : سأل بشر بن السرى حَمّادَ بن زيد فقال : يا أبا إسماعيل ، الحديث الذى جاء « ينزل الله إلى السماء الدنيا » يتحول من مكان إلى مكان ؟ فسكت حماد بن زيد ، ثم قال : هوفى مكانه ، يقرب من خلقه كيف يشاء » .

كلام الأشعرى فى المقالات

وقال[1] أبو الحسن الأشعرى فى كتاب « المقالات » ، لما ذكَرَ مقالة أهل السنة وأهل الحديث فقال[2] : « ويصدّقون بالأحاديث التى جاءت عن النبى صلى الله عليه وسلم[3] « إن الله ينزل إلى سماء[4] الدنيا فيقول : هل من مستغفر ؟ » كما جاء الحديث[5] عن النبى صلى الله عليه وسلم[6] ، ويأخذون بالكتاب والسنة كما قال تعالى[7] ﴿ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [سورة النساء : ٥٩] ويرون[8] اتباع من سلف من أئمة الدين ، وأن لا يحدثوا[9] فى دينهم مالم يأذن الله ، ويقرّون بأن الله[10] يجىء يوم القيامة ، كما قال : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [سورة الفجر : ٢٢] وأن الله يقرب من خلقه كيف شاء[11] ، كما قال : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ [سورة ق : ١٦] .

١٦/٢

(١) م (فقط) : قال .

(٢) مقالات الإسلاميين بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (ط . النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٣٦٩/ ١٩٥٠) ٣٢٣/١ .

(٣) المقالات : عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٤) المقالات : السماء .

(٥) م (فقط) : فى الحديث ؛ وكذا فى المقالات . (وفى ط . استانبول ٢٩٥/١) : كما جاء الحديث .

(٦) المقالات : عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٧) المقالات : كما قال الله عز وجل .

(٨) م ، ق : ويودون .

(٩) المقالات : وأن لا يبتدعوا .

(١٠) م ، ق ، هـ : بأن الله ؛ المقالات : أن الله سبحانه .

(١١) كيف شاء : كذا فى (س) والمقالات . وفى سائر النسخ : كيف يشاء .

قال الأشعرى[(١)] : « وبكل ما ذكرنا من أقوالهم[(٢)] نقول ، وإليه نذهب »

أقوال أخرى لأئمة أهل السنة : كلام أبى عثمان الصابونى فى رسالته فى السنة .

وقال أبو عثمان إسماعيل الصابونى الملقب بشيخ الإسلام فى رسالته المشهورة [عنه][(٣)] فى السنة[(٤)] ، وقد ذكر ذلك أبو القاسم التيمى[(٥)] فى كتاب « الحجة فى بيان المحجة » له ، قال : « ويُثبت أصحاب الحديث نزولَ الرب سبحانه وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا ، من غير تشبيه له بنزول المخلوقين ، ولا تمثيل ، ولا تكييف ، بل يثبتون له ما أثبته رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، وينتهون فيه إليه ، ويُمرون[(٦)] الخبر الصحيح الوارد بذكره على ظاهره ، ويَكِلُون علمه إلى الله تعالى ، وكذلك يثبتون ما أنزل الله فى كتابه من ذكر المجىء والإتيان فى ظُلَل من الغمام والملائكة ، وقوله عز وجل : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [سورة الفجر : ٢٢] .

وقال : « سمعت الحاكم أبا عبد الله الحافظ يقول : سمعت إبراهيم ابن أبى طالب يقول : سمعت أحمد بن سعيد بن إبراهيم أبا عبد الله الرباطى يقول : حضرت مجلس الأمير عبد الله بن طاهر[(٧)] ذات يوم

(١) المقالات ١/٣٢٥ = (ط . استانبول ١/٢٩٧)

(٢) المقالات : قولهم .

(٣) عنه : زيادة فى (س) .

(٤) وهو الذى سماه ابن تيمية قبل صفحات (ص ١٠) بأبى عثمان النيسابورى ، وسبقت ترجمته هناك .

(٥) س ، ص ، ر ، هـ : التيمى . وهو أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن على القرشى الطليحى التيمى الأصبهانى . سبقت ترجمته جـ ١ ص ٢٤٧ ت ٤ .

(٦) م ، ق : ويجرون .

(٧) عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مصعب بن زريق الخزاعى ، أمير خراسان ، كان من أعظم الأمراء وأكثرهم بذلا للمال مع علم ومعرفة . توفى سنة ٢٣٠ . انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ٢/٢٧١ - ٢٧٥ ؛ تاريخ بغداد ٩/٤٨٣ - ٤٨٩ ؛ شذرات الذهب ٢/٦٨ ؛ الأعلام ٤/٢٢٦ - ٢٢٧ .

وحضره[1] إسحاق بن إبراهيم – يعنى ابن راهويه – فسُئِل عن حديث النزول ، صحيح هو؟ قال : نعم ، فقال له بعض قوّاد عبد الله : يا أبا يعقوب ، أتزعم أن الله ينزل كل ليلة ؟ قال : نعم ، قال : كيف ينزل ؟ فقال له إسحاق[2] : أثْبِتْهُ فوق حتى أصف لك النزول ، فقال الرجل : أثبتُّه فوق ، فقال إسحاق : قال الله عز وجل : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[سورة الفجر : ٢٢] فقال له الأمير عبد الله : يا أبا يعقوب هذا يوم القيامة ، فقال إسحاق : أعز الله الأمير ! ومَنْ يجيء يوم القيامة مَنْ يمنعه اليوم ؟ » .

وروى بإسناده عن إسحاق بن إبراهيم قال : « قال لى الأمير عبد الله ابن طاهر : يا أبا يعقوب ، هذا الحديث الذى ترويه عن رسول الله ١٧/٢ صلى الله عليه وسلم : « ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا » كيف ينزل ؟ قال : قلت : أعز الله الأمير ! لا يقال لأمر الرب كيف ؟ إنما ينزل بلا كيف .

وبإسناده عن عبد الله بن المبارك : أنه سأله سائل عن النزول ليلة النصف من شعبان ، فقال عبد الله : يا ضعيف ، ليلة النصف ؟ ينزل فى كل ليلة ، فقال الرجل : يا أبا عبد الرحمن ، كيف ينزل ؟ أليس يخلو ذلك المكان ؟ فقال عبد الله بن المبارك : ينزل كيف شاء » .

وقال أبو عثمان الصابونى : « فلما صح خبر النزول عن رسول الله صلى صلى الله عليه وسلم أقر به أهل السنة ، وقبلوا الخبر ، واثبتوا النزول على ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يعتقدوا تشبيها له بنزول خلقه ، وعلموا وعرفوا وتحققوا واعتقدوا أن صفات الرب تبارك وتعالى

---

(١) س . ص . ط . هـ : وحضر . وسقطت هذه الكلمة مع كلمات أخرى فى (ر) .

(٢) فقال له إسحاق : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : قال إسحاق .

لا تُشْبه صفات الخلق ، كما أن ذاته لا تشبه ذوات الخلق ، تعالى الله عما يقول[١] المشبهة والمعطلة علوا كبيرا ، ولعنهم لعنا كثيرا » .

كلام البيهقى فى الأسماء والصفات .

وروى الحافظ أبو بكر البيهقى فى كتاب « الأسماء والصفات[٢] » « حدثنا[٣] أبو عبد الله الحافظ ، سمعت[٤] أبا زكريا العنبرى[٥] ، سمعت أبا العباس – يعنى السرَّاج – سمعت[٦] إسحاق بن إبراهيم يقول : دخلت يوما على طاهر بن عبد الله بن طاهر ، وعنده منصور بن طلحة ، فقال لى : يا أبا يعقوب ، إن الله ينزل كل ليلة ؟ فقلت له : نؤمن به[٧] ، فقال له طاهر[٨] : ألم أَنْهَكَ عن هذا الشيخ ؟ ما دعاك إلى أن تسأله عن مثل هذا ؟ قال إسحاق : فقلت له : إذا أنت لم تؤمن أن لك ربا يفعل ما يشاء ليس[٩] تحتاج أن تسألنى » .

قال البيهقى[١٠] : حدثنا[١١] أبو عبد الله الحافظ ، سمعت[١٢] أبا جعفر محمد بن صالح بن هانىء ، سمعت[١٣] أحمد بن سَلَمه يقول ، سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلى يقول : جمعنى وهذا المتبدع – يعنى إبراهيم

---

(١) س : عما يقوله .

(٢) أبو بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى الشافعى . سبقت ترجمته ، وقد طبع كتابة « الأسماء والصفات » (بتحقيق محمد زاهد الكوثرى) ، القاهرة ، ١٣٥٨ . والنص التالى فى ص ٤٥٢ منه .

(٣) الأسماء والصفات (ص ٤٥٢) : وأخبرنا .

(٤) الأسماء والصفات : يقول سمعت .

(٥) س : العنيزى .

(٦) الأسماء والصفات : يقول سمعت أبا العباس يقول سمعت .

(٧) الأسماء والصفات : نؤمن به ؟

(٨) الأسماء والصفات : فقال طاهر .

(٩) الأسماء والصفات : لست .

(١٠) الأسماء والصفات . ص ٤٥٢ قبل النص السابق بقليل .

(١١) الأسماء والصفات : وأخبرنا .

(١٢) الأسماء والصفات : قال سمعت .

(١٣) الأسماء والصفات : يقول سمعت .

بن أبى صالح – مجلسُ الأمير عبد الله بن طاهر / فسألنى الأمير عن أخبار النزول ، فسردتها[١] فقال إبراهيم : كفرتُ برب ينزل من سماء إلى سماء ، فقلت : آمنتُ برب يفعل ما يشاء ، فرضى[٢] عبدُ الله كلامى ، وأنكر على إبراهيم » . قال[٣] : « هذا معنى الحكاية » . ١٨/٢

وروى أبو إسماعيل الأنصارى بإسناده عن حرب الكرمانى ، قال : « قال إسحاق بن إبراهيم : لا يجوز الخوض فى أمر الله تعالى ، كما يجوز الخوض فى فعل المخلوقين ؛ لقوله تعالى : ﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [سورة الأنبياء : ٢٣] ولا يجوز لأحد أن يتوهم على الله تعالى بصفاته وأفعاله – يعنى كما نتوهم فيهم – وإنما يجوز النظر والتفكر[٤] فى أمر المخلوقين ، وذلك[٥] أنه يمكن أن يكون الله موصوفا بالنزول كل ليلة إذا مضى ثلثها إلى السماء الدنيا كما يشاء ، ولا يسأل : كيف نزوله ؟ لأن الخالق يصنع ما يشاء كما يشاء .

وعن حرب قال : قال إسحاق بن إبراهيم : ليس فى النزول وَصْفٌ » .

كلام الخلال فى كتاب السنة

وقال أبو بكر الخلال فى كتاب « السنة » « أخبرنى يوسف بن موسى أن أبا عبد الله – يعنى أحمد بن حنبل – قيل له : أهلُ الجنة ينظرون إلى ربهم عز وجل ويكلمونه ويكلمهم ؟ قال : نعم ، ينظر وينظرون إليه ، ويكلمهم ويكلمونه ، كيف شاء وإذا شاء » .

قال : « وأخبرنى عبدُ الله[٦] بن حنبل ، قال : أخبرنى أبى حنبل بن

---

(١) م (فقط) : فسردتها عليه .

(٢) الأسماء والصفات : قال فرضى .

(٣) بعد الكلام السابق مباشرة .

(٤) س : والفكر .

(٥) م . ق : وذكر .

(٦) ط . ر . ص . هـ : عبيد الله .

إسحاق[١] ، قال : قال عمى : نحن نؤمن بأن الله على العرش[٢] كيف شاء وكما شاء ، بلا حَدّ ولا صفة يبلغها واصف ، أو يحده أحد ، فصفات الله له ومنه ، وهو كما وصف نفسه ﴿لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾ بحدٍ ولا غاية ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ﴾ [سورة الأنعام : ١٠٣] هو عالم الغيب والشهادة ، وعلام الغيوب ، ولا يدركه وصف واصفٍ ، وهو كما وصف نفسه ، وليس من الله شيء محدود ، ولا يبلغ علم قدرته أحد ، غلب الأشياء كلها بعلمه وقدرته وسلطانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى : ١١] وكان الله قبل أن يكون شيء ، والله هو الأول وهو الآخر ، ولا يبلغ أحد حدَّ صفاته .

١٩/٢ / قال : وأخبرنى على بن عيسى أن حنبلا حدثهم ، قال : سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التى تُرْوَى « إن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا »[٣] و « إن الله يُرى »[٤] و « إن الله يَضَعُ قَدَمه »[٥] وما أشبه

---

(١) ذكر ابن العماد الحنبلى (شذرات الذهب ١٦٣/٢) فى وفيات سنة ٢٧٣ : « وفيها حنبل بن إسحاق الحافظ أبو على ، ابن عم الإمام أحمد وتلميذه » إلى أن قال : « وحدث عنه ابنه عبيد الله - أو عبد الله - . . . وأبو بكر الخلال وغيرهم » . ثم قال عن حنبل : « وذكره ابن ثابت فقال : كان ثقة ثبتا . وقال الدارقطنى : كان صدوقا » . وكان حنبل يسمى الإمام أحمد عمه ولذلك يذكر عنه ابن العماد بعد قليل : « وقال حنبل : جمعنا عمى ، يعنى الإمام أحمد أنا وصالح وعبد الله : يعنى أبناء أحمد وقرأ علينا المسند . . الخ » .

(٢) هـ : على عرشه .

(٣) سبق الكلام على أحاديث النزول ، جـ ١ . ص ١٥ ، ١٠٧ - ١٠٨ .

(٤) سبق الكلام على حديث الرؤية ، جـ ١ ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(٥) الحديث عن أنس بن مالك أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : لا تزال جهنم تقول : هل من مزيد ، حتى يضع فيها رب العزة قدمه ، فتقول : قط قط ، وعزتك ، ويزوى بعضها إلى بعض » وهذه رواية الترمذى فى صحيحه (بشرح ابن العربى) ١٥٩/١٢ - ١٦٠ وقال الترمذى : « هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه وفيه عن أبى هريرة » . والأحاديث التى تذكر وضع الله سبحانه قدمه فى النار جاءت فى مواضع كثيرة عن كثير من الصحابة : فى البخارى عن أنس وعن أبى هريرة ١٣٨/٦ (كتاب التفسير ، سورة ق ، قوله تعالى : وتقول هل من مزيد) . وعن أنس =

هذه الأحاديث ، فقال أبو عبد الله : نؤمن بها ، ونصدِّق بها ، ولا كيف ولا معنى – أى لا نكيِّفها ولا نحرِّفها بالتأويل ، فنقول : معناها كذا – ولا نرد منها شيئاً ، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق ، إذا كان بأسانيدَ صحاحٍ ، ولا نرد على الله قوله ، ولا يوصف الله بأكثر مما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية ، ليس كمثله شىء .

وقال حنبل فى موضع آخر . عن أحمد ، قال : « ليس كمثله شىء فى ذاته كما وصف به نفسه ؛ قد أجمل تبارك وتعالى بالصفة لنفسه ، فحدَّ لنفسه صفة ليس يشبهه شىء ، فنعبد الله بصفاته غير محدودة ولا معلومة إلا بما وصف به نفسه » . قال : « فهو سميع بصير بلا حد ولا تقدير ، ولا يبلغ الواصفون صفته ، وصفاته منه وله ، ولا نتعدى القرآن والحديث ، فنقول كما قال ، ونصفه كما وصف نفسه ، ولا نتعدى ذلك ، ولا تبلغه صفة الواصفين ، نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه ، ولا نُزِيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت ، وما وصف به نفسه من كلام ونزول ، وخُلُوه بعبده يوم القيامة ، ووضعه كتفه عليه – هذا كله يدل على أن الله تبارك وتعالى يُرَى فى الآخرة ، والتحديد فى هذا كله بدعة ، والتسليم لله بأمره بغير صفة ولا حد إلا ما وصف به نفسه : سميع ، بصير ، لم يزل متكلما عالما غفورا ، عالم الغيب والشهادة ، علاَّم

= ١٣٤/٨ – ١٣٥ (كتاب الأيمان والنذور . باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته) . وعنه أيضا ١١٦/٩ (كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى وهو العزيز الحكيم) وعن أبى هريرة ١٣٤/٩ (كتاب التوحيد . باب ما جاء فى قول الله تعالى إن رحمة الله قريب من المحسنين) . وجاءت أيضا فى مسلم عن أبى هريرة وأبى سعيد الخدرى وأنس بن مالك ٢١٨٦/٤ – ٢١٨٨ (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب النار يدخلها الجبارون) . وفى المسند عن أبى هريرة ٣٦٨/٢ – ٣٦٩ ، ٥٠٧ ، وعن أبى سعيد الخدرى ١٣/٣ .

الغيوب . فهذه صفات وصف [الله][1] بها نفسه،لاتدفع ولاترد ، وهو على العرش بلا حدّ ، كما قال تعالى : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ [سورة الأعراف : ٥٤] كيف شاء ، المشيئةُ إليه عز وجل ، والاستطاعة له ، ليس كمثله شيء ، وهو خالق كل شيء ، وهو كما وصف نفسه سميع بصير بلا حدّ ولا تقدير ، قول[2] إبراهيم لأبيه ﴿ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَالاَ يَسْمَعُ وَلاَ يُبْصِرُ ﴾ [سورة مريم : ٤٢] فنثبت أن الله سميع بصير ، صفاته منه ، لا نتعدى القرآن / والحديث ، والخبر بضحك الله ، ولا نعلم كيف[3] ذلك إلا بتصديق الرسول صلى الله عليه وسلم ، وبتثبيت القرآن ، لا يصفه الواصفون ، ولا يحده أحد ، تعالى الله عما تقول الجهمية والمشبهة .

٢٠/٢

قلت له : والمشبهة ما يقولون ؟ قال : من قال بَصَرٌ كبصري ، ويَدٌ كيدي ، وقدم كقدمي ؛ فقد شبَّه الله بخلقه ، وهذا يحدُّه ، وهذا كلام سوء ، وهذا محدود ، والكلام فى هذا لا أحبه .

وقال محمد بن مخلد : قال أحمد : نحن نصف الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسولُه .

---

(١) لفظ « الله » فى س (فقط) .

(٢) م ، ق : قال .

(٣) هـ : إلى أن قال : يضحك الله ولا يعلم كيف . وفى المسند ١١/٤ عن أبى رزين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ضحك ربنا من قنوط عباده وقرب غيره . قال : قلت : يا رسول الله . أو يضحك الرب عز وجل ؟ قال : نعم . قال : لن نعدم من رب يضحك خيرا . والحديث فى المسند ١٢/٤ . والأحاديث التى جاءت فى ضحك الله تعالى كثيرة منها عن أبى هريرة فى : البخارى ٣٤/٥ (كتاب مناقب الأنصار ، باب ويؤثرون على أنفسهم) وعنه أيضا فيه ١٢٩/٩ (كتاب التوحيد . باب قول الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة) . وهذا الحديث الأخير جاء فى مسلم ١٦٦/١ (كتاب الإيمان ، باب معرفة طريق الرؤية) وفى المسند (ط . المعارف) ١٤٢/١٤ (حديث رقم ٧٧٠٣) . ١٥/٥٥ – ٥٦ (حديث رقم ٧٩١٤) . وفى سنن ابن ماجة ٦٨/١ (المقدمة . باب فيما أنكرت الجهمية) .

وقال يوسف بن موسى : إن أبا عبد الله قيل له : ولا يشبه ربنا شيئا من خلقه ، ولا يشبهه شيء من خلقه ؟ قال : نعم ، ليس كمثله شيء » .

فقول أحمد : « إنه ينظر إليهم ويكلمهم كيف شاء وإذا شاء » وقوله : « هو على العرش كيف شاء وكما شاء » وقوله : « هو على العرش بلا حد كما قال : ﴿ ثم استوى على العرش ﴾ كيف شاء ، المشيئة إليه ، والاستطاعة له ؛ ليس كمثله شيء » .

[**قلت** : وهو خالق كل شيء ، وهو كما وصف نفسه سميع بصير شيء][1] يبين أن نظره وتكليمه وعلوه على العرش واستواءه على العرش مما يتعلق بمشيئته واستطاعته .

وقوله : « بلا حد ولا صفة يبلغها واصف أو يحده أحد » نَفَى به إحاطَةَ علم الخلق به ، وأن يحدوه أو يصفوه على ما هو عليه ، إلا بما أخبر عن نفسه ، ليبين[2] أن عقول الخلق لا تحيط بصفاته ، كما قال الشافعي فى خطبة « الرسالة »[3] : « الحمد لله الذى هو كما وصف به نفسه ، وفوق ما يصفه به خلقه »[4] ولهذا قال أحمد : « لا تدركه الأبصار بحد ولا غاية » فنفى أن يدرك له حد أو غاية ، وهذا أصح

(١) مابين المعقوفتين فى (س) فقط ، وسقط من سائر النسخ .

(٢) ليبين : كذا فى (س) و (هـ) وفى سائر النسخ لتبين .

(٣) الرسالة للشافعى (ص ٨) بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر رحمة الله ، ط . مصطفى الحلبى - القاهرة ، ١٣٥٨/١٩٤٠ .

(٤) عبارة « الحمد لله » جاءت فى الرسالة فى ص ٧ فى أول الكتاب وجاءت باقى العبارات بعد ذلك فى ص ٨ .

القولين فى تفسير الإدراك ، وقد بسط الكلام على شرح هذا الكلام فى غير هذا الموضع .

وما فى هذا الكلام من نفى تحديد الخلق وتقديرهم لربهم وبلوغهم صفته لا ينافى ما نَصَّ عليه أحمد وغيره من الأئمة ، كما ذكره الخلال أيضا ، قال : « حدثنا / أبو بكر المروزى ، قال : سمعت أبا عبد الله – لما قيل له[1] : روى على بن الحسن[2] بن شقيق عن ابن المبارك ، أنه قيل له : كيف نعرف الله عز وجل ؟ قال : على العرش بحد – قال : قد بلغنى ذلك عنه ، وأعجبه ، ثم قال أبو عبد الله : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ ﴾ [سورة البقرة : ٢١٠] . ثم قال : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [سورة الفجر : ٢٢] » .

٢١/٢

قال الخلال : وأنبأنا محمد بن على الورّاق ، حدثنا أبو بكر الأثرم ، حدثنى محمد بن إبراهيم القيسى ، قال : قلت لأحمد بن حنبل : يحكى عن ابن المبارك – وقيل له : كيف نعرف ربنا ؟ – قال : فى السماء السابعة على عرشه بحد ، فقال أحمد : هكذا هو عندنا .

وأخبرنى حرب بن إسماعيل قال : قلت لإسحاق – يعنى ابن راهويه – : هو على العرش بحد ؟ قال : نعم بحد .

وذكر عن ابن المبارك قال : هو على عرشه بائن من خلقه بحد .

قال : وأخبرنا المروزى قال : قال إسحاق بن إبراهيم بن راهويه : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ الرَّحْمَـٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [سورة

(١) س ، ص ، ط ، ر : قيل له بدون « لما » .

(٢) س ، هـ : بن الحسين .

طه : ٥] . إجماع أهل العلم أنه فوق العرش استوى ، ويعلم كل شىء فى أسفل الأرض السابعة ، وفى قعور البحار ورؤوس الآكام وبطون الأودية ، وفى كل موضع ، كما يعلم علم مافى[1] السموات السبع وما فوق العرش ، أحاط بكل شىء علما ، فلا تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة فى ظلمات البر والبحر ولا رطب ولا يابس[2] إلا قد عرف ذلك كله وأحصاه ، فلا تعجزهُ معرفة شىء عن معرفة غيره » .

فهذا أمثاله مما نُقِلَ عن الأئمة ، كما قد بُسط فى غير هذا الموضع ، وبينوا[3] أن ما أثبتوه له من الحد لا يعلمه غيره ، كما قال مالك وربيعة وغيرهما : الاستواء معلوم ، / والكيف مجهول ، فبين أن كيفية استوائه ٢٢/٢ مجهولة للعباد ، فلم ينفوا ثبوت ذلك فى نفس الأمر ، ولكن نفوا علم الخلق به ، وكذلك مثل هذا فى كلام عبد العزيز بن عبد الله بن الماجشون وغير واحد من السلف ، والأئمة ينفون علم الخلق بقدره وكيفيته .

كلام عبد العزيز الماجشون

وبنحو ذلك قال عبد العزيز بن عبد الله بن أبى سلمة الماجشون فى كلامه المعروف ، وقد ذكره ابن بطة فى « الإبانة »[4] ، وأبو عمر الطلمنكى فى كتابه فى الأصول[5] ، ورواه أبو بكر الأثرم ، قال :

---

(١) م (فقط) : ما فوق .

(٢) عبارة « ولا رطب ولا يابس » فى (م) فقط .

(٣) وبينوا : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : بينوا وفى (هـ) يبين .

(٤) تكلمت عن أبى عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبرى المعروف بابن بطة المتوفى سنة ٣٨٧ وعن كتابيه « الإبانة الصغرى » و« الإبانة الكبرى » فيما سبق ، جـ ١ ، ص ٢٦٩ .

(٥) سبقت ترجمة أبى عمر أحمد بن محمدبن عبد الله الطلمنكى المتوفى سنة ٤٢٩ ، جـ ١ ، ص ٢٤٧ . وذكر الزركلى (الأعلام ١/٢٠٦) من كتبه : « الوصول إلى معرفة الأصول » .

« حدثنا عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبى سلمة أنه قال : « أما بعد ، فقد فهمت ما سألت عنه فيما تتايعت[١] فيه الجهمية ومن خالفها فى صفة الرب العظم الذى فاقت[٢] عظمته الوصف والتقدير ، وكلّت الألسن عن تفسير صفته ، وانحسرت العقول عن معرفة قدره » – إلى أن قال : « فإنه لا يعلم كيف هو إلا هو ، وكيف يعلم من يموت ويبلى قدر من لا يموت ولا يبلى[٣] ؟ وكيف يكون لصفة[٤] شيء منه حدّ أو منتهى يعرفه عارف ، أو يحد قدره واصف ؟ الدليل على عجز العقول عن تحقيق صفته : عجزُها عن تحقيق صفة أصغر خَلْقه » – إلى أن قال – : « اعرف – رحمك الله – غناك عن تكلف صفة ما لم يصف الرب من نفسه بعجزك عن معرفة قدر ما وصف منها ، إذا لم تعرف [منها][٥] قدر ما وصف فما تَكَلُّفك علم ما لم يصف ؟ هل تستدل بذلك على شيء من طاعته ؟ أو تنزجر به عن شيء من معصيته ؟ » – وذكر كلاما طويلا ، إلى أن قال – : « فأما الذى جحد ما وصف الرب من نفسه تعمقا وتكلفا فقد[٦] استهوته الشياطين فى الأرض حَيْران ؛ فصار يستدل – بزعمه[٧] – على جحد ما وصف

---

(١) فى « لسان العرب » : « التتايع : الوقوع فى الشر من غير فكرة ولا روية والمتابعة عليه ، ولا يكون فى الخير . ويقال فى التتايع : إنه اللجاجة » .

(٢) فاقت : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : فاتت .

(٣) وكيف يعلم من يموت ويبلى قدر من لا يموت ولا يبلى : كذا فى (م) فقط . وفى سائر النسخ : وكيف يعرف قدر من لا يموت ولا يبلى .

(٤) م (فقط) : لصفته .

(٥) منها : زيادة فى (س) .

(٦) هـ : قد .

(٧) س : زعم .

الرب وسمَّى من نفسه بأن قال : لابد إن كان له كذا من أن يكون له كذا ، فعمى عن البيِّن بالخفى ، يجحد ما سمى الرب من نفسه ، بصمت الرب عمَّا لم يسم[١] ، فلم يزل يُمْلى له الشيطان ، حتى جحد قول الله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [سورة القيامة : ٢٢ ، ٢٣] . فقال : / لايراه أحد يوم القيامة ، فجحد — والله — أفضلَ كرامة الله التى أكرم بها أولياءه يوم القيامة من النظر فى[٢] وجهه فى مقعد صدق عند مليك مقتدر ، قد قضى أنهم لا يموتون ، فهم بالنظر إليه ينضرون » وذكر كلاماً طويلا كتب فى غير هذا الموضع[٣] . ٢٣/٢

كلام آخر للخلال « السنة »

وقال الخلال فى « السنَّة » : «أخبرنى على بن عيسى أن حنبلا حدّثهم قال : سمعت أبا عبد الله يقول : « من زعم أن الله لم يكلِّم موسى فقد كفر بالله ، وكذَّب القرآن ، وردّ على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره ، يستتاب من هذه المقالة ، فإن تاب وإلا ضربت عنقه » .

قال : « وسمعت أبا عبد الله قال : ﴿ وكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى﴾ [سورة النساء ١٦٤] فأثبت الكلام لموسى كرامة منه لموسى ، ثم قال تعالى يؤكد كلامه[٤] : ﴿ تَكْلِيماً ﴾ [سورة النساء ١٦٤].

قلت لأبى عبد الله : « الله عز وجل يكلِّم عبده يوم القيامة ؟ قال : نعم ، فمن يَقْضِى بين الخلائق إلا الله عز وجل ؟ يكلِّم عبده ويسأله ، الله

---

(١) م ، ق : من نفسه وبصف الرب بما لم يسم .

(٢) م (فقط) : إلى .

(٣) فى هامش (ط) كتب ما يلى : « فى الحموية » .

(٤) س ، ص ، ر ، ط : بعد كلامه .

متكلم ، لم يزل الله يأمر بما يشاء ويحكم ، وليس له عِدْل ولا مثل ، كيف شاء ، وأنَّى شاء».

قال الخلال : «أخبرنا[١] محمد بن على بن بحر أن يعقوب بن بُخْتان حدثهم ، أن أبا عبد الله سُئل عمَّن زعم أن الله لم يتكلم [بصوت][٢] ؟ فقال[٣] : بلى ، تكلم بصوت ، وهذه الأحاديث كما جاءت نرويها ، لكل حديث وجه ، يريدون أن يموِّهوا على الناس ، مَنْ زعم أن الله لم يكلِّم موسى فهو كافر.

حدثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربى عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عبد الله– يعنى ابن مسعود– قال : «إذا تكلم الله بالوحى سمع صوته أهل السماء فيخرُّون سجدا ، حتى إذا فُزِّع عن قلوبهم– قال : سكن عن قلوبهم– نادى أهل السماء : ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحق ، قال :كذا وكذا»[٤] .

قال الخلال : «وأنبأنا[٥] أبو بكر المروزى[٦] : سمعت أبا عبد الله–

---

(١) ص . ط ، هـ : أنبأنا .

(٢) بصوت : زيادة فى (س) .

(٣) فقال : كذا فى (م) . وفى سائر النسخ : قال .

(٤) هذا الأثر عن ابن مسعود جاء هنا موقوفا . وسيرد بعد قليل مرفوعا وسنتكلم عليه بعد قليل . وقد ذكر الطبرى فى تفسيره ، (ط . بولاق) ٦٢/٢٢ – ٦٣ (تفسير سورة سبأ . آية ٢٣) عدة آثار عن ابن مسعود وغيره من الصحابة مقاربة فى معناها لهذا الأثر . وروى البخارى فى صحيحه ١٤١/٩ (كتاب التوحيد . باب قول الله تعالى ولا تنفع الشاعة عنده . . .) هذا الأثر كما يلى : « وقال مسروق عن ابن مسعود : إذا تكلم الله بالوحى سمع أهل السماوات شيئا . فإذا فزع عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحق ، ونادوا : ماذا قال ربكم ؟ قالوا : الحق » .

(٥) س ، ر : وأخبرنا .

(٦) م : أبو بكر المروروذى (وتكرر ورود الاسم بعد ذلك فى هذه الطبعة كثيرا على هذا النحو) ؛ =

وقيل له : إن عبد الوهاب قد تكلم وقال : من زعم أن الله كلَّم موسى بلا صوت فهو جهمى عدوّ الله وعدوّ الإسلام – فتبسم أبو عبد الله وقال «ما أحسن ما قال ! عافاه الله ! »

وقال عبد الله بن أحمد : سألت أبى عن قوم يقولون : لما كلَّم الله موسى / لم يتكلم بصوت ، فقال أبى : بلى ، تكلم تبارك وتعالى بصوت ، ٢٤/٢ وهذه الأحاديث نرويها كما جاءت ، وحديث ابن مسعود : «إذا تكلم الله بالوحى سمع له صوت كَجرّ السلسلة على الصَّفْوَان»[1] قال أبى : والجهمية تنكره ، قال أبى : وهؤلاء كفار يريدون أن يموِّهوا على الناس ، من زعم أن الله لم يتكلم فهو كافر ، إنما نروى هذه الأحاديث كما جاءت »

= ق . ر ، ط . ص ، س ، هـ : أبو بكر المروذى . والصواب ما أثبته . وسبقت ترجمة أبى بكر أحمد بن على بن سعيد بن إبراهيم المروزى (المتوفى سنة ٢٩٢) جـ ١ ، ص ٦٨ . كما سبقت ترجمة أبى بكر الخلال ، جـ ١ ، ص ٦٦ . ت ٣ . وذكر ابن أبى يعلى فى ترجمته للخلال فى طبقات الحنابلة ١٢/٢ : « وصحب أبا بكر المروذى (كذا وهو خطأ) إلى أن مات » . وأما الخطيب البغدادى فذكر فى ترجمته للخلال فى : تاريخ بغداد ١١٢/٥ : « سمع الحسن بن عرفة وسعدان بن نصر وأبا بكر المروزى ومحمد بن عوف الحمصى ومن فى طبقتهم وبعدهم » .

(١) فى هامش (ط) ، (ص) كتب الحديث كاملاً وذكرت النسختان أنه حديث أبى هريرة ، وسيرد الحديث بعد قليل مروياً عن أبى هريرة رضى الله عنه كما يرد حديث آخر مقارب فى معناه عن ابن عباس رضى الله عنهما .

أما حديث بن مسعود فقد رواه أبو داود فى سننه ٣٢٥/٤ (كتاب السنة ، باب فى القرآن) وهـذا نصه : « حدثنا أحمد بن أبى سريج الرازى وعلى بن الحسين بن إبراهيم وعلى بن مسلم قالوا : ثنا أبو معاوية ، ثنا الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا تكلم الله بالوحى سمع أهل السماء للسماء صلصلة كجر السلسلة على الصفا فيصعقون فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل ، حتى إذا جاءهم جبريل فُزِّع عن قلوبهم . قال : فيقولون : ياجبريل ماذا قال ربك ؟ فيقول : الحق ، فيقولون : الحـق ، الحـق » .

قلت : وهذا الصوت الذى تكلم الله به ليس هو الصوت المسموع من العبد ، بل ذلك صوته كما هو معلوم لعامة الناس ، وقد نصَّ على ذلك الأئمة : أحمدُ وغيره ، فالكلام المسموع منه هو كلام الله ، لا كلام غيره ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ [سورة التوبة : ٦] وقال النبى صلى الله عليه وسلم : «ألا رجل يحملنى إلى قومه لأبلِّغ كلام ربى ، فإن قريشا منعونى أن أبلغ كلام ربى» رواه أبو داود وغيره[(١)] . وقال صلى الله عليه وسلم: «زينوا القرآن بأصواتكم»[(٢)] ، وقال : «ليس منا من لم يَتَغَنّ بالقرآن»[(٣)] .

ذكر الخلال عن إسحاق بن إبراهيم قال لى أبو عبد الله يوما — وكنت

---

(١) الحديث عن جابر بن عبد الله فى : سنن أبى داود ٣٢٤/٤ (كتاب السنة ، باب فى القرآن) ؛ الترمذى ٤٥/١١ (كتاب ثواب القرآن . باب ٢٤) . وقال الترمذى : هـذا حديث غريب صحيح .

(٢) ذكر البخارى الحديث على أنه عنوان أحد أبواب كتاب التوحيد فقال ١٥٧/٩ (كتاب التوحيد . باب قول النبى صلى الله عليه وسلم الماهر بالقرآن مع الكرام البررة ، وزينوا القرآن بأصواتكم) ولم يذكر الحديث ضمن أحاديث الباب . أما أبو داود فروى الحديث فى سننه عن البراء بن عازب ٩٩/٢ (كتاب الوتر . باب استحباب الترتيل فى القراءة) ورواه عنه من طريقين النسائى فى سننه (بشرح السيوطى) ١٣٩/٢ — ١٤٠ (كتاب افتتاح الصلاة ، باب تزيين القرآن بالصوت) ؛ ورواه عنه أيضاً : ابن ماجة فى سننه ٢٤٦/٢ (كتاب إقامة الصلاة ، باب فى حسن الصوت بالقرآن) ؛ الدارمى فى سننه ٤٧٤/٢ (كتاب فضائل القرآن ، باب التغنى بالقرآن) ؛ أحمد فى مسنده ٢٨٣/٤ ، ٢٨٥ .

(٣) الحديث عن أبى هريرة رضى الله عنه فى : البخارى ١٥٣/٩ (كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى : وأسروا قولكم أو اجهروا بـه) ؛ سنن أبى داود ١٠٠/٢ (كتاب الوتر ، باب استحباب الترتيل فى القراءة) ؛وهو عن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه فى : سنن الدارمى ٣٤٩/١ (كتاب الصلاة . باب التغنى بالقرآن) . ٤٧١/٢ (كتاب فضائل القرآن ، باب التغنى بالقرآن) ؛ المسند (ط . المعارف) ٤٣/٣ — ٤٤ (حديث رقم ١٤٧٦) ، ٥٩/٣ (حديث رقم ١٥١٢) وصحح الشيخ أحمد شاكر الحديثين .

سألته[عنه][١] : تدرى ما معنى «من لم يتغن بالقرآن»؟ قلت : لا – قال : هو الرجل يرفع صوته ، فهذا معناه ، إذا رفع صوته[٢] لقد تَغَنَّى به.

وعن صالح بن أحمد أنه قال لأبيه : «زينوا القرآن بأصواتكم» فقال : التزيين أن يحسِّنه .

وعن الفضل بن زياد قال : سألت أبا عبد الله عن القراءة؟ فقال : يحسِّنه بصوته من غير تكلف[٣] .

وقال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن القراءة بالألحان ، فقال : كل شئ مُحْدَث فإنه لا يعجبنى ، إلا أن يكون صوت الرجل لا يتكلفه .

وقال القاضى أبو يَعْلَى : هذا يدل من كلامه على أن صوت القارئ ليس / هو الصوت الذى تكلم الله به ، لأنه أضافه إلى القارئ الذى هو طبعه من غير أن يتعلم[٤] الألحان[٥] . ٢٥/٢

كلام البخارى فى كتاب «خلق أفعال العباد»

وقال أبو عبد الله البخارى – صاحب الصحيح – فى كتاب «خَلْقِ الأفعال»[٦] : يُذكرُ عن النبى صلى الله عليه وسلم : «أن الله ينادى بصوت يسمعه من بَعُدَ كما يسمعه من قَرُبَ ، وليس هذا لغير الله عز وجل[٧]» .

---

(١) عنه : ساقطة من (م) فقط .

(٢) م : صوته به .

(٣) س : تكلف به .

(٤) م : يتكلف ؛ ق : يتكلم .

(٥) ق ، ر : بالألحان .

(٦) فى كتاب «خلق أفعال العباد» (ط .الإسكندرية) ص ١٩٢ وجاء الحديث فيه مفصلاً .

(٧) خلق أفعال العباد : فليس هـذا لغير الله جل ذكره .

قال أبو عبد الله البخارى[(١)] : « وفى هذا دليل على[(٢)] أن صوت الله لا يشبه أصوات الخلق ؛ لأن صوت الله[(٣)] يُسمع من بعد كما يُسمع من قرب ، وأن الملائكة يُصْعَقُون من صوته ، فإذا تنادى[(٤)] الملائكة لم يصعقوا ، قال[(٥)] : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا ﴾ [سورة البقرة : ٢٢] فليس لصفة الله ند ولا مثل ، ولا يوجد شئ من صفاته فى المخلوقين » .

ثم روى بإسناده حديثَ عبد الله بن أنيس[(٦)] — الذى استشهد به فى غير موضع من[(٧)] الصحيح ، تارة يجزم به ، وتارة يقول: « ويُذكر عن عبد الله بن أنيس »[(٨)] — قال : سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : « يحشر الله العباد ، فيناديهم بصوت يسمعه من بَعُدَ كما يسمعه من قَرُبَ : أنا الملك ، أنا الدَّيان ، لا ينبغى لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحد من أهل النار[(٩)] يطلبه بمظلمة » ، وذكر الحديث — الذى رواه فى صحيحه — عن أبى سعيد[(١٠)] ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

---

(١) البخارى : ليست فى خلق أفعال العباد .

(٢) على : ليست فى « خلق أفعال العباد » ولا فى نسخة (س) ، (هـ) .

(٣) خلق أفعال العباد : الله جل ذكره .

(٤) م ، ق : ينادى ؛ س : نادى .

(٥) خلق أفعال العباد : وقال عز وجل .

(٦) خلق أفعال العباد . ص ١٩٢ – ١٩٣ .

(٧) م : فى .

(٨) الحديث فى : البخارى ١٤١/٩ (كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى : ولا تنفع الشفاعة عنده) وفيه : ويُذكر عن جابر عن عبد الله بن أنيس قال : سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : يحشر العباد . . . الحديث . وجاء الحديث فى المسند ٤٩٥/٣ مفصلا عن جابر عن عبد الله بن أنيس . ولم أجد الحديث فى موضع آخر فى صحيح البخارى .

(٩) خلق أفعال العباد : واحد من النار ، وسقطت كلمة « أهـل » .

(١٠) خلق أفعال العباد ، ص ١٩٣ . والحديث فى صحيح البخارى فى ثلاثة مواضع : عن أبى =

«يقول الله يوم القيامة : ياآدم ، فيقول : لبيك وسعديك ، فينادى بصوت : إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بَعْثا إلى النار ، قال : يارب ، ما بَعْثُ النار؟[(١)] قال : من كل ألف – أراه قال : تسعمائة وتسعة وتسعين – فحينئذ تضع الحامل حملها ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُم بِسُكَارَى وَلَـٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ ﴾ [سورة الحج :٢] وذكر حديث ابن مسعود – الذى استشهد به أحمد – وذكر الحديث[(٢)] الذى رواه فى صحيحه عن عكرمة[(٣)] : سمعت أبا هريرة يقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا قضى الله الأمر فى السماء ضربت الملائكة بأجنحتها / خُضعاناً لقوله : كأنه سلسلة على صَفْوَان[(٤)] ، فإذا ﴿ فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾ [سورة سبأ : ٢٣] وذكر حديث ابن عباس المعروف من حديث الزهرى عن على بن الحسين عن ابن عباس عن نفر من الأنصار[(٥)] – وقد رواه أحمد ومسلم

٢٦/٢

= سعيد الخدرى ٦/٩٧ – ٩٨ (كتاب تفسير القرآن . سورة الحج) ، وعن أبى هريرة مع اختلاف فى اللفظ ٨/١١٠ (كتاب الرقاق ، باب كيف الحشر) ، وعن أبى سعيد الخدرى ٩/١٤١ (كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى ولا تنفع الشفاعة عنده) وهو بمعناه فى المسند (ط .المعارف) : عن عبد الله بن مسعود ٥/٢٥٠ (حديث رقم ٣٦٧٧) ، وعن أبى هريرة (ط . الحلبى) ٢/٣٧٨ .

(١) خلق أفعال العباد : وما بعث .

(٢) خلق أفعال العباد ، ص ١٩٣ .

(٣) روى البخارى الحديث التالى عن عكرمة عن أبى هريرة فى صحيحه ٦/٨٠–٨١ (كتاب التفسير ، سورة الحجر ، باب إلا من استرق السمع) وعنها أيضاً ٦/١٢١ – ١٢٢ (كتاب التفسير سورة سبأ ، باب حتى إذا فزع عن قلوبهم) ، وعنها أيضاً فيه فى موضع ثالث عدة روايات ٩/١٤١ (كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى ولا تنفع الشفاعة عنده) . وروى الحديث عن أبى هريرة الترمذى فى صحيحه (بشرح ابن العربى) ١٢/١٠١ (كتاب التفسير ، سورة سبأ) ، وابن ماجة فى سننه ١/٦٩ – ٧٠ (المقدمة ، باب ١٣ حديث رقم ١٩٤) .

(٤) ط ، ر : سلسلة الصفوان .

(٥) خلق أفعال العباد ، ص ١٩٤ .

فى صحيحه وغيرهما[(١)] ، وساقه البخارى من طريق ابن إسحاق عنه — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم : «ما تقولون فى هذا النجم الذى يُرْمَى به؟ قالوا : كنا يارسول الله نقول[(٢)] حين رأيناها يُرْمَى بها : مات ملك ، ولد مولود ، مات مولود ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس ذلك كذلك ، ولكن الله إذا قضى فى خلقه أمراً يسمعه أهل العرش فيسبحون[(٣)] ، فيسبح مَنْ تحتهم بتسبيحهم ، فيسبح مَنْ تحت ذلك ، فلم يزل التسبيح يهبط حتى ينتهى إلى السماء الدنيا ، حتى يقول[(٤)] بعضهم لبعض : لم سبحتم؟ فيقولون : سبح من فوقنا فسبحنا بتسبيحهم ، فيقولون : أفلا[(٥)] تسألون من فوقكم مِمَّ[(٦)] سبحوا؟ فيسألونهم ، فيقولون : قضى الله فى خلقه كذا وكذا ، الأمر الذى كان ، فيهبط[(٧)] [به][(٨)] الخبر من سماء إلى سماء ، حتى ينتهى إلى السماء الدنيا ، فيتحدثون به ، فتسترقه الشياطين بالسمع ، على توهم منهم واختلاف ،

---

(١) روى مسلم الحديث عن ابن عباس فى صحيحه ٤/١٧٥٠ — ١٧٥١ (كتاب السلام ، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان) . ورواه أحمد عنه فى مسنده (ط . المعارف) ٣/٢٦٨ — ٢٦٩ رقم ١٨٨٢ . ١٨٨٣ . كما رواه عن ابن عباس أيضاً الترمذى فى صحيحه (بشرح ابن العربى) ١٢/١٠٢ — ١٠٣ (كتاب التفسير . سورة سبأ) . وانظر ما ذكره ابن تيمية عن هذا الحديث برواياته المختلفة فى كتاب الصفدية (بتحقيق) جـ ١ ص ٢١٢ — ٢١٤ (ط .مطابع حنيفة ، الرياض ، ١٣٦٩/١٩٧٦) .

(٢) خلق أفعال العباد (فى نسختى الاسكندرية والهند ص ٨٨) : أنا نقول .

(٣) خلق أفعال العباد : فيسبحوا (كذا فى النسختين) .

(٤) خلق أفعال العباد : ثم يقول .

(٥) أفلا : كذا فى (م) وفى خلق أفعال العباد . وفى سائر النسخ : فلا .

(٦) م (فقط) : لم .

(٧) خلق أفعال العباد (فى النسختين) : فينهبط .

(٨) به : ساقطة من (م) ، (ق) .

ثم يأتون به [إلى][1] الكهان من أهل الأرض ، فيحدثونهم ، فيخطئون ويصيبون ، فتحدّث به الكهان ، ثم إن الله حجب الشياطين عن السماء بهذه النجوم ، فانقطعت الكَهَانة اليوم ، فلا كهانة » .

وقال البخارى أيضاً[2] : « ولقد بيَّن نعيم بن حماد أن كلام الرب ليس بخلق ، وأن العرب لا تعرف الحى من الميت إلا بالفعل ، فمن كان له فعل فهو حى ، ومن لم يكن له فعل فهو ميت ، وأن أفعال العباد مخلوقة ، فضيق عليه حتى مضى لسبيله ، وتوجع أهل العلم لما نزل به » .

قال : « وفى اتفاق المسلمين دليل على أن نعيما ومَنْ نحا نحوه ليس بمارق ، ولا مبتدع ، بل [البدع][3] والترؤس بالجهل بغيرهم[4] أولى ؛ إذ يفتون[5] بالآراء المختلفة مما لم يأذن به الله » .

٢٧/٢ كلام المحاسبى فى «فهم القرآن»

/ وقال الحارث بن أسد المحاسبى ، فى كتاب « فهم القرآن »[6] لما تكلم على ما يدخل فى النسخ ومالا يدخل فيه النسخ ، وما يُظن أنه متعارض من الآيات ، وذكر عن أهل السنة فى الإرادة والسمع والبصر قولين فى مثل قوله : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾ [سورة الفتح : ٢٧] وقوله : ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً ﴾ [سورة الإسراء : ١٦]

(١) إلى : ساقطة من (م) . (ق) . (ص) .
(٢) لم أجد الكلام التالى فى « خلق أفعال العباد » ويبدو أن هناك نقصاً فى المطبوعتين .
(٣) بل البدع : ساقطة من (ص) ، (ر) ، (م) ، (ق) .
(٤) بغيرهم : كذا فى (س) : وفى سائر النسخ : لغيرهم .
(٥) م ، ق : يفتنون .
(٦) نشر الأستاذ حسين القوتلى كتاب « العقل » وكتاب « فهم القرآن » فى مجلد واحد وهما للحارث المحاسبى ، وسأقابل كلام المحاسبى الذى يورده ابن تيمية هنا على الطبعة الثانية من هذا المجلد ، وقد نشر بواسطة دار الكندى ، ودار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٨/١٣٩٨ .

وقوله : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [سورة يس : ٨٢] وكذلك قوله : ﴿ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴾ [سورة الشعراء : ١٥] وقوله : ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ و الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة التوبة : ١٠٥] ونحو ذلك ، فقال : « قد ذهب قوم من أهل السنة إلى أن لله استماعا حادثاً فى ذاته ، وذكر أن هؤلاء وبعض أهل البدع تأوّلوا ذلك فى الإرادة على الحوادث »[١]

قال[٢] : « فأما من ادعى السنة ، فأراد إثبات القدر ،[٣] فقال : إرادة الله تحدث إن حدثت[٤] من تقدير سابق الإرادة[٣] ، وأما بعض أهل البدع فزعموا أن الإرادة إنما هى خلق حادث ، وليست مخلوقه[٥] ، ولكن بها كوّن الله المخلوقين »[٦]

قال[٧] : « وزعموا[٨] أن الخلق غير المخلوق ، وأن الخلق هو الإرادة ، وأنها ليست بصفه[٩] لله من نفسه » .

(١) انظر كتاب « فهم القرآن » ص ٣٣٢ – ٣٤٠ . ثم انظر ص ٣٤١ حيث يتكلم عن الآيات الثلاث التى يذكرها ابن تيمية (الفتح : ٢٧ ، الإسراء : ١٦ ، يس : ٨٢) ثم يقول المحاسبى فى آخر ص ٣٤١ : « وقد تأول بعض من يدعى السنة وبعض أهل البدع ذلك على الحدوث » . وانظر ما ذكره المحاسبى ص ٣٤٢ – ٣٤٤ . وانظر كلام المحاسبى فى ص ٣٤٤ ، ٣٤٥ على آيتى سورة الشعراء والتوبة وفى ص ٣٤٥ يقول : وقد ذهب قوم إلى أن لله جل وعز استماعاً حادثا فى ذاته » .

(٢) فى كتابه « فهم القرآن » ص ٣٤٢ .

(٣–٣) فهم القرآن : « إرادة الله جل وعز أحدث من تقديره ، تقديره سابق الإرادة »

(٤) عبارة « إن حدثت » فى (م) فقط . وفى (س) كتبت إشارة فوق كلمة « تحدث » تشير إلى الهامش حيث كتبت كلمة « حدث »

(٥) فهم القرآن ص ٣٤٢ : وليست بمخلوقة .

(٦) فهم القرآن : ولكن الله جل وعز بها كوّن المخلوق .

(٧) بعد الكلام السابق مباشرة ، ص ٣٤٢ .

(٨) فهم القران : فزعمت .

(٩) م ، ق : صفة .

قال : « ولذلك[1] قال بعضهم : إن رؤيته تحدث »[2].

واختار [الحارث][3] المحاسبي القول الآخر ، وتأوّل النصوص على أن الحادث هو وقت المراد لا نفس الإرادة ، قال : وكذلك قوله : ﴿ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴾ وقوله : ﴿ فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ ﴾ تأوّله على أن المراد حدوث المسموع والمبصَر ، كما تأوّل قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ﴾ [سورة محمد : ٣١] حتى يكون المعلوم بغير حادث علمٍ فى الله[4] ، ولا بصرٍ ، ولا سمع ، ولا معنًى حدث فى ذات الله ، تعالى عن الحوادث فى نفسه » .

كلام محمد بن الهيصم فى « جمل الكلام »

وقال محمد بن الهيصم[5] فى كتاب « جمل الكلام » له : لما ذكر جمل

(١) س . هـ : وكذلك .

(٢) هذه العبارة ليست فى كتاب « فهم القرآن » بنصها . ولكن يقول المحاسبي فى ص ٣٤٥ : « . . . وكذلك ذهب (قوم) إلى أن رؤية تحدث له »

(٣) الحارث : ليست فى (م) . (ق) . (هـ) .

(٤) م : حتى يكون المعلوم بغير حادث فى علم الله ؛ ق ، ص ، ط ، ر : حتى يكون المعلوم تغير حادث فى علم .

(٥) ص . ط . ر : الهيضم ؛ ق : م : الهيثم . أما محمد بن الهيضم فلم أعرف من هو . ولعله تحريف . وأما محمد بن الهيثم فقد ذكر الخطيب البغدادى فى « تاريخ بغداد » ٣٦٢/٣ - ٣٦٤ أربعة بهذا الاسم لعل أشهرهم هو أولهم : محمد بن الهيثم بن حماد بن واقد . أبو عبد الله مولى ثقيف . قاضى عكبرا . ويعرف بأبى الأحوص . وقد توفى سنة ٢٧٩ . ولكنى لم أعرف أن له كتابا بعنوان « جمل الكلام » وقد بحثت عن هذا الكتاب فلم أجده . انظر فى ترجمة أبى الأحوص : تاريخ بغداد ٣٦٢/٣ - ٣٦٤ ؛ تذكرة الحفاظ ٦٠٥/٢ - ٦٠٦ . تهذيب التهذيب ٤٩٨/٩ - ٤٩٩ ؛ الأعلام ٣٥٧/٧ . ورجحت أن يكون الصواب هو : محمد بن الهيصم «وهو المثبت فى (س) . (هـ)». ومحمد بن الهيصم من رؤوس الكرامية إلا أنه كما قال الشهرستانى (الملل والنحل ٣٨/١) : مقارب . وقال عنه أيضا (١٠٢/١) : « وقد اجتهد ابن الهيصم فى إرمام مقالة أبى عبد الله (ابن كرام) فى كل مسألة حتى ردها من المحال الفاحش إلى نوع يفهم فيما بين العقلاء » . ونفى عنه ابن أبى الحديد (شرح نهج البلاغة ٢٢٩/٣ - ٢٣٠) ما ينسب إليه من تجسيم وفوقيه . ولم أجد للرجل ترجمة فى كتب الرجال =

الكلام فى القرآن ، وأنه مبنى على خمسة فصول[1] :

أحدها : أن القرآن كلام الله ، فقد حَكى عن جَهْم بن صفوان أن القرآن / ليس كلام الله على الحقيقة ، إنما هو كلامٌ خَلَقه الله ، فنُسب[2] إليه ، كما قيل : سماء الله ، وأرض الله ، وكما قيل : بيت الله ، وشهر الله ، وأما المعتزلة فإنهم أطلقوا القول بأنه كلام الله على الحقيقة ، ثم وافقوا جَهْماً فى المعنى ، حيث قالوا : كلام [الله][3] خلقه بائنا منه ، وقال عامة المسلمين : إن القرآن كلام الله على الحقيقة ، وإنه تكلم به . ٢٨/٢

والفصل الثانى فى أن القرآن غير قديم ، فإن الكُلاَّبية وأصحابَ الأشعرى زعموا أن الله لم يزل يتكلم بالقرآن ، وقال أهل الجماعة : بل إنما تكلم بالقرآن حيث خاطب به جبريل ، وكذلك سائر الكتب .

والفصل الثالث : أن القرآن غير مخلوق ، فإن الجهمية والنجارية والمعتزلة زعموا أنه مخلوق ، وقال أهل الجماعة : [إنه][4] غير مخلوق .

والفصل الرابع : أنه غير بائن من الله[5] ، فإن الجهمية وأشياعهم

= التى بين يدى ، ولم يذكر كتاب « جمل الكلام » ضمن ما ذكر من كتبه . وانظر عن مذهبه وآرائه ما ورد فى : الملل والنحل ٩٩/١ . ١٠١ -١٠٣ ؛ نهاية الإقدام ، ص ١٠٥ ، ١١٢ ، ١١٤ ، التجسيم عند المسلمين لسهير محمد مختار (القاهرة . ١٩٧١) ص ٨٧ - ٩٣ . وانظر لسان الميزان ٣٥٤/٥ .

(١) كتب فى هامش نسخة (ط) أمام هذا الموضع ما يلى : « قوله : على خمسة فصول لم يذكر هنا إلا أربعة فإما أن تكون كذلك وإما أن يكون الخامس قد سقط » وكتب فى هامش نسخة (ر) : « لم يذكر هنا إلا أربعة » . وكتب تعليق فى هامش نسخة (ص) غير واضح لعله : « ما ذكر فى الأصل إلا أربعة فصول »

(٢) س : فينسب .

(٣) كلمة « الله » زيادة فى (س) ، (هـ) .

(٤) إنه : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٥) س ، هـ : منه .

من المعتزلة قالوا : إن القرآن بائن من الله ، وكذلك سائر كلامه ، وزعموا أن الله خلق كلاما فى الشَّجَرة فسمعه موسى ، وخلق كلاما فى الهواء فسمعه جبريل ، ولا يصح عندهم أن يوجد من الله كلام يقوم به فى الحقيقة ، وقال أهل الجماعة : بل القرآن غير بائن من الله ، وإنما[1] هو موجود منه ، وقائم به » .

وذكر محمد بن الهيصم[2] فى مسألة الإرادة والخلق والمخلوق وغير ذلك ما يوافق ما ذكره[3] هنا من إثبات الصفات الفعلية القائمة بالله التى ليست قديمة ولا مخلوقة .

كلام الدارمى فى « النقض على بشر المريسى »

وقال عثمان بن سعيد الدارمى فى كتابه المعروف « بنقض عثمان بن سعيد ، على بشر[4] المريسى الجهمى العنيد ، فيما افترى على الله فى التوحيد » قال[5] : « وادعى المعارض أيضاً : أن قول النبى صلى الله عليه وسلم : إن الله ينزل إلى السماء الدنيا حين يمضى[6] ثلث الليل فيقول : هل من مستغفر ؟ هل من تائب[7] ؟ هل من داع ؟ » قال[8] : « فادعى أن الله[9] لا ينزل بنفسه ، إنما ينزل أمره ورحمته ، وهو على العرش ،

(١) م (فقط) إنما .
(٢) م . ق : الهيثم ؛ ص ، ط ، ر : الهيضم .
(٣) م (فقط) : ما ذكر .
(٤) بشر : زيادة فى (م) فقط .
(٥) فى كتاب « رد الإمام الدارمى عثمان بن سعيد على بشر المريسى العنيد » تحقيق الشيخ محمد حامد الفقى (ط . السنة المحمدية . ١٣٥٨) ص ١٩ .
(٦) رد الدارمى : إذا مضى .
(٧) رد الدارمى : هل من تائب هل من مستغفر .
(٨) رد الدارمى ، ص ٢٠ .
(٩) رد الدارمى : فادعى المعارض أن الله .

وبكل مكان من غير زوال ، لأنه الحي القيوم ؛ والقيوم بزعمه من لا يزول » .

٢٩/٢ قال[١] : / « فيقال لهذا المعارض : وهذا أيضا من حجج النساء والصبيان ، ومَنْ ليس عنده بيان ، ولا لمذهبه برهان ، لأن أمر الله ورحمته ينزل فى كل ساعة ووقت وأوان ، فما بال النبى صلى الله عليه وسلم يحد لنزوله الليلَ دون النهار ، ويؤقت من الليل شطره أو الأسحار ؟ أفأمره ورحمته[٢] يَدْعُوَان العباد[٣] إلى الاستغفار ، أو يقدر الأمر والرحمة أن يتكلما دونه فيقولا[٤] : هل من داع فأجيب[٥] ؟ هل من مستغفر فأغفر له[٦] ؟ هل من سائل فأعطى[٧] ؟ فإن قررت[٨] مذهبك لزمك أن تَدَّعى أن الرحمة والأمر هما اللذان[٩] يدعوان إلى الإجابة والاستغفار بكلامهما دون الله ، وهذا محال عند السفهاء ، فكيف عند الفقهاء ؟ قد علمتم ذلك ، ولكن تكابرون ، وما بال رحمته وأمره ينزلان من عنده شَطْرَ الليل ، ثم لا يمكثان إلا إلى طلوع الفجر ، ثم يرفعان ؟ لأن رفاعة يرويه[١٠] يقول فى حديثه « حتى ينفجر الفجر » . قد علمتم ، إن شاء الله ، أن هذا التأويل

(١) بعد النص السابق مباشرة .

(٢) ر ، ص : فأمره ورحمته ؛ رد الدارمى : فبرحمته وأمره .

(٣) ر : يدعوان الناس ؛ رد الدارمى : يدعو العباد .

(٤) رد الدارمى : فيقولان .

(٥) م ، ق ، ر : فأجيبه .

(٦) له : ليست فى « رد الدارمى » .

(٧) م ، ق : فأعطيه .

(٨) رد الدارمى : فإن قدرت .

(٩) رد الدارمى : أن تدعو الرحمة والأمر اللذين .

(١٠) م ، ق : راويه .

أبطل باطل ، لا[١] يقبله إلا كل جاهل . وأما دعواك أن تفسير « القيوم » الذى لا يزول عن مكانه ولا[٢] يتحرك ؛ فلا يقبل منك[٣] هذا التفسير إلا بأثر صحيح مأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن بعض أصحابه[٤] أو التابعين ؛ لأن الحى القيوم يفعل ما يشاء ، ويتحرك إذا شاء ، ويهبط[٥] ويرتفع إذا شاء ، ويقبض ويبسط ، ويقوم ويجلس إذا شاء ، لأن أمارة ما بين الحى والميت التحرك ، كل حى متحرك لا محالة ، وكل ميت غير متحرك لا محالة ، ومن يلتفت إلى تفسيرك وتفسير صاحبك مع تفسير نبى الرحمة ورسول رب العزة إذ فسر نزوله مشروحاً منصوصا ، ووقَّتَ لنزوله وقتاً مخصوصاً ، لم يَدعْ لك ولا لأصحابك فيه لَبْسًا ولا عويصاً » .

قال[٦] : « ثم أجمل المعارض جميعَ ما ينكر[٧] الجهمية من صفات الله تعالى وذاته[٨] المسماة فى كتابه ، وفى آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فعدَّ منها بضعاً وثلاثين صفة نَسَقًا واحدا ، يحكم عليها ويفسرها بما حكم المريسى وفسرها وتأولها حرفا حرفا ، خلاف[٩] ما عنى الله وخلاف

---

(١) م ، ق ، ص ، ط ، ر : ولا .
(٢) رد الدارمى : فلا
(٣) رد الدارمى : مثل .
(٤) س : الصحابة .
(٥) رد الدارمى : وينزل .
(٦) بعد الكلام السابق مباشرة ، ص ٢١ .
(٧) م ، ق ، ص ، ط ، ر : ما تنكره .
(٨) س ، ر ، ط : وذواته .
(٩) م ، ق ، ص ،ط ،ر : بخلاف .

٣٠/٢ ما تأولها الفقهاء الصالحون ، لا يعتمد فى أكثرها إلا / على المريسى ، فبدأ منها بالوجه ، ثم بالسمع ، والبصر ، والغضب ، والرضا ، والحب ، والبغض ، والفرح ، والكره ، والضحك ، والعجب ، والسخط ، والإرادة ، والمشيئة ، والأصابع ، والكف ، والقَدَمين .
وقوله : ﴿ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إلاَّ وَجْهَهُ ﴾ [سورة القصص ٨٨] ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ [سورة البقرة : ١١٥] ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴾ [سورة الشورى : ١١] و ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾ [سورة ص : ٧٥][(١)] ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ [سورة المائدة : ٦٤] و ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [سورة الفتح : ١٠] ﴿ والسَّمٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ [سورة الزمر : ٦٧]

وقوله : ﴿ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [سورة الطور : ٤٨] و ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ والْمَلاَئِكَةُ ﴾ [سورة البقرة : ٢١٠] ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [سورة الفجر : ٢٢] ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴾ [سورة الحاقة : ١٧] و ﴿ الرَّحْمٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ [سورة طه : ٥] و ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ ﴾ [سورة غافر : ٧] .

وقوله ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ [سورة آل عمران : ٢٨ ، ٣٠] و ﴿ وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلاَ يَنظُرُ إِلَيْهِمْ ﴾ [سورة آل عمران : ٧٧] و ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ [سورة الأنعام : ٥٤] و ﴿ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ﴾ [سورة المائدة : ١١٦] و ﴿ اَللَّهُ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ المُتَطَهِّرِينَ ﴾ [سورة البقرة : ٢٢٢]

---

(١) فى (رد الدارمى) لم تذكر الآية ولكن فيه : « وخلقت آدم بيدى » .

قال[١] : « عَمَدَ المعارض إلى هذه الصفات والآيات فنسقها ونظم بعضها إلى بعض ، كما نظمها شيئا بعد شىء ، ثم فرقها أبواباً فى كتابه ، وتلطف بردها[٢] بالتأويل كتلطف الجهمية ؛ معتمداً فيها على تفسير[٣] الزائغ الجهمى بشر بن غيَّاث المريسى دون من سواه ، مستتراً[٤] عند الجهال بالتشنيع بها على قوم يؤمنون بها ، ويصدِّقون الله ورسوله فيها ، بغير تكييف ولا تمثال[٥] ؛ فزعم أن هؤلاء المؤمنين بها يكيفونها ويشبهونها بذوات أنفسهم ، وأن العلماء بزعمه قالوا : ليس فى شىء منها اجتهاد رأى ، ليُدْرَك كيفية ذلك ، أو يشبَّه شىء منها بشىء مما هو فى الخلق موجود » .

قال[٦] : « وهذا خطأ ؛ لما[٧] أن الله ليس كمثله شىء ، فكذلك ليس ككيفيته[٨] شىء .

قال أبو سعيد : فقلنا لهذا المعارض المدلس بالتشنيع : أما قولك : إن كيفية هذه الصفات وتشبيهها بما هو فى الخلق خطأ ، فإنا لا نقول : إنه خطأ ، كما قلت[٩] ، بل هو عندنا كفر ، ونحن لكيفيتها[١٠] وتشبيهها بما

---

(١) بعد الكلام السابق مباشرة ، ص ٢١ .

(٢) م (فقط) : فى ردها .

(٣) رد الدارمى : تفاسير .

(٤) ص ، ط ، ر ، م ، ق ، هـ : تسترا .

(٥) م ، ق : تمثيل ؛ رد الدارمى : مثال .

(٦) بعد النص السابق مباشرة .

(٧) س ، هـ : كما .

(٨) م ، ق : لكيفيته .

(٩) كما قلت : ليست فى رد الدارمى ، ولا فى (هـ) .

(١٠) رد الدارمى : لتكييفها .

٣١/٢ هو فى الخلق موجود[١] أشدُّ أنفاً[٢] / منكم ، غير أنَّا – كما لا نشبهها ولا نكيفها[٣] – لا نكفر بها ولا نكذبها[٤] ، ولا نبطلها بتأويل الضُّلاَّل ، كما أبطلها إمامك المريسى فى أماكن من كتابك سنبينها لمن غفل عنها ممن حواليك من الأغمار[٥] .

وأما ما ذكرت من اجتهاد الرأى فى تكييف صفات الله فإنا لا نجيز اجتهاد الرأى فى كثير من الفرائض والأحكام التى نراها بأعيننا ، وتُسمع فى آذاننا[٦] ، فكيف فى صفات الله التى لم ترها العيون ، وقَصُرت عنها الظنون ؟ غير أنَّا لا نقول فيها كما قال إمامك المريسى : إن هذه الصفات كلها كشىء واحد[٧] ، وليس السمع منه غير البصر ، ولا الوجه منه غير اليد ، ولا اليد منه غير النفس ، وأن الرحمن ليس يَعرف – بزعمكم – لنفسه سمعاً من بصر ، ولا بصرًا من سمع ، ولا وجها من يدين[٨] ، ولا يدين[٩] من وجه ، هو كله بزعمكم سمعٌ وبصرٌ ووجهٌ ، وأعلى وأسفل[١٠] ، ويد ونفس ، وعلم ومشيئة وإرادة ، مثل

(١) رد الدارمى : بما هو موجود فى الخلق .

(٢) م ، ق ، ص ، ط ، ر : اتقاء .

(٣) م ، ق ، ص ، ط ، ر : لا نكيفها ولا نشبهها .

(٤) رد الدارمى : ولا نكذب .

(٥) رد الدارمى : من الأغمار إن شاء الله تعالى .

(٦) م ، ق : ونسمعها بآذاننا ؛ ص ، ط : ونسمع فى آذاننا ؛ ر : ونسمع بآذاننا .

(٧) رد الدارمى : كلها لله غير شىء واحد . وكتب المحقق فى تعليقه : كذا فى الأصل ، ولعل « غير » زائدة . فتدبر .

(٨) س : من يد .

(٩) س : ولا يدا .

(١٠) س : أعلى وأسفل .

خلق الأرضين والسماء والجبال[١] والتلال والهواء ، التى لا يُعرف لشىء منها شىء[٢] [٣] من هذه الصفات والذوات ولا يوقف لها منها على شىء[٣] ؛ فالله المتعالى[٤] عندنا أن يكون كذلك ، فقد ميّز الله فى كتابه السمع من البصر فقال : ﴿ إِنَّنِى مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾ [سورة طه : ٤٦] و ﴿ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴾ [سورة الشعراء : ١٥] وقال : ﴿ وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلاَ يَنظُرُ إِلَيْهِمْ ﴾ [سورة آل عمران : ٧٧] [٥] ففرّق بين الكلام والنظر دون السمع[٦] ؛ فقال عند السماع [والصوت] [٧] : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِى تُجَادِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِى إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ [سورة المجادلة : ١] [٨] . و [٩] ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ ﴾ [سورة آل عمران : ١٨١] ولم يقل . قد رأى الله قول التى تجادلك فى زوجها[٩] .

وقال موضع الرؤية [إنه] [١٠] : ﴿ الَّذِى يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ * وَتَقَلُّبَكَ فِى السَّاجِدِينَ ﴾ [سورة الشعراء : ٢١٨ . ٢١٩] وقال تعالى : ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا

---

(١) والجبال : ليست فى رد الدارمى .

(٢) رد الدارمى : شيئا .

(٣-٣) : ساقط من « رد الدارمى » .

(٤) م . ق . ط . ض . ر : تعالى .

(٥) فى « رد الدارمى » : ولا ينظر إليهم يوم القيامة .

(٦) م . ق : وبين السمع .

(٧) والصوت : ساقطة من (م) فقط .

(٨) ذكرت الآية فى (م) . (ق) إلى قوله تعالى : . . فى زوجها .

(٩-٩) : ساقط من (ق) فقط .

(١٠) إنه : زيادة فى (س)

﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ [سورة التوبة : ١٠٥][1] ولم يقل : يسمع الله تقلبك ويسمع الله عملكم[2] ، فلم يذكر الرؤية فيما يُسمع ، ولا السماع فيما يُرى ، لما أنهما عنده خلاف ما عندكم .

وكذلك قال الله تعالى : ﴿ودُسُرٍ * تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [سورة القمر : ١٣ ، ١٤] ﴿واصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [سورة الطور : ٤٨] ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِى﴾ [سورة طه : ٣٩][3] ولم يقل / لشىء من ذلك : على سمعى . فكما نحن لا نكيِّف هذه الصفات لا نكذِّب بها كتكذيبكم ، ولا نفسِّرها كباطل تفسيركم »[4] .

٣٢/٢

ثم قال[5] : « باب الحد والعرش . قال أبو سعيد : وادَّعى المعارض أيضا أنه ليس لله حد ولا غاية ولا نهاية » .

قال[6] : « وهذا هو[7] الأصل الذى بنى عليه جَهْمٌ جميع ضلالاته ، واشتق منها جميع أغلوطاته[8] ، وهى كلمة لم يبلغنا أنه سبق جَهْمًا إليها أحدٌ من العالمين ، فقال له قائل ممن يحاوره[9] : قد علمتُ مرادك أيها الأعجمى ، تعنى[10] أن الله لا شىء ، لأن الخلق كلهم قد

---

(١) ورسوله : ليست فى « رد الدارمى » ص ٢٣ .

(٢) س : ويسمع عملك .

(٣) آية ٢٠ سورة طه ساقطة من « رد الدارمى » .

(٤) رد الدارمى : ولا نفسرها كتفسيركم .

(٥) بعد الكلام السابق مباشرة . ص ٢٣ .

(٦) بعد ما سبق مباشرة .

(٧) هو : ليست فى « رد الدارمى » .

(٨) رد الدارمى : واشتق منه أغلوطاته .

(٩) رد الدارمى : ممن حاوره .

(١٠) رد الدارمى : وتعنى .

علموا أنه ليس له شىء يقع عليه اسم الشىء إلا وله حد وغاية وصفة ، وأنَّ « لاشىء » ليس له حد ولا غاية ولا صفة ، فالشىء أبداً موصوف لا مَحَالة ، ولا شىء يوصف بلا حد ولا غاية ، وقولك : « لا حد له » يعنى[1] أنه لا شىء .

قال أبو سعيد : والله تعالى له حدٌ لا يعلمه أحد[2] غيره ، ولا يجوز لأحد أن يتوهم لحده غاية فى نفسه ، ولكن نؤمن[3] بالحد ، ونَـكِل[4] علم ذلك إلى الله ، ولمكانه أيضا حد ، وهو على عرشه فوق سمٰواته ، فهذان حدان اثنان .

وسئل عبد الله بن المبارك : بم نعرف ربنا ؟ قال : بأنه على عرشه بائن من خلقه . قيل : بحد ؟ قال : بحد . حدثناه الحسن بن الصباح البزار[5] عن على بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك .

فمن ادّعى أنه ليس لله حد فقد ردّ القرآن ، وادّعى أنه لا شئ ؛ لأن الله وصف حد مكانه [فى مواضع كثيرة ، من كتابه][6] فقال : ﴿ الرَّحْمَـٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ [سورة طه : ٥] ﴿ أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ ﴾ [سورة الملك : ١٦] ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ [سورة آل عمران : ٥٥] ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [سورة النحل : ٥٠][7] ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ [سورة فاطر :

(١) م ، ق ، ط ، ص ، ر : تعنى .
(٢) أحد : ساقطة من (س) . وفى (هـ) لا يعلمه إلا هو .
(٣) م ، ق ، ص ، ط : يؤمن .
(٤) م ، ق ، ط : ويكل .
(٥) س : البزاز .
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . (ق) .
(٧) فى (م) فقط جاءت الآية ٥٠ سورة النحل قبل ٥٥ من سورة آل عمران .

١٠] فهذا[(١)] كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد ، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله ، وجحد آيات الله

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله فوق عرشه فوق سمٰواته[(٢)] وقال للأمة السوداء : أين الله؟ قالت : فى السماء ، قال : أعتقها فإنها مؤمنة[(٣)] ، / فقولُ رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إنها مؤمنه» دليلٌ على أنها لو لم تؤمن[(٤)] بأن الله فى السماء ، كما قال الله ورسوله[(٥)] ، لم تكن مؤمنة [وأنه لا يجوز فى الرقبة المؤمنة إلا من يحد الله أنه فى السماء ، كما قال الله ورسوله][(٦)] .

٣٣/٢

---

(١) فى « رد الدارمى » ص ٢٤ زاد : « والعمل الصالح يرفعه » .

(٢) روى أبو داود فى سنة ٣٢٠/٤ - ٣٢١ (كتاب السنة . باب فى الجهمية) حديثا عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده عن الرسول صلى الله عليه وسلم . وفى سند الحديث محمد بن بشار وذكر أبو داود أن هذه العبارة وردت فى رواية محمد بن بشار فقال ٣٢١/٤ : « قال محمد بن بشار فى حديث : إن الله فوق عرشه وعرشه فوق سماواته . وساق الحديث » .

(٣) هذا جزء من حديث طويل عن معاوية بن الحكم السلمى رضى الله عنه أوله (وهذه رواية مسلم) : « بينا أنا أصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ عطس رجل من القوم . . الحديث . والحديث فى : مسلم ٣٨١/١ - ٣٨٢ (كتاب المساجد ومواضع الصلاة . باب تحريم الكلام فى الصلاة) ؛ سنن أبى داود ٣٣٦/١ - ٣٣٧ (كتاب الصلاة . باب تشميت العاطس فى الصلاة) ٣١٣/٣ (كتاب الأيمان والنذور . باب فى الرقبة المؤمنة) ؛ سنن النسائى (بشرح السيوطى) ١٣/٣ - ١٤ (كتاب السهو . باب الكلام فى الصلاة) . وروى أحمد حديثا آخر بهذا المعنى عن أبى هريرة فى المسند (ط . المعارف) ٣١/١٥ - ٣٢ (حديث رقم ٧٨٩٣)وانظر تعليق الشيخ أحمد شاكر . والحديث بنفس المعنى فى الموطأ ٧٧٦/٢ - ٧٧٧ عن عمر بن الحكم (حديث رقم ٨) وعن رجل من الأنصار (حديث رقم ٩) ؛ وفى سنن الدارمى عن أبى سلمة عن الشريد ١٨٧/٢ (كتاب النذور والأيمان . باب إذا كان على الرجل رقبة مؤمنة) .

(٤) رد الدارمى : . . مؤمنة ، وأنها لو لم تؤمن .

(٥) كما قال الله ورسوله : زيادة فى (م) ، (ق) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) .

حدثنا[١] أحمد بن منيع[٢] حدثنا أبو معاوية عن شبيب بن شيبة[٣] عن الحسن عن عمران بن حُصَين أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لأبيه : ياحُصَين ، كم تعبد اليوم إلـهاً؟ قال : سبعة ، ستة فى الأرض وواحد فى السماء ، قال : فأيهم تُعِدّ[٤] لرغبتك ورهبتك؟ قال : الذى فى السماء[٥] ، فلم ينكر النبى صلى الله عليه وسلم على الكافر ، إذ عرف أن إلـه العالمين فى السماء ، كما قاله النبى صلى الله عليه وسلم ، فحصين الخزاعى فى كفره يومئذ كان أعلم بالله الجليل الأجل من المريسى وأصحابه ، مع ما ينتحلون من الإسلام ، إذ ميَّز بين الإلـه الخالق الذى فى السماء ، وبين الآلهة والأصنام المخلوقة التى فى الأرض.

وقد اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين : أن الله فى السماء ، وحَدُّوه بذلك ، إلا المريسى الضال وأصحابه ، حتى الصبيان الذين لم يبلغوا الحِنْثَ قد عرفوه بذلك[٦] ، إذا حَزَب الصبى شئ يرفع يده[٧] إلى ربه يدعوه فى السماء دون ماسواها ، وكل[٨] أحد بالله وبمكانه أعلم من الجهمية.

---

(١) رد الدارمى : فحدثنا .

(٢) رد الدارمى : أحمد بن منيع البغدادى الأصم .

(٣) بن شيبة : ساقط من (ق) .

(٤) رد الدارمى : تعده .

(٥) الحديث بهذا السند فى سنن الترمذى (بشرح ابن العربى) ٢٤/١٣ (كتاب الدعوات ، باب حدثنا أحمد بن منيع أخبرنا أبو معاوية) وقال الترمذى : هذا حديث حسن غريب . وقد روى هذا الحديث عن عمران بن حصين من غير هذا الوجه » .

(٦) م ، ق : قد عرفوا ذلك ؛ هـ : فقد عرفوه بذلك .

(٧) رد الدارمى (ص ٢٥) : يديه .

(٨) رد الدارمى : فكل .

ثم انتدب المعارض لتلك الصفات التى ألفها وعددها فى كتابه من الوجه والسمع والبصر وغير ذلك يتأولها ، ويحكم[١] على الله وعلى رسوله فيها حرفا بعد حرف وشيئا بعد شئ ، بحكم[٢] بشر بن غياث المريسى ، لا يعتمد فيها على إمام أقدم منه ، ولا أرشد منه عنده ، فاغتنمنا ذلك كله[٣] منه ، إذ صرَّح باسمه ، وسلَّم فيها لحكمه ، لما أن الكلمة قد اجتمعت من عامة الفقهاء فى كفره ، وهتك[٤] ستره ، وافتضاحه فى مصره ، وفى سائر الأمصار الذين سمعوا بذكره ».

ثم ذكر الكلام على إبطال تأويلات الجهمية للصفات الواردة فى الكتاب والسنة[٥] .

٣٤/٢ / وقال[٦] عثمان بن سعيد فى كتاب « الرد على الجهيمة » / له[٧] :

كلام الدارمى فى « الرد على الجهمية »

« باب الإيمان بكلام الله تعالى[٨] ، قال أبو سعيد : فالله المتكلم أولا وآخرا ، لم يزل له الكلام ، إذ لامتكلم غيره ، ولا يزال له الكلام ، إذ لايبقى متكلم غيره ، فيقول : ﴿ لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ﴾ [سورة غافر : ١٦] أنا

(١) س : فتأولها وتحكم .
(٢) ر : يحكم ؛ رد الدارمى : تحكم .
(٣) كله : ليست فى (س) ولا « الرد على الدارمى » .
(٤) رد الدارمى : وهتوك .
(٥) فى ص ٢٥ وما بعدها من « رد الدارمى » .
(٦) س : وقال أيضا .
(٧) طبع كتاب « الرد على الجهمية » للدارمى بتحقيق جوستا ويتستام ، ليدن ، هولندا ، ١٩٦٠ ، ثم طبع مع مجموعة عقيدة السلف التى سبق أن رجعنا إليها . والكلام التالى فى ط . ليدن ، ص ٧١ = ط . الاسكندرية ، ص ٣٢٤ .
(٨) الرد على الجهمية : تبارك وتعالى .

الملك ، أنا الديان[١] ، أين ملوك الأرض؟ فلا ينكر كلامَ الله[٢] إلا من يريد إبطال ما أنزل الله عز وجل ، وكيف[٣] يعجز عن الكلام من علّم العباد الكلام وأنطق الأنام؟ قال الله تعالى فى كتابه ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً ﴾ [سورة النساء : ١٦٤] فهذا لا يحتمل تأويلا غير نفس الكلام ، وقال لموسى : ﴿ إِنِّى اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالاَتِى وبِكَلاَمِى ﴾ [سورة الأعراف : ١٤٤] وقال الله تعالى : ﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنهُمْ يَسْمَعُونَ كَلاَمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٧٥] وقال ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلاَمَ اللَّهِ ﴾ [سورة الفتح : ١٥] وقال ﴿ لاَ تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ﴾ [سورة يونس : ٦٤] وقال : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً لاَّ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ﴾ [سورة الأنعام : ١١٥] »[٤]

وذكر آيات أُخر[٥] ، إلى أن قال[٦] : «وقال تعالى لقوم موسى حين اتَّخذوا العجل فقال ﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً وَلاَ يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلاَ نَفْعاً ﴾ [سورة طه : ٨٩] وقال : ﴿ عِجْلاً جَسَدًا لَّهُ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لاَ يُكَلِّمُهُمْ وَلاَ يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ [سورة الأعراف : ١٤٨] .

---

(١) أنا الديان : ساقطة من (س) فقط .

(٢) الرد على الجهمية : الله عز وجل .

(٣) وكيف : كذا فى (س) والرد على الجهمية . وفى سائر النسخ : كيف .

(٤) فى (س) والرد على الجهمية : وتمت كلمات ربك . . . .

(٥) م ، ق : أخرى . وجاءت هذه الآيات فى ص ٧٢ (ط . ليدن) = ص ٣٢٤ - ٣٢٥ (ط . الاسكندرية) .

(٦) ص ٧٢ (ط . ليدن) = ص ٣٢٥ (ط . الاسكندرية) .

قال أبو سعيد : ففي كل ما ذكرنا[١] تحقيق كلام الله وتثبيته نصا بلا تأويل، ففيما عاب [الله] تعالى[٢] به العجلَ في[٣] عجزه عن القول والكلام بيانٌ أن الله[٤] غير عاجز عنه ، وأنه متكلم ، وقائل ، لأنه لم يكن ليعيب[٥] العجل بشئ هو موجود فيه . وقال إبراهيم[٦] : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَـٰذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ ﴾ [سورة الانبياء : ٦٣] إلى قوله[٧] ﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [سورة الانبياء : ٦٧] ، فلم يعب إبراهيم أصنامهم وآلهتهم التى يعبدون بالعجز عن الكلام إلا وأن إلهه متكلم قائل » .

وبسط الكلام في ذلك ، إلى أن قال[٨] : « أرأيتم قولكم : إنه مخلوق ، فما بدء خلقه؟ أقال[٩] الله له « كن » فكان كلاما قائما بنفسه بلا متكلم به؟ فقد علم الناس – إلا ما شاء[١٠] الله منهم – أن الله[١١] لم يخلق كلاما يُرى ويسمع بلا متكلم به ، فلا بد من أن[١٢] تقولوا في دعواكم :

---

(١) م ، ق : ذكرناه .

(٢) الله تعالى : كذا في (س) ، (هـ) وفي الرد على الجهمية : الله . وفي (ص) ، (ط) ، (ر) ، (م) ، (ق) : تعالى .

(٣) س : من .

(٤) الرد على الجهمية : الله عز وجل .

(٥) الرد على الجهمية : يعيب .

(٦) م ، ق : إبراهيم عليه السلام .

(٧) الرد على الجهمية : . . الآية إلى قوله .

(٨) ص ٨٣ (ط .ليدن) = ص ٣٣٥ (ط .الإسكندرية) .

(٩) الرد على الجهمية : قال .

(١٠) الرد على الجهمية : من شاء .

(١١) الرد على الجهمية : الله عز وجل .

(١٢) الرد على الجهمية : (ط . الإسكندرية) : يرى ويسمع بلا متكلم فلابد أن . وفي نسخة ليدن زاد المحقق (به) ، (من) بين قوسين .

الله المتكلم بالقرآن . فأضفتموه إلى الله . فهذا أجور الجور وأكذب الكذب : أن تضيفوا[١] كلام / المخلوق إلى الخالق ، ولو لم يكن كفرا ٣٥/٢ كان[٢] كذبا بلا[٣] شك فيه ، فكيف وهو كفر لا شك فيه؟ لا يجوز[٤] لمخلوق يؤمن بالله واليوم الآخر أن يدَّعى الربوبية ويدعو الخلق إلى عبادته فيقول : ﴿ إِنَّنِى أَنَا اللَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدْنِى ﴾ [سورة طه : ١٤] و ﴿إِنِّى أَنَا رَبُّكَ ﴾ [سورة طه :١٢] . ﴿ وَأَنَا اخْتَرْتُكَ ﴾ [سورة طه ١٣] . ﴿ واصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى * اذْهَب أَنتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِى وَلاَتَنِيَا فِى ذِكْرِى ﴾ [سورة طه : ٤١ ـ ٤٢] ﴿ إِنَّنِى مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾ [سورة طه : ٤٦] . ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ ﴾ [سورة الذاريات ٥٦] . ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَابَنِى آدَمَ أَن لاَّ تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ * وَأَنِ اعبُدُونِى هَـٰذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴾ [سورة يس : ٦٠ ـ ٦١] قد علم الخلق – إلا مَنْ أضله الله – أنه لا يجوز[٥] لأحد أن يقول هذا وما أشبهه ويدعيه[٦] غير الخالق ، بل القائل به والداعى إلى عبادة غير الله[٧] كافر كفرعون الذى قال : ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَىٰ ﴾ [سورة النازعات : ٢٤] والمجيب له والمؤمن بدعواه أكفر وأكذب .

وإن قلتم : تكلم[٨] به مخلوق فأضفناه إلى الله ، لأن الخلق كلهم

---

(١) س : يضيفوا .

(٢) ط . ص . ر . م ، ق : لكان .

(٣) الرد على الجهمية : لا .

(٤) الرد على الجهمية : لا يحق .

(٥) الرد على الجهمية : أنه لا حق .

(٦) ويدعيه : ساقطة من الرد على الجهمية (من النسختين) .

(٧) الرد على الجهمية : إلى عبادته غير الله .

(٨) الرد على الجهمية : إنه تكلم .

بصفاتهم وكلامهم لله ، فهذا المحال الذى ليس وراءه محال ، فضلا عن أن يكون كفرا ؛ لأن الله عز وجل لم ينسب شيئا من الكلام كله إلى نفسه أنه كلامه غير القرآن وما أنزل على رسله[(١)] ، فإن [قد][(٢)] تم كلامكم ولزمتموه لزمكم أن تسموا الشعر وجميع الغناء والنَّوح وكلام السباع والبهائم والطير كلام الله ، فهذا مما لا يختلف المصَلُّون فى بُطُوله واستحالته . فما فضل القرآن إذاً عندكم على الغناء والنوح والشعر إذ كان كله فى دعواكم كلام الله ؟ فكيف خصَّ القرآن بأنه كلام الله ونسب كل كلام إلى قائله ؟ فكفى بقوم ضلالا أن يدَّعوا قولا[(٣)] لا يشك الموحدون فى بطوله واستحالته .

ومما يزيد دعواكم تكذيبا واستحالة ويزيد المؤمنين بكلام الله إيمانا وتصديقا أن الله قد ميَّز بين مَنْ كلَّم من رسله فى الدنيا[(٤)] وبين من لم يكلم ، ومن يكلم من خلقه فى الآخرة ومن لا يكلم[(٥)] ، فقال : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ﴾ [سورة البقرة : ٢٥٣] فميَّز بين من اختصَّه الله بكلامه وبين من لم يكلمه ، ثم سمى ممن كلم الله موسى فقال : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [سورة النساء : ١٦٤] فلو لم / يكلمه بنفسه إلا على تأويل ما ٣٦/٢

---

(١) م ، ق : رسوله .

(٢) قد : ساقطة من (م) . (ق) .

(٣) الرد على الجهمية : أن يدعوا دعوى .

(٤) فى الدنيا : ساقطة من نسخة الرد على الجهمية (ط . الإسكندرية) ص ٣٣٦ . وأضافها محقق (ط .ليدن) ص ٨٤ .

(٥) الرد على الجهمية : وبين من لم يكلم .

ادعيتم ، فما فَضْلُ مَنْ ذكر[١] الله فى تكليمه[٢] إياه على غيره ممن لم يكلمه؟ إذ كل الرسل فى تكليم الله إياهم مثلُ موسى ، وكلٌّ عندكم [لم يسمع][٣] كلام الله »[٤] « وقد قال تعالى[٥] ﴿ أُوْلَـٰئِكَ لاَخَلاَقَ لَهُمْ فِى الآخِرَةِ وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ ﴾ [سورة آل عمران ٧٧] ففى هذا[٦] بيان[٧] أنه [لا][٨] يعاقب قوما يوم القيامه بصَرف كلامه عنهم [إلا][٩] وأنه يثيب[١٠] بتكليمه[١١] قوما آخرين » .

وقال أيضا فى بيان كفر الجهمية[١٢] : « أخبر الله[١٣] أن القرآن كلامه ، وادعت الجهيمة أنه خَلَقه ، وأخبر الله تبارك وتعالى أنه كلم موسى تكليما ، وقال هؤلاء : لم يكلمه الله بنفسه ، ولم يسمع موسى نفسَ كلام الله ، إنما[١٤] سمع كلاما خرج إليه من مخلوق ، ففى دعواهم دعا مخلوقٌ موسى

(١) الرد على الجهمية : ما ذكر .

(٢) م (فقط) : تكلميه . وهو خطأ مطبعى .

(٣) لم يسمع : ساقطة من (م) ، (ق) ، (ص) ، (ط) ، (ر) .

(٤) بعد عبارة « كلام الله » توجد عبارات فى « الرد على الجهمية » استغرقت ثلاثة أسطر لم ينقلها ابن تيمية .

(٥) الرد على الجهمية : فما يزيد ذلك تحقيقا قوله .

(٦) الرد على الجهمية : ولا يكلمهم الله . يعنى يوم القيامة ففى هذا .

(٧) الرد على الجهمية : بيان بيّن .

(٨) لا : كذا فى (س) والرد على الجهمية وسقطت من سائر النسخ .

(٩) إلا : ساقطة من (م) ، (ق) .

(١٠) س ، ط : يثبت ؛ الرد على الجهمية : مثيب .

(١١) ر : بكلامه .

(١٢) الرد على الجهمية ، ص ٩٤ (ط .ليدن) = ص ٣٤٧ (ط . الإسكندرية) .

(١٣) الرد على الجهمية : الله تبارك وتعالى .

(١٤) م ، ق : وإنما .

إلى ربوبيته فقال[(١)] : ﴿ إِنِّى أَنَا رَبُّكَ فاخْلَعْ نَعْلَيْكَ ﴾ [سورة طه : ١٢] فقال له موسى فى دعواهم : صدقت ، ثم أتى فرعون يدعوه إلى ربوبية مخلوق[(٢)] كما أجاب موسى فى دعواهم ، فما فرق بين موسى وفرعون فى الكفر[(٣)] إذاً؟ فأى كفر أوضح[(٤)] من هذا؟ وقال [الله][(٥)] تبارك وتعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [سورة النحل : ٤٠] . وقال هؤلاء : ما قال لشئ قط - قولا وكلاما - كن فكان ، ولا يقوله أبدا ، ولم يخرج منه كلام قط ، ولا يخرج ، ولا هو يقدر على الكلام فى دعواهم ؛ فالصنم فى دعواهم والرحمن بمنزلة واحدة فى الكلام » .

عود إلى كتاب « النقض على المريسى »

وقال أيضا فى كتاب « النقض على المريسى »[(٦)] : « وادعيت أيها المريسى فى قول الله عز وجل : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلاَئِكَةُ ﴾ [سورة البقرة : ٢١٠] وفى قوله : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن تَأْتِيَهُمُ المَلاَئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ ﴾ [سورة الأنعام ١٥٨] فادعيت[(٧)] أن هذا ليس منه بإتيان ؛ لما أنه غير متحرك [عندك][(٨)] ،

(١) م ، ق ، ص ، ط ، ر : فقال له .
(٢) الرد على الجهمية : يدعوه أن يجيب إلى ربوبية مخلوق .
(٣) الرد على الجهمية : وفرعون فى مذهبهم فى الكفر .
(٤) الرد على الجهمية : بأوضح .
(٥) الله : ليست فى (م) ، (ق) ، (ص) ، (ط) .
(٦) ص ٥٠ .
(٧) نقض (فقط) : ادعيت .
(٨) عندك : ساقطة من (م) فقط .

ولكن يأتى بالقيامة بزعمك ، وقوله : ﴿ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ ﴾ : يأتى الله بأمره فى ظلل من الغمام ، ولا يأتى هو بنفسه. ثم زعمت أن معناه كمعنى قوله : ﴿ : فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ [سورة النحل: ٢٦] ﴿ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾ [سورة الحشر: ٢](١)

٢/٣٧ فيقال لهذا المريسى : قاتلك الله ! ما أجرأك على الله وعلى كتابه بلا / علم ولا بصر! أنبأك الله أنه إتيان ، وتقول : ليس بإتيان(٢) ، إنما هو كقوله(٣) : ﴿ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ [سورة النحل: ٢٦] لقد(٤) ميزت بين ما جمع الله ، وجمعت بين ما ميز الله ، ولا يجمع بين هذين التأويلين(٥) إلا كل جاهل بالكتاب والسنة ؛ لأن تأويل كل واحد منهما مقرون به فى سياق القراءة ، لا يجهله إلا مثلك(٦).

وقد اتفقت الكلمة من المسلمين أن الله فوق عرشه ، فوق سمٰواته ، وأنه لا ينزل قبل يوم القيامة [لعقوبة أحد من خلقه ، ولم يشكُّوا أنه ينزل يوم القيامة](٧) ليفصل بين عباده ويحاسبهم ويثيبهم ، وتشقق السمٰوات يومئذ لنزوله ، وتُنَزَّل الملائكة تنزيلا ، ويَحْمِلُ عرش ربك

---

(١) نقض : من القواعد . وقوله : وأتاهم الله . .

(٢) نقض (فقط) : ليس إتيانا .

(٣) نقض : إنما هو مثل قوله ؛ س ، هـ : وإنما هو كقوله .

(٤) م (فقط) : فقد .

(٥) نقض (فقط) : بين هذين فى التأويل .

(٦) نقض (فقط) : بما لا يجهله إلا مثلك .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) فقط .

فوقهم يومئذ ثمانية ، كما قال الله ورسوله . فلما لم يشك المسلمون أن الله لا ينزل إلى الأرض قبل يوم القيامة لشيء من أمور الدنيا ، علموا يقينا أن ما يأتى الناس من العقوبات إنما هو من أمره وعذابه .

فقوله : ﴿ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ يعنى مكره من قبل قواعد بنيانهم ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ ﴾ [سورة النحل : ٢٦] فتفسير هذا الإتيان خرور السقف عليهم من فوقهم ، وقوله : ﴿ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾ مكر بهم[١] ﴿ وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة الحشر : ٢][٢] وهم بنو النضير[٣] ، فتفسير الإتيانين مقرون بهما ، فخرور[٤] السقف والرعب ، وتفسير إتيان الله يوم القيامة منصوص فى الكتاب مُفَسَّر .

قال الله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ * وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً * فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ * وَانشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِىَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ * وَالْمَلَكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ * يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ﴾ [سورة الحاقة : ١٣ - ١٨] إلى قوله تعالى : ﴿ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَانِيَهْ ﴾ [سورة الحاقة : ٢٩] ، فقد فسر الله المعنيين[٥] تفسيراً لا لَبْسَ فيه

---

(١) فى نسخة (س) كتب تحت عبارة « مكر بهم » ما يلى : ليس من القرآن بل تقرير مفعول ليحتسبوا .

(٢) فى جميع النسخ وفى نقض ص ٥١ : فقذف فى قلوبهم .

(٣) س ، ص ، ر ، ط ، هـ وفى (نقض) : وهم بنو قريظة . وما أثبته فى (م) ، (ق) . وانظر تفسير الطبرى ، وابن كثير ، والبغوى .

(٤) م ، ق ، ر ، ط ، ص : فخرور ؛ س ، هـ : بخرور ؛ نقض : خرور .

(٥) س : فقد فسر الله تعالى المعنيين ؛ نقض : فقد فسر المعنيين .

ولاَ يشتبه[١] على ذى عقل ، فقال فيما يصيب به[٢] من العقوبات فى الدنيا : ﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَو نَهاراً فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ ﴾ [سورة يونس : ٢٤] فحين قال : ﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا ﴾ علم أهلُ العلم أن أمره ينزل من عنده من السماء وهو على عرشه[٣] ، فلما قال : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى الصَّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ ﴾ [سورة الحاقة : ١٣] الآيات التى ذكرناها[٤] ، وقال أيضاً : ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّماءُ بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلاَئِكَةُ تَنزِيلاً ﴾ [سورة الفرقان : ٢٥] / و : ﴿ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ والْمَلاَئِكَةُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الأُمُورُ ﴾ [سورة البقرة : ٢١٠] و : ﴿ دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَاءَ رَبُّكَ والْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [سورة الفجر : ٢١ ، ٢٢] علم بما نص[٥] الله من الدليل وبما حَدَّ لنزول الملائكة يومئذ[٦] : « أن هذا إتيانُ الله بنفسه يوم القيامة ، ليَلِىَ محاسبة خلقه بنفسه ، لايلى ذلك[٧] أحدٌ غيره ، وأن معناه مخالف لمعنى[٨] إتيان القواعد ، لاختلاف القضيتين » .

٣٨/٢

إلى أن قال[٩] : « وقد كفانا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم

---

(١) م ، ق : ولا تشبيه .
(٢) به : ساقطة من (نقض) .
(٣) وهو على عرشه : كذا فى (س) ، (نقض) . وفى سائر النسخ : وهو على العرش .
(٤) س : الآيات التى ذكرنا ؛ نقض : الآية التى ذكرنا .
(٥) بما نص : كذا فى (س) فقط . وفى (نقض) وسائر النسخ : بما قص .
(٦) يومئذ : كذا فى (س) ، (هـ) ، (نقض) . وفى سائر النسخ : حينئذ .
(٧) ذلك : ليست فى (نقض) .
(٨) س (فقط) : معنى .
(٩) نقض ص ٥٢ فى وسط الصفحة .

وأصحابه[١] تفسير هذا الإتيان ، حتى لانحتاج منك[٢]له إلى تفسير »
وذكر حديث أبي هريرة الذى فى الصحيحين[٣] فى تَجَلّيه يوم القيامة عن
النبي صلى الله عليه وسلم ، وفيه قال : « فيقول المؤمنون : هذا مكاننا
حتى يأتينا ربنا ، فإذا جاء ربنا عرفناه ، فيأتيهم الله فيقول : أنا ربكم ،
فيقولون : أنت ربنا ، فيتبعونه »[٤] وذكر حديث ابن عباس[٥] من وجهين
موقوفا ومرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وفيه « ثم يأتى الرب
تعالى فى الكَرُوبيِّينَ ، وهم أكثر من أهل السمٰوات والأرض » ورواه
الحاكم فى صحيحه[٦] ، وذكر[٧] « عن أنس بن مالك أنه قال ، وتلا
هذه الآية : (يوم تَبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ والسَّمٰوَاتُ) قال : يبدلها
الله يوم القيامة بأرض[٨] من فضة لم تعمل عليها الخطايا ، ينزل عليها
الجبار » .

ثم قال[٩] : « ومن يلتفت أيها المريسى إلى تفسيرك المحال[١٠] فى إتيان

(١) نقض : وأصحابه رضى الله عنهم .
(٢) س : حتى لا نحتاج له منك ؛ نقض : حتى لا يحتاج له منك .
(٣) فى (نقض) فى آخر ص ٥٢ .
(٤) الحديث عن أبى هريرة رضى الله عنه وأوله (وهذه رواية البخارى) : أن الناس قالوا : يارسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة . . الحديث . وهو فى : البخارى ١٥٦/١ – ١٥٧ (كتاب الأذان . باب فضل السجود) . ١١٧/٨ – ١٢٠ (كتاب الرقاق . باب الصراط جسر جهنم) ؛ ١٢٨/٩ – ١٢٩ (كتاب التوحيد . باب قول الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة) ؛ مسلم ١٦٣/١ – ١٦٧ (كتاب الإيمان . باب معرفة طريق الرؤية) ؛ المسند (ط . الحلبى) ٥٣٣/٢ – ٥٣٤ .
(٥) فى (نقض) ص ٥٣ .
(٦) فى هامش (س) : فالمرفوع فى الصحيحين والموقوف قد رواه الحاكم فى صحيحه .
(٧) فى (نقض) ص ٥٣ .
(٨) بأرض : ساقطة من (نقض) .
(٩) فى (نقض) ص ٥٣ .
(١٠) نقض (فقط) : إلى تفسير المحال .

الله يوم القيامة ويدَعُ تفسير رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه[١] إلا كل جاهل مجنون خاسر مغبون ؟ لما أنك مفتون[٢] فى الدين مأفون[٣] ، وعلى تفسير كتاب الله غير مأمون ، ويلك ! أيأتى الله بالقيامة ويتغيب هو بنفسه ؟ فمن يحاسب الناس يومئذ ؟ لقد خشيت على مَنْ ذهب مذهبك هذا أنه لا يؤمن[٤] بيوم الحساب .

وادعيت أيها المريسى فى قول الله : ﴿ اللَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْحَىُّ الْقَيُّوم ﴾[٥] [سورة البقرة : ٢٥٥] [وادعيت[٦]]أن تفسير القيوم عندك الذى لا يزول ، يَعنى[٧] الذى لا ينزل ولا يتحرك ولا يقبض ولا يبسط ، وأسندت ذلك عن بعض أصحابك غير مسمى عن الكلبى عن أبى صالح عن / ابن عباس أنه قال : القيوم الذى لا يزول ، ومع روايتك ٣٩/٢ هذه عن ابن عباس دلائل وشواهد أنها باطلة :

إحداها: أنك رويتها[٨] وأنت المتهم فى توحيد الله .

والثانية : أنك رويته[٩] عن بعض أصحابك غير مسمى ، وأصحابُك مِثْلُكَ فى الظِّنة والتهمة .

(١) نقض : وأصحابه رضى الله عنهم .

(٢) نقض : مغبون .

(٣) س ، ص ، ر ، ط ، نقض : مأبون .

(٤) نقض (فقط) : . . على من ذهب مذهبك هذا واستيقن أنه لا يؤمن . . .

(٥) نقض (فقط) : وادعيت أيها المريسى أن قول الله تعالى (هو الحى القيوم) .

(٦) وادعيت : ساقطة من (م) ، (ق) . وفى (نقض) : ادعيت .

(٧) م ، ق ، ر ، ط : تعنى .

(٨) إحداها أنك أنت رويتها : كذا فى (نقض) ص ٥٤ . وفى سائر النسخ : أحدها أنك رويتها .

(٩) م ، ق : أنك رويتها .

والثالثة[١] : أنه عن الكلبي ، وقد أجمع أهلُ العلم بالأثر على أن لا يحتجوا بالكلبي فى [أدنى[٢]] حلال ولا حرام ، فكيف فى تفسير توحيد الله وتفسير كتابه ؟ وكذلك أبو صالح .

ولو [قد[٣]] صحت روايتك عن ابن عباس أنه قال : « القيوم : الذى لا يزول » لم نستنكره[٤] ، وكان معناه مفهوما واضحا عند العلماء وعند أهل البصر بالعربية أن معنى لا يزول لا يفنى ولا يبيد ، لا أنه لا يتحرك ولا يزول من مكان إلى مكان إذا شاء ، كما كان يقال للشىء[٥] الفانى : هو زائل ، كما قال لبيد :

ألا كل شىء ماخلا اللهَ باطلُ وكـل نـعيم لامحالةَ زائـلُ[٦]

يعنى فانٍ ، لا أنه متحرك ، فإن أمارة مابين الحى والميت التحرك ، وما لا يتحرك فهو ميت لا يوصف بحياة كما لا توصف الأصنام الميتة ، قال[٧] الله تعالى : ﴿ والَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لاَ يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُم يُخْلَقُونَ ۞ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [سورة النحل : ٢٠ ، ٢١] فالله الحى القيوم القابض[٨] الباسط يتحرك إذا شاء ،

(١) س ، ص ، ر ، ط ، هـ : والثالث .
(٢) أدنى : ساقطة من (م) ، (ق) .
(٣) قد : ليست فى (م) ، (ق) ، (ط) ، (هـ) ، (نقض) .
(٤) نقض : لم يستنكر .
(٥) للشىء : كذا فى (س) ، (نقض) . وفى سائر النسخ : فى الشىء .
(٦) البيت فى : شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامرى ، ص ٢٥٦ ، تحقيق د . إحسان عباس ، ط . الكويت ، ١٩٦٢ . وقد جاء ضمن حديث رواه أبو هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : أصدق بيت قالته الشعراء : ألا كل شىء ما خلا الله باطل . وهو فى مسلم ٤/١٧٦٨ - ١٧٦٩ (كتاب الشعر . أحاديث رقم ٢ - ٦) .
(٧) نقض (فقط) : كما وصف الله الأصنام الميتة فقال :
(٨) القابض : ساقطة من (نقض) ص ٥٥ .

وينزل إذا شاء ، ويفعل ما يشاء ، بخلاف الأصنام الميتة التى لا تزول حتى تزال .

واحتججت أيها المريسى فى نفى التحرك عن الله والزوال بحُجَج الصبيان ، فزعمت[١] أن إبراهيم صلى الله عليه وسلم حين رأى كوكباً وشمساً وقمرا قال : ﴿ هَٰذَا رَبِّى فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ الآفِلِينَ ﴾ [سورة الأنعام : ٧٦] ثم قلت : فنفى إبراهيم المحبة عن كل إلٰه زائل ، يعنى أن الله إذا نزل من سماء إلى سماء ، أو نزل يوم القيامة لمحاسبة العباد ، فقد أَفَلَ وزال ، كما أفل[٢] الشمس والقمر ، فتنصَّلَ من ربوبيتهما إبراهيم ، فلو قاس هذا القياسَ تركى طمطمانى أو رومى عجمى[٣] مازاد على ماقِسْتَ قبحا وسماجة ، ويلك ! مَنْ قال[٤] مِنْ خلق الله : إن الله إذا نزل أو تحرك – أو نزل ليوم الحساب – أَفَلَ فى شىء كما تأفل الشمس فى عين حمئة ؟ إن الله لا يأفل فى شىء سواه[٥] إذا نزل / أو ارتفع كما تأفل الشمس والقمر والكواكب ، بل هو العالى على كل شىء ، المحيط بكل شىء فى جميع أحواله من نزوله وارتفاعه ، وهو الفعَّال لما يريد ، لا يأفل فى شىء ، بل الأشياء كلها تخشع له وتتواضع ، والشمس والقمر والكواكب خلائق مخلوقة ، إذا أفلت أفلت فى مخلوق فى عين حَمِئة كما قال [الله] تعالى[٦] ، والله أعلى وأجل ، لا يحيط به شىء ، ولا يحتوى عليه شىء . ٢/٤٠

(١) فزعمت : كذا فى (س) ، (نقض) وفى سائر النسخ : وزعمت

(٢) نقض (فقط) : كما أفلت .

(٣) نقض (فقط) : أو ذى أعجمية .

(٤) نقض (فقط) : ومن قال .

(٥) نقض (فقط) : فى شىء خلق سواه .

(٦) كما قال الله تعالى : فى (س) فقط ، وفى سائر النسخ : كما قال تعالى .

كلام أبي بكر عبد العزيز في « المقنع »

وقال أبو بكر عبد العزيز بن جعفر صاحب الخلال ، فى أول كتابه الكبير المسمى بالمقنع[١] ، وقد ذكر ذلك عنه القاضى أبو يعلى فى كتاب « إيضاح البيان ، فى مسألة القرآن[٢] » قال أبو بكر لما سألوه : « إنكم إذا قلتم : لم يَزَلْ متكلما كان ذلك عبثا ، فقال : لأصحابنا قولان : أحدهما أنه لم يزل متكلما كالعلم ؛ لأن ضد الكلام الخرس ، كما أن ضد العلم الجهل ، قال : ومن أصحابنا من قال : قد أثبت [سبحانه][٣] لنفسه أنه خالق ، ولم يجز[٤] أن يكون خالقا فى كل حال ، بل قلنا : إنه خالق فى وقت إرادته أن يخلق ، وإن لم يكن خالقا فى كل حال ، ولم يبطل أن يكون خالقا ، كذلك وإن لم يكن متكلما فى [كل] حال[٥] لم يبطل أن يكون متكلما ، بل هو متكلم خالق ، وإن لم يكن خالقا فى كل حال ولا متكلما فى كل حال » .

كلام القاضي أبي يعلى في « إيضاح البيان »

وذكر القاضى أبو يعلى فى كتابه المسمى « بإيضاح البيان » هذا السؤال ، فقال : « نقول : إنه لم يزل متكلما ، وليس بمكلم ولا مخاطِب ولا آمر ولا ناهٍ ، نص عليه أحمد فى رواية حنبل فقال : لم يزل الله متكلما عالما غفورا .

قال : وقال فى رواية عبد الله : لم يزل [الله] متكلما[٦] إذا شاء .

(١) سبقت ترجمة أبى بكر عبد العزيز بن جعفر والإشارة إلى كتابه المقنع ، جـ ١ ، ص ٢٦٩ .

(٢) بعد هذه العبارة يوجد سقط طويل فى نسخة (ر) سنشير إلى نهايته بإذن الله . وسبقت ترجمة أبى يعلى ، جـ ١ ، ص ١٦ .

(٣) سبحانه : زيادة فى (س) .

(٤) فوق كلمة « يجز » إشارة إلى الهامش فى نسخة (س) حيث كتبت كلمة : « يجب » .

(٥) م ، ق : إن لم يكن متكلما فى حال . .

(٦) م ، ق : لم يزل متكلما .

وقال حنبل فى موضع آخر : سمعت أبا عبد الله يقول : لم يزل الله متكلما ، والقرآن كلام الله غير مخلوق » .

قال القاضى أبو يعلى : « وقال أحمد فى الجزء الذى فيه الرد على الجهمية والزنادقة[(١)] : وكذلك الله يتكلم[(٢)] كيف شاء ، من غير أن نقول[(٣)] جوف[(٤)] ولا فم ولا شفتان » ./ وقال بعد ذلك[(٥)] : « بل نقول : إن الله لم يزل متكلما إذا شاء ، ولا نقول : إنه كان ولا يتكلم حتى خلق[(٦)] » . ٤١/٢

كلام عبد الله بن حامد فى « أصول الدين »

وقال أبو عبد الله بن حامد فى كتابه فى أصول الدين : « ومما يجب الإيمان به والتصديق أن الله متكلم ، وأن كلامه قديم [وأنه لم يزل متكلما فى كل أوقاته موصوفا بذلك ، وكلامه قديم][(٧)] غير محدث ، كالعلم والقدرة » .

قال : « وقد يجىء على المذهب أن يكون الكلام صفة المتكلم[(٨)] ، لم يزل موصوفا بذلك ومتكلما كما شاء[(٩)] وإذا شاء ، ولا نقول : إنه

---

(١) فى كتاب « الرد على الجهمية والزنادقة » لأحمد بن حنبل . ص ٨٩ ، ضمن مجموعة عقائد السلف . تحقيق د . على النشار ، ود . عمار الطالبى ، الاسكندرية . ١٩٧١ .

(٢) الرد على الجهمية : تكلم .

(٣) الرد على الجهمية : يقول (وفى نسخة : نقول) .

(٤) الرد على الجهمية : بجوف (وفى نسخة : جوف) .

(٥) الرد على الجهمية ، ص ٩٠ .

(٦) الرد على الجهمية : حتى خلق الكلام (وفى نسخة : حتى خلق كلاما) .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) .

(٨) س (فقط) : متكلم .

(٩) س ، هـ : كلما شاء .

ساكت فى حال أو متكلم فى حال[١] ، من حيث حدوث الكلام » .

قال : « ولا خلاف عن أبى عبد الله أن الله كان متكلما قبل أن يخلق الخلق وقبل كل الكائنات ، وأن الله كان فيما لم يزل متكلما كيف شاء وكما شاء ، وإذا شاء أنزل كلامه ، وإذا شاء لم يُنزله » .

قلت : قول ابن حامد : « ولا نقول إنه ساكت فى حال أو متكلم[٢] فى حال من حيث حدوث الكلام » يريد به أنّاً لا نقول : إن جنس كلامه[٣] حادث فى ذاته ، كما تقوله الكرَّامية من أنه كان ولا يتكلم ثم صار يتكلم بعد أن لم يكن متكلما فى الأزل ، ولا كان تكلمه ممكنا » .

كلام أبى اسماعيل الأنصارى فى «مناقب أحمد بن حنبل»

وقال أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصارى الملقب بشيخ[٤] الإسلام ، فى اعتقاد أهل السنة وما وقع عليه إجماع أهل الحق من الأمة : « اعلم أن الله متكلم قائل مادح نفسه ، وهو متكلم كلما شاء ، ويتكلم بكلام لا مانع له ولا مُكْرِهَ ، والقرآن كلامه هو تكلم به » .

وقال أيضا فى كتاب « مناقب أحمد بن حنبل » فى باب الإشارة إلى طريقته فى الأصول ، لما ذكر كلامه فى مسائل القرآن وترتيب[٥] البدع التى ظهرت فيه وأنهم قالوا أولا : هو مخلوق ، وجرت المحنة المشهورة ، ثم مسألة اللفظية بسبب حسين الكرابيسى[٦] ، إلى أن قال : وجاءت

(١) س (فقط) : . . ساكت فى حال متكلم فى حال .

(٢) س ، ص ، ط : ومتكلم .

(٣) س (فقط) : . . نقول جنس الكلام .

(٤) م ، ق : شيخ .

(٥) م ، ق : وتزييف .

(٦) سبقت ترجمة الكرابيسى جـ ١ ، ص ٢٦٧ وذكرنا هناك ما قاله ابن حجر فى تهذيب التهذيب ٣٦١/٢ : « قال أبو الطيب الماوردى كان الكرابيسى يقول : القرآن غير مخلوق ، ولفظى به مخلوق ، =

طائفة فقالت : لا يتكلم بعد ماتكلم ، فيكون كلامه[١] حادثا ، قال :
وهذه سُحَارة[٢] أخرى تُقْذِى فى الدين غير عين واحدة ، فانتبه / لها ٤٢/٢
أبو بكر بن خُزَيمة ، وكانت حينئذ بنيسابور دار الآثار تمد إليها الدانات ،
وتشد إليها الركائب ، ويجلب منها العلم ، وما ظنك بمجالس يحبس عنها
الثقفى[٣] والصِّبغي[٤] مع ما جمعا من الحديث والفقه والصدق
والورع واللسان ، والبيت[٥] والقَدْر لا يستر[٦] لوث بالكلام واستمام
لأهله[٧] ، فابن خزيمة فى بيت ، ومحمد بن إسحاق فى بيت ، وأبو
حامد العرشرق[٨] فى بيت ، قال : فطار لتلك الفتنة ذلك الإمام أبو
بكر فلم يزل يصيح بتشويهها ، ويصنِّف فى ردها كأنه منذر جيش ، حتى

= وأنه لما بلغه إنكار أحمد بن حنبل عليه قال : ما ندرى إيش نعمل بهذا الفتى ، إن قلنا : مخلوق ، قال : بدعة ، وإن قلنا : غير مخلوق ، قال : بدعة » .

(١) كلامه : كذا فى (س) فقط ، وفى سائر النسخ : كلاما .

(٢) م ، ق : وهذه سحاءة ، وكتب المحققان فى هامش (م) : السحاءة - بفتح السين - القطعة من الورق يكتب فيها . وما أثبتناه عن (س) ، (ص) ، (ط) . وفى القاموس المحيط : السُحارة من الشاه ما يقتلعه القصَّاب من الرئة والحلقوم .

(٣) سبق الكلام على أبى على الثقفى « هذا الجزء ، ص . وأحسب أنه المقصود هنا .

(٤) فى جميع النسخ : والضبعى وفى (هـ) كأنها : الصبغى ورجحت أن يكون الصواب ما أثبته خاصة وكثير من الكتب تحرف اسمه إلى « الضبعى » ونبه على ذلك محققا « طبقات الشافعية » والزركلى فى « الأعلام » وهو أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد النيسابورى ، المعروف بالصبغى ، ولد سنة ٢٥٨ وأقام بنيسابور سبعا وخمسين سنة وتوفى سنة ٣٤٢ . انظر ترجمته فى : طبقات الشافعية ٩/٣ - ١٢ ؛ شذرات الذهب ٣٦١/٢ ؛ النجوم الزاهرة ٣١٠/٣ ؛ اللباب لابن الأثير ٤٩/٢ - ٥٠ ؛ الأعلام ٩١/١ .

(٥) والبيت : كذا منقوطة فى (س) وفى سائر النسخ غير منقوطة .

(٦) لا يستر : كذا منقوطة فى (ص) . وفى (س) . (ط) : لا يسر . وفى (هـ) : لاسير (والكلمة غير منقوطة) .

(٧) عبارة : « والبيت والقدر لا يستر . لوث بالكلام واستمام لأهله » غير مفهومة . ولعلها محرفة .

(٨) لم أعرف من هو .

دوَّنَ فى الدفاتر ، وتمكن فى السرائر ، ولقِّن فى الكتاتيب ، ونقش فى المحاريب ، أن الله متكلم : إن شاء الله تكلم [١] ، وإن شاء سكت ، فجزى الله ذلك الإمام وأولئك النفر [٢] الغُرَّ عن نصرة دينه وتوقير نبيه خيرا » .

قلت : هذه القصة التى أشار إليها عن ابن خزيمة مشهورة ذكرها غير واحد من المصنفين كالحاكم أبى عبد الله فى « تاريخ نيسابور [٣] » وغيره ، ذكر أنه رُفع إلى الإمام أنه قد نبغ طائفة من أصحابه يخالفونه وهو لا يدرى ، وأنهم على مذهب الكُلاَّبية ، وأبو بكر الإمام شديد على الكلابية .

قال : « فحدثنى أبو بكر أحمد بن يحيى المتكلم قال : اجتمعنا ليلة عند بعض أهل العلم ، وجرى ذكر كلام الله : أقديم لم يزل ، أو يثبت عند اختياره تعالى أن يتكلم به ؟ فوقع بيننا فى ذلك خَوْض . قال جماعة منا : إن كلام البارى قديم لم يزل ، وقال جماعة : إن كلامه قديم ، غير أنه لا يثبت إلا باختياره لكلامه . فبكَّرت أنا إلى أبى على الثقفى ، وأخبرته بما جرى ، فقال : من أنكر أنه لم يزل فقد اعتقد أنه محدث ، وانتشرت هذه المسألة فى البلد ، وذهب منصور الطوسى فى جماعة معه إلى أبى بكر محمد بن إسحاق وأخبروه بذلك ، حتى قال منصور : ألم أقل للشيخ إن هؤلاء يعتقدون مذهب الكلابية ، / وهذا مذهبهم ، ٢/٤٣

(١) س . هـ : إن شاء تكلم .

(٢) س (فقط) : الفقراء .

(٣) سبقت ترجمة الحاكم فى هذا الجزء ، ص ٩ . وذكر الزركلى فى « الأعلام » ١٠١/٧ أن كتاب « تاريخ نيسابور » يوجد مخطوطا . وانظر ما ذكره سزكين عن هذا الكتاب . ٥٤٥/١ .

فجمع أبو بكر أصحابه ، وقال : ألم أنهكم غير مرة عن الخوض في الكلام ، ولم يزدهم على هذا فى ذلك اليوم ، وذكر أنه بعد ذلك خرج على أصحابه ، وأنه صنَّف فى الرد عليهم ، وأنهم ناقضوه ، ونسبوه إلى القول بقول جَهْم فى أن القرآن محدث ، وجعلهم هو كُلاَّبية .

قال الحاكم[١] : « سمعت أبا عبد الرحمن[٢] بن أحمد المقرى يقول : سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق يقول : الذى أقول به أن القرآن كلام الله ووحيه وتنزيله ، غير مخلوق ، ومن قال : إن القرآن أو شيئا منه ومن وحيه وتنزيله مخلوق ، أو يقول : إن الله لا يتكلم بعد ما كان تكلم به فى الأزل ، أو يقول : إن أفعال الله مخلوقة ، أو يقول : إن القرآن محدث ، أو يقول : إن شيئا من صفات الله – صفات الذات – أو اسماً من أسماء الله مخلوق ، فهو عندى جهمى يستتاب ، فإن تاب ، وإلا ضربت عنقه ، هذا مذهبي ومذهب مَنْ رأيت من أهل [الأثر فى][٣] الشرق والغرب من أهل العلم ، ومن حكى عنى خلاف هذا[٤] فهو كاذب باهت ، ومن نظر فى كتبي المصنَّفة ظهرله وبان أن الكُلاَّبية كَذَبة فيما يحكون عنى مما هو خلاف أصلى وديانتى » .

وذكر عن ابن خزيمة أنه قال : زعم بعض جهلة هؤلاء الذين نبغوا فى سنتنا هذه أن الله لا يكرر الكلام ، فهم لا يفهمون كتاب الله ، فإن

---

(١) هنا نهاية السقط فى نسخة (ر) الذى أشرنا إلى بدايته من قبل .
(٢) س (فقط) : أبا سعيد عبد الرحمن .
(٣) الأثر فى : ساقطة من (م) ، (ق) .
(٤) س (فقط) : خلاف ذلك .

الله قد أخبر فى نص الكتاب[١] فى مواضع أنه خلق آدم ، وأنه أمر الملائكة بالسجود له ، فكرر هذا الذكر فى غير موضع ، وكرر ذكر كلامه مع موسى مرة بعد أخرى ، وكرر ذكر عيسى بن مريم فى مواضع ، وحمد نفسه فى مواضع فقال : ﴿ اَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتابَ ﴾ [سورة الكهف : ١] ، و ﴿ الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى خَلَقَ السَّمَٰوَاتِ والأَرْضَ ﴾ [سورة الأنعام : ١] ، و ﴿ اَلحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى لَهُ مَا فِى السَّمَٰوَاتِ وَمَا فِى الأَرْضِ ﴾ [سورة سبأ : ١] وكرر زيادة على ثلاثين مرة ﴿ فَبِأَىِّ آلَآءِ رِبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [سورة الرحمن] ولم أتوهم أن مسلما يتوهم أن الله لا يتكلم بشىء مرتين .

قال الحاكم : «سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق – يعنى الصبغى[٢] – يقول ، لما وقع[٣] [من أمرنا ما وقع] [٤] ووجد[٥] بعض المخالفين – يعنى المعتزلة – الفرصة فى تقرير مذهبهم بحضرتنا ، قال / أبو على الثقفى للإمام[٦] : ما الذى أنكرت من مذاهبنا[٧] أيها الإمام حتى نرجع عنه ؟ قال : ميلكم إلى مذهب الكُلاَّبية ، فقد كان ٤٤/٢

(١) س (فقط) : فى بعض الكتاب .
(٢) الصبغى : كذا فى (هـ) فقط ، وفى سائر النسخ : الضبعى ، وانظر ما سبق أن ذكرته ، وسيرد اسمه فى نسخة (س) بعد قليل على أنه : الصبغى .
(٣) م ، ق : رجع .
(٤) مابين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) .
(٥) هـ : وجد .
(٦) ص ، ر ، ط ، هـ : الإمام .
(٧) مذاهبنا : كذا فى (س) ، (ط) ، (هـ) . وفى سائر النسخ : مذهبنا .

أحمد بن حنبل من أشد الناس على عبد الله بن سعيد [(١)] وعلى أصحابه مثل الحارث المحاسبي وغيره ، حتى طال الخطاب بينه وبين أبي على في هذا الباب ، فقلت : قد جمعت أنا أصول مذاهبنا [(٢)] في طبق فأخرجت إليه [الطبق] [(٣)] فقلت : تأمل ما جمعته [(٤)] بخطى ، وبينته في هذه المسائل ، فإن كان فيها شيء تكرهه فبيِّن لنا وجهه ، فذكر أنه تأمله ولم ينكر منه شيئا ، وذكر لشيخه [(٥)] الخط وفيه : إن الله بجميع صفات ذاته واحد ، لم يزل ، ولا يزال ، وما أضيف إلى الله من صفات فعله مما هو غير بائن عن الله فغير مخلوق ، وكل شيء أضيف إلى الله بائن عنه دونه مخلوق » .

وذكر أن أبا العباس القلانسي وغيره وافقوا مَنْ خالف أبا بكر ، وأنه كتب إلى جماعة من العلماء تلك [(٦)] المسائل ، وأنهم كانوا يرفعون من خالف أبا بكر إلى السلطان ، وأن أمير نيسابور أمر أن يمتثل أمر أبي بكر فيهم [(٧)] من النفي والضرب والحبس ، وأن عبد الله بن حمَّاد [(٨)] قال : طوبى لهم إن كان ما يقال عنهم مكذوبا عليهم ، وأن عبد الله بن حمَّاد

(١) في هامش (ط) كتب : هو ابن كلاب .

(٢) م ، ق : مذهبنا .

(٣) م ، ق : في صك فأخرجته إليه .

(٤) م ، ق : هذا ما جمعته ، وفي (ط) ، (ر) : بياض ثم كتب : ملت جمعته . والمثبت عن (س) ، (هـ) .

(٥) س ، ط ، هـ : وذكر نسخة .

(٦) م ، ق : بتلك .

(٧) س ، هـ : أن يُمتثلَ فيهم أمر أبي بكر . .

(٨) ص (فقط) : وأن أبا عبد الله بن حماد .

من غد ذلك اليوم قال : رأيت البارحة فى المنام كأن أحمد بن السَّرى[1] الزاهد المروزى لكمنى برجله ثم قال : كأنك فى شك من أمور هؤلاء الكُلاَّبية ، قال : ثم نظر إلى محمد بن إسحاق فقال : ﴿ هَـٰذَا بَلاَغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا بِهِ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُوا الأَلْبَابِ ﴾ [سورة إبراهيم : ٥٢] وهذه القصة مبسوطة فى موضع آخر ، وأكثر أهل العلم والدين كانوا مع ابن خزيمة على الكُلاَّبية .

كلام الأنصارى فى « ذم الكلام »

ذكر أبو إسماعيل الأنصارى المعروف بشيخ الإسلام فى كتاب « ذم الكلام » : « سمعت[2] أبا نصر بن أبى سعيد الرداد[3] ، سمعت إبراهيم بن إسماعيل الخلال يقول : إنى ذهبت بكتاب ابن خزيمة فى الصبغى[4] والثقفى إلى أمير المؤمنين ، فكتب / بصلبهما ، فقال ابن خزيمة : لا ، قد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم النفاق من أقوام فلم يَصْلبهم » .

٤٥/٢

قال أبو إسماعيل : « سمعت إسماعيل بن عبد الرحمن الصابونى يقول : استتيب الصبغى والثقفى على قبر ابن خزيمة » .

وقال : « سمعت أحمد بن أبى نصر يقول : رأينا محمد بن الحسين السلمى يعنى أبا عبد الرحمن [السلمى][5] صاحب التصانيف المعروفة فى طريقة الصوفية — يلعن الكلاَّبية » .

(١) ص (فقط) : الشرى

(٢) س (فقط) : قال سمعت .

(٣) س (فقط) : الزراد . وفى (هـ) : أبا نصر بن سعيد الرراد (والكلمة الأخيرة غير منقوطة) .

(٤) الصبغى : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : الضبعى . وفى (هـ) : الصعبى . وهو تحريف .

(٥) السلمى : زيادة فى (س) . (هـ) .

قال : « وسمعت محمد بن العباس بن محمد يقول : كان أبو على الرقَّا [١] يقول : لعن الله الكلاَّبية [٢] » .

ومن الموافقين لابن خزيمة أبو حامد الشاركى [٣] ، وأبو سعيد الزاهد ، ويحيى بن عمار ، وأبو عثمان النيسابورى الملقب بشيخ الإسلام .

قال : « وسمعت عبد الواحد بن ياسين يقول : رأيت بابين قُلعا من مدرسة أبى الطيب – يعنى الصعلوكى – بأمره من بَيْتَىْ شابين حضرا أبا بكر بن فورك ، وسمعت الطيب بن محمد ، سمعت أبا عبد الرحمن السلمى يقول : وجدت أبا حامد الإسفراينى وأبا الطيب الصعلوكى وأبا بكر القفال المروزى وأبا منصور الحاكم على الإنكار على الكلام وأهله .

كلام السجزى فى « رسالته إلى أهل زبيد »

وقال الحافظ أبو نصر السَّجزى [٤] فى رسالته المعروفة إلى أهل زبيد فى الواجب من القول فى القرآن : « اعلموا – أرشدنا الله وإياكم – أنه لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف نِحَلهم من أول الزمان إلى الوقت الذى ظهر فيه ابن كُلاَّب والقَلانسى والأشعرى وأقرانُهم الذين يتظاهرون بالرد على المعتزلة وهم معهم ، بل أخس حالا منهم فى

(١) م ، ق : أبو على الدقاق ؛ ص . ط . ر : أبو على الرقَّا . ولم أعرف من هو .

(٢) لخص السيوطى كتاب « ذم الكلام » لأبى اسماعيل الأنصارى الهروى . فى كتابه « صون المنطق والكلام عن فنى المنطق والكلام » ص ٦٨ – ١٢٦ . تحقيق د . على النشار والسيدة سعاد عبد الرازق ، ولم أجد هذه النصوص فى تلخيص السيوطى . وسبقت ترجمة الهروى . جـ ١ . ص ٢٤٧ .

(٣) م ،ق : التاركى . ولم أعرف من هو .

(٤) سبقت ترجمته . جـ ١ . ص ٢٦٦ .

الباطن ، من أن الكلام لا يكون إلا حرفاً وصوتاً ذا تأليف واتساق ، وإن اختلفت به اللغات ، وعبَّر عن هذا المعنى الأوائل الذين تكلموا فى العقليات وقالوا : الكلام حروف متسقة وأصوات مقطَّعة ، وقالت – يعنى / علماء العربية – : الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، فالاسم مثل زيد وعمرو ، والفعل مثل جاء وذهب ، والحرف الذى يجىء لمعنى مثل هل وبل وقد ، وما شاكل ذلك ، فالإجماع مُنْعَقد بين العقلاء على كون الكلام حرفاً وصوتاً ، فلما نبغ ابن كُلَّاب وأضرابه ، وحاولوا الرد على المعتزلة من طريق [مجرد] [(١)] العقل ، وهم لا يَخْبُرُون أصول السنة ولا ما كان السلف عليه [(٢)] ، ولا يحتجون بالأخبار الواردة فى ذلك [(٣)] زعماً منهم أنها أخبار آحاد وهى لا توجب علما ، وألزمتهم المعتزلة الاتفاق [(٤)] على أن الاتفاق حاصل على أن الكلام حرف وصوت ، ويدخله التعاقب والتأليف ، وذلك لا يوجد فى الشاهد إلا بحركة وسكون ، ولا بد له من أن يكون ذا أجزاء وأبعاض ، وما كان بهذه المثابة لا يجوز أن يكون من صفات [ذات] [(٥)] الله تعالى ؛ لأن ذات الحق [(٦)] لا توصف بالاجتماع والافتراق ، والكل والبعض ، والحركة والسكون ، وحكمُ الصفة الذاتية حكمُ الذات .

٤٦/٢

قالوا : فعُلم بهذه الجملة أن الكلام المضاف إلى الله تعالى خَلْق له

(١) مجرد : زيادة فى (س) .

(٢) م ، ق : ولا ما كان عليه السلف .

(٣) ص : وما يحتجون بالأخبارة الواردة بذلك .

(٤) م ، ق : بالاتفاق .

(٥) ذات : زيادة فى (س) فقط .

(٦) س : لأن ذات الله تعالى .

أَحْدَثه وأضافه إلى نفسه ، كما نقول : « خلق الله ، وعبد الله ، وفعل الله » .

« قال : فضاق بابن كُلاَّب وأضرابه النَّفَس عند[1] هذا الإلزام ، لقلة معرفتهم بالسنن ، وتركهم قبولها ، وتسليمهم[2] العنانَ إلى مجرد العقل » .

فالتزموا ما قالته المعتزلة وركبوا مكابرة العِيان[3] وخرقوا[4] الإجماع المنعقد بين الكافَّةِ : المسلمِ والكافرِ ، وقالوا[5] للمعتزلة : الذى ذكرتموه ليس بحقيقة الكلام ، وإنما سُمِّىَ[6] ذلك كلاما على المجاز لكونه حكاية أو عبارة عنه ، وحقيقة الكلام معنى قائم بذات المتكلم ، فمنهم من اقتصر على هذا القدر ، ومنهم من احترز عما عُلم دخوله على هذا الحد ، فزاد فيه « تُنَافى السكوت والخرس والآفات المانعة فيه[7] من الكلام » ثم خرجوا من هذا إلى أن إثبات الحرف والصوت فى كلام الله تجسيم ، وإثبات اللغة فيه تشبيه ، وتعلقوا بشُبَه ، منها قول الأخطل :

إن البيان من الفؤاد ، وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا[8]

(١) س : عن .

(٢) ر : وتسليم .

(٣) س : الأعيان .

(٤) ط : وحرفوا ، ر : وخرجوا .

(٥) م (فقط) : وقال . وهو تحريف .

(٦) س ـ ص : يسمى .

(٧) فيه : ليست فى (س) ـ (ط) ـ (ر) .

(٨) س : جعل الفؤاد على اللسان دليلا . وهو خلاف الصواب . والبيت ينسب للأخطل ولم أجده فى ديوانه . وتذكره كتب المتكلمين . وأورده الباقلانى فى كتاب « التمهيد » ص ٢٥١ ـ ط .بيروت ـ ١٩٥٧ ـ مع بيت قبله فقال : « قال الأخطل :

لا يعجبنك من أثير خطه حتى يكون مع الكلام أصيلا

إن الكلام من الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

٤٧/٢ فغيَّروه ، وقالوا : « إن الكلام من الفؤاد » وزعموا أن لهم حجة على مقالتهم فى قول الله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ فِى أَنفُسِهِمْ لَوْلاَ يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ ﴾[سورة المجادلة : ٨] ، وفى قول الله عز وجل :﴿ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فى نَفْسِهِ وَلمْ يُبْدِهَا لَهُمْ ﴾[سورة يوسف : ٧٧] واحتجوا بقول العرب : « أرى فى نفسك كلاما ، وفى وجهك كلاما » فألجأهم الضيق مما دخل[1] عليهم فى مقالتهم إلى أن قالوا : الأخرس متكلم ، وكذلك الساكت والنائم ، ولهم فى حال الخرس والسكوت والنوم كلام[2] هم متكلمون به ، ثم أفصحوا بأن الخرس والسكوت والآفات المانعة من النطق ليست بأضداد الكلام .

وهذه مقالة تبين فضيحة قائلها فى ظاهرها من غير رد عليه ، ومن عُلم منه خرق إجماع الكافة ومخالفة كل عقلى وسمعى قبله لم يُنَاظَر ، بل يُجَانَبُ وَيُقْمَع » .

كلام السجزى فى « الإبانة »

وقال أبو نصر السِّجْزِى [أيضا][3] فى كتابه المسمى بالإبانة فى مسألة القرآن : لما قيل [له][4] « إن القراءة[5] عمل ، والعمل لا يكون صفة لله ، والدليل على أنها[6] عمل أنك تقول : قرأ فلان يقرأ ، وما حسن فيه ذكر المستقبل فهو عند العرب عمل » .

(١) س : يدخل .
(٢) م (فقط) : وهم .
(٣) ص ، ط ، ر : وقال أيضا أبو نصر السجزى .
(٤) له : ساقطة من (م) ، (ق) .
(٥) القراءة : كذا فى (س) فقط . وفى سائر النسخ : القرآن .
(٦) م ، ق : أنه .

فقال : « هذا لا يلزم ، لأنك تقول : « قال الله عز وجل » و « يقول الله عز وجل[1] » والله تعالى قال : ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [سورة البقرة : ٣٥] وقال تعالى : ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ [سورة ق : ٣٠] فقد حَسُنَ فى القول ذكر المستقبل .

فإن ارتكبوا العظمى ، وقالوا : كلام الله شىء واحد على أصلنا لا يتجزأ ، وليس بلغة ، والله سبحانه من الأزل إلى الأبد متكلم بكلام واحد لا أول له ولا آخر ، فقال : ويقول إنما يرجع إلى العبارة لا إلى المعبر عنه .

قيل لهم : قد بينا مراراً كثيرة أن قولكم فى هذا الباب فاسد ؛ وأنه مخالف للعقليين والشرعيين جميعا ، وأن نص الكتاب والثابت من الأثر قد نطقا بفساده ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [سورة النحل : ٤٠] فبين الله سبحانه أنه يقول [للشىء][2] كن إذا أراد كَوْنه ، فعُلم بذلك أنه لم يقل للقيامة بعد كونى » .

/ وقال أيضا فى موضع آخر : « النبى صلى الله عليه وسلم قال : « نبدأ بما بدأ الله به »[3] ثم قرأ ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ ٤٨/٢

(١) س : وتقول يقول الله تعالى .

(٢) للشىء : زيادة فى (س) .

(٣) الحديث عن جابر فى سنن الترمذى ٩٤/٤ (كتاب الحج ، باب ما جاء أنه يبدأ بالصفا قبل المروة) وأوله : « أن النبى صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة طاف بالبيت سبعا فقرأ : واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى . فصلى خلف المقام ، ثم أتى الحجر فاستلمه . ثم قال : نبدأ بما بدأ الله به ، فبدأ =

[سورة البقرة : ١٥٨] والله تعالى قال : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [سورة آل عمران : ٥٩] وقال : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [سورة يس : ٨٢] فبين جلَّ جلاله أنه قال لآدم بعد أن خلقه من تراب : كُن ، وأنه إذا أراد شيئا يقول[١] له كن فيكون ، ولم يقتض ذلك حُدُوثاً[٢] ولا خَلْقاً بعد حدوث[٣] نوع الكلام ، لِماَ قام من الدليل على انتفاء الخلق عن كلام الله تعالى » .

وقال أبو نصر السِّجْزِى أيضا : « فأما الله تعالى فإنه متكلم فيما لم يزل ، ولا يزال متكلماً بما شاء من الكلام ، يُسْمِع من يشاء من خلقه ما شاء من كلامه إذا شاء ذلك[٤] ، ويكلم من شاء تكليمه[٥] بما يعرفه ولا[٦] يجهله ، وهو سبحانه حى عليم[٧] متكلم لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شىء ، لا يوصف إلا بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسوله ، ليس بجسم ، ولا فى معنى جسم ، ولا يوصف بأداة ولا جارحة[٨] وآلة ، وكلامه

= بالصفا . وقرأ : إن الصفا والمروة من شعائر الله ، قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . وجاءت هذه العبارة ضمن صفة حجة النبى صلى الله عليه وسلم عن جابر أيضا فى : سنن أبى داود ١٨٣/٢ - ١٨٤ (كتاب المناسك . باب صفة حجة النبى صلى الله عليه وسلم) .

(١) ص ، ط ، ر ، م ، ق : وأنه إذا أراد شيئا أن يقول .

(٢) س ، ر : حدثا .

(٣) م ، ق : ولا خلقا بعد نفى حدوث ، س : ولا خلقا يعنى حدوث .

(٤) ذلك : ساقطة من (س) .

(٥) تكليمه : كذا فى (س) فقط . وفى سائر النسخ : يكلمه .

(٦) م ، ق : لا .

(٧) س : عالم .

(٨) س ، ص ، ر ، ط : وجارحة .

أحسن الكلام ، وفيه[1] سُوَر وآى وكلمات ، وكل ذلك حروف ، وهو مسموع منه على الحقيقة سماعا يعقله الخلق ، ولا[2] كيفية لتكلمه وتكليمه ، وجائز[3] وجود أعداد من المكلَّمين يكلمهم سبحانه فى حال واحدة بما يريده من كل واحد منهم ، من غير أن يشغله تكليمُ هذا عن تكليم هذا » .

[قال][4] : « ومنع كثير من أهل العلم[5] إطلاق السكوت عليه ، ومن أهل الأثر من جوَّز إطلاق السكوت عليه لوروده فى الحديث ، وقال : معناه تركه التوبيخ والتقرير والمحاسبة اليوم ، وسيأتى يوم يقرر فيه ويحاسب ويوبِّخ ، فذلك الترك بمعنى[6] السكوت » .

قال : « والأصل الذى يجب أن يعلم : أن اتفاق التسميات لا يوجب اتفاق المسمَّيْنَ بها ، فنحن إذا قلنا إن الله موجود رؤوف واحد حى عليم سميع بصير متكلم ، وقلنا إن النبى صلى الله عليه وسلم كان موجودا حيا عالما سميعا بصيرا متكلما لم يكن ذلك تشبيها ، ولا خالفنا به أحدا من السلف والأئمة ، بل الله موجود لم يزل ، / واحد حى قديم ٤٩/٢ قيوم عالم سميع[7] بصير متكلم فيما لم يزل ، ولا يجوز أن يوصف بأضداد هذه الصفات ، والموجودُ منا إنما وُجِد عن عَدَم ، وَحَيِىَ بمعنًى

---

(١) س ٠ : ومنه .
(٢) س ٠ لا .
(٣) م (فقط) : جائز .
(٤) قال : فى (س) فقط .
(٥) ص : من أهل الكلام .
(٦) م ، ق : معنى .
(٧) س : حى عليم سميع ؛ ، ص : حى عليم قديم عالم سميع ، ط . ر . ق : قديم عالم سميع .

[حَلَّهُ][١] ، ثم يصير ميتا بزوال ذلك المعنى ، وعَلِمَ بعد أن لم يَعْلم ، وقد ينسى[٢] ما علم ، وسمع وأبصر وتكلم بجوارحَ قد تلحقها الآفات ، فلم يكن فيما أطلق للخلق تشبيه بما أطلق للخالق سبحانه وتعالى ، وإن اتفقت مُسمَّيات[٣] هذه الصفات » .

وقال أبو نصر أيضا : « خاطبنى بعض الأشعرية يوما فى هذا الفصل ، وقال : التَّجزؤ على القديم غير جائز ، فقلت له : أتقر بأن الله أسْمَعَ موسى كلامَه على الحقيقة بلا ترجمان ؟ فقال : نعم – وهم يطلقون ذلك ، ويموّهون على من لم يخبر[٤] مذهبهم – وحقيقة سماع كلام الله من ذاته ، على أصل الأشعرى ، محال ؛ لأن سماع الخلق – على ما جُبِلوا عليه من البنية ، وأُجْرُوا عليه من العادة – لا يكون ألبتة إلا لما هو صوت أو فى معنى الصوت ، وإذا لم يكن كذلك كان الواصل إلى معرفته [بضرب][٥] من العلم والفهْم ، وهما يقومان فى وقت مقام السماع ، لحصول العلم بهما كما يحصل بالسماع ، وربما سُمى ذلك سماعا على التجوز لقربه من معناه ، فأما حقيقة السماع لما يخالف الصوت فلا يتأتى للخلق فى العرف الجارى » .

قال : « فقلت لمخاطبي الأشعرى : قد علمنا جميعا أن حقيقة السماع لكلام الله منه على أصلكم محال ، وليس هـهنا من تتَّقيه وتخشى

(١) حلّه : فى (س) فقط ، أى بمعنى حل فيه .
(٢) م ، ق : وقد نسى .
(٣) س : تسميات .
(٤) م ، ق ، ص ، ط : من لا يخبر .
(٥) بضرب : فى (س) فقط .

تشنيعه[١] ، وإنما مذهبك أن الله يُفْهِمُ من شاء كلامه بلطيفةٍ منه ، حتى يصير عالما متيقنا بأن الذى فهمه كلامُ الله ، والذى أريد أن ألزمك واردٌ على الفهم وروده على السماع ، فدَعِ التمويه ، ودع المصانعة[٢] . ما تقول فى موسى عليه السلام حيث كلَّمه الله ؟ أفَهِمَ كلامَ الله مطلقا أم مقيداً ؟ فتلكأ قليلا ، ثم قال : ما تريد بهذا ؟ فقلت : دع إرادتى وأجِبْ بما عندك ، فأبى وقال : ما تريد بهذا ؟ فقلت : أريد أنك إن قلت : إنه عليه السلام فهم كلام الله مطلقا اقتضى أن لا يكون لله كلام / من الأزل إلى الأبد إلا وقد فهمه موسى ، وهذا يؤول إلى الكفر ؛ فإن الله تعالى يقول : ﴿ وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إلاَّ بِمَا شَاءَ ﴾ [سورة البقرة : ٢٥٥] ولو جاز ذلك لصار مَنْ فهم كلام الله عالما بالغيب وبما فى نفس الله تعالى ، وقد نفى الله تعالى ذلك بما[٣] أخبر به عن عيسى عليه السلام أنه يقول[٤] : ﴿ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ إنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ ﴾ [سورة المائدة : ١١٦] وإذا لم يجز إطلاقه ، وألجِئْتَ إلى أن تقول « أفهمه الله ما شاء من كلامه » دخَلْتَ فى التبعيض الذى هَرَبت منه ، وكَفَّرت من قال به ، ويكون[٥] مخالفك أسعد منك ، لأنه قال بما اقتضاه النص الوارد من قبل الله عز وجل ومن قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنت أبيت أن تقبل

٥٠/٢

---

(١) س : شنعته .

(٢) س : وأدع المضايقة ، ص ، ط ، ر : وأدع المصانعة .

(٣) س : فيما .

(٤) س: . . السلام بقوله .

(٥) س : ثم يكون .

ذلك ، وادعيت أن الواجب المصيرُ إلى حكم العقل فى هذا الباب ، وقد ردك العقلُ إلى موافقة النص خاسئا[(١)] .

فقال : هذا يحتاج إلى تأمل[(٢)] ، وقَطَع الكلام » .

وقال أبو نصر : « لم يزل الله متكلما ؛ لأن الكلام من صفات المدح للحى الفاعل ، وضده من النقائص ، والله منزه عنها » .

وذكر كلاما كثيرا إلى أن قال : « وقد ثبت بما ذكرناه كون القرآن مفرّقا مفصّلا ، ذا أجزاء وأبعاض وآى وكلمات وحروف[(٣)] ، وأن ما كان بخلاف ذلك لم يكن القرآنَ المنزلَ الذى آمن به المسلمون وجحده الكفار ، وأن المقروء سُوَر وآى وكلمات وحروف ، وكذلك المحفوظ والمكتوب والمتلو ، وأنه عربى مبين ، نازل بلسان العرب ، ولسان قريش ، والمراد باللسان فى هذا الباب اللغة ، لا اللسان الذى هو لحم ودم وعروق ، تعالى الله عن ذلك ، وجل عن أن يوصف إلا بما وصف به نفسه ، وتنزّه عن الأشباه » .

قال : « ونحن نذكر عقب[(٤)] هذا الفصل فصلا فى ذكر حروف القرآن ، وفصلا بعد ذلك فى الصوت وما ورد فيه من القرآن والحديث ، وكل ذى لُبٍ صحيح يعرف بالحس والمشاهدة قبل الاستدلال أن القرآن العربى حروف ، ولا فرق بين منكر ذلك ومنكر الحواس وأنها من مبادىء العلم وأسباب المدارك » .

(١) س ، ص ، ط ، ر : خاسرا .
(٢) س: إلى أن يتأمل .
(٣) م (فقط) : وأحرف .
(٤) س : عقيب .

٥١/٢ / قال : « وقد بيّن الله فى كتابه مالا إشكال بعده فى هذا الفصل لما قال : ﴿ وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى ﴾ [سورة الشعراء : ١٠] والعرب لا تعرف نداء[1] إلا صوتا ، وقد جاء عن موسى تحقيق ذلك ، فإن أنكروا الظاهر كفروا ، وإن قالوا : « إن النداء غير صوت » خالفوا لغات العرب ، وإن قالوا : نادى الأمير – إذا أمر غيره بالنداء – دفعوا فضيلة موسى عليه السلام المختصة به من تكليم الله إياه بذاته من غير واسطة ولا ترجمان ، وليس[2] فى وجود الصوت من الله تعالى تشبيه بمن يوجد الصوت منه من الخلق ، كما لم يكن فى إثبات الكلام له تشبيه بمن له كلام[3] من خلقه ، وكيف وكلامه وكلام خلقه [معا] عند الأشعرى معنى قائم[4] بذات المتكلم لا يختلف ؛ فهو المشبه لا محالة » .

قال : « وأما نحن فنقول : كلام الله حرف[5] وصوت بحكم النص » ، قال : « وليس ذلك عن جارحة ولا آلة ، وكلامُنا حروف وأصوات[6] ، لا يوجد ذلك منا إلا بآلة ، والله سبحانه وتعالى يتكلم بما شاء ، لا يشغله شيء عن شيء ، والمتكلم منا لا يتأتى منه أداء حرفين إلا بأن يفرغ من أحدهما ويبتدىء فى الآخر ، والقرآن لما كان كلاما لله كان معجزاً ، وكلام الخلق غير معجز ، وفى كلام الله بيان ما كان وما سيكون

(١) س : النداء .

(٢) س : ولا ترجمان قال وليس .

(٣) س : ممن له الكلام .

(٤) م (فقط) : وكلام خلقه معنى عند الأشعرى قائم . .

(٥) س : حروف .

(٦) س : وصوت .

وما لا يكون أبدا لو كان كيف كان يكون ، والخلق لا يَصِلون إلى هذه الأشياء إلا بتعريف » .

كلام أبي القاسم الأصبهاني في «الحجة على تارك المحجة»

وقال أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي[1] الأصبهاني الشافعي في كتابه المعروف « بالحجة على تارك المحجة » : « أجمع المسلمون على أن القرآن كلام الله ، وإذا صح أنه كلام الله صح أنه صفة الله[2] تعالى ، وأنه موصوف به ، وهذه الصفة لازمة لذاته . تقول العرب : « زيد متكلم » فالكلام صفة له لا نعرف[3] إلا أن حقيقة هذه الصفة الكلام ، وإذا كان كذلك كان القرآن كلام الله ، وكانت هذه الصفة لازمة له ، أزلية . والدليل على أن الكلام لا يفارق المتكلم أنه لو كان مفارقه[4] لم يكن للمتكلم إلا[5] كلمة واحدة ، فإذا تكلم بها لم يبق / ٥٢/٢ له كلام ، فلما كان المتكلم قادرا على كلمات كثيرة ، كلمة بعد كلمة ، دل على أن تلك الكلمات فروع لكلامه الذى هو صفة له ملازمة » .

قال : « والدليل على أن القرآن غير مخلوق : أنه كلام الله ، وكلام الله سبب إلى خلق الأشياء ، قال الله تعالى ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [سورة النحل : ٤٠] أى أردنا خلقه وإيجاده وإظهاره ، فقوله « كن » كلام الله وصفته ، والصفة التى منها يتفرع[6]

---

(١) م ، ص ، ط ، ر : التيمى ، وهو خطأ . وسبقت ترجمته جـ ١ . ص ٢٤٧ .

(٢) ص ، ط ، ر : لله .

(٣) عبارة « لا نعرف » ساقطة من (س) ، (ص) ، (ر) .

(٤) س : يفارقه .

(٥) م : المتكلم به إلا . .

(٦) م (فقط) : يتفزع .

الخلق والفعل ، وبها يتكون المخلوق ، لا تكون مخلوقه ، ولا يكون مثلها للمخلوق . والدليل على أنه كلام لا يشبه[(١)] كلام المخلوقين أنه كلام معجز ، وكلام المخلوقين غير معجز ، لو اجتمع الخلق على أن يأتوا بمثل سورة من سوره ، أو آية من آياته[(٢)] ، عجزوا عن ذلك ولم يقدروا عليه » .

كلام أبى الحسن الكرجى فى « الفصول فى الأصول »

وقال الشيخ أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرجى الشافعى[(٣)] فى كتابه الذى سماه « الفصول فى الأصول ، عن الأئمة الفحول » وذكر اثنى عشر إماما : الشافعى ومالك والثورى وأحمد وابن عيينة وابن المبارك والأوزاعى والليث بن سعد وإسحاق بن راهويه والبخارى وأبو زرعة وأبو حاتم .

[ثم][(٤)] قال فيه : « سمعت الإمام أبا منصور محمد بن أحمد يقول : سمعت الإمام أبا بكر عبد الله بن أحمد يقول : سمعت الشيخ أبا حامد الإسفراينى يقول : مذهبى ومذهب الشافعى وفقهاء الأمصار : أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، ومن قال مخلوق فهو كافر ، والقرآن حَمَله جبريل مسموعا من الله تعالى ، والنبى صلى الله عليه وسلم سمعه من جبريل ، والصحابة سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو الذى نتلوه نحن بألسنتنا ، وفيما بين الدفتين ، وما فى صدورنا ، مسموعا ومكتوبا ومحفوظا ومنقوشا ، وكل حرف منه - كالباء والتاء - كله كلام

(١) ق : على أن كلام لا يشبه ، م : على أن كلام الله لا يشبه .
(٢) عبارة : أو آية من آياته : ساقطة من (س) .
(٣) ق ، ر ، ص : الكرخى الشافعى .
(٤) ثم : ساقطة من (م) ، (ق) .

الله غير مخلوق ، ومن قال « مخلوق »[١] فهو كافر ، عليه لعائن الله والملائكة والناس أجمعين »

قال الشيخ أبو الحسن : « وكان الشيخ أبو حامد الإسفرايني[٢] شديد الإنكار على الباقلاني وأصحاب الكلام » .

٥٣/٢ قال : « ولم يزل الأئمة الشافعية يأنفون ويستنكفون / أن يُنسبوا[٣] إلى الأشعري ، ويتبرؤون مما بنى الأشعري مذهَبَه عليه ، وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الحَوْم حواليه ، على ما سمعت عدة من المشايخ والأئمة – منهم الحافظ المؤتمن بن أحمد بن على الساجي – يقولون[٤] : سمعنا جماعة من المشايخ الثقات ، قالوا : كان الشيخ أبو حامد أحمد بن أبي طاهر الإسفرايني إمام الأئمة ، الذى طبق الأرض علما وأصحابا إذا سعى إلى الجمعة من قطعية الكرج إلى جامع[٥] المنصور ، يَدْخُل[٦] الرباط المعروف بالزوزى[٧] المحاذى للجامع ، ويُقْبل على من حضر ، ويقول : اشهدوا عليَّ بأن القرآن كلام الله غير مخلوق ، كما قاله الإمام ابن حنبل ، لا كما يقوله[٨] الباقلاني ، وتكرر ذلك منه جُمعات[٩] ، فقيل له فى ذلك ،

---

(١) س : ومن قال هو مخلوق .

(٢) الاسفرايني : زيادة فى (م) فقط .

(٣) س ، هـ : أن ينتسبوا .

(٤) م ، ق . هـ : يقول .

(٥) ط : من قطيعة إلى جامع . . ؛ ص ، ر : من قطعيته إلى جامع . . ؛ م : من قطيعته بكَر إلى جامع ؛ ق : من قطيعته إلى جامع ؛ هـ : من قطيعة الكرخ إلى جامع .

(٦) م (فقط) : ويدخل .

(٧) م . ق : بالزورى .

(٨) م (فقط) : يقول .

(٩) ق : وتكرر ذلك منه جمعا ؛ س : وتكرر منه ذلك فى جمعات .

فقال : حتى ينتشر فى الناس وفى أهل الصلاح ، ويشيع الخبر فى أهل البلاد[١] : أنى برىء مما هم عليه[٢] – يعنى الأشعرية – وبرىء من مذهب أبى بكر [بن][٣] الباقلانى ؛ فإن جماعة من المتفقهة الغرباء يدخلون على الباقلانى خِفْية ويقرؤون عليه فيفتنون بمذهبه : فإذا رجعوا إلى بلادهم أظهروا بدعتهم لا محالة ، فيظن ظان أنهم منى تعلموه قبله[٤] ، وأنا ما قلته[٥] ، وأنا برىء من مذهب الباقلانى وعقيدته » .

قال الشيخ أبو الحسن الكرجى[٦] : « وسمعت شيخى الإمام أبا منصور الفقيه الأصبهانى يقول : سمعت شيخنا الإمام أبا بكر الزاذقانى[٧] يقول : كنت فى درس الشيخ أبى حامد الإسفراينى ، وكان ينهى أصحابه عن الكلام ، وعن الدخول على الباقلانى ، فبلغه أن نفرا من أصحابه يدخلون عليه خفية لقراءة الكلام ، فظن أنى معهم ومنهم ، وذكر قصة قال فى آخرها : إن الشيخ أبا حامد قال لى : يابنى ، قد بلغنى أنك تدخل على هذا الرجل – يعنى الباقلانى – فإياك وإياه ، فإنه مبتدع يدعو الناس إلى الضلالة ، وإلا فلا تحضر مجلسى ، فقلت : أنا عائذ بالله مما قيل ، وتائب إليه ، واشهدوا علىَّ أنى لا أدخل إليه[٨] » .

---

(١) س : فى البلاد ؛ ط : فى أهل البدان .

(٢) س : عليه هؤلاء .

(٣) بن : ساقطة من (م) . (ق) . (هـ) .

(٤) قبله : زيادة فى (م) فقط .

(٥) س . هـ : وأنا قلته ؛ ص ، ط ، ر : أنا قلته .

(٦) الكرجى : زيادة فى (س) ، (م) . (هـ) .

(٧) س . ص ، ط ، ر : الزادقانى ؛ وفى (هـ) الكلمة غير منقوطة .

(٨) س : عليه .

قال [الشيخ][١] أبو الحسن : « وسمعت الفقيه الإمام أبا منصور سعد بن على العجلى يقول : سمعت عدة من المشايخ والأئمة ببغداد — أظن الشيخ أبا إسحاق الشيرازى أحدهم — / قالوا : كان أبو بكر الباقلانى يخرج إلى الحمام متبرقعا ، خوفا من الشيخ أبى حامد الإسفراينى » . ٥٤/٢

قال أبو الحسن : « ومعروف شدة الشيخ أبى حامد على أهل الكلام ، حتى ميَّزَ أصول فقه الشافعى من أصول الأشعرى[٢] ، وعلقه عنه أبو بكر الزاذقانى . وهو عندى ، وبه اقتدى الشيخ أبو إسحاق [الشيرازى][٣] فى كتابيه « اللمع » و « التبصرة » حتى لو وافق قول الأشعرى وجها لأصحابنا ميَّزة[٤] وقال : هو قول بعض أصحابنا ، وبه قالت الأشعرية ، ولم يَعُدَّهم من أصحاب الشافعى ؛ استنكفوا منهم ومن مذهبهم فى أصول الفقه ، فضلا عن أصول الدين » .

قلت : هذا المنقول عن الشيخ أبى حامد وأمثاله من أئمة أصحاب الشافعى ، أصحاب الوجوه ، معروف فى كتبهم المصنفة فى أصول الفقه وغيرها .

وقد ذكر ذلك الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب وأبو إسحاق الشيرازى وغير واحد ، بينوا مخالفة الشافعى وغيره من الأئمة لقول ابن كُلاَّب والأشعرى فى مسألة الكلام التى امتاز بها ابن كُلاَّب والأشعرى عن غيرهما ، وإلا فسائر المسائل ليس لابن كلاب والأشعرى بها

(١) الشيخ : زيادة فى (س) .

(٢) ص ، ط ، ر . ق . هـ : من أصول فقه الأشعرى .

(٣) الشيرازى : زيادة فى (س) .

(٤) م : ميز ، وسقطت الكلمة من (ط) .

اختصاص ، بل ما قالاه قاله غيرهما ، إما من أهل السنة [والحديث][١] وإما من غيرهم ، بخلاف ما قاله ابن كلاب فى مسألة الكلام ، واتبعه عليه الأشعرى ؛ فإنه لم يسبق ابنَ كلاب إلى ذلك أحد ، ولا وافقه عليه أحد من رؤوس الطوائف ، وأصله فى ذلك هى مسألة الصفات الاختيارية ، ونحوها من الأمور المتعلقة بمشيئته وقدرته تعالى : هل تقوم بذاته أم لا ؟ فكان[٢] السلف والأئمة يثبتون ما يقوم بذاته من الصفات والأفعال مطلقا ، والجهمية من المعتزلة وغيرهم ينكرون ذلك مطلقا ، فوافق ابنُ كلاب السلفَ والأئمة فى إثبات الصفات ، ووافق الجهمية فى نفى قيام الأفعال به تعالى وما يتعلق بمشيئته وقدرته .

ولهذا وغيره تكلم الناس فيمن اتبعه كالقلانسى والأشعرى ونحوهما ، بأن فى أقوالهم بقايا من الاعتزال ، وهذه البقايا أصلها هو الاستدلال على حدوث العالم / بطريقة الحركات ، فإن هذا الأصل هو الذى أوقع المعتزلة فى نفى الصفات والأفعال . ٥٥/٢

وقد ذكر الأشعرى فى « رسالته إلى أهل الثغر بباب الأبواب » أنه طريق مُبْتَدَع فى دين الرسل ، محرَّم عندهم ، وكذلك غير الأشعرى ، كالخطَّابى وأمثاله ، يذكرون ذلك ، لكن مع هذا من وافق ابن كُلاَّب لا يرى بطلان هذه الطريقة عقلا ، وإن لم يقل : إن الدين محتاج إليها ، فلما رأى من رأى صحتها لزمه : إما قول ابن كُلاَّب ، أو ما يضاهيه .

وهذا الذى نقلوه – من إنكار أبى حامد وغيره على القاضى أبى بكر

(١) والحديث : زيادة فى (س) .

(٢) فكان : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : وكان .

الباقلانى – هو بسبب هذا الأصل ، وجرى له بسبب ذلك أمور أخرى ، وقام عليه الشيخ أبو حامد ، والشيخ أبو عبد الله بن حامد وغيرهما من العلماء من أهل العراق وخراسان والشام ، وأهل الحجاز ومصر ، مع ما كان فيه من الفضائل العظيمة والمحاسن الكثيرة والرد على الزنادقة والملحدين وأهل البدع ، حتى إنه لم يكن فى المنتسبين إلى ابن كلاب والأشعرى أجل منه ولا أحسن [كتبا][١] وتصنيفا ، وبسببه انتشر هذا القول ، وكان[٢] منتسبا إلى الإمام أحمد وأهل السنة [وأهل الحديث والسلف ، مع انتسابه إلى مالك والشافعى وغيرهما من الأئمة][٣] حتى كان يكتب فى بعض أجوبته : « محمد بن الطيب الحنبلى » وكان بينه وبين أبى الحسن التميمى وأهل بيته [وغيرهم][٤] من التميميين من الموالاة والمصافاة ما هو معروف ، كما تقدم ذكر ذلك ، ولهذا غلب على التميميين موافقته فى أصوله ، ولما صنَّف أبو بكر البيهقى كتابه فى « مناقب الإمام أحمد » – وأبو بكر البيهقى موافق لابن الباقلانى فى أصوله – ذكر أبو بكر اعتقاد أحمد الذى صنفه أبو الفضل عبد الواحد بن أبى الحسن التميمى[٥] ، وهو مشابه لأصول القاضى أبى بكر ، وقد حكى عنه : أنه كان إذا درس مسألة الكلام على أصول ابن كُلاب والأشعرى يقول : « هذا الذى ذكره أبو الحسن أشرحه لكم وأنا لم تتبين لى هذه المسألة » فكان يحكي عنه الوقف فيها ؛ إذ له فى عدة من المسائل

(١) أحسن كتبا وتصنيفا : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : أحسن تصنيفا .

(٢) س (فقط) : وبسببه انتشر أمور كثيرة من ذلك وكان . . .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة فى (س) .

(٤) وغيرهم : زيادة فى (س) .

(٥) سبقت ترجمة أبى الفضل التميمى حـ ١ ص ٢٢١ .

قولان وأكثر كما تنطق بذلك كتبه ، ومع هذا تكلم فيه أهل العلم ، وفى طريقته التى أصلها هذه المسألة مما[1] يطول وصفه ، كما تكلم مَنْ قبل هؤلاء فى ابن / كُلاب ومَنْ وافقه ، حتى ذكر أبو إسماعيل الأنصارى ٥٦/٢ قال : سمعت أحمد بن أبى رافع وخلقا يذكرون شدة أبى حامد – يعنى الإسفراينى – على ابن الباقلانى ، قال : وأنا بلغت رسالة أبى سعد إلى ابنه سالم ببغداد : إن كنت تريد أن ترجع إلى هرَاة فلا تقرب الباقلانى ، قال : وسمعت الحسين بن أبى أمامة المالكى[2] يقول : سمعت أبى يقول : لعن الله أبا ذر الهروى[3] ، فإنه أول من حمل الكلام إلى الحرم ، وأول من بثه فى المغاربة .

قلت : أبو ذر فيه من العلم والدين والمعرفة بالحديث والسنة وانتصابه لرواية البخارى عن شيوخه الثلاثة وغير ذلك من المحاسن والفضائل ما هو معروف به ، وكان قد قدم إلى بغداد من هَراة ، فأخذ طريقة ابن الباقلانى وحملها إلى الحرم ، فتكلم فيه وفى طريقته من تكلم ، كأبى نصر السجزى ، وأبى القاسم سعد بن على الزنجانى وأمثالها من أكابر أهل العلم والدين بما ليس هذا موضعه ، وهو ممن يرجح طريقة الصبغى والثقفى[4] على طريقة ابن خزيمة وأمثاله من أهل الحديث ، وأهل المغرب كانوا يحجون ، فيجتمعون به ويأخذون عنه الحديث وهذه الطريقة ويدلهم على أصلها ، فيرحل منهم من يرحل إلى المشرق ، كما رحل أبو الوليد

(١) مما : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : بما .

(٢) لم أعرف من هو .

(٣) الهروى : زيادة فى (م) فقط . وسبقت ترجمته حـ ١ ص ٢٦٨ .

(٤) س . هـ : الصبغى والثقفى . وفى سائر النسخ : الثقفى والضبعى .

الباجى[١] فأخذ طريقة أبى جعفر السمنانى الحنفى[٢] صاحب القاضى أبى بكر ، ورحل بعده القاضى أبو بكر بن العربى فأخذ طريقة أبى المعالى فى « الإرشاد » .

ثم إنه ما من هؤلاء إلا مَنْ له فى الإسلام مساع مشكورة ، وحسنات مبرورة ، وله فى الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع ، والانتصار لكثير من أهل السنة والدين[٣] ما لا يخفى على من عرف أحوالهم ، وتكلم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف ، لكن لما التبس عليهم هذا الأصل المأخوذ ابتداء عن المعتزلة[٤] ، وهم فضلاء عقلاء احتاجوا إلى طرده والتزام لوازمه ، فلزمهم بسبب ذلك من الأقوال / ما أنكره المسلمون[٥] من أهل العلم والدين ، وصار الناس بسبب ذلك : منهم من يعظمهم ؛ لما لهم من المحاسن والفضائل ، ومنهم من يذمهم ؛ لما وقع فى كلامهم من البدع والباطل ، وخيار الأمور أوساطها[٦] .

٥٧/٢

وهذا ليس مخصوصا بهؤلاء ، بل مثل هذا وقع[٧] لطوائف من أهل العلم والدين ، والله تعالى يتقبل من جميع عباده المؤمنين الحسنات ؛ ويتجاوز لهم عن السيئات ، ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا

(١) سبقت ترجمته حـ ١ ص ٢٧١ .

(٢) م (فقط) : الجهمى . وسبقت ترجمته حـ ١ ص ٢٧١ .

(٣) ص ، ر ، ط : لكثير من السنة والدين ؛ س : لأكثر أصول السنة والدين .

(٤) فى (س) يوجد شطب على كلمة المعتزلة فى الأصل ، وأشار الناسخ إلى الهامش حيث كتبت كلمة « الجهمية » .

(٥) س : ما أنكرها جمهور المسلمين .

(٦) ق ، ص ، ر ، ط ، هـ : أوسطها .

(٧) ر : واقع .

بِالإِيمَانِ وَلاَ تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلاً لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [سورة الحشر : ١٠] .

ولا ريب أن من اجتهد فى طلب الحق والدين من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأخطأ فى بعض ذلك فالله يغفر له خطأه ، تحقيقا للدعاء الذى استجابه الله لنبيه وللمؤمنين حيث قالوا : ﴿ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٦] .

ومن اتبع ظنه وهواه فأخذ يشنِّع على مَنْ خالفه بما وقع فيه من خطأ ظنه صوابا بعد اجتهاده ، [وهو](١) من البدع المخالفة للسنة ، فإنه يلزمه نظير ذلك أو أعظم أو أصغر فيمن يعظِّمه هو من أصحابه(٢) ، فقل من يَسْلم من مثل ذلك فى(٣) المتأخرين ، لكثرة الاشتباه والاضطراب ، وبُعْد الناس عن نور النبوة وشمس الرسالة الذى به يحصل الهدى والصواب ، ويزول به عن القلوب الشك والارتياب ، ولهذا تجد كثيرا من المتأخرين من علماء الطوائف يتناقضون فى مثل هذه الأصول ولوازمها ، فيقولون القولَ الموافق للسنة ، وينفون ما هو من لوازمه ، غير ظانين أنه [من لوازمه ، ويقولون ما ينافيه ، غير ظانين أنه](٤) ينافيه ، ويقولون بملزومات القول المنافى الذى ينافى(٥) ما أثبتوه من السنة ، وربما كفّروا من خالفهم فى القول المنافى وملزوماته ، فيكون مضمون قولهم : أن

(١) وهو : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : وهى .

(٢) ر : وهو وأصحابه ؛ م : وهو من أصحابه .

(٣) س ، هـ : من .

(٤) ما بين المعقوفتين فى (س) فقط وسقط من سائر النسخ .

(٥) س (فقط) : ويقولون بلوازم القول المنافى التى تنافى . .

يقولوا قولا ويكفّروا من يقوله ، وهذا يوجد لكثير منهم فى الحال الواحد ؛ لعدم تفطّنه لتناقض القولين ، ويوجد فى الحالين ، لاختلاف نظره واجتهاده .

وسبب ذلك ما أوقعه[١] أهل الإلحاد والضلال من الألفاظ المجملة التى يظن الظان أنه لا يدخل فيها إلا الحق ، وقد دخل فيها الحق والباطل ، فمن لم ينقّب[٢] /عنها أو يستفصل المتكلم بها – كما كان السلف والأئمة يفعلون[٣] – صار متناقضا أو مبتدعا ضالا من حيث لا يشعر . ٥٨/٢

وكثير ممن تكلم بالألفاظ المجملة المبتَدَعة كلفظ الجسم والجوهر والعَرَض وحلول الحوادث ونحو ذلك ، كانوا يظنون أنهم ينصرون الإسلام بهذه الطريقة وأنهم بذلك يثبتون معرفة الله وتصديق رسوله[٤] ، فوقع [منهم] من الخطأ والضلال[٥] ما أوجب ذلك ، وهذه حال أهل البدع كالخوارج وأمثالهم ، فإن البدعة لا تكون حقًّا محضاً موافقاً للسنة ، إذ لو كانت كذلك لم تكن باطلا ، ولا تكون باطلا محضاً لا حق فيه ، إذ لو كانت كذلك لم تَخْفَ على الناس ، ولكن تشتمل على حق وباطل ، فيكون صاحبها قد لَبَسَ الحق بالباطل : إما مخطئاً غالطاً ، وإما متعمداً لنفاقٍ فيه وإلحاد .

---

(١) م (فقط) : ما ابتدعه .
(٢) س ، ص ، ر ، ط : يقف .
(٣) ص ، ر ، ط ، ق : يفعلونه .
(٤) م ، ق : رسله .
(٥) ق ، ص ، ر ، ط : فوقع من الخطأ والضلال ؛ م : فوقع فى كلامهم من الخطأ والضلال .

كما قال تعالى ﴿ لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلاَّ خَبَالاً وَلأَوْضَعُوا خِلالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ ﴾ [سورة التوبة : ٤٧] فأخبر أن المنافقين لو خرجوا فى جيش المسلمين ما زادوهم إلا خبالا ، ولكانوا يسعون بينهم مسرعين ، يطلبون لهم الفتنة ، وفى المؤمنين مَنْ يقبل منهم ويستجيب لهم : إما لظن مخطىء ، أو لنوع من الهوى ، أو لمجموعهما ؛ فإن المؤمن إنما يدخل عليه الشيطان بنوع من الظن واتباع هواه ، ولهذا جاء فى الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله يحب البصر النافذ عند ورود الشبهات ، ويحب العقل الكامل عند حلول الشهوات »[(١)] .

وقد أمر المؤمنين أن يقولوا فى صلاتهم : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾ [سورة الفاتحة : ٦، ٧] ، فالمغضوب عليهم عرفوا الحق ولم يعملوا به ، والضالون عبدوا الله بلا علم .

ولهذا نَزَّهَ الله نبيه عن الأمرين بقوله ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى ﴾ [سورة النجم : ١، ٢] وقال تعالى ﴿ وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُوْلِي الأَيْدِى وَالأَبْصَارِ ﴾ [سورة ص : ٤٥] .

وهذا الذى تقدم ذكره — من إنكار أئمة العراقيين من أصحاب الشافعى قول / ابن كُلاَّب ومتبعيه فى القرآن — هو معروف فى كتبهم ، ٥٩/٢

(١) لم أجد هذا الحديث .

ومعلوم أنه ليس بعد الشافعى وابن سُرَيج مثل الشيخ أبى حامد الإسفراينى ، حتى ذكر أبو إسحاق فى « طبقات الفقهاء » عن أبى الحسين القدورى[١] : أنه كان يقول فى الشيخ أبى حامد : إنه أنظرُ من الشافعى ، وهذا الكلام – وإن لم يكن مطابقاً لمعناه ، لجلالة قدر الشافعى وعلو مرتبته – فلولا براعة أبى حامد ، ما قال فيه الشيخ أبو الحسين القدورى مثل هذا [القول][٢] .

كلام أبى حامد الإسفراينى فى « التعليق فى أصول الفقه »

وقد قال أبو حامد فى كتاب « التعليق فى أصول الفقه » : « مسألة فى أن الأمر أمر لصيغته أو لقرينة تقترن به : اختلف الناس فى الأمر : هل له صيغه تدل على كونه أمراً ، أم ليس له ذلك ؟ على ثلاثة مذاهب ، فذهب أئمة الفقهاء إلى أن الأمر له صيغة تدل بمجردها على كونه أمراً إذا عَرِيَتْ[٣] عن القرائن ، وذلك مثل قول القائل : افعل كذا وكذا ، وإذا وجد ذلك عارياً عن القرائن كان أمرا ، ولا يحتاج فى كونه أمراً إلى قرينه .

هذا مذهب الشافعى رحمه الله ومالك وأبى حنيفة والأوزاعى ، وجماعة أهل العلم ، وهو قول البلخى من المعتزلة[٤] .

وذهبت المعتزلة بأسرها – غير البلخى – إلى أن الأمر لا صيغة له ، ولا يدل اللفظ بمجرده على كونه أمرا ، وإنما يكون أمرا بقرينة تقترن

(١) أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد القدورى ، فقيه حنفى ، توفى فى بغداد سنة ٤٢٨ . انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ١/٦٠ – ٦١ ؛ الأعلام ١/٢٠٦ .

(٢) القول : زيادة فى (س) .

(٣) س ، هـ : تعرت ؛ ص ، ر ، ط : تعريت .

(٤) سبقت ترجمة الكعبى . حـ ١ . ص ٨١ .

به ، وهى الإرادة ، ثم اختلفوا فى تلك الإرادة : فمنهم من قال : هى إرادة المأمور به ، فإذا قال : افعل ، وأراد بذلك إيجاد المأمور به صار أمرا ، وإذا عَرِىَ عن ذلك لم يكن أمرا ، ومنهم من قال : يحتاج إلى إرادة شيئين : إرادة المأمور به ، وإرادة كون اللفظ أمراً ، ومنهم من اعتبر إرادة ثلاثة أشياء ، ولسنا[1] نتكلم معهم فى هذا الفصل ؛ فإنه شىء[2] يتفرّع على مذاهبهم ، وإنما الخلاف بيننا وبينهم فى الأصل ، وهو أن اللفظ هل يكون أمراً بصيغته ، أو بقرينة تقترن به ؟

وذهب الأشعرى ومَنْ تابعه إلى أن الأمر هو مَعْنىً قائم بنفس الآمر ، لا يفارق الذات ولا يزايلها ، وكذلك عنده سائر أقسام الكلام من النهى والخبر / والاستخبار وغير ذلك ، كل هذه المعانى[3] قائمة بالذات لاتزايلها ، كالقدرة والعلم وغير ذلك ، وسواء فى هذا أمر الله تعالى وأمر الآدميين ، إلا أن أمر الله تعالى يختص بكونه قديماً ، وأمر الآدمى مُحْدَث ، وهذه الألفاظ والأصوات ليست عندهم أمراً ولا نهيا ، وإنما هى عبارة عنه » .

٦٠/٢

قال : « وكان ابن كُلاّب عبد الله بن سعيد القطّان يقول : هى حكاية عن الأمر ، وخالفه أبو الحسن الأشعرى فى ذلك ، فقال : لا يجوز أن يقال : « إنها حكاية » ؛ لأن الحكاية تحتاج إلى أن تكون مثل المحكى ، ولكن هو عبارة عن الأمر القائم بالنفس ، وتقرر مذهبهم على هذا . فإذا كان هذا حقيقة مذهبهم ، فليس يتصور بيننا وبينهم خلاف

(١) ص . س . ر . ط . هـ : وليس .

(٢) شىء : ساقطة من (ص) . (ط) . (ر) . (ق) .

(٣) س : معانى ؛ هـ : معان .

فى أن الأمر هل له صيغة أم لا ، فإنه إذا كان الأمر عندهم هو المعنى القائم بالنفس ، فذلك المعنى لا يقال : إن له صيغة ، أو ليست له صيغة ، وإنما يقال ذلك فى الألفاظ ، ولكن يقع الخلاف فى اللفظ الذى هو عندهم عبارة عن الأمر ، وعندنا[1] أن هذا هو أمر ، وتدل صيغته على ذلك من غير قرينة ، وعندهم أنه لا يكون عبارة عن الأمر ، ولا دالاً على ذلك بمجرد صيغته ، ولكنه يكون موقوفاً على ما بيَّنه[2] الدليل ، فإن دل الدليل على أنه أريد به العبارة عن الأمر حُمل عليه ، وإن دل الدليل على أنه أريد به العبارة عن غيره من التهديد والتعجيز والتحذير وغير ذلك حُمل عليه ، إلا أننا نتكلم معهم فى الجملة : أن هذا اللفظ ، هل يدل على الأمر من غير قرينة أم لا » ؟ وبسط كلامه فى هذه المسألة إلى آخرها .

وهذا أيضا معروف عن أئمة الطريقة الخراسانية ، ومن متأخريهم أبو محمد الجوينى والد أبى المعالى[3] .

وقد ذكر [القاضى][4] أبو القاسم بن عساكر فى مناقبه ما ذكره عبد الغافر الفارسى فى ترجمة أبى محمد الجوينى[5] « قال : سمعت خالى أبا

(١) س ، ص ، ط ، ر ، هـ : عندنا .

(٢) س : يبنيه . هـ : يثبته .

(٣) أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الجوينى والد إمام الحرمين ، من علماء التفسير والفقه ، توفى سنة ٤٣٨ . انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ٢/٢٥٠ - ٢٥١ ؛ طبقات الشافعية ٥/٧٣ - ٩٣ ؛ تبيين كذب المفترى لابن عساكر ، ص ٢٥٧ - ٢٥٨ ؛ الأعلام ٤/٢٩٠ - ٢٩١ .

(٤) القاضى : زيادة فى (س) .

(٥) هذا النص فى كتاب تبيين كذب المفترى لابن عساكر ، ص ٢٥٧ ، كما بين ابن تيمية بعد ايراده له .

سعيد[١] - يعنى عبد الواحد بن أبى القاسم القشيرى[٢] - يقول : كان أئمتنا فى عصره ، والمحققون من أصحابنا ، يعتقدون / فيه من الكمال ٦١/٢ والفضل والخصال الحميدة أنه لو جاز أن يبعث الله نبياً فى عصره لما كان إلا هو ، من حسن طريقته وَوَرعه وزهده وديانته فى كمال فضله » .

كلام أبى محمد الجوينى فى « عقيدة أصحاب الشافعى »

قال أبو محمد فى آخر كتاب صنَّفه سماه : « عقيدة أصحاب الإمام المطلبى الشافعى وكافة أهل السنة والجماعة » وقد نقل هذا عنه أبو القاسم ابن عساكر فى كتابه الذى سماه « تبيين كذب المفترى[٣] » .

« قال أبو محمد : ونعتقد[٤] أن المصيب من المجتهدين فى الأصول والفروع واحد ، ويجب التعيين فى الأصول ، فأما [فى][٥] الفروع فربما يتأتى التعيين وربما لا يتأتى ، ومذهب الشيخ أبى الحسن[٦] تصويب المجتهدين فى الفروع ، وليس ذلك مذهب الشافعى[٧] ، وأبو الحسن أحد أصحاب الشافعى[٧] ، فإذا خالفه فى شيء أعْرَضْنا عنه فيه ، ومن هذا القبيل قوله : [إنه][٨] لا صيغة للألفاظ ، أى الكلام[٩] ، وتقل وتعز

---

(١) أبا سعيد . كذا فى (س) فقط . والذى فى « تبيين » : وسمعت خالى الإمام أبا سعيد .

(٢) تبيين: يعنى عبد الواحد بن عبد الكريم القشيرى .

(٣) ص ١١٥ .

(٤) تبيين: وقال : ونعتقد .

(٥) فى : زيادة فى (س) . (ص) . وهى فى « تبيين » .

(٦) تبيين: أبى الحسن رحمه الله .

(٧) تبيين: الشافعى رضى الله عنه .

(٨) إنه : زيادة فى (س) . (هـ) وفى « تبيين » : أن .

(٩) س : أى للكلام . وسقطت هذه العبارة فى « تبيين » .

مخالفته[١] أصول الشافعى[٢] ونصوصه ، وربما نسب المبتدعون إليه[٣] ما هو برىء منه ، كما نسبوا إليه[٣] أنه يقول : ليس فى المصحف قرآن ، ولا فى القبر نبى ، وكذلك الاستثناء فى الإيمان ونفى القدرة على الخلق[٤] فى الأزل ، وتكفير العوام ، وإيجاب علم الدليل عليهم » قال[٥] : « وقد تصفحت ما تصفحت من كتبه ، فوجدتها[٦] كلها خلاف ما نسب إليه » .

قلت : هذه المسائل فيها كلام ليس هذا موضعه ، ولكن المقصود هنا : أنه جعل من القبيل الذى خالف فيه الشافعى وأعرض عنه فيه أصحابه : مسألة صيغ الألفاظ ، وهذه هى مسألة الكلام ، وقوله فيها هو قول ابن كُلاّب « إن كلام الله معنى واحد قائم بنفس الله تعالى : إن عبر عنه بالعربية كان قرآنا ، وإن عُبِّر عنه بالعبرية كان توراة ، وإن عُبِّر عنه بالسريانية كان إنجيلا ، وإن القرآن العربى لم يتكلم الله به ، بل وليس هو كلام الله ، وإنما خلقه فى بعض الأجسام » .

وجمهور الناس من أهل السنة وأهل البدعة يقولون : إن فساد هذا القول معلوم بالاضطرار ، وإن معانى القرآن ليست هى معانى التوراة ، وليست معانى التوراة / المعرّبة هى القرآن ، ولا القرآن إذا ترجم بالعبرية هو التوراة ، ولا حقيقة الأمر هى حقيقة الخبر . ٦٢/٢

(١) هـ : مخالفة .

(٢) تبيين : الشافعى رضى الله عنه .

(٣-٣) : ساقط من « تبيين » .

(٤) تبيين : نفى قدرة الخلق .

(٥) بعد ما سبق مباشرة .

(٦) تبيين : من كتبه وتأملت نصوصه فى هذه المسائل فوجدتها . . .

وإنما اضطَّر ابن كلاب والأشعرى ونحوهما إلى [هذا][1] الأصل : أنهم لما اعتقدوا أن الله لا يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته ، لافعلٌ ولا تكلمٌ ولا غير ذلك ، وقد تبين لهم فساد قول من يقول : « القرآن مخلوق » ولا يجعل لله تعالى كلاماً قائماً بنفسه ، بل يجعل كلامه ما خلقه فى غيره ، وعرفوا أن الكلام لا يكون مفعولا منفصلا عن المتكلم ، ولا يتصف الموصوف بما هو منفصل عنه[2] ، بل إذا خلق الله شيئاً من الصفات والأفعال بمحلٍّ كان ذلك صفة لذلك المحل ، لا لله ، فاذا خلق فى محلٍّ الحركة كان ذلك المحل هو المتحرك بها ، وكذلك إذا خلق فيه حياة كان ذلك المحل هو الحىّ بها ، وكذلك إذا خلق علما أو قدرة[3] ([4]كان ذلك المحل هو العالم القادر بها ؛ فإذا خلق كلاما فى غيره)[4] كان ذلك المحل هو المتكلم به .

وهذا التقرير[5] مما اتفق عليه القائلون بأن القرآن غير مخلوق من جميع الطوائف [مثل][6] أهل الحديث والسنة ، ومثل الكرامية والكلابية وغيرهم .

ولازم هذا أن من قال : « إن القرآن العربى مخلوق » أن لا يكون القرآن العربى كلام الله ، بل يكون كلاما للمحل الذى خلق فيه ، ومن

---

(١) هذا : ساقطة من (م) ، (ق) . والمعنى أن الذى اضطر ابن كلاب والأشعرى إلى هذا الكلام السابق هو هذا الأصل الذى يتكلم عنه ابن تيمية .

(٢) عنه : ساقطة من (ص) ، (ط) ، (ر) ، (ق) .

(٣) م ، ق : . . . علما وقدرة وكلاما .

(٤ - ٤) ساقط من (ق) فقط .

(٥) س : التقدير .

(٦) مثل : زيادة فى (س) فقط .

قال « إن لفظ الكلام يقع بالاشتراك على هذا وهذا » تبطل حجته على المعتزلة ؛ فإن أصل الحجة أنه إذا خلق كلاما فى محل كان الكلام صفة[(١)] لذلك المحل ، فإذا كان القرآن العربى كلاما مخلوقا فى محل ، كان ذلك المحل هو المتكلم به[(٢)] ، ولم يكن كلام الله ، ولهذا قال من قال : « لا يسمى كلاما إلا مجازا » فرارا من أن يثبتوا كلاما حقيقيا قائما بغير المتكلم به ، فلما عظم شناعة[(٣)] الناس على هذا القول ، وكان تسمية هذا كلاما حقيقة معلوما[(٤)] بالاضطرار من اللغة ، أراد [من ينصرهم] أن يجعل لفظ[(٥)] الكلام مشتركا[(٦)] ، فأفسد[(٧)] الأصل الذى بَنَوْا عليه قولهم .

٦٣/٢ / وبإنكار هذا الأصل استطال عليهم مَنْ يقول بخلق القرآن[(٨)] من المعتزلة والشيعة والخوارج ونحوهم ، فإن هؤلاء لما ناظرهم مَنْ سلك طريقة ابن كلاب – ومضمونها : أن الله لا يقدر على الكلام ولا يتكلم بما شاء ولا هو متكلم باختياره ومشيئته – طمع فيهم أولئك ؛ لأن جمهور الخلق يعلمون أن المتكلم يتكلم بمشيئته واختياره ، وهو قادر على الكلام ، وهو يتكلم بما يشاء[(٩)] .

ولكن منشأ اضطراب الفريقين اشتراكهما فى أنه لا يقوم به ما يكون

(١) س : إذا خُلق كلام فى محل كان صفة .
(٢) به : ساقط من (ص) . (ط) . (ر) . (ق) .
(٣) م (فقط) : تشنيع .
(٤) س (فقط) : حقيقة مما يعلم .
(٥) ص ، ط ، ر ، ق : أراد أن يجعل لفظ ؛ م : أرادوا أن يجعل لفظ .
(٦) هـ : من اللغة أراد أن يجعل الكلام لفظا مشتركا .
(٧) م (فقط) : فأفسدوا .
(٨) س ، هـ : من يقول القرآن مخلوق .
(٩) س ، ط : بما شاء ؛ هـ : إذا شاء .

بإرادته وقدرته ؛ فلزم هؤلاء – إذا جعلوه يتكلم [بإرادته] وقدرته[(١)] واختياره – أن يكون كلامه مخلوقا منفصلا عنه ، ولزم هؤلاء – إذا جعلوه غير مخلوق – أن لا يكون قادراً على الكلام ، ولا يتكلم بـمشيئته وقدرته ، ولا يتكلم بما يشاء .

والمقصود هنا أن عبد الله بن سعيد بن كلاب وأتباعه وافقوا[(٢)] سلف الأمة وسائر العقلاء على[(٣)] أن كلام المتكلم لابد أن يقوم به ، فما لا يكون إلا بائنا عنه لا يكون كلامه ، كما قال الأئمة : كلام الله من الله ليس ببائن منه ، وقالوا : إن القرآن كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ ، وإليه يعود ، فقالوا : « منه بدأ » رداً على الجهمية الذين يقولون : بدأ من غيره ، ومقصودهم أنه هو المتكلم به ، كما قال تعالى :﴿ تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ [سورة الزمر : ١] وقال تعالى : ﴿ وَلَـٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى ﴾ [سورة السجدة : ١٣] وأمثال ذلك .

ثم إنهم – مع موافقتهم للسلف والأئمة والجمهور على هذا – اعتقدوا هذا الأصل ، وهو أنه لا يقوم به ما يكون مقدورا له متعلقا بمشيئته ، بناء على هذا الأصل الذى وافقوا فيه المعتزلة ، فاحتاجوا حينئذ أن يثبتوا ما [لا] يكون[(٤)] مقدورا مرادا ، قالوا : والحروف المنظومة والأصوات لاتكون إلا مقدورة مرادة ، فأثبتوا معنى واحدا ، لم يمكنهم إثبات معانٍ متعددة ، خوفا من إثبات ما لا نهاية له ، فاحتاجوا

---

(١) يتكلم بإرادته وقدرته : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : يتكلم بقدرته .

(٢) وأتباعه وافقوا . . : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : وأتباعه لما وافقوا . .

(٣) على : كذا فى (م) وفى سائر النسخ : فى .

(٤) م (فقط) : ما يكون .

أن يقولوا « معنى واحدا » فقالوا القول الذى لزمته تلك اللوازم التى عظم فيها نكير جمهور المسلمين ، بل جمهور العقلاء عليهم[١] .

٦٤/٢ / وأنكر الناس عليهم أمورًا : إثبات معنى واحد ، هو الأمر والخبر ، وجَعْل القرآن العربى ليس من كلام الله[٢] الذى تكلم به ، وأن الكلام المنزل ليس هو كلام الله ، وأن التوراة والإنجيل والقرآن إنما تختلف عباراتها ، فإذا عُبِّر عن التوراة بالعربية كان هو القرآن ، وأن الله لا يقدر أن يتكلم ، ولا يتكلم بمشيئته واختياره ، وتكليمه لمن كلَّمه من خلقه ، كموسى وآدم ، ليس إلا خَلْق إدراك ذلك المعنى لهم ، فالتكليم[٣] هو خلق الإدراك فقط .

ثم منهم من يقول : السمع يتعلق بذلك المعنى وبكل موجود ، فكل موجود يمكن أن يُرَى ويُسْمَع ، كما يقوله أبو الحسن .

ومنهم من يقول : بل كلام الله لا يسمع بحال ، لامنه ولا من غيره ؛ إذ هو معنى ، والمعنى يُفهم ولا يسمع[٤] ، كما يقوله أبو بكر ونحوه .

ومنهم من يقول : إنه يسمع ذلك المعنى من القارىء مع صوته المسموع منه كما يقول ذلك طائفة أخرى .

وجمهور العقلاء يقولون : إن هذه الأقوال معلومة الفساد

(١) م (فقط) : عليه . وهو خطأ .
(٢) م (فقط) ليس هو كلام الله .
(٣) م . ق : فالتكلم .
(٤) يفهم ولا يسمع : كذا فى (م) . (هـ) فقط ، وفى سائر النسخ : يفهم لا يسمع .

بالضرورة ، وإنما ألجأ [إليها] [١] القائلين بها ما تقدم [٢] من الأصول التى استلزمت هذه المحاذير ، وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم .

وكذلك من قال : « لا يتكلم إلا بأصوات قديمة أزلية ليست متعاقبة ، وهو لا يقدر على التكلم بها ، ولا له فى ذلك مشيئة ولا فعل » من أهل الحديث والفقهاء والكلام المنتسبين إلى السنة ، فجمهور العقلاء يقولون : إن قول هؤلاء أيضا معلوم الفساد بالضرورة ، وإنما ألجأهم إلى ذلك اعتقادُهم أن الكلام لا يتعلق بمشيئة المتكلم وقدرته ، مع علمهم بأن الكلام يتضمن حروفا منظومة وصوتاً مسموعا من المتكلم .

وأما من قال : « إن الصوت المسموع من القارىء قديم » أو : « يسمع منه صوت قديم ومحدث » فهذا أظهر فساداً من أن يحتاج إلى الكلام عليه .

/ وكلام السلف والأئمة والعلماء فى هذا الأصل كثير منتشر ، ليس هذا موضع استقصائه . ٢/٦٥

دلالة القرآن على مسألة أفعال الله تعالى

وأما دلالة الكتاب والسنة على هذا الأصل فأكثر من أن تحصر . وقد ذكر منها الإمام أحمد وغيره من العلماء فى الرد على الجهمية ماجمعوه ، كما ذكر الخَلاَّل فى « كتاب السنة » ، قال : « أخبرنا المروزى قال : هذا ماجمعه واحتج به أبو عبد الله على الجهمية من القرآن ، وكتبه بخطه ، وكتبته من كتابه ؛ فذكر المروزى آياتٍ كثيرة ، دون ماذكر الخضر بن أحمد عن عبد الله بن أحمد ، وقال فيه : سمعت

---

(١) إليها : ساقطة من (م) فقط .

(٢) هـ : وإنما ألجأهم إليها ما تقدم .

أبا عبد الله يقول : فى القرآن عليهم من الحجج فى غير موضع – يعنى الجهمية – .

قال الخلال : وأنبأنا[(١)] الخضر بن أحمد المثنى الكندى سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : وجدت هذا الكتاب بخط أبى ، فيما احتج به على الجهمية ، وقد ألف[(٢)] الآيات إلى الآيات فى السور ، فذكر آياتٍ كثيرةً تدل على هذا الأصل ، مثل قوله تعالى : ﴿ وإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِى وَلْيُؤْمِنُوا بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾ [سورة البقرة : ١٨٦] وقوله تعالى : ﴿ بَدِيعُ السَّمَٰوَاتِ وَالأَرْضِ وإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [سورة البقرة : ١١٧] وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً أُوْلَـٰئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلاَّ النَّارَ وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [سورة البقرة : ١٧٤]وقوله تعالى :[﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِى تُجَادِلُكَ فِى زَوْجِهَا ﴾ [سورة المجادلة : ١] وقوله تعالى]:[(٣)] ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ ﴾ [سورة آل عمران : ١٨١] وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ – ﴾ إلى قوله تعالى –﴿ كَذَٰلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [سورة آل عمران : ٤٥ – ٤٧] وقوله تعالى ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن

(١) س : وأخبرنا .

(٢) س : ألفت .

(٣) ما بين المعقوفتين فى (س) فقط .

فَيَكُونُ ﴾ [سورة آل عمران : ٥٩] وقوله تعالى﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَناً قَلِيلاً أُوْلَئِكَ لاَ خَلاَقَ لَهُمْ فِى الآخِرَةِ وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلاَ يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [سورة آل عمران : ٧٧] وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ ﴾ [سورة الأنعام : ٧٣] . ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً ﴾ [سورة النساء : ١٦٤] وقوله : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾ [سورة الأعراف : ١٤٣] . ﴿ وَلَوْلاَ كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [سورة يونس : ١٩] (١) ﴿ وَلَوْلاَ كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ ﴾ [سورة هود : ١١٠] . ﴿ وَلَوْلاَ كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ ﴾ (٢) [سورة الشورى : ٢١] ، ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [سورة هود : ١١٩] ، ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ﴾ [سورة يوسف : ٣] ، وقوله : ﴿ قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِّكَلِمَاتِ رَبِّى لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّى ﴾ [سورة الكهف : ١٠٩] . وقال تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِىَ يَامُوسَى * إِنِّى أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوىً * وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى * إِنَّنِى أَنَا اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدْنِى وَأَقِمِ الصَّلاَةَ لِذِكْرِى ﴾ [سورة طه : ١١ - ١٤] إلى

٦٦/٢

---

(١) سقطت آية سورة يونس من نسخة (م) . وفى نسخة (م) توجد كلمة (وقوله) بين الآيات ولعلها إضافة من المحققين .

(٢) آية سورة الشورى فى (م) فقط .

قوله : – ﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾ [سورة طه : ٤٦] [1] ﴿ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ [سورة طه : ٣٩] . ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾ [سورة طه : ١٢٩] . ﴿ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ * فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِن ضُرٍّ وَآتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ ﴾ [سورة الأنبياء : ٨٣ . ٨٤] . وقوله [2] ﴿ وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ * فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة الأنبياء : ٨٧ . ٨٨] . وقوله [2] ﴿ وَزَكَرِيَّا إِذْ نَادَى رَبَّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ * فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ ﴾ [سورة الأنبياء : ٨٨ . ٨٩] وقوله ﴿ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَٰنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ [سورة الفرقان : ٥٩] ، وقوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ [سورة النمل : ٨٠] . وقوله : ﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِن شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَن يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [سورة القصص : ٣٠] . وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [سورة يس : ٨٨] . وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ * إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ * وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ ٢/٦٧

---

(١) فى نسخة (م) بعد الآية ٤٦ من سورة طه كتب إلى قوله . وهو خطأ .

(٢) فى (م) فقط : إلى قوله .

[سورة الصافات : ١٧١ - ١٧٣] . وقوله تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ والسَّمٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [سورة الزمر : ٦٧] . وقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِى يُحْيِى وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [سورة غافر : ٦٨] . ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِى أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [سورة غافر : ٦٠] ﴿ وَلَوْلاَ كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى لَّقُضِىَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ أُورِثُوا الْكِتَابَ مِن بَعْدِهِمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ ﴾ [سورة الشورى : ١٤] . ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِ مَايَشَاءُ ﴾ [سورة الشورى : ٥١] ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ [سورة الزخرف : ٥٥] . وقوله : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِى تُجَادِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِى إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا ﴾ [سورة المجادلة : ١] .

قلت : وفى القرآن مواضع كثيرة تدل على هذا الأصل ، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى الأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [سورة البقرة : ٢٩] ، وقوله : ﴿ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِى خَلَقَ الأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ إلى قوله : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ [سورة فصلت : ٩ - ١١] . وقوله : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ ﴾ [سورة البقرة : ٢١٠] وقوله : ﴿ هَلْ

يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلاَئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴾ [سورة الأنعام : ١٥٨] ، وقوله : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [سورة الفجر : ٢٢] ، وقوله تعالى : ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة التوبة : ١٠٥] ، وقوله : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلاَئِفَ فِي الأَرْضِ مِن بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ [سورة يونس : ١٤] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ [سورة الأعراف : ٥٤] في غير موضع في القرآن ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [سورة النحل : ٤٠] . وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا ﴾ [سورة الإسراء : ١٦] ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلاَ مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ ﴾ [سورة الرعد : ١١] ، وقوله تعالى : ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ [سورة الرحمن : ٢٩] ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [سورة القصص : ٦٥](١). وقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [سورة القصص : ٦٢] ، ﴿ وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [سورة الشعراء ١٠] ، ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ ﴾ [سورة الأعراف : ٢٢] ، وقوله

٦٨/٢

(١) آية ٦٥ من سورة القصص في (س) فقط .

تعالى : ﴿ قَالَ كَلاَّ فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴾ [سورة الشعراء : ١٥] ، وقوله : ﴿ سَلاَمٌ قَوْلاً مِن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾ [سورة يس : ٥٨] وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ ﴾ [سورة الزمر : ٢٣] . وقوله : ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة الجاثية : ٦] . وقوله : ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة المرسلات : ٥٠][1] . وقوله : ﴿ ومَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثاً ﴾ [سورة النساء : ٨٧] .

وأمثال ذلك كثير فى كتاب الله تعالى ، بل يدخل فى ذلك عامة ما أخبر الله به من أفعاله ، لا سيما المرتَّبة ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ [سورة الضحى : ٥] ، وقوله : ﴿ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴾ [سورة الليل : ٧] ، وقوله : ﴿ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ﴾ [سورة الليل : ١٠] ، وقوله : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴾ [سورة الغاشية : ٢٥ ، ٢٦] ، وقوله : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ [سورة القيامة : ١٧ - ١٩] ، وقوله : ﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَاباً يَسِيراً ﴾ [سورة الانشقاق : ٨] ، وقوله : ﴿ أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا * ثُمَّ شَقَقْنَا الأَرْضَ شَقًّا ﴾ [سورة عبس : ٢٥ ، ٢٦] . وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِى يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [سورة الروم : ٢٧] ، وقوله ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الأَوَّلِينَ * ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ الآخِرِينَ ﴾ [سورة المرسلات : ١٦ ، ١٧] ونحو ذلك .

---

(١) الآية ٥٠ من سورة المرسلات فى (م) فقط .

لكن الاستدلال بمثل هذا مبنى على أن الفعل ليس هو المفعول ، والخلق ليس هو المخلوق ، وهو قول جمهور الناس على اختلاف أصنافهم ، وقد قرر هذا فى غير هذا الموضع .

٦٩/٢ / ثم هؤلاء على قولين : منهم من يقول : إن الفعل قديم لازم للذات لا يتعلق بمشيئته وقدرته ، ومنهم من يقول : يتعلق بمشيئته وقدرته ، وإن قيل إن نوعه قديم[١] ، فهؤلاء يحتجون بما هو الظاهر المفهوم من النصوص .

وإذا تأول من ينازعهم أن المتجدد إنما هو المفعول المخلوق فقط من غير تجدد فعل ، كان هذا بمنزلة من يتأول نصوص الإرادة والحب والبغض[٢] والرضا والسخط ، على أن المتجدد ليس أيضاً إلا المخلوقات التى تُراد وتحبُّ [وتُرْضَى][٣] وَتُسْخَطَ ، وكذلك نصوص القول والكلام والحديث ، ونحو ذلك : على أن المتجدد ليس إلا إدراك الخلق [لذلك، وتأويل][٤] الإتيان[٥] والمجىء [على أن المتجدد][٦] ليس[٧] إلا مخلوقاً من المخلوقات .

فهذه التأويلات كلها من نمط واحد ، ولا نزاع بين الناس أنها خلاف المفهوم الظاهر الذى دل عليه القرآن والحديث .

(١) س . ص . ط . ر . هـ : متقدم .
(٢) والبغض : ساقطة من (س) .
(٣) وترضى : زيادة فى (س) .
(٤) لذلك وتأويل : فى (س) فقط .
(٥) الإتيان : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : والإتيان .
(٦) على أن المتجدد : فى (س) فقط .
(٧) ليس : كذا فى (س) . (هـ) وفى سائر النسخ : وليس .

ثم ملاحدة الباطنية يقولون : إن الرسل أرادوا إفهام الناس ما يتخيلونه ، وإن لم يكن مطابقا للخارج ، ويجعلون ذلك بمنزلة مايراه النائم ، فتفسير القرآن عندهم يشبه تعبير الرؤيا التى لا يفهم تعبيرها من ظاهرها ، كرؤيا يوسف والملك ، بخلاف الرؤيا التى يكون ظاهرها مطابقا لباطنها .

وأما المسلمون من أهل الكلام [النفاة][1] فهم وإن كانوا يكفّرون من يقول بهذا ، فإما أن يتأولوا تأويلات يُعلم بالضرورة أن الرسول لم يُرِدْهَا ، وإما أن يقولوا : ما ندرى[2] ما أراد ، فهم إما فى جهل بسيط أو مركب ، وَمَدَار هؤلاء كلهم على أن العقل عَارَضَ مادلت عليه النصوص .

وقد بيّن أهلُ الإثبات أن العقل مطابق موافق لما أخبرت به النصوص ، ودلت عليه[3] ، لا معارض له ، لكن المقصود هنا أن نبين أن القرآن والسنة فيهما من الدلالة على هذا الأصل مالا يكاد يحصر[4] ، فمن له فهم فى كتاب الله يستدل بما ذُكر من النصوص على ماتُرك ، ومن عرف حقيقة قول النُّفاة علم أن القرآن مناقض لذلك مناقضةً لاحيلة لهم فيها ، وأن القرآن يثبت ما يقدر الله عليه ويشاؤه / من أفعاله التى ليست هى نفس المخلوقات وغير أفعاله . ولولا ماوقع فى كلام الناس من الالتباس والإجمال لما كان يُحتاج أن يُقال : الأفعال التى ليست هى ٧٠/٢

---

(١) النفاة : زيادة فى (س) .

(٢) س ، ص ، ر ، ط : لاندرى .

(٣) عبارة « ودلت عليه » فى (م) فقط .

(٤) س : ينحصر .

نفس المخلوقات ، فإن المعقول عند جميع الناس أن الفعل المتعدى إلى مفعول ليس هو نفس المفعول ، ولكن النفاة عندهم أن المخلوقات هى نفس فعل الله ، ليس له فعل عندهم إلا نفس المخلوقات[1] ؛ فلهذا احتيج إلى البيان .

ومما يدل على هذا الأصل ما عُلِّق بشرط ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَحْتَسِبُ ﴾ [سورة الطلاق : ٢ . ٣] وقوله : ﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ [سورة آل عمران : ٣١] وقوله : ﴿ إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَاناً ﴾ [سورة الأنفال : ٢٩] وقوله : ﴿ لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً ﴾ [سورة الطلاق : ١] وقوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا * إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [سورة الكهف : ٢٣ . ٢٤] وقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ ﴾ [سورة محمد : ٢٨] .

وفى الجملة هذا فى كتاب الله أكثر من أن يحصر .

دلالة السنة على أفعال الله تعالى

وكذلك[فى] الأحاديث[المستفيضة] الصحيحة[2] المتلقَّاة بالقبول ، كقوله صلى الله عليه وسلم فيما يروى عن ربه « ولا يزال عبدى يتقرب إلىَّ بالنوافل حتى أحبه »[3] وقوله : « أتدرون ماذا قال ربكم

(١) س : المخلوق .

(٢) وكذلك فى الأحاديث المستفيضة الصحيحة : كذا فى (س) فقط . وفى سائر النسخ : وكذلك الأحاديث الصحيحة .

(٣) سيرد هذا الحديث بعد صفحات مطولا بإذن الله .

الليلة ؟ »[١] وقوله فى حديث الشفاعة : « إن ربى قد غضب اليوم غَضَباً لم يغضب قبله مثله ، ولن يغضب بعدهُ مثله »[٢]. وقوله : « إذا تكلم الله بالوحى سمع أهل السمٰوات كجرّ السلسة على الصَّفا »[٣] وقوله : « إن الله يُحدِث من أمره ماشاء وإن مما أحدث : أن لا تكلموا فى الصلاة »[٤] وقوله فى حديث التجلِّى : « فيقولون : هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا ، فإذا جاء ربنا عرفناه ، فيأتيهم الله فى صورته التى يعرفون »[٥]. وقوله : « للَّهُ أشد فرحاً بتوبة عبده من رجل أضل راحلته بأرض دَوِّيَّة مَهلَكَةٍ[٦] عليها طعامه وشرابه ، فطلبها فلم يجدها ، فنام تحت

(١) الحديث بهذه العبارة فى الموطأ ١٩٢/١ (كتاب الاستسقاء . باب الاستمطار بالنجوم) عن زيد بن خالد الجهنى أنه قال : صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح بالحديبية على إثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس فقال : أتدرون ماذا قال ربكم ؟ الحديث . وجاء الحديث وفيه هل تدرون ماذا قال ربكم ؟ فى : البخارى ١٦٥/١ (كتاب الأذان . باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم) ؛ مسلم ٨٣/١ - ٨٤ (كتاب الإيمان . باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء) ؛ سنن أبى داود ٢١/٤ (كتاب الطب ، باب فى النجوم) .

(٢) هذه العبارة جزء من حديث فى الشفاعة وهو حديث طويل رواه أبو هريرة فى : البخارى ١٣٤/٤ - ١٣٥ (كتاب الأنبياء ، باب قول الله تعالى إنا أرسلنا نوحا إلى قومه) . ٨٤/٦٠ - ٨٥ (كتاب التفسير ، سورة بنى إسرائيل : باب ذرية من حملنا مع نوح) ؛ مسلم ١٨٤/١ - ١٨٦ (كتاب الإيمان ، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها) .

(٣) سبق هذا الحديث ، جـ ٢ . ص ٣٩ .

(٤) الحديث رواه ابن مسعود بألفاظ مختلفة فى : البخارى ١٥٢/٩ (كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى : كل يوم هو فى شأن) ؛ سنن النسائى (بشرح السيوطى) ١٦/٣ - ١٧ (كتاب السهو : باب الكلام فى الصلاة) ؛ المسند (ط . المعارف) ٢٠٠/٥ (رقم ٣٥٧٥) ، ٣٣٩/٥ - ٣٤٠ (رقم ٣٨٨٥) ، ٢١/٦ (رقم ٣٩٤٤) ، ٩١/٦ (رقم ٤١٤٥) .

(٥) أشار ابن تيمية إلى هذا الحديث من قبل ، جـ ٢ ، ص ٧٠ . وعلقت عليه هناك ، ت ٤ .

(٦) قال الشيخ أحمد شاكر فى شرحه للحديث : المسند (ط . المعارف) ٢٢٥/٥ : « دوية بفتح الدال وتشديد الواو المكسورة ، وتشديد الياء المفتوحة ، قال ابن الأثير : الدو : الصحراء ، والدوية منسوبة إليها ، وقد تبدل من إحدى الواوين ألف فيقال : داوية على غير قياس ، نحو طائى فى النسب =

شجرة ينتظر الموت ، فلما استيقظ إذا هو بدابته عليها طعامه وشرابه ، فالله أشد فرحا بتوبة عبده من هذا براحلته » وهذا الحديث مستفيض عن النبي صلى الله عليه وسلم / وسلم فى الصحيحين من غير وجه ، من حديث ابن مسعود وأبي هريرة [وأنس] وغيرهم .

٧١/٢

وقوله[١] : « يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما صاحبه ، كلاهما يدخل الجنة »[٢] . وفى حديث آخرِ مَنْ يدخل الجنة « قال : فيضحك الله منه »[٣] وقوله « ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه حاجب[٤] ولا ترجمان »[٥] . وفى حديث « قسمت الصلاة بيني وبين

= إلى طى . مهلكة : بفتح الميم واللام : أى موضع الهلاك . أو الهلاك نفسه ، وتفتح لامها وتكسر ، وهما أيضا المفازة . قاله ابن الأثير . ونقل الحافظ فى الفتح أن فى بعض نسخ البخارى : بضم الميم وكسر اللام من الرباعى . أى تهلك هى من يحصل فيها » وانظر : النهاية فى غريب الحديث : مادة « دوا » ومادة « هلك » .

(١) ق ، ر ، ص ، ط : .. وأبى هريرة وقوله ؛ م : وأبى هريرة وغيرهما وقوله . وجاء الحديث عن ابن مسعود وأبى هريرة وأنس والنعمان بن بشير والبراء بن عازب بألفاظ مختلفة . انظر : البخارى٦٧/٨ – ٦٨ (كتاب الدعوات . باب التوبة) ؛ مسلم٢١٠٢/٤ – ٢١٠٥ (كتاب التوبة . باب فى الحض على التوبة والفرح بها) ؛ سنن الترمذى (بشرح ابن العربى)٣٠٧/٩ – ٣٠٨ (كتاب القيامة . باب حدثنا هناد حدثنا عبد الله بن مسعود) ؛ المسند (ط . المعارف) ٢٢٥/٥ – ٢٢٦ (رقم ٣٦٢٧) ؛ جامع الأصول لابن الأثير ٦٣/٣ – ٦٧ .

(٢) هذا جزء من حديث عن أبى هريرة رضى الله عنه فى : البخارى ٢٣/٤ – ٢٤ (كتاب الجهاد . باب الكافر يقتل المسلم) ؛ مسلم ١٥٠٤/٣ – ١٥٠٥ (كتاب الإمارة . باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر) ؛ سنن ابن ماجه ٦٨/١ (المقدمة . باب فيما أنكرت الجهمية) ؛ سنن النسائى (بشرح السيوطى) ٣٢/٦ (كتاب الجهاد . باب اجتماع القاتل والمقتول فى سبيل الله فى الجنة) .

(٣) سيرد الحديث مطولا بعد قليل بإذن الله .

(٤) م ، ق : حجاب .

(٥) الحديث عن عدى بن حاتم فى : البخارى ١١٢/٨ (كتاب الرقاق ، باب من نوقش الحساب عذب) ؛ مسلم ٨٦/٣ (كتاب الزكاة . باب الحث على الصدقة) ؛ سنن ابن ماجة ٦٦/١ (المقدمة ، باب فيما أنكرت الجهمية) . ٥٩٠/١ (كتاب الزكاة . باب فضل الصدقة) .

عبدى نصفين ، فإذا قال العبد : الحمد لله رب العالمين ، قال الله : حمدنى عبدى ، [فاذا قال : الرحمن الرحيم قال : أثنى على عبدى][(١)] فإذا قال : مالك يوم الدين ، قال : مجدنى عبدى »[(٢)] . وقوله صلى الله عليه وسلم « يقول الله تعالى : مَنْ تقرَّب إليَّ شبراً تقربت إليه ذراعا ، ومن تقرب إلى ذراعا تقربت إليه باعا[(٣)] » وقوله صلى الله عليه وسلم « ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا شَطْرَ الليل ، أو ثلث الليل الآخر ، فيقول : مَنْ يدعونى فأستجيب له ؟ من يسألنى فأعطيه ؟ من يستغفرنى فأغفر له ؟ » .

وقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث الأنصارى الذى أضاف رجلا وآثره على نفسه وأهله ، فلما أصبح الرجل غدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « لقد ضحك الله الليلة ، أو عجب[(٤)] من فعالكما »[(٥)]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ق) .

(٢) جاء هذا الحديث مع اختلاف فى اللفظ عن أبى هريرة فى : صحيح مسلم ٢٩٦/١ - ٢٩٧ (كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة الفاتحة) ؛ سنن الترمذى (بشرح ابن العربى) ٦٩/١١ - ٧١ (كتاب التفسير ، سورة الفاتحة) .

(٣) الحديث مع اختلاف فى الألفاظ عن ابى هريرة وأنس فى : البخارى ١٢١/٩ (كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى ويحذركم الله نفسه) ، ١٥٦/٩ (كتاب التوحيد ، باب ذكر النبى صلى الله عليه وسلم وروايته عن ربه) ؛ مسلم ٢٠٦٧/٤ - ٢٠٦٨ (كتاب الذكر ، باب فضل الذكر) ، ٢١٠٢/٤ (كتاب التوبة ، باب فى الحض على التوبة) ؛ سنن الترمذى ٩١/١٣ (كتاب الدعوات ، باب فى حسن الظن بالله عز وجل) ؛ سنن ابن ماجة ١٢٥٥/٢ - ١٢٥٦ (كتاب الأدب ، باب فضل العمل) ؛ المسند (ط . الحلبى) ٤١٣/٢ ، ٤٣٥ ، ٤٠/٣ ، ١٢٢ ، وفى مواضع أخرى فيه .

(٤) م (فقط) : وأعجب .

(٥) الحديث عن أبى هريرة فى : البخارى ٣٤/٥ (كتاب مناقب الأنصار ، باب ويؤثرون على أنفسهم) ، ١٤٨/٦ - ١٤٩ (كتاب التفسير ، سورة الحشر) .

وأنزل الله تبارك وتعالى ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ [سورة الحشر : ٩] وهذه الأحاديث كلها فى الصحيحين .

وفى السنن من حديث على عن النبى صلى الله عليه وسلم حديث الركوب على الدابة ، قال : فقلت « يارسول الله من أى شيء تضحك ؟ قال : ربك يضحك إلى عبده إذا قال : رب اغفرلى ذنوبى ، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، قال : علم عبدى أنه لايغفر الذنوب غيرى[(١)] » وفى لفظ : « إن ربك ليعجب من عبده إذا قال : رب اغفر لى ذنوبى ، يعلم أنه لايغفر الذنوب غيرى[(٢)] » وفى حديث أبى رزين عنه صلى الله عليه وسلم قال : « ضحك ربنا من قنوط عباده وقرب غِيَره ينظر إليكم أزِلين[(٣)] قنطين ، فيظل يضحك ، يعلم أن فرجكم قريب ، فقال له أبو رزين : أو يضحك الرب ؟ قال نعم ، فقال لن نعدم من رب يضحك خيراً »[(٤)] .

وفى الصحيحين وغيرهما – فى حديث التجلى الطويل المشهور الذى

---

(١) الحديث عن على رضى الله عنه فى : سنن الترمذى ٦/١٣ – ٧ (كتاب الدعاء . باب ما يقول إذا ركب الناقة) .

(٢) ص ، س ، ر : غيره وقد ذكر الترمذى هذه الرواية .

(٣) ق : أذلين . وقال ابن الأثير فى النهاية فى مادة « أزل » : فيه عجب ربكم من أزلكم وقنوطكم . هكذا يروى فى بعض الطرق والمعروف من إلّكم . وسيرد فى موضعه . الأزل : الشدة والضيق ، وقد أزل الرجل يأزِلُ أزلا ، أى صار فى ضيق وجدب . كأنه أراد من شدة يأسكم وقنوطكم .

(٤) الحديث عن أبى رزين العقيلى فى : سنن ابن ماجة ٦٤/١ (المقدمة . باب فيما أنكرت الجهمية) ؛ المسند (ط . الحلبى) ١١/٤ ، ١٢ . ولا توجد عبارة : « ينظر إليكم أزلين قنطين » فى الكتابين .

رُوِىَ عن / النبى صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة - فهو فى ٧٢/٢ الصحيحين من حديث أبى هريرة[١] وأبى سعيد[٢]، وفى مسلم من حديث جابر[٣]، ورواه أحمد من حديث ابن مسعود وغيره[٤]، قال فى حديث أبى هريرة « قال : أو لستَ قد أعْطَيْتَ العهود والمواثيق : أن لا تسأل غير الذى أعطيت ؟ فيقول : يارب لا تجعلنى أشقى خلقك ! فيضحك الله تبارك وتعالى منه ، ثم يأذن له فى دخول الجنة » .

وفى صحيح مسلم عن ابن مسعود عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « فيقول الله : يا ابن آدم ، أترضى أن أعطيك الدنيا ومثلها معها ؟ فيقول : أىْ ربِّ أتستهزىء بى ، وأنت رب العالمين ؟ وضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : ألا تسألونى : مم ضحكت ؟ فقالوا : مم ضحكت يارسول الله ؟ فقال : من ضحك رب العالمين ،

(١) أشرت من قبل . جـ١ . ص ٣٨ ، ت ٩ إلى حديث التجلى المروى عن أبى هريرة فى الصحيحين وغيرهما .

(٢) حديث أبى سعيد الخدرى فى التجلى فى نفس مواضع حديث أبى هريرة إذ جاء فى آخر الحديث أن أبا سعيد الخدرى جلس مع أبى هريرة واستمع إلى حديثه فلم يغير عليه شيئا من حديثه حتى انتهى قوله : هذا لك ومثله معه . قال أبو سعيد : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : هذا لك وعشرة أمثاله . وأورد مسلم حديثا انفرد به أبو سعيد الخدرى فى نفس الباب بعد الحديث السابق ١٦٧/١ - ١٧١ (كتاب الإيمان ، باب معرفة طريق الرؤية) .

(٣) الحديث عن جابر فى مسلم ١٧٧/١ - ١٧٨ (كتاب الإيمان ، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها) .

(٤) لم أجد حديث التجلى فى مسند عبد الله بن مسعود ولعل ابن تيمية يقصد الأحاديث التى جاءت فى آخر من يدخل الجنة فهى جزء من مضمون حديث التجلى . انظر المسند (ط . المعارف) مثلا : الأحاديث رقم ٣٥٩٥ ، ٣٧١٤ ، ٣٨٩٩ .

حين قال : أتستهزىء بى وأنت رب العالمين ؟ فيقول : إنى لا أستهزىء بك ، ولكنى على ما أشاء قادر »[(١)] .

وفى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر ، كلاهما يدخل الجنة ، قالوا : كيف يارسول الله ؟ قال : يقتل هذا فيلج الجنة ، ثم يتوب الله على الآخر فيهديه إلى الإسلام ثم يجاهد فى سبيل الله فيستشهد »[(٢)] .

وفى الصحيح أيضا عنه صلى الله عليه وسلم قال « عجب الله من قوم يقادون إلى الجنة فى السلاسل »[(٣)] .

وفى حديث معروف : « لا يتوضأ أحدكم فيحسن وضوءه ويسبغه[(٤)] ، ثم يأتى المسجد لا يريد إلا الصلاة فيه إلا تبشبش الله به[(٥)] كما يتبشبش أهل الغائب بطلعته[(٦)] » .

وفى الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أيضا أنه قال : « الدنيا حلوة خضرة ، وإن الله مستخلفكم فيها ، فناظر كيف تعملون — وفى لفظ :

---

(١) هذه العبارات جزء من حديث عن عبد الله مسعود فى : مسلم ١/١٧٤ — ١٧٥ (كتاب الإيمان ، باب آخر أهل النار خروجا) وجاء فى الباب حديثان آخران بنفس المعنى ١/١٧٣ — ١٧٤ .

(٢) ورد هذا الحديث مختصرا قبل قليل .

(٣) فى السلاسل : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : بالسلاسل . والحديث عن أبى هريرة فى : البخارى ٤/٦٠ (كتاب الجهاد ، باب الأسارى فى السلاسل) ؛ سنن أبى داود ٣/٧٥ — ٧٦ (كتاب الجهاد ، باب الأسير يوثق) ؛ المسند فى مواضع كثيرة (ط . الحلبى) . انظر ٢/٣٠٢ ، ٥/٢٤٩ .

(٤) س : فيسبغه .

(٥) به : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : له .

(٦) الحديث عن أبى هريرة فى المسند (ط . الحلبى) ٢/٣٠٧ ، ٣٢٨ ، ٣٤٠ ، ٤٥٣ . وفى سنن ابن ماجة ١/٢٦٢ (كتاب المساجد ، باب لزوم المساجد وانتظار الصلاة) .

مستخلفكم فيها لينظر كيف تعملون – فاتقوا الدنيا ، واتقوا النساء »[١] .

وفى الصحيح أيضا عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن الله لا ينظر / صُوَرِكم وأموالكم ، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم »[٢] . ٧٣/٢

وفى الصحيحين عن أبى واقد اللَّيْثى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان قاعدا فى أصحابه إذ جاء ثلاثة نفر ، فأما رجل فوجد فرجة فى الحلقة فجلس ، وأما رجل فجلس ، يعنى خلفهم ، وأما رجل فانطلق ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : ألا أخبركم عن هؤلاء النفر ؟ أما الرجل الذى جلس فى الحلقة فرجل أَوى إلى الله فآواه الله ، وأما الرجل الذى جلس خلف الحلقة فاسْتحْيا فاستحيا الله منه ، وأما الرجل الذى انطلق فأعرض فأعرض الله عنه »[٣] .

وعن سلمان الفارسى موقوفا ومرفوعا قال : « إن الله يَسْتَحْيِى أن

---

(١) الحديث عن أبى سعيد الخدرى فى : مسلم ٢٠٩٨/٤ (كتاب الذكر والدعاء ، باب أكثر أهل الجنة الفقراء) ؛ المسند ١٩/٣ ، ٦١ ؛ سنن ابن ماجة ١٣٢٥/٢ (كتاب الفتن ، باب فتنه النساء) ، سنن الترمذى ٤٠/٩ – ٤٤ (كتاب الفتن ، باب ما جاء ما أخبر النبى صلى الله عليه وسلم أصحابه بما هو كائن إلى يوم القيامة) .

(٢) الحديث عن أبى هريرة رضى الله عنه فى : مسلم ١٩٨٧/٤ (كتاب البر ، باب تحريم ظلم المسلم) ؛ سنن ابن ماجة ١٣٨٨/٢ (كتاب الزهد ، باب القناعة) ؛ المسند (ط . المعارف) ٢٧٧/١٤ (رقم ٧٨١٤) ، (ط . الحلبى) ٥٣٩/٢ .

(٣) الحديث فى : البخارى ٢٠/١ (كتاب العلم ، باب من قعد حيث ينتهى به المجلس) ، ٩٨/١ (كتاب الصلاة ، باب الحلق والجلوس فى المسجد) ؛ مسلم ١٧١٣/٤ (كتاب السلام . باب من أتى مجلسا) ؛ سنن الترمذى (بشرح ابن العربى) ١٨٩/١٠ – ١٩٠ (كتاب الاستئذان ، باب حدثنا الأنصارى) ؛ المسند ٢١٩/٥ .

يبسط العبدُ يديه إليه يسأله[(١)] فيهما خيرا فيردهما صِفْراً خائبتين[(٢)] »

وفى الصحيح عنه ، فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى « لا يزال عبدى يتقرب إلىَّ بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به ، وبصره الذى يبصر به ، ويده التى يبطش بها ، ورجله التى يمشى بها ، فبى يسمع ، وبى يبصر ، وبى يبطش ، وبى يمشى ، ولئن سألنى لأعطِينَّه ، ولئن استعاذنى لأعيذنه ، وما ترددت عن شىء[(٣)] أنا فاعله ترددى عن قبض نفس عبدى المؤمن ، يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه[(٤)] » .

وفى [الحديث[(٥)]] الصحيح عن عُبادة [بن الصامت][(٥)] عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه ، فقالت عائشة : إنا لنكره الموت ؟ قال : ليس ذاك ، ولكن المؤمن إذا حضره الموت يُبَشَّر[(٦)] برضوان الله وكرامته ، وإذا بشر بذلك أحب لقاء الله وأحب الله لقاءه ، وإن الكافر إذا حضره

(١) س : فيسأله .

(٢) الحديث عن سلمان رضى الله عنه فى المسند (ط . الحلبى) ٤٣٨/٥ ، وقد ورد فى هذه الصفحة مرتين الأولى موقوفاً والثانية مرفوعا .

(٣) م ، ق : فى شىء .

(٤) الحديث عن أبى هريرة رضى الله عنه وأوله : إن الله قال من عادى لى وليا فقد آذنته بالحرب وما تقرب إلى عبدى بشىء أحب إلىّ مما افترضت عليه وما يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل ... الحديث ،وهذه رواية البخارى) . انظر الحديث فى البخارى ١٠٥/٨ (كتاب الرقاق ، باب التواضع) ، وهو عن عائشة رضى الله عنها فى المسند (ط . الحلبى) ٢٥٦/٦ .

(٥) ما بين المعقوفتين فى (س) فقط .

(٦) م ، ق : بشر .

الموت بُشِّر[1] بعذاب الله وسَخَطه[2] ، فكره لقاء الله ، وكره الله لقاءه[3] »

وفى الصحيحين عن الْبَرَاء بن عازب عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن ، ولا يبغضهم إلا منافق ، من أحبهم أحبه الله ، ومن أبغضهم أبغضه الله[4] »

/ وفى الصحيحين عن أبى سعيد عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ٧٤/٢ « إن الله تبارك وتعالى يقول لأهل الجنة : يا أهل الجنة ، فيقولون : لَبَّيْكَ وسَعْدَيْك ، فيقول : هل رضيتم ؟ فيقولون : ومالنا لا نرضى ؟ وقد أعطيتنا مالم تُعْطِ أحدا من خلقك ، فيقول عز وجل : أنا أعطيكم أفضل من ذلك ، قالوا : يارب وأى شىء أفضل من ذلك ؟ قال :

---

(١) س : يبشر.

(٢) س : وعقوبته.

(٣) س (فقط) : .. لقاءه وعقوبته فإذا بشر بذلك كره لقاء الله فكره الله لقاءه » . وأورد البخارى الحديث عن أبى هريرة فى صحيحه ١٤٥/٩ (كتاب التوحيد . باب قول الله تعالى يريدون أن يبدلوا كلام الله) . وقد ورد الحديث عن أنس بن مالك عن عبادة بن الصامت وفى رواية أخرى عن عائشة وفى رواية ثالثة ذكر الحديث أبو هريرة وعلقت عليه عائشة وفى رواية رابعة عن أبى موسى . وقد ذكر جميع هذه الروايات مسلم فى صحيحه ٢٠٦٥/٤ – ٢٠٦٧ (كتاب الذكر والدعاء ، باب من أحب لقاء الله) . والحديث عن عبادة بن الصامت فى : سنن الترمذى (بشرح ابن العربى) ٢٨٧/٤ (كتاب الجنائز . باب ما جاء فيمن أحب لقاء الله) ؛ وذكر النسائى روايات الحديث المختلفة فى سننه ٨/٤ –٩ (كتاب الجنائز . باب فيمن أحب لقاء الله) . وأورده مالك فى الموطأ مع اختلاف فى اللفظ عن أبى هريرة ٢٤٠/١ (كتاب الجنائز ، باب جامع الجنائز) .

(٤) الحديث عن البراء بن عازب فى : البخارى ٣٢/٥ (كتاب مناقب الأنصار ، باب حب الأنصار) ؛ مسلم ٨٥/١ (كتاب الإيمان . باب الدليل على أن حب الأنصار ... الخ) ؛ سنن الترمذى (بشرح ابن العربى) ٢٦٦/١٣ (كتاب المناقب ، باب فى فضل الأنصار وقريش) .

أُحِلُّ عليكم رضوانى ، فلا أسخط عليكم بعده أبدا [(١)] »

وفى الصحيحين عن أنس قال : « أُنزل علينا – ثم كان من المنسوخ – : أبلغوا قومنا أنا قد لقينا ربنا ، فرضى عنا وأرضانا [(٢)] » .

وفى حديث عمرو بن مالك الرُّوَاسى قال : « أتيت النبى صلى الله عليه وسلم ، فقلت : يا رسول الله ، ارْضَ عنى ، قال : فأعرض عنى ، ثلاثاً ، قال : قلت : يا رسول الله ، إن الرب ليرضى فيرضى ، فارض عنى ، فرضى عنى [(٣)] » .

وفى الصحيحين عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ حَلَفَ على يمين صَبْر لِيَقْتَطِعَ بها مالَ امرىء مسلم ، وهو فيها فاجر ، لقى الله وهو عليه غضبان » [(٤)] .

(١) سيرد هذا الحديث بعد صفحات إن شاء الله . فانظر إلى كلامى عنه هناك .

(٢) الحديث عن أنس فى : البخارى ٢٦/٢ (كتاب الوتر . باب القنوت قبل الركوع وبعده) ولكن ذكره البخارى مختصرا ولم يذكر هذه العبارة فيه . أما مسلم فقد أورد الحديث وفيه هذه العبارة فى صحيحه ٤٦٨/١ (كتاب المساجد ومواضع الصلاة . باب استحبات القنوت) ولفظه عن أنس بن مالك قال : دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذين قتلوا أصحاب بئر معونة ثلاثين صباحا يدعو على رعل وذكوان ولحيان وعصية عصت الله ورسوله . قال أنس : أنزل الله عز وجل فى الذين قتلوا ببئر معونة قرآنا قرأناه حتى نسخ بعد : أن بلغوا قومنا أن قد لقينا ربنا فرضى عنا ورضينا عنه .

(٣) لم أجد هذا الحديث .

(٤) الحديث عن ابن مسعود فى : البخارى ١٣٧/٨ – ١٣٨ (كتاب الأيمان والنذور . باب قول الله تعالى إن الذين يشترون بعهد الله ..) وهو عنه بلفظ : من حلف على يمين كاذبة ... ١٣٤/٨ (كتاب الأيمان . باب عهد الله عز وجل) . ٣٤/٦ (كتاب التفسير . سورة آل عمران : إن الذين يشترون بعهد الله) ؛ مسلم ١٢٢/١ – ١٢٣ (كتاب الأيمان . باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة) الأحاديث ٢٢٠ – ٢٢٢ ؛ سنن الترمذى . ٢١١/٥ (كتاب التفسير . باب ومن سورة آل عمران) .

وفى الصحيحين[١] عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « اشتدَّ غضبُ الله على قوم فَعَلُوا هذا برسول الله[٢] » وهو حينئذ يشير إلى رَبَاعِيَّتِهِ[٣] .

وقال : « اشتد غضب الله على رجل يقتله رسول الله فى سبيل الله[٤] » .

وفى صحيح مسلم عن حذيفة بن أسيد عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله [إليها] ملكا[٥] فَصَورَّها ، وخلَق سمعها[٦] وبصرهَا وجلدها ولحمها وعظامها ، ثم قال : ياربِّ ذكر أم[٧] أنثى ؟ فيقضى ربك ماشاء ، ويكتب الملك ، ثم يقول : ياربِّ أجَلُه فيقضى[٨] ربك ماشاء ، ويكتب الملك ، فيقول : يارب رزقه ؟ فيقضى ربك ماشاء ، ويكتب الملك ، ثم

---

(١) ق . ط . ص ، ر : وفى الصحيح

(٢) ق . س . ط ، ص . ر : فعلوا برسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٣) الحديث عن أبى هريرة فى : البخارى ١٠١/٥ (كتاب المغازى . باب ما أصاب النبى صلى الله عليه وسلم من الجراح يوم أحد) ، مسلم ١٤١٧/٣ (كتاب الجهاد . باب اشتداد غضب الله على من قتله رسول الله صلى الله عليه وسلم) ؛ المسند (ط . الحلبى) ٣١٧/٢ . وعن ابن عباس مع اختلاف فى الألفاظ فى المسند (ط . المعارف) ٢٠٩/٤ – ٢١١ (رقم ٦٥٠٩) .

(٤) الحديث عن ابن عباس وأبى هريرة فى البخارى ومسلم فى نفس مكان الحديث السابق . وهو عن ابن عباس بمعناه فى المسند . (ط . الحلبى) ٤٩٢/٢ .

(٥) بعث الله ملكا : كذا فى (س) فقط . وهو الذى فى صحيح مسلم .

(٦) وخلق سمعها : كذا فى (س) فقط . وهو الذى فى مسلم

(٧) أم : كذا فى (س) فقط . وهو الذى فى مسلم .

(٨) فيقضى : كذا فى (م) فقط . وهو االذى فى مسلم .

يُخْرِج الملك الصحيفة فى يده ، فلا يزيد على ما أمر [١] ولا ينقص [٢] » .

وفى الصحيح عن عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقول فى سجوده / « أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك ، لا أحصى ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك » [٣] . ٧٥/٢

وفى حديث آخر : « أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده » [٤] . وفى الصحيحين [٥] عن أنس فى حديث الشفاعة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « فإذا رأيت ربى وقعت له ساجداً ، فَيَدَعُنى ما شاء الله أن يَدَعنى ، ثم يقول [لى [٦]] : يا محمد ، ارْفَع رأسَك ، سَلْ [٧] تُعْطَه ، واشفع تشفع » وذكر مثل هذا ثلاث مرات [٨] .

(١) على ما أمر : كذا فى (م) فقط . وهو الذى فى مسلم .

(٢) الحديث عن حذيفة بن أسيد الغفارى فى : مسلم ٢٠٣٧/٤ (كتاب القدر ، باب كيفية الخلق الآدمى) ؛ وانظر ص ٢٠٣٨ .

(٣) الحديث عن عائشة رضى الله عنها فى : مسلم ٣٥٢/١ (كتاب الصلاة . باب ما يقال فى الركوع والسجود) وأوله : فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفراش فالتمسته فوقعت يدى على بطن قدميه وهو فى المسجد وهما منصوبتان وهو يقول : اللهم أعوذ برضاك . . . الحديث .

(٤) الحديث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فى : سنن أبى داود ١٢/٤ (كتاب الطب . باب كيف الرقى) .

(٥) س : وفى الصحيح .

(٦) لى : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٧) م (فقط) : وسل .

(٨) الحديث عن أنس فى : البخارى ١١٦/٨ (كتاب الرقاق . باب صفة الجنة والنار) . ١٢١/٩ - ١٢٢ (كتاب التوحيد . باب قول الله تعالى لما خلقت بيدى) ؛ مسلم ١٨٠/١ - ١٨٤ (كتاب الإيمان . باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها) . وورد الحديث بألفاظ مقاربة عن أبى هريرة . =

وفى الصحيحين [١] عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ، ويجتمعون فى صلاة الفجر وصلاة العصر ، ثم يعرج إليه الذين باتوا فيكم ، فيسألهم [٢] – وهو أعلم بهم – كيف تركتم عبادى ؟ قالوا : تركناهم وهم يصلون ، وأتيناهم وهم يصلون [٣] » .

وفى الصحيحين [٤] أيضا عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « إن لله ملائكة سيَّارة [٥] فُضُلاً عن كتاب الناس ، سياحين [٦] فى الأرض ، فإذا وجدوا قوماً يذكرون الله تنادَوْا : هَلُمُّوا [٧] إلى حاجتكم ، قال : فيجيئون [٨] حتى يَحُفُّون [٩] بهم إلى السماء الدنيا ، قال : فيقول الله عز وجل : أى شىء تركتم عبادى

= وتكلمت عنه قبل صفحات قليلة . وورد أيضا عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه فى المسند (ط . المعارف) ١٦١/١ – ١٦٣ (حديث رقم ١٥) .

(١) س : وفى الصحيح .

(٢) ر : فيسألهم ربهم .

(٣) الحديث عن أبى هريرة فى : البخارى ١١١/١ – ١١٢ (كتاب مواقيت الصلاة ، باب فضل صلاة العصر) . ١٤٢/٩ (كتاب التوحيد . باب كلام الرب مع جبريل) ؛ مسلم ٤٣٩/١ (كتاب المساجد . باب فضل صلاتى الصبح والعصر) ؛ سنن النسائى ١٩٤/١ (كتاب الصلاة ، باب فضل صلاة الجماعة) ؛ الموطأ ١٧٠/١ (كتاب قصر الصلاة فى السفر . باب جامع الصلاة) ؛ المسند (ط . المعارف) ٢٣٨/١٣ (رقم ٧٤٨٣) . (ط . الحلبى) ٣١٢/٢ . ٤٨٦ .

(٤) س : وفى الصحيح .

(٥) سيارة : زيادة فى (م) .

(٦) س : سائحين .

(٧) س ، ص ، ط ، ر : هلم .

(٨) س ، ص ، ط ، ر : فيخرجون .

(٩) س : يحفوا .

يصنعون ؟ قال : فيقولون : تركناهم يحمدونك ويسبحونك ويمجدونك ، قال : فيقول : هل رأونى ؟ [قال] :[1] فيقولون : لا ، قال : كيف لو رأونى ؟ قال : فيقولون : لو رأوك لكانوا أشد تمجيداً وأشد ذكرا ، قال : فيقول : فأى شيء يطلبون ؟ قالوا : يطلبون الجنة ، قال : فيقول : وهل[2] رأوها ؟ [قال] :[3] فيقولون : لا ، قال : فيقول : كيف لو رأوها ؟ قال : فيقولون : لو رأوها كانوا أشد عليها حرصا وأشد لها طلبا ، قال : فيقول : من أى شيء يتعوَّذون ؟ قال : فيقولون : يتعوذون من النار ، قال : فيقول : وهل رأوها ؟ قال : فيقولون : لا ، قال : فيقول : فكيف لو رأوها ؟ قال : فيقولون : لو رأوها كانوا أشد منها تعوذاً وأشد منها هربا ، قال : فيقول : إنى أشهدكم أنى قد غفرت / لهم ، قال فيقولون : إن فيهم فلانا الخَطَّاء ، لم يردهم ، إنما جاء فى حاجة ، قال : فيقول : هم القوم لا يَشْقَى بهم[4] جليسهم[5] » .

٧٦/٢

وفى الصحيحين عن النبى[6] صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله

(١) قال : زيادة فى (س)

(٢) س ، ص ، ط ، ر : هل .

(٣) قال : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٤) بهم : ساقطة من (س) .

(٥) الحديث عن أبى هريرة فى : البخارى ٨٦/٨ - ٨٧ (كتاب الدعوات . باب فضل ذكر الله عز وجل) ؛ مسلم ٢٠٦٩/٤ - ٢٠٧٠ (كتاب الذكر والدعاء . باب فضل مجالس الذكر) ؛ سنن الترمذى ٨٩/١٣ (كتاب الدعوات . باب ما جاء فى أن لله ملائكة سياحين فى الأرض) ؛ المسند (ط . المعارف) ١٥٦/١٣ - ١٦٠ (رقم ٧٤١٨ - ٧٤٢٠) .

(٦) النبى .. : كذا فى : (س) . وفى سائر النسخ : عن أنس عن النبى .

إذا أحب عبداً نادى جبريل[١] : إنى قد أحببت فلانا فأحبَّه ، قال : فيحبه جبريل ، ثم ينادى فى السماء : إن الله يحب فلانا فأحبوه ، فيحبه أهل السماء ، ثم يوضع له القبول فى الأرض[٢] » وقال فى البغض مثل ذلك[٣] .

وفى الصحيحين عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « يقول الله تعالى : أنا عند ظن عبدى بى ، وأنا معه حين يذكرنى ، فإن ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى ، وإن ذكرنى فى مَلإٍ ذكرته فى ملإٍ خير منهم ، وإن اقترب إلىَّ شبراً اقتربت إليه ذراعاً ، وإن اقترب إلى ذراعاً اقتربت إليه باعاً ، وإن أتانى يمشى أتيته هَرْولة »[٤] .

وفى صحيح مسلم عن أبى هريرة وأبى سعيد : أنهما شهداً على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما جلس قوم يذكرون الله إلا حَفَّت

---

(١) س : نادى ياجبريل .

(٢) الحديث عن أبى هريرة فى : البخارى ١١١/٤ (كتاب بدء الخلق . باب ذكر الملائكة) . ١٤/٨ (كتاب الأدب . باب المِقَةِ من الله تعالى) . ١٤٢/٩ (كتاب التوحيد . باب كلام الرب مع جبريل) . وروايات البخارى هذه اقتصرت على الحب . وكذا فى : الموطأ ٩٥٣/٢ (كتاب الشعر . باب ما جاء فى المتحابين فى الله) وقال مالك : وإذا أبغض الله العبد . قال مالك : لا أحسبه إلا أنه قال فى البغض مثل ذلك .

(٣) جاءت روايات أخرى للحديث عن أبى هريرة فيها ذكر الحب والبغض كما فى : مسلم ٢٠٣٠/٤ - ٢٠٣١ (كتاب البر والصلة والآداب . باب إذا أحب الله عبدا) ؛ سنن الترمذى ١٨/١٢ (كتاب التفسير . سورة مريم) ؛ المسند (ط . المعارف) ٤٨/١٤ (رقم ٧٦١٤) .وورد فى المسند فى مواضع أخرى كثيرة عن أبى هريرة .

(٤) ورد هذا الحديث من قبل فى هذا الجزء . ص١٢٧. وتكلمت عليه هناك . ت٣. وبدأ هناك هكذا : يقول الله تعالى : من تقرب إلى شبرا ... الخ . والزيادة الموجودة هنا فى نفس تلك المواضع . وانظر أيضا : المسند (ط . المعارف) ١٥٤/١٣ - ١٥٥ (رقم ٧٤١٦)

بهم[1] الملائكة ، وغشيتهم الرحمة ، وذكرهم الله فيمن عنده »[2].

وفى الصحيحين عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم « أن رجلا أصاب ذنباً ، فقال : رب[3] ، إنى قد أصبت ذنباً فاغفره لى ، فقال ربه : علم عبدى أن له ربًّا يغفر الذنب ويأخذ به ، قد غفرت لعبدى ، ثم مكث ما شاء الله ، ثم أذنب ذنباً آخر ، فقال : أى رب ، إنى قد أذنبت ذنباً فاغفره لى ، فقال ربه : علم عبدى أن له رباً يغفر الذنب ويأخذ به ، قد غفرت لعبدى ، فليعمل[4] ما يشاء[5] .

وفى الصحيحين عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « يقبض الله الأرض ويطوى السماء بيمينه ، ثم يقول : أنا الملك ، أين ملوك الأرض ؟ »[6]

---

(١) ر : إلا حفتهم .

(٢) الحديث مع اختلاف فى الألفاظ عن أبى هريرة وأبى سعيد الخدرى فى : مسلم ٢٠٧٤/٤ (كتاب الذكر والدعاء . باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن) ؛ سنن ابن ماجة ١٢٤٥/٢ (كتاب الأدب ، باب فضل الذكر) . ووردت ألفاظ قريبة من ألفاظ هذا الحديث ضمن حديث آخر رواه أبو هريرة أوله : من نفس عن مؤمن كربة .. وفيه : وما اجتمع قوم فى بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة .. الخ . انظر مسلم (فى الموضع السابق) ؛ سنن ابن ماجة ٨٢/١ (المقدمة ، باب ١٧) ؛ سنن أبى داود ٩٥/٢ (كتاب الوتر . باب فى ثواب قراءة القرآن) ؛ المسند (ط . المعارف) ١٦١/١٣ (رقم ٧٤٢١) .

(٣) م : يارب .

(٤) فليعمل : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : فليفعل .

(٥) الحديث عن أبى هريرة فى : البخارى ١٤٥/٩ (كتاب التوحيد ، باب قوله تعالى : يريدون أن يبدلوا كلام الله) ؛ مسلم ٢١١٢/٤ - ٢١١٣ (كتاب التوبة ، باب قبول التوبة من الذنوب) .

(٦) الحديث عن أبى هريرة فى : البخارى ١٢٦/٦ (كتاب التفسير ، سورة الزمر) ، ١٠٨/٨ (كتاب الرقاق . باب يقبض الله الأرض) . ١١٦/٩ (كتاب التوحيد . باب قول الله تعالى ملك الناس) ؛ مسلم ٢١٤٨/٤ (كتاب صفات المنافقين . باب كتاب صفة القيامة) ؛ سنن ابن ماجة ٦٨/١ - ٦٩ (المقدمة . باب فيما أنكرت الجهمية) ؛ المسند (ط . الحلبى) ٣٤٧/٢ .

وفى الصحيحين عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما منكم أحد إلا سيكلمه ربه ، ليس بينه وبينه حاجب [١] ولا ترجمان ، فينظر أيمن منه فلا يرى إلا / شيئاً قدّمه ، وينظر أشأم منه فلا يرى إلا شيئاً قدَّمه ، وينظر أمامه فتستقبله النار ، فمن استطاع منكم أن يتقى النار ولو بشق تمرة فليفعل ، فإن لم يجد فبكلمة طيبة » [٢] . ٧٧/٢

وفى صحيح مسلم عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم فى حديث الرؤية قال فيه : « فيلقى العبد فيقول : أى فُلَ ، ألم أكرمك ، وأسوّدك وأزوّجك ، وأسخر لك الخيل والإبل ، وأذَرْك تَرْأس وتَربع ؟ فيقول : بلى يارب ، قال : فيقول : أفظننت أنك ملاقىَّ ؟ فيقول : لا ، فيقول : إنى أنساك كما نسيتنى ، ثم يلقى الثانى ، فيقول : أى فُل — فذكر مثل ما قال الأول — ويلقى الثالث فيقول : آمنت بك وبكتابك وبرسولك ، وصليت وصمت وتصدقت ، ويثنى بخير ما استطاع ، قال : فيقول : فهٰهنا إذن ، قال : ثم يقال : ألا نبعث شاهدنا عليك ؟ فيفكر فى نفسه مَنْ الذى يشهد علىَّ [٣] ؟ فيختم على فيه ، ويقال لفخذه : انطق ، فتنطق فخذه ولحمه وعظامه بعمله [٤] ما كان ذلك ، ليعذر من نفسه ، وذلك المنافق » وذكر الحديث [٥] .

(١) م . ق : حجاب .

(٢) ورد الحديث مختصرا قبل صفحات . جـ ٢ . ص ١٢٦ . وتكلمت عنه هناك . ت ٥ .

(٣) علىّ : كذا فى (س) وهو الذى فى صحيح مسلم . وفى سائر النسخ : عليه .

(٤) بعمله : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : تعلمه . والذى فى صحيح مسلم : .. وعظامه بعمله وذلك ليعذر من نفسه .

(٥) الحديث عن أبى هريرة فى : مسلم ٢٢٧٩/٤ — ٢٢٨٠ (كتاب الزهد والرقائق . حديث رقم ١٦) وفى آخر الحديث : وذلك المنافق الذى يسخط الله عليه . وقال النووى فى شرحه على مسلم =

وفى صحيح مسلم عن أنس قال : « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فضحك ، قال : هل تدرون مم أضحك ؟ قال : قلنا : الله ورسوله أعلم ، قال : من مخاطبة العبد ربه ، يقول : يارب ألم تجرنى من الظلم ؟ قال : يقول : بلى ، قال : فيقول : فإنى لا أجيز على نفسى إلا شاهدا منى ، قال : فيقول : فكفى بنفسك عليك شهيدا ، وبالكرام الكاتبين شهودا ، قال : فيُختم على فيه ، ويقال لأركانه : انطقى ، فتنطق بأعماله ، قال : ثم يخلّى بينه وبين الكلام ، قال : فيقول : بُعداً لكنَّ وسحقا ، فعنكن كنت أناضل »[1] .

وفى الصحيحين عن أنس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « يقول الله لأهون أهل النار عذاباً يوم القيامة : لوكان لك ما على الأرض من شىء ، أكنت تفتدى به ؟ فيقول : نعم ، فيقول له : قد أردتُ منك ما هو أهون من هذا وأنت فى صُلب آدم : أن لا تشرك بى[2] ، فأبيت إلا أن تشرك[3] » .

=١٠٣/١٧ - ١٠٤ : أى فل : هو بضم الفاء وإسكان اللام ومعناه : يافلان .... وأذرك ترأس وتربع : أما ترأس فبفتح التاء وإسكان الراء وبعدها همزة مفتوحة ومعناه رئيس القوم وكبيرهم . وأما تربع : فبفتح التاء والباء الموحدة وفى رواية ابن ماهان : ترتع بمثناه فوق الراء . ومعناه بالموحدة : تأخذ المرباع الذى كانت ملوك الجاهلية تأخذه من الغنيمة وهو ربعها .

(١) الحديث عن أنس فى : مسلم ٢٢٨٠/٤ - ٢٢٨١ (نفس الكتاب والباب السابقين . حديث رقم ١٧)

(٢) س . ص : أن لا تشرك بى شيئاً .

(٣) الحديث عن أنس فى : البخارى ١٣٣/٤ (كتاب الأنبياء . باب قول الله تعالى وإذ قال ربك للملائكة) ؛ مسلم ٢١٦٠/٤ - ٢١٦١ (كتاب صفات المنافقين . باب طلب الكافر الفداء بملء الأرض ذهبا) .

/ وفى الصحيحين عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ٢/٧٨
« يَدْنو أحَدُكم من ربه ، حتى يضع كَنَفه عليه ، فيقول : عملتَ كذا وكذا ؟ فيقول : نعم يارب ، فيقرره ، ثم يقول : قد سترت[1] عليك فى الدنيا ، وأنا أغفرها لك اليوم ، قال : ثم يعطَى كتاب حسناته ، وهو قوله : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ ﴾ [سورة الحاقة : ١٩] وأما الكفار والمنافقون فينادون : هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ، ألا لعنة الله على الظالمين »[2].

وفى صحيح مسلم وغيره عن أبى هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يقول الله يوم القيامة : يا ابن آدم ، مرضْتُ فلم[3] تعدنى ، فيقول : يارب كيف أعودك ، وأنت رب العالمين ؟ فيقول : أما علمتَ أن عبدى فلانا مرض فلم تعده ؟ أما علمت أنك لو عُدْتَهُ لوجدتنى عنده ، ويقول : يا ابن آدم ، استسقيتك فلم تسقنى ، فيقول : أى رب ، وكيف أسقيك وأنت رب العالمين ؟ فيقول تبارك وتعالى : أما علمت أن عبدى فلانا استسقاك فلم تسقه ؟ أما علمت أنك لو سقيته لوجدت ذلك عندى ؟ قال : ويقول : يا ابن آدم ، استطعمتُكَ فلم تطعمنى ، فيقول : أى ربٍّ وكيف أطعمك ، وأنت

---

(١) سترت : كذا فى (س) ، (ط) ، (ر) ، (ق) ، وهى رواية البخارى . وفى (م) ، (ص) : سترتها . وهى رواية مسلم .

(٢) الحديث عن ابن عمر فى : البخارى ٩/١٤٨ (كتاب التوحيد . باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم) ؛ مسلم ٤/٢١٢٠ (كتاب التوبة باب قبول توبة القاتل) ؛ المسند (ط . المعارف) ٧/٢٥٤ (رقم ٥٤٣٦) ، ٨/١٥٥ - ١٥٦ (رقم ٥٨٢٥) .

(٣) م (فقط) : فعلم . وهو تحريف .

رب العالمين؟ فيقول : أما علمت أن عبدى فلانا استطعمك فلم تطعمه ؟ أما إنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندى »[(١)].

وفى الصحيحين عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله يقول [لأهل الجنة][(٢)] : يا أهل الجنة ، فيقولون : لبيك ربنا وسعديك والخير فى يديك ، فيقول : هل رضيتم ؟ فيقولون : ربنا وما لنا لا نرضى ؟ وقد أعطيتنا مالم تعط أحداً من خلقك . فيقول : ألا أعطيكم أفضل من ذلك ؟ قال : فيقولون : يارب ، وأى شيء أفضل من ذلك ؟ قال : أُحِلُّ عليكم رضوانى فلا أسخط عليكم بعده أبداً »[(٣)] وهذا فيه ذكر المخاطبة [وذكر] الرضوان[(٤)] جميعاً .

وفى الصحيحين عن عبد الله بن مسعود عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « آخر أهل الجنة دخولا الجنة وآخر أهل النار خروجا من النار : رجل يخرج / حَبْوًا ، فيقول له ربه : ادخل الجنة ، فيقول : إن الجنة ملأى ، فيقول له ذلك ثلاث مرات ، كل ذلك يعيد : الجنة ملأى ، فيقول : إن لك مثل الدنيا عشر مرات »[(٥)]

٧٩/٢

(١) ورد هذا الحديث من قبل ، جـ١ ، ص ١٤٩ . انظر تعليقى عليه ، ت ٢ .

(٢) لأهل الجنة : زيادة فى (س) : وهى فى الصحيحين .

(٣) الحديث عن أبي سعيد الخدرى فى : البخارى ١١٤/٨ (كتاب الرقائق ، باب صفة الجنة والنار) ؛ مسلم ٢١٧٦/٤ (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب إحلال الرضوان على أهل الجنة ...) .

(٤) م ، ق : المخاطبة والرضوان .

(٥) الحديث عن ابن مسعود فى : البخارى ١١٧/٨ (كتاب الرقاق . باب صفة الجنة والنار) ، ١٤٧/٩ - ١٤٨ (كتاب التوحيد ، باب كلام الرب عز وجل مع الأنبياء وغيرهم) ؛ مسلم ١٧٣/١ (كتاب الإيمان ، باب آخر أهل النار خروجا) ؛ سنن ابن ماجة ١٤٥٢/٢ (كتاب الزهد ، باب صفة الجنة) ؛ المسند (ط . المعارف) ١٨١/٦ - ١٨٢ (رقم ٤٣٩١) .

وفى الصحيحين عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم [١] ، ولهم عذاب أليم : رجل حلف على يمين على مال امرىء[٢]. مسلم فاقتطعه ، ورجل حلف على يمين بعد العصر : أنه أُعْطِيَ بسلعته أكثَرَ مما أُعطى ، وهو كاذب ، ورجل منع فضل ماء ، يقول الله اليوم أمنعك من فضلى[٣] ، كما منعت فضل مالم تعمل يداك »[٤] .

وفى صحيح مسلم عن أبى ذر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ، ولهم عذاب أليم ، قال : فقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات ، فقال أبو ذر : خابوا وخسروا[٥] ، من هم يارسول الله ؟ قال : المسبل [إزاره][٦] ، والمنّان ، والمنفِّق سلعته بالحلف الكاذب »[٧] .

---

(١) ولايزكيهم : زيادة فى (م) فقط . وهى فى إحدى روايات مسلم .

(٢) امرىء : ساقطة من (س)

(٣) س : فإن الله يقول اليوم أمنعك فضلى .

(٤) الحديث عن أبى هريرة مع اختلاف فى الألفاظ فى : البخارى ١٣٣/٩ (كتاب التوحيد . باب قول الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة) ؛ مسلم ١٠٣/١ (كتاب الإيمان ، باب غلظ تحريم إسبال الإزار ...) ؛ سنن أبى داود ٣٧٦/٣ – ٣٧٧ (كتاب البيوع . باب فى منع الماء) ؛ سنن ابن ماجة ٧٤٤/٢ (كتاب التجارات ، باب ما جاء فى كراهية الأيمان فى الشراء والبيع) . ٩٥٨/٢ (كتاب الجهاد . باب الوفاء بالبيعة)

(٥) فى (ط) ، (ر) . (ص) وردت عبارة خابوا وخسروا مرتين ، وأما فى (س) فتكررت ثلاث مرات .

(٦) إزاره : زيادة فى (س)

(٧) س : .. إزاره والمنفق سلعته بالحلف الكاذب والمنان عطاؤه . والحديث عن أبى ذر فى : مسلم ١٠٢/١ (كتاب الإيمان . باب غلظ تحريم إسبال الإزار ...) ؛ سنن ابن ماجة ٧٤٤/٢ – ٧٤٥ (كتاب التجارات . باب ما جاء فى كراهية الأيمان فى البيع والشراء)

وهذان الحديثان فيهما نفى التكليم [١] والنظر عن بعض الناس ، كما نفى [٢] القرآن مثل ذلك ، وأما نفى التكليم [٣] وحده ففى غير حديث .

وهذا الباب فى الاحاديث كثير جدا يتعذر استقصاؤه ، ولكن نبهنا ببعضه على نوعه ، والأحاديث جاءت فى هذا الباب كما جاءت الآيات مع زيادة تفسير فى الحديث ، كما أن أحاديث الأحكام تجىء موافقة لكتاب الله ، مع تفسيرها لمُجْمَله ، ومع ما فيها من الزيادات التى لاتعارض القرآن ؛ فإن الله سبحانه وتعالى أُنزل على نبيه الكتاب والحكمة ، وأمر أزواج نبيه أن يذكرن ما يتلى فى بيوتهن من آيات الله والحكمة ، وامتنَّ على المؤمنين بأن بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ، وقال النبى صلى الله عليه وسلم/ : « ألا وإنى أوتيت الكتاب ومثله معه » [٤]. وفى رواية : « ألا إنه مثل القرآن أو أكثر » [٥] . ٢/٨٠

فالحكمة التى أنزلها الله عليه مع القرآن ، وعَلَّمها لأمته ، تتناول ما تكلم به فى الدين من غير القرآن من أنواع الخبر والأمر ، فخبره موافق

---

(١) م (فقط) : التكلم

(٢) كما نفى : كذا فى (م) فقط . وفى سائر النسخ : كما فى .

(٣) م (فقط) : التكلم .

(٤) هذه العبارة هى أول حديث جاء عن المقدام بن معديكرب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو فى : سنن أبى داود ٢٧٩/٤ (كتاب السنة . باب فى لزوم السنة) . وجاء الحديث عن المقدام بدون هذه العبارة فى سنن الترمذى ١٣٣/١٠ (كتاب العلم . باب ما نهى عنه أنه يقال عند حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم) ؛ سنن ابن ماجة ٦/١ (المقدمة . باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والتغليظ على من عارضه) .

(٥) لم أجد هذا الحديث .

لخبر الله ، وأمره موافق لأمر الله ، فكما أنه يأمر [بما فى الكتاب أو][1] بما هو[2] تفسير ما فى الكتاب ، وبما لم يذكر بعينه فى الكتاب ؛ فهو أيضا يخبر بما فى الكتاب وبما هو تفسير ما فى الكتاب ، وبما لم يذكر بعينه فى الكتاب ، فجاءت أخباره فى هذا الباب يذكر فيها أفعال الرب : كخلقه ورزقه وعدله وإحسانه وإثابته ومعاقبته ، ويذكر فيها أنواع كلامه وتكليمه لملائكته وأنبيائه وغيرهم من عباده ، ويذكر فيها ما يذكره من رضاه وسخطه ، وحبه وبغضه ، وفرحه وضحكه ، وغير ذلك من الأمور التى تدخل فى هذا الباب .

الناس فى مسألة أفعال الله تعالى ثلاثة أقسام

والناس فى هذا الباب ثلاثة أقسام :

الجهمية المحضة من المعتزلة ومن وافقهم[3] ، يجعلون[4] هذا كله مخلوقا منفصلا عن الله تعالى .

والكُلاَّبية ومن وافقهم ، يثبتون ما يثبتون من ذلك : إما قديما بعينه لازماً لذات الله ، وإما مخلوقا منفصلا عنه .

وجمهور أهل الحديث وطوائف من أهل الكلام ، يقولون : بل هنا قسم ثالث قائم بذات الله متعلق بمشيئته وقدرته ، كما دلت عليه النصوص الكثيرة .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) فقط .

(٢) أو بما هو : كذا فى (س) وفى سائر النسخ ما عدا (م) : وبما هو . وفى (م) : بما هو .

(٣) س : من المعتزلة وغيرهم .

(٤) س . ص : تجعل ؛ ر . ط : يجعل .

ثم بعض هؤلاء قد يجعلون نوع ذلك حادثا ، كما تقوله الكرامية[(١)] ، وأما أكثر أهل الحديث ومن وافقهم فإنهم لا يجعلون النوع حادثا ، بل قديما ، ويفرقون بين حدوث النوع وحدوث الفرد من أفراده ، كما يفرق جمهور العقلاء بين دوام النوع ودوام الواحد من أعيانه ؛ فإن نعيم أهل الجنة يدوم نوعه ولا يدوم كل واحد واحد من الأعيان الفانية ، ومن الأعيان الحادثة مالا يفنى بعد / حدوثه ، كأرواح الآدميين ، فإنها مُبْدَعة ، كانت بعد أن لم تكن ، ومع هذا فهى باقية دائمة . ٢/٨١

والفلاسفة تجوِّز مثل ذلك فى دوام النوع دون أشخاصه ، لكن الدهرية منهم ظنوا أن حركات الأفلاك من هذا الباب ، وأنها قديمة النوع ، فاعتقدوا قدمها ، وليس لهم على ذلك دليل أصلا ، وعامة ما يحتجون به إبطال قول من لايفرِّق بين حدوث النوع وحدوث الشخص ، ويقولون[(٢)] : إنه يلزم من حدوث الأعيان حدوث نوعها ، ويقولون[(٣)] : إن ذلك كله[(٤)] حدث من غير تجدد أمر حادث .

وهذا القول إذا بطل كان بطلانه أقوى فى الحجة على الدهرية فى[(٥)] إفساد[(٦)] قولهم ، وفى صحة ما جاء به الكتاب والسنة ، كما تقدم بيانه ، وإن لم يبطل بطل قولهم .

(١) بعد كلمة « الكرامية » توجد إشارة إلى الهامش فى نسخة (هـ) حيث كتب ما يلى : « وابن كرام كان متأخرا بعد محنة الإمام أحمد بن حنبل فكان ابن كرام بعد ابن كلاب بمدة . وكان أكثر أهل القبلة قبل ابن كرام على مخالفة المعتزلة والكلابية . ودفن ابن كرام فى حدود سنة ستين ومائتين » .

(٢) س ، ق ، هـ : ويقول .

(٣) هـ : ويقول .

(٤) كله : ساقطة من (س) ، (هـ) .

(٥) س : وفى .

(٦) هـ : فساد

فالمعقول الصريح موافق للشرع متابع له كيف ما أدير الأمر ، وليس فى صريح المعقول ما يناقض صحيح المنقول ، وهو المطلوب .

ومن المعلوم : أن أصل الإيمان تصديق الرسول فيما أخبر ، وطاعته فيما أمر ، وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على أنه لا يجوز أن يكون ثَمَّ دليل لا عقلى ولا غير عقلى يناقض ذلك ، وهذا هو المطلوب هنا .

ولكن أقواماً[1] ادعوا معارضة طائفة من أخباره للمعقول .

أصل خطأ المبتدعة فى هذه المسألة

وأصل وقوع ذلك فى المنتسبين للإسلام[2] والإيمان : أن أقواماً من أهل النظر والكلام أرادوا نصرة ما اعتقدوا أنه قوله[3] بما اعتقدوه أنه حجة ، ورأوا أن تلك الحجة لها لوازم يجب التزامها ، وتلك اللوازم تناقض كثيراً من أخباره .

وهؤلاء غلطوا فى المنقول والمعقول جميعاً ، كما اعتقدت المعتزلة وغيرهم من الجهمية نُفَاةِ الصفات والأفعال أنه أخبر أن كل ماسوى الذات القديمة المجردة عن الصفات مُحْدَث الشخص والنوع جميعا ، وظنوا أن هذا من التوحيد الذى جاء به ، واحتجوا على ذلك بما يستلزم حدوث كل ما قامت به صفة وفعل ، وجعلوا / هذا هو الطريق إلى إثبات وجوده ووحدانيته وتصديق رسله ، فقالوا : إن كلامه مخلوق ، خَلَقه فى غيره ، لم يقم به كلام ، وإنه لا يُرى فى الآخرة ، ولا يكون مبايناً للخلق ، ولا يقوم به علم ولا قدرة ولا غيرهما[4] من الصفات ، ولا

٨٢/٢

(١) أقواما : كذا فى (م) . وفى سائر النسخ : أقوام .

(٢) س ، ص ، ر ، ط : إلى الإسلام .

(٣) الضمير هنا يعود على الرسول . أى قول الرسول صلى الله عليه وسلم .

(٤) ط ، ر ، ق ، ص : ولا غيرها .

فعل من الأفعال ، لا خَلْقٌ للعالم ولا استواء ولا غير ذلك ، فإنه لو قام به فعل أو صفة لكان موصوفاً محلا للأعراض ، ولو قام به فعل يتعلق بمشيئته للزم تعاقب الأفعال ودوام الحوادث ، وإذا جوزوا دوام النوع الحادث أو قدمه بطل ما به احتجوا على ما ظنوا أن الرسول صلى الله عليه وسلم أخبر به .

وهم مخطئون فى المنقول والمعقول .

أما المنقول : فإن الرسول لم يخبر قط بقدم ذات مجردة عن الصفات والأفعال ، بل النصوص الإلٰهية متظاهرة باتصاف الرب بالصفات والأفعال . وهذا معلوم بالضرورة لمن سمع الكتاب والسنة ، وهم يسلِّمون أن هذا هو الذى يظهر من النصوص ، ولكن أخبر عن الله بأسمائه الحسنى وآياته المثبتة لصفاته وأفعاله ، وأنه : ﴿ خَلَقَ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ [سورة الفرقان : ٥٩] .

فمن قال : «[إن][1] الأفلاك قديمة أزلية» فقوله مناقض لقول الرسول صلى الله عليه وسلم بلا ريب ، كما أن من قال «إن الرب تعالى لا علم له ولا قدرة ولا كلام ولا فعل»[2] فقوله مناقض لقول الرسول ، وليس مع واحد[3] منهما عقل صريح يدل على قوله ، بل العقل الصريح مناقض لقوله ، كما قد بُيِّن فى موضعه من وجوه كثيره ، مثل ما يقال : إن العقل الصريح يعلم أن إثبات عالم بلا علم وقادر بلا قدرة ممتنع ، كإثبات

(١) إن : زيادة فى (س)

(٢) س : ولا له كلام ولا له فعل .

(٣) م ، ق : فليس لواحد .

علم بلا عالم وقدرة بلا قادر. وأعظم امتناعاً من ذلك أن يكون العلم هو العالم، والعلم هو القدرة؛ فهذا قول نفاة الصفات.

وأما القائلون بقدم العالم فقولهم يستلزم امتناع حدوث حادث، فإن القديم إما واجب بنفسه أو لازم للواجب بنفسه، ولوازم الواجب لا تكون محدثة ولا مستلزمة لمحدث، فالحوادث ليست من لوازمه، وما لا يكون من لوازمه يتوقف / وجوده على حدوث سبب حادث، فإذا كان القديم الواجب بنفسه، أو اللازم للواجب، لا يصدر عنه حادث — امتنع حدوث الحوادث، وهذا حقيقة قولهم؛ فإنهم يزعمون أن العالم له علة قديمة موجبة له؛ وهو لازم لعلته، وعلته عندهم مستلزمة لمعلولها ومعلول معلولها، فيمتنع أن يحدث شئ فى الوجود؛ إذ الحادث المعين يكون لازماً للقديم بالضرورة واتفاق العقلاء. ٨٣/٢

وإذا قالوا: «يجوز أن يحدث عن الواجب بنفسه حادث بواسطة». قيل: الكلام فى تلك الواسطة كالكلام فى الأول، فإنها إن كانت قديمة لازمة له لزم قدم المعلولات كلها، وإن كانت حادثة فلابد لها من سبب حادث.

وإذا قالوا: «كل حادث مشروط بحادث قبله لا إلى أول».

قيل لهم: فليست أعيان الحوادث من لوازم الواجب بنفسه، وإذا كان النوع من لوازم الواجب امتنع وجود الواجب بنفسه بدون النوع، ونوع الحوادث ممكن بنفسه ليس فيه واجب بنفسه، فيكون نوع الحوادث صادرا عن الواجب بنفسه، فلا يجب قدم شئ معين من أجزاء العالم، لا الفلك ولا غيره، وهو نقيض قولهم.

وإذا قالوا : «نوع الحوادث لازم لجرم الفلك والنفس ، وهذان لازمان للعقل ، وهو لازم للواجب بنفسه» .

قيل لهم : فذاته مستلزمة لنوع الحوادث ، سواء كان بوسط أو بغير وسط ، والذات القديمة المستلزمة لمعلولها لا يحدث عنها شيء ، لا بوسط ولا بغير وسط ، سواء كان الحادث نوعاً أو شخصا ، لأن النوع الحادث يمتنع مقارنته لها ، كما تمتنع مقارنة الشخص الحادث لها ؛ لأن النوع الحادث إنما يوجد شيئا فشيئا ، والمقارن لها قديم معها لا يوجد شيئا فشيئا ، فبطل أن تكون الحوادث صادرة عن علة تامة[1] مستلزمة [لنوعها][2] المقترن[3] بعضه ببعض أو شخص منها ، فبطل أن يكون العالم صادراً عن علة موجبة له ، كما بطل وجوبه بنفسه ، وهو المطلوب .

ومما يبين ذلك : أن القديم يستلزم قدم موجبه ، أو وجوبه بنفسه ، فإن القديم إما واجب بنفسه وإما واجب بغيره ، إذ الممكن الذى لا موجب له لا يكون / موجوداً ، فضلا عن أن يكون قديماً ، بالضرورة ٢/٨٤ واتفاق العقلاء ، وإذا كان واجباً بغيره فلا بد أن يكون الموجب له قديماً ، بالضرورة واتفاق العقلاء ، وإذا كان واجبا بغيره فلا بد أن يكون الموجب له قديما ، ولا يكون موجباً له حتى تكون شروط الإيجاب قديمة أيضا ، فيمتنع أن يكون موجب القديم أو شرط من شروط الإيجاب حادثا ؛ لأن الموجب المقتضى للفاعل المؤثر يمتنع أن يتأخر عن موجبه

(١) تامة : ساقطة من (س) .
(٢) لنوعها : فى (س) فقط .
(٣) م ، ق : لمقترن .

الذى هو مقتضاه وأثره ، وهذا معلوم بالضرورة ، ومتفق عليه بين العقلاء .

وإذا كان كذلك فيمتنع أن يكون جميع العالم واجبا بنفسه ، إذ لو كان[١] كذلك لم يكن فى الموجودات ما هو حادث ، لأن الحادث كان معدوما ، وهو مفتقر إلى محدث يحدثه ، فضلا عن أن يكون واجباً بنفسه .

فثبت أن فى العالم ما ليس بواجب ، والواجب بغيره لا بد له من موجب تام مستلزم لموجبه ، والموجب التام لا يتأخر عنه شىء من موجبه ومقتضاه ، فيمتنع صدور الحوادث عن موجب تام ، كما يمتنع أن تكون هى واجبة بنفسها ، وإذا لم تكن واجبة[٢] ولا صادرة عن علة موجبة فلا بد لها من فاعل ليس موجبا بذاته ، وإذا كان غاية ما يقولون : إن العالم صادر عن علة موجبة بنفسها بغير[٣] واسطة أو بوسائط لازمة لتلك العلة ؛ فعلى هذا التقدير : يمتنع حدوث الحوادث عنه ، فإن لم يكن للحوادث فاعل غيره ، وإلا لزم حدوثها بلا محدث ، وهذا معلوم الفساد بالضرورة .

فتبين أن للحوادث محدثا ليس هو مستلزما لموجبه ومقتضاه ، فامتنع أن يكون محدث الحوادث علة مستلزمة لمعلولها ، أو أن يكون شيئا[٤] من

---

(١) س : وإذا كان .

(٢) س . لا واجبة .

(٣) م ، ق : من غير .

(٤) س : أو أن يكون أو شيئا .

معلولاتها ، وهم يقولون : إن العالم صادر عن علة مستلزمة لمعلولها ، وكل ما سواها معلول لها ، وهذا مما تبين بطلانه بالضرورة .

ومن قال : «إن مجموع أجزاء العالم واجبة أو قديمة» فقوله معلوم الفساد بالضرورة .

ومن قال : «إن الحوادث صادرة عن جزء منه واجب» فقوله أيضاً معلوم الفساد[(١)] ، سواء جعل ذلك الجزء الأفلاكَ أو بعضها ، لوجهين :

٨٥/٢ / أحدهما : أن ذلك الجزء الذى هو واجب بغيره إذا كان علة تامة لغيره لزم أيضا قدم معلوله معه ، فيلزم أن لا يحدث شئ ، وإن كان ذلك الجزء الواجب ليس هو علة تامة ، امتنع صدور شئ عن[(٢)] غير علة تامة ، ولو قدر إمكان الحدوث[(٣)] عن غير علة تامة أمكن حدوث كل ما سوى الله ، فعلى كل تقدير قولهم باطل .

الوجه الثانى : [أنه][(٤)] من المعلوم أنه ليس شئ من أجزاء العالم مستقلا بالإبداع لغيره من أجزائه ، وإن قيل : «إن بعض أجزائه سببٌ لبعض» فتأثيره متوقف على سبب آخر ، وعلى انتفاء موانع ، فلا يمكن أن يجعل شئ من أجزاء العالم ربًّا واجبا بنفسه ، قديما مبدعا لغيره ، والحوادث لا بد لها من رب واجب بنفسه قديم مبدع لغيره ، وليس شئ من أجزاء العالم مما يمكن ذلك فيه ، فعلم أن الرب تعالى خارج عن العالم وأجزائه وصفاته ، وهذا كله مبسوط فى موضع آخر[(٥)] .

(١) ر ، هـ : معلوم الفساد بالضرورة .
(٢) ط : من .
(٣) م (فقط) : ولو قدر إمكان حدوث الحوادث .
(٤) أنه : زيادة فى (س) ، وفى (هـ) إذ .
(٥) س : فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا بيان أنه ليس فى المعقول ما يناقض ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم.

وقد عُلم أن المدعين لمعقولٍ يناقضه صنفان :

صنف يجوّزون عليه وعلى غيره من الرسل فيما أخبروا به عن الله تعالى وبلغوه إلى الأمم عن الله تعالى الكذب عمداً أو خطأ ، أو أن يظهر نقيض ما يبطن ، كما يقول ذلك من يقوله من الكفار بالرسل ، ومن المظهرين لتصديقهم ، كالمنافقين من المتفلسفة والقرامطة والباطنية ونحوهم ممن يقول بشئ من ذلك.

وصنف لا يجوزون عليهم ذلك ، وهذا هو الذى يقوله المتكلمون المنتسبون إلى الإسلام[١] على اختلاف أصنافهم.

والمبتدعة من هؤلاء مخطئون فى السمع وفى العقل ؛ ففى السمع حيث يقولون على الرسول صلى الله عليه وسلم ما لم يقل عمداً أو خطأ ، وفى العقل حيث يقررون ذلك بما يظنونه براهين ، وإذا كانت الدعوى خطأ لم تكن حجتها إلا باطلة ، / فإن الدليل لازم لمدلوله ، ولازم الحق لا يكون إلا حقا ، وأما الباطل[٢] فقد يلزمه الحق ، فلهذا يحتج على الحق بالحق تارة وبالباطل تارة[٣] ، وأما الباطل فلا يحتج عليه إلا بباطل ، فإن[٤] حجته لو كانت حقا لكان الباطل لازما للحق ، وهذا لا يجوز ، ٨٦/٢

(١) س ، ص ، ر ، ط : إلى المسلمين.
(٢) م ، ق : وأما الدليل الباطل.
(٣) س : وبالباطل أخرى.
(٤) س: لأن.

لأنه يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت اللازم ، فلو كان [الباطل][1] مستلزما للحق لكان الباطل حقا ، فإن الحجة الصحيحة لا تستلزم إلا حقا ، وأما الدعوى الصحيحة : فقد تكون حجتها صحيحة ، وقد تكون باطلة.

ومن أعظم مابنى عليه المتكلمة النافية[2] للأفعال وبعض الصفات أو جميعها أصولهم التى عارضوا بها الكتاب والسنة : [هى][3] هذه المسألة ، وهى نفى قيام ما يشاؤه ويقدر عليه بذاته من أفعاله وغيرها.

(فصل)

كلام الرازى والآمدى عن أدلة النفاه

وقد ذكر أبو عبد الله الرازى – هو وأبو الحسن الآمدى ومن اتبعهما – أدلة نُفَاة ذلك ، وأبطلوها كلها ، ولم يستدلوا على نفى ذلك إلا بأن ما يقوم به إن كان صفة [كمال][4] كان عدمُه قبل حدوثها نقصا ، وإن كان نقصا لزم اتصافه بالنقص ، والله تعالى منزّه عن ذلك.

وهذه الحجة ضعيفة[5] ، ولعلها أضعف مما ضعّفوه ، ونحن نذكر ما

(١) الباطل : ساقطة من (م) فقط.

(٢) م (فقط) : المتكلمون النافون.

(٣) هى : ساقطة من (م) فقط.

(٤) كمال : ساقطة من (م) فقط.

(٥) عند كلمة ضعيفة توجد إشارة إلى الهامش فى نسخة (هـ) (ص ١٣٩) حيث كُتب تعليق طويل فى أوله عبارة « هذه التخريجة من المجلد الثانى » وأما التعليق فهو كما يلى : « باطلة من وجوه : أحدها أن القول فى أفعاله القائمة به كالقول فى أفعاله التى هى المفعولة المنفصلة التى يحدثها بمشيئته . وإن القائلين بقدم العالم أوردوا عليهم هذا السؤال فقالوا : إن كان صفة كمال لزم عدم الكمال له من الأزل . وإن كان صفة نقص لزم اتصافه بالنقائص . فأجابوهم بأنه ليس صفة كمال ولا نقص . وهذا كما أن من حجج النفاة أنه لو كان قابلا لقيام الحوادث به لكان القبول من لوازم ذاته . ووجود المقبول فى الأزل محال . فأجيبوا بأنه لا فرق بين حدوث ما يقوم به أو بغيره . فإذا قيل : لو كان قادراً على فعل الحوادث لكان ذلك من لوازم ذاته . وذلك فى الأزل محال . فما كان جوابا عن هذا كان جوابا عن هذا.

ذكره أبو عبد الله بن الخطيب فى ذلك فى أجل كتبه الكلامية الذى سماه «نهاية العقول، فى دراية الأصول» وذكر أنه أورد فيه من الحقائق والدقائق ما لا يكاد يوجد فى شئ من كتب الأولين والآخرين، والسابقين واللاحقين، من الموافقين والمخالفين، ووصفه بصفات تطول.

قال[١]: «وهذا كله[٢] لا يعلمه إلا من تقدم تحصيله لأكثر كلام العلماء، وتحقق وقوفه على مجامع[٣] بحث[٤] العقلاء، من المحقِّين والمبطلين[٥]، والموافقين والمخالفين». / قال[٦]: «فإننى[٧] قلَّمَا ٨٧/٢

= الوجه الثانى: أن يقال: كونه بحيث يتكلم ويفعل ما يشاء صفة كمال، وهو لم يزل متصفا بذلك وأما الشىء المعين فحدوثه لا نقص ولا كمال.

الثالث: ما تعنى بقولك: عدم ذلك نقص؟ أتعنى به أن ذاته ناقصة وأنها ليست متصفة بصفات الكمال الواجبة لها؟ أم تعنى به عدم ما سيوجد لها؟ فالأول باطل، وأما الثانى فلم قلت إنه ممتنع.

الرابع: أنتم قلتم ما ذكره أبو المعالى والرازى وغيرهما من أن تنزيه عن النقائص إنما علم بالسمع لا بالعقل. فإذا قلتم إنه ليس فى العقل ما ينفى ذلك، لم يبق نفى ذلك إلا بالسمع الذى هو الإجماع عندكم. ومعلوم السمع لم ينف هذه الأمور وإنما نفى ما يناقض صفات الكمال كالموت المنافى للحياة. والسنة والنوم المنافى للقيومية. واللغوب المنافى لكمال القدرة. ولهذا كان الصواب أن الله تعالى منزه عن النقائص شرعا وعقلا. فإن العقل كما دل على اتصافه بصفات الكمال من العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر دل على نفى أضدادها، فإن إثبات الشىء يستلزم نفى ضده ولا تعنى النقائص إلا ما ينافى صفات الكمال».

(١) فى كتابه «نهاية العقول فى دراية الأصول» وسنقابل النصوص التالية على نسختين خطيتين بدار الكتب المصرية: الأولى بمكتبة طلعت علم كلام رقم ٥٦٥. والثانية بدار الكتب علم كلام توحيد رقم ٧٤٨.

(٢) نسخة طلعت (ظ ٢): وهذا كتاب؛ نسخة دار الكتب (ص ٢): هذا كتاب.

(٣) نسخة طلعت: وقوعه مجامع.

(٤) نسخة دار الكتب: مباحث؛ نسخة طلعت تقرأ: سياحث.

(٥) نسخة طلعت كتبت خطأ: والمبطين.

(٦) بعد الكلام السابق بسطر واحد.

(٧) النسختان الخطيتان: فإنى.

تكلمت فيه[١] فى المبادىء والمقدمات ، بل أكثر العناية كان مصروفاً إلى تلخيص[٢] النهايات والغايات »

وقال فى هذا الكتاب[٣] : « الأصل الثانى عشر ، وهو ما يستحيل[٤] على الله » قال[٥] : « المسألة الرابعة فى أنه[٦] يستحيل عليه أن[٧] يكون محلا للحوادث ، واتفقت[٨] الكَّرامية على تجويز ذلك ، وأما[٩] تجدد الأحوال : فالمعتزلة اختلفوا فى تجويزه[١٠] ، مثل المدركية والسامعية والمبصرية[١١] والمريدية والكارهية ، وأما أبو الحسين البَصْرى[١٢] فإنه أثبت تجدد العالميات فى ذاته » .

قال[١٣] : « وأما الفلاسفة فمع أنهم فى المشهور أبعد الناس عن هذا المذهب ، ولكنهم يقولون بذلك من حيث لا يعرفونه ، فإنهم يجوِّزون

---

(١) فيه : ليست فى المخطوطتين .

(٢) نسخة دار الكتب : تمحيص .

(٣) يوجد فى الجزء الثانى من نسخة دار الكتب ظ ٣٨ (ولا يوجد من نسخة طلعت إلا جزء واحد) .

(٤) نسخة دار الكتب : فيما يستحيل .

(٥) نسخة دار الكتب ص ٤٦ .

(٦) المخطوطة : أنه تعالى .

(٧) نسخة دار الكتب : س : يستحيل أن .

(٨) نسخة دار الكتب : اتفقت .

(٩) نسخة دار الكتب : أما .

(١٠) نسخة دار الكتب : فالمعتزلة اتفقوا على تجويزه .

(١١) م ، ق : والبصرية .

(١٢) مخطوطة دار الكتب : وأما أبو الحسين ؛ وفى (س) : أبو الحسين البصرى ، وفى ط : أبو الحسن البصرى وفى الهامش : لعله أبو الحسين . وأما فى سائر النسخ : أبو الحسن البصرى . وهو أبو الحسين محمد بن على الطيب البصرى . سبقت ترجمته جـ ١ ص ٩٤ .

(١٣) بعد الكلام السابق مباشرة .

تجدد الإضافات على ذاته ، مع أن الإضافة عندهم عَرَض وُجُودى[(١)] ، وذلك يقتضى كون ذاته[(٢)] موصوفة بالحوادث ، وأما أبو البركات البغدادى فقد صرَّح باتصاف ذاته[(٣)] بالصفات المحدثة » .

قلت : أبو عبد الله الرازى غالب مادته فى كلام المعتزلة : ما يجده فى كتب أبى الحسين البصرى ، وصاحبه محمود الخوارزمى ، وشيخه عبد الجبار الهمدانى ونحوهم ، وفى كلام الفلاسفة : ما يجده فى كتب ابن سينا وأبى البركات ونحوهما ، وفى مذهب الأشعرى : [يعتمد][(٤)] على كتب أبى المعالى ، كالشامل ونحوه ، وبعض كتب القاضى أبى بكر وأمثاله ، وهو ينقل أيضا من كلام الشهرستانى وأمثاله . وأما كتب القدماء كأبى الحسن الأشعرى وأبى محمد بن كُلاَّب وأمثالها ، وكتب قدماء المعتزلة والنجَّارية والضرارية ونحوهم ؛ فكتبه تدل على أنه لم يكن يعرف ما فيها ، وكذلك مذهب طوائف الفلاسفة المتقدمين ، وإلا فهذا القول الذى حكاه عن أبى البركات هو قول أكثر قدماء الفلاسفة الذين كانوا قبل أرسطو ، وقول كثير منهم ، كما نقل ذلك أرباب المقالات عنهم ، فَنَقلَ أرباب المقالات الناقلون[(٥)] لاختلاف الفلاسفة فى البارى ما هو؟ قالوا : قال سقراط وأفلاطون وأرسطو : إن البارى لا يعبر[(٦)]

---

(١) نسخة دار الكتب : فإنهم يجوزون تجدد الإضافات عندهم أعراض وجودية .

(٢) نسخة دار الكتب : ذاته تعالى .

(٣) نسخة دار الكتب : ذاته تعالى .

(٤) يعتمد : زيادة فى (س) .

(٥) س ، ص ، ر ، ط ، هـ : الناقلين .

(٦) س : لم يعبر .

عنه إلا بِهُوَ فقط ، وهو الهوية المحضة غير المتكثرة ، وهى الحكمة المحضة والحق المحض ، وليست لله صورة مثل الصورة التى تكثَّرت فى العنصر ، وهو الأيس[1]/ الذى لا يحيط به الذهن ولا العقل ، ولا يجوز عليه التغير[2] ولا الصفة ولا العدد ولا الإضافة ولا الوقت ولا المكان ولا الحدود ، ولا يُدرك بالحواس ولا بالعقول[3] من جهة غاية الكُنْه ، لكن بأنه[4] واحد أزلى ليس باثنين ، لأنا إن أوقعنا عليه العدد لزمته[5] التثنية ، وإن أوقعنا[6] عليه الإضافة لزمه الزمان والمكان والقَبْلُ والبَعْد ، وإن أوقعنا عليه المكان لزمه[7] الحدود ، وجعلناه متناهيا إلى غيره ، وقال تاليس[8] ٨٨/٢

---

(١) م ، ق : المقدس ؛ ص ، ط ، ر : اللايس ؛ هـ : الأمر . والأيس هو الوجود .

(٢) هـ : ولا تجوز عليه العبر (غير منقوطة) ؛ س : ولا تجوز عليه العمو (غير منقوطة) ؛ سائر النسخ : ولا تجوز عليه العين . ولعل ما أثبتناه هو الصواب .

(٣) س : ولا بالعقل .

(٤) م (فقط) : ولكن يدرك بأنه . ولعل كلمة « يدرك » زيادة أضافها المحققان .

(٥) لزمته : كذا فى (هـ) . وفى سائر النسخ : لزمه .

(٦) س ، هـ : وإن وقعت .

(٧) س : لزمته .

(٨) ر ، ص ، ط ، ق : باليس ؛ هـ (الكلمة غير منقوطة) . والمثبت عن (م) ، (س) . وهو : تاليس ، أو طاليس ، أو ثاليس Thales الملطى أول الحكماء السبعة وأول الفلاسفة اليونانيين . اشتهر عام ٥٨٥ ق . م . ذكرته الكتب العربية . انظر مثلا : تاريخ الحكماء لابن القفطى (ط . ليبزج . ١٩٠٣) ص ١٠٧ ؛ تاريخ مختصر الدول لابن العبرى . ص ٣٧ (ط . بيروت . ١٩٥٨) ؛ الملل والنحل للشهرستانى ٦٦/٢ –٦٨ . وانظر عنه وعن آرائه : تاريخ الفلسفة اليونانية ليوسف كرم . ص ١٢ – ١٤ . ط . لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة ١٩٥٨/١٣٧٨ ؛ فجر الفلسفة اليونانية قبل سقراط للدكتور أحمد فؤاد الأهوانى . ص ٤٨ – ٥٦ . ط . عيسى الحلبى . القاهرة . ١٩٥٤ ؛ الفلسفة عند اليونان للدكتورة أميرة حلمى مطر . ص ٤٧ –٤٩ ، ط . دار النهضة العربية . القاهرة . ١٩٦٨ ؛ ربيع الفكر اليونانى للدكتور عبد الرحمن بدوى ، ص ٩٥ – ٩٧ . مكتبة النهضة =

وبلاطرخس[١] ولوقيوس[٢] وكسيفايس[٣] وانبذقليس[٤] جميعا : إن البارى واحد ساكن ، غير أن انبذقليس قال : إنه متحرك بنوع سكون ، كالعقل المتحرك بنوع سكون ، فذلك جائز ؛ لأن العقل إذا كان مُبْدِعا فهو متحرك بنوع سكون ، فلا محالة أن المبدع متحرك

= المصرية . القاهرة ، ١٩٥٨ ؛ نشأة الفكر الفلسفى عند اليونان للدكتور على سامى النشار . ص ٢١ - ٢٣ . ط . المعارف ، الأسكندرية . ١٩٦٤

Greek philosophy: Thales To Aristotle, ed. by G.E. Allen, The Free Press, New York, London, 1968.

(١) وبلاطرخس : كذا فى (س). وفى (هـ) : بلاطرحس (بدون نقط). وفى سائر النسخ : وبلاطن حسن . وهو تحريف . وبلوتارخوس (فلوطرخس . فلوطرخيس) = **Plutarch = Plutarchus** من مؤرخى الفلسفة اليونانية ومن فلاسفة الأفلاطونية الجديدة . عاش فى النصف الأول من القرن الأول الميلادى . انظر عنه : تاريخ الحكماء لابن القفطى . ص ٢٥٧ ؛ الملل والنحل ١٠٢/٢ - ١٠٣ ؛ الفلسفة عند اليونان للدكتورة أميره مطر . ص ٤٧٠ ؛ خريف الفكر اليونانى للدكتور عبد الرحمن بدوى . ص ٣٧ .

(٢) ق . ر . ص . ط . هـ : ولوتسوس ؛ م : ولوقسوس . وهناك : لوقيس : ذكره ابن القفطى (تاريخ الحكماء . ص ٢٦٨) وقال إنه من شراح أرسطو . وقد يكون المقصود : لوقيبوس **Leukippos** استاذ ديموقريطس . انظر عنه : تاريخ الفلسفة اليونانية ليوسف كرم . ص ٣٨ ؛ الفلسفة عند اليونان للدكتورة أميرة مطر . ص ١٠٩ ؛ فجر الفلسفة اليونانية للدكتور الأهوانى . ص ٢٠٧ - ٢١٦ .

(٣) ص . ط . ق : وبشعايس ؛ ر : وبشيعايس ؛ م : ولسقايس ؛ هـ : وكسفايسى . ولم أعرف من هو المقصود .

(٤) س : وأبيدقليس (وكذا رسمها فى (هـ) ولكن بدون نقط) . وهو : أنبادقليس = أنبادوقليس = **Empedokles** القائل بالعناصر الأربعة وبالمحبة والكراهية بين هذه العناصر وفى الكون كله . وقد عرف حوالى عام ٤٤٤ ق . م . انظر عنه : الملل والنحل ٧٢/٢ - ٧٨ ؛ طبقات الأطباء لابن أبى أصيبعة ٥٩/١ - ٦٠ (وسماه : بندقليس) ؛ تاريخ الحكماء لابن القفطى . ص ١٥ - ١٦ (وسماه : أبيذقليس) ؛ تاريخ ابن العبرى . ص ٣٠ - ٣١ (وسماه : امبيذقليس) ؛ فجر الفلسفة للأهوانى . ص ١٦١ - ١٩٠ ؛ تاريخ الفلسفة لكرم . ص ٣٥ -٣٧ ؛ الفلسفة عند اليونان ، ص ٩٧ - ١٠٣ ؛ ربيع الفكر اليونانى . ص ١٤٤ - ١٥٠ ؛ نشأة الفكر الفلسفى عند اليونان ، ص ١٣٦ - ١٥٨ .

بسكون ، لأنه علة ، قالوا : وشايعه[(١)] على هذا القول فيثاغورس[(٢)] ومن بعده إلى زمن أفلاطون[(٣)]

وقال زينون[(٤)] وديمقراط[(٥)] وساغوريون[(٦)] : إن البارى

---

(١) س . هـ : وتابعه .

(٢) ر . ص : افلساغورس ؛ س . ط . هـ : أفكساغورس . وهو : فيثاغورس = Pythagoras . فيلسوف ورياضي شهير . عرف حوالى منتصف القرن السادس قبل الميلاد . قال إن العالم أشبه بعالم الأعداد منه بعالم الماء أو النار أو التراب وقال إن الموجودات أعداد وأن العالم عدد ونغم وقال بالتناسخ . انظر عنه : الملل والنحل ٧٨/٢ – ٨٩ ؛ تاريخ الحكماء . ص ٢٥٨ – ٢٥٩ ؛ طبقات الأطباء ٦٠/١ – ٦٨ ؛ تاريخ ابن العبرى . ص ٥٠ ؛ تاريخ الفلسفة اليونانية لكرم . ص ٢٠ – ٢٦ ؛ فجر الفلسفة اليونانية . ص ٧٠ – ٩٢ ؛ نشأة الفكر الفلسفى ، ص ٣٨ – ٦٠ ؛ ربيع الفكر اليونانى . ص ١٠٦ – ١١٦ ؛ الفلسفة عند اليونان . ص ٦٩ – ٨٢ ؛ Greek philosophy, pp. 36-40.

(٣) أفلاطون : كذا فى (م) . وفى سائر النسخ : أفلاطن . وأفلاطون Plato هو الفيلسوف اليونانى الشهير . ولد سنة ٤٢٨ ق . م . وتوفى سنة ٣٤٨ ق . م . انظر عنه وعن آرائه : الملل والنحل ٩٤/٢ – ١٠١ ؛ تاريخ الحكماء ، ص ١٧ – ٢٧ ؛ طبقات الأطباء ٧٨/١ – ٨٤ ؛ أفلاطون للدكتور عبد الرحمن بدوى . مكتبة النهضة المصرية . القاهرة . ١٩٥٤ ؛ الفلسفة عند اليونان . ص ١٦٥ – ٢٤٣ ؛ Greek philosophy, pp. 58-255; A.E. Taylor: Plato, London, 1963.

(٤) زينون Zeno الإيلى . عرف بين عامى ٤٦٤ . ٤٦٠ ق . م . وهو صاحب حجج جدلية معروفة . انظر عنه وعن آرائه : الملل والنحل ١٠٤/٢ – ١٠٧ ؛ فجر الفلسفة اليونانية ، ص ١٤٥ – ١٥٤ ؛ نشأة الفكر الفلسفى . ص ٧٢ – ٨٦ ؛ ربيع الفكر اليونانى . ص ١٢٥ – ١٣٤ ؛ الفلسفة عند اليونان . ص ٩٣ – ٩٦ ؛ Greek philosophy, pp. 47-49.

وهناك فيلسوف آخر يعرف بزينون وهو زينون الرواق .

(٥) ديمقراط = ديمقريطس = Demokritos عرف واشتهر عام ٤٢٠ ق . م : وهو أهم شخصيات المدرسة الذرية . ومذهبها – كما ذكر المسلمون فيما بعد – هو مذهب القائلين بالجزء الذى لا يتجزأ أو بالجوهر الفرد . انظر عنه وعن مذهبه : أخبار الحكماء . ص ١٨٢ (ويسميه : ذومقراطيس) ؛ الملل والنحل ١٠٧/١ – ١٠٨ . ١٢٠ – ١٢٢ ؛ طبقات الأطباء والحكماء لابن جلجل . ص ٣٣ . تحقيق الأستاذ فؤاد سيد ، ط . المعهد الفرنسى ، القاهرة ، ١٩٥٥ ؛ فجر الفلسفة اليونانية . ص ٢١٧ – ٢٢٨ ؛ الفلسفة عند اليونان . ص ١١٠ – ١١٣ ؛ نشأة الفكر الفلسفى . ص ١٧٥ – ١٧٩ ؛ ربيع الفكر اليونانى . ص ١٥١ – ١٥٦ ؛ برتراندرسل : تاريخ الفلسفة الغربية =

متحرك فى الحقيقة ، وإن حركته فوق الذهن ، فليست زوالا [(١)]

قالوا : وقال تاليس – وهو أحد أساطين الحكمة – : إن صفة البارى لا تدركها العقول إلا من جهة آثاره ، فأما من جهة هُوِيَّته [(٢)] : فغيرُ مُدْرَكٍ له صفةٌ من نحو ذاته ، بل من نحو ذواتنا ، وكان [(٣)] يقول : أبدع الله العالم لا لحاجة [(٤)] إليه ، بل لفضله ، ولولا ظهور أفاعيل [(٥)] الفضيلة لم يكن هٰهنا وجود [(٦)] ، وكان يقول : إن فوق السماء عوالم مُبْدَعة أبدعها مَنْ لا تدرك العقول كُنْهَه .

وقال فيثاغورس نحو قول تاليس : لا يدرك من جهة النفس ، هو فوق الصفات العلوية [(٧)] الروحانية ، غير مدرك بجوهريته [(٨)] ، بل من قبل آثاره فى كل عالم ، فيوصف وينعت بقدر [(٩)] ظهور تلك الآثار فى ذلك العالم ، وهو الواحد الذى إذا رامت العقول إدراك معرفته عرفت أن ذواتها مُبْدَعة مسبوقة مَخْلوقة .

= ١/١١٤ . ترجمة الدكتور زكى نجيب محمود . ط . لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة ؛ تاريخ الفلسفة اليونانية . ص ٣٨ – ٤١ ؛ **Greek philosophy, pp. 54-56.**

(٦) هـ : وساغورن . ولم أعرف من هو .

(١) م . ق : زولا . وهو تحريف .

(٢) هـ : هوية .

(٣) م : كان .

(٤) س : ليس بحاجة ؛ هـ : ليس لحاجة .

(٥) أفاعيل : ليست فى (س) .

(٦) س : جود .

(٧) س : المعلومة .

(٨) بجوهريته : كذا فى (س) . وفى (م) ، (ق) ، (ص) ، (ط) ، (هـ) : من نحو هويته ؛ ر : منه نحو هويته .

(٩) ر : بغير .

قالوا : وقال انكسيمانس[١] نحو مقالة هذين ، غير أنه يُجوِّز لقائل أن يقول : إن البارى يتحرك بحركة فوق هذه الحركات .

كلام ابن ملكا فى

قلت : وكذلك أبو البركات فى « المعتبر » حكى المقالتين عن غيره ، بل / عن القائلين بقدم العالم ، فقال[٢] : « قال القائلون بالحدوث للقدميين : فإذا كان الله لم يزل جوادا خالقا[٣] قديما فى الأزل ، فالحوادث فى العالم كيف وجدت ؟ أعن القديم أم عن غيره ؟ فإن قلتم : هو خالقها ، وعنه صدر وجودها ، فقد قلتم بأن القديم خلق المحدَث ، وأراد خلقه بعد أن لم يرد ، وإن قلتم : إن غيره فعل الحوادث[٤] ، فقد أشركتم بعد ما بالغتم فى التوحيد لواجب الوجود بذاته » .

٨٩/٢

قال[٥] : « فقال القدميون : بل الخالق الأول[٦] الواحد القديم هو خالق[٧] المخلوقات بأسرها [من][٨] قديم وحديث ، وحده لا شريك له

---

(١) س . هـ : انكسيابس ؛ م ، ق : ابلسمايس . وفى (ر) . (ط) . (ص) : الكلمة غير منقوطة . وانكسيمانس Anaximenes من فلاسفة المدرسة الملطية قال إن الهواء أصل العالم . انظر عنه وعن مذهبه : الملل والنحل ٧٠/٢ – ٧٢ ؛ تاريخ الفلسفة اليونانية . ص ١٦ – ١٧ ؛ فجر الفلسفة اليونانية . ص ٦٥ – ٦٩ ؛ ربيع الفكر اليونانى . ص ١٠١ – ١٠٣ ؛ نشأة الفكر الفلسفى ص ٣٠ – ٣٥ ؛ الفسلفة عند اليونان . ص ٥٣ – ٥٤ ؛ Greek philosophy, pp. 33-35.

(٢) س : وقال . وكلامه فى كتاب « المعتبر فى الحكمة » ٤٤/٣ – ٤٥ . ط . حيدرآباد . ١٣٥٨ .

(٣) ر ، ص ، ط : وخالقا . والمثبت هو الذى فى « المعتبر » ٤٤/٣ . وفى (هـ) : خالقا وجواداً .

(٤) المعتبر : خلق الحوادث .

(٥) بعد الكلام السابق مباشرة ٤٥/٣ .

(٦) الأول : كذا فى (س) والمعتبر . وفى سائر النسخ : الأزلى .

(٧) س : الخالق .

(٨) من : زيادة فى (س) . (هـ) . وهى فى « المعتبر » .

فى وجوده[(١)] وخلقه وملكه وأمره ، وتشعب رأيهم فى ذلك إلى مذهبين :

فمنهم من قال : إنه خلق الأشياء القديمة دائمة الوجود بدوام وجوده والحوادث[(٢)] شيئا بعد شيء ، أراد فخلق ، وخلق فأراد ، أوجب[(٣)] خلقه إرادته[(٤)] ، وأوجب إرادته خلقه . مثال ذلك : أنه أراد خلق آدم الذى هو الأب فخلقه وأوجده ، وأراد بوجود الأب وجود الابن[(٥)] ، أراد فجاد ، وجاد فأراد ، إرادة بعد إرادة لموجود بعد موجود[(٦)] ، فإذا قلتم : لم أوجد ؟ قيل : لأنه أراد فجاد ، ولم أراد ؟ قيل : لأنه أوجد ، فوجود[(٧)] الحوادث يقتضى بعضها بعضا[(٨)] من جوده[(٩)] السابق واللاحق .

فإن قالوا : كيف تحدث له الإرادة ؟ وكيف يكون[(١٠)] له حال منتظرة تكون بعد أن لم تكن ؟ وكيف يكون محل الحوادث ؟ قيل : وكيف يكون محلا لغير الحوادث ؟ أعنى الإرادة[(١١)] القديمة .

---

(١) وجوده : كذا فى نسخة الأصل فى المعتبر . وفى (س) . (هـ) ونسخة أخرى من المعتبر : جوده .

(٢) بعد كلمة « والحوادث » لم يصور مصور نسخة (س) الصفحات التالية حتى ص١٧١ عند عبارة : من مشيئة الله وإرادته .

(٣) المعتبر : فأوجب .

(٤) هـ : أراد فخلق وخلق فأوجب خلقه إرادته .

(٥) ر . ط . ص : وأقعى وجود الأب بوجوده وجود الابن . المعتبر : واقتضى وجود الأب من جوده وجود الابن ؛ هـ : واقتضى وجود الأب بوجوده وجود الابن .

(٦) ق . ص . ط : بعده موجود .

(٧) فوجود : كذا فى (ر) والمعتبر . وفى : (م) ، (س) : ووجود ؛ ط . ص . ق : موجود .

(٨) المعتبر : بعضه بعضا .

(٩) من جوده : كذا فى (ر) . (ط) . (ص) . المعتبر . وفى (م) ، (ق) : من وجوده .

(١٠) المعتبر : تكون .

(١١) الإرادة : كذا فى (هـ) . المعتبر . وفى سائر النسخ : للإرادة .

فإن قيل : لأنها له منه[(١)] . قيل : والإرادات له منه[(٢)] .

فإن قيل : الإرادة[(٣)] القديمة له فى قدمه . قيل : والحديثة[(٤)] له فى قدمه ؛ لأن السابق من وجوده[(٥)] بالإرادة السابقة أوجب عنده[(٦)] إرادة لاحقة ، فأحدث[(٧)] خلقا بعد خلق بإرادة بعد إرادة وجبت فى حكمته من خلقه بعد خلقه ، فاللاحِقُ من إرادته وجب عن سابق إرادته بتوسط مراداته ، [وهكذا] هلم جرا[(٨)] » .

قال[(٩)] : « والتنزيه عن الإرادة الحادثة[(١٠)] كالتنزيه عن الإرادة القديمة ، فى كونه / محلا [لها][(١١)] ، لكنه لا وَجْهَ لهذا التنزيه ، كما سنتكلم عليه فى فصل العلم ، إذا قلنا فى علمه : لم يعلم[(١٢)] ؟ وكيف يعلم » ؟ ٢/٩٠

قال[(١٣)] : « فهذا أحد المذهبين » [قال][(١٤)] : « وأما المذهب

---

(١) ص : لا نهاية له منه .
(٢) المعتبر : والإرادات الحادثة له منه .
(٣) المعتبر : إن الإرادة .
(٤) والحديثة : كذا فى (هـ) ، المعتبر . وفى سائر النسخ : والحديث .
(٥) المعتبر : من جوده .
(٦) ص ، ط ، ر : عند ؛ م ، ق : عنه . والمثبت عن (هـ) ، والمعتبر .
(٧) ط : فإن حدث .
(٨) م ، ق : وهلم جرا .
(٩) بعد الكلام السابق مباشرة ، المعتبر ، ٤٥/٣ .
(١٠) ص ، ط ، ر : الخالقة .
(١١) لها : ساقطة من (م) ، (ق) .
(١٢) المعتبر : بما يعلم .
(١٣) بعد الكلام السابق مباشرة . المعتبر ٤٥/٣ .
(١٤) قال : ساقطة من (م) ، (ق) والكلام التالى بعد الكلام السابق مباشرة .

الآخر[(١)] : فإن أهله يقولون [إن كل حادث] يتجدد[(٢)] بعد عدمه ، فله سبب يوجب حدوثه ، وذلك السبب حادث أيضا ، حتى ترتقى أسباب الحوادث[(٣)] إلى الحركة الدائمة فى المتحركات الدائمة » وساق تمام قول هؤلاء ، وهو قول أرسطو وأتباعه[(٤)] .

وقد نقل غير واحد أن أول من قال بقدم العالم من الفلاسفة هو أرسطو ، وأما أساطين الفلاسفة قبله فلم يكونوا يقولون بقدم صورة الفلك ، وإن كان لهم فى المادة أقوال أخر ، وقد بسط الكلام على هذا الأصل فى مسألة العلم وغيره لما ردَّ على من زعم أنه لا يعلم الجزئيات ، حذرا من التغير والتكثر فى ذاته ، وذكر حجة أرسطو وابن سينا ونَقَضَها[(٥)] .

وقال[(٦)] : « فأما القول بإيجاب الغيرية[(٧)] فيه بإدراك الأغيار والكثرة بكثرة المدركات ؛ فجوابه المحقق : أنه لا يتكثر بذلك تكثرا فى ذاته ، بل فى إضافاته[(٨)] ومناسباته ، وتلك مما لا يعيد[(٩)] الكثرة على هُوِيته

---

(١) فوق كلمة « الآخر » توجد إشارة إلى الهامش فى نسخة (هـ) حيث كتب ما يلى : « « مذهب أرسطو وأتباعه وهو أول قائل بقدم العالم ، وأساطين الفلاسفة قبله لم يقولوا بقدم صورة الفلك ، و إن كان لهم فى المادة أقوال أخر » .

(٢) م . ق : فإن أهله يقولون بتجدده .

(٣) هـ : أسباب الحدوث .

(٤) انظر المعتبر ٣/٤٥ – ٤٨ .

(٥) انظر المعتبر ٣/٦٩ – ٧٦

(٦) المعتبر ٣/٧٦ – ٧٧ .

(٧) ص . ط . ر : الغربة . وهو تحريف .

(٨) إضافاته : كذا فى المعتبر . هـ . وفى سائر النسخ : إضافته .

(٩) المعتبر : تعيد .

وذاته ، ولا الوحدة التى أوجبت وجوب[(١)] وجوده بذاته ومبدئيته الأولى التى بها عرفناه ، وبحسبها أوجبنا له ما أوجبنا ، وسلبنا عنه ما سلبنا ، هى وحدة مدركاته ونِسَبِه وإضافاته ، بل إنما هى وحدة حقيقته وذاته وهويته » .

قال[(٢)] : « ولا تعتقدن[(٣)] أن الوحدة المقولة فى صفات واجب الوجود بذاته قيلت على طريق التنزيه ، بل لزمت بالبرهان عن مبدئيته الأولى[(٤)] ووجوب وجوده بذاته ، والذى لزم عن ذلك لم يلزم إلا فى حقيقته وذاته ، لا فى مدركاته وإضافاته[(٥)] . فأما أن يتغير[(٦)] بإدراك المتغيرات فذلك أمر إضافى « لا معنى فى نفس الذات ، وذلك مما لم تبطله الحجة[(٧)] ، ولم يمنعه البرهان ، ونفيه من طريق التنزيه والإجلال لا وَجْهَ له ، بل التنزيه من هذا التنزيه والإجلال من هذا الإجلال أولى » .

٩١/٢ / وتكلم على قول أرسطو ، إذ قال[(٨)] : من المحال أن يكون كماله بعقل غيره ، إذ[(٩)] كان جوهراً فى الغاية من الإلٰهية[(١٠)] والكرامة والعقل

---

(١) المعتبر : أوجبت له فى وجوب . وفى (هـ) سقطت كلمة : وجوب .

(٢) بعد الكلام السابق مباشرة . المعتبر ٧٧/٣ .

(٣) ولا تعتقدن : كذا فى (هـ) ، المعتبر . وفى سائر النسخ : ولا تعتقد .

(٤) المعتبر : عن مبدئية الأول .

(٥) ط ، ص . ر . هـ : ومضافاته ؛ وأشار محقق المعتبر إلى أن الكلمة وردت هكذا فى نسخة أخرى غير نسخة الأصل .

(٦) م ، ق : فإما أن تتغير ؛ المعتبر : فإما أنه يتغير .

(٧) المعتبر : وذلك مما لم يبطل بحجة ولم يمنع ببرهان .

(٨) م (فقط) : فقال . والكلام التالى هو تلخيص لكلام أرسطو . وانظر المعتبر ٧٤/٣ .

(٩) م (فقط) : وإذا .

(١٠) ق ، ص ، ر ، ط : من الآلهة . وفى (هـ) : الاله (وكأنها : الإلٰهة) .

فلا يتغير، والتغير فيه انتقال إلى الأنقص، وهذا هو حركة ما. فيكون هذا العقل ليس عقلا بالفعل، لكن بالقوة، فقال أبو البركات[١]: «ما قيل فى منع التغير مطلقا[٢] حتى يمنع[٣] التغير فى المعارف والعلوم: فهو غير لازم فى التغير مطلقا، بل هو غير لازم ألبتة، وإن لزم كان لزومه فى بعض تغيرات الأجسام، مثل الحرارة والبرودة، وفى بعض الأوقات، لا فى كل حال ووقت، [ولا] يلزم[٤] مثل ذلك فى النفوس التى تخصها المعرفة والعلم دون الأجسام، فإنه يقول: إن كل تغير وانفعال فإنه يلزم أن يتحرك قبل ذلك التغير[٥] حركة مكانية[٦]».

قال:[٧] «وهذا محال، فإن النفوس تتجدد لها المعارف والعلوم من غير أن تتحرك على المكان[٨]، على رأيه، فإنه لا يعتقد فيها أنها مما يكون[٩] فى مكان ألبتة، فكيف أن تتحرك فيه؟ وإنما ذلك للأجسام فى بعض التغيرات والأحوال، كالتسخن والتبرد، ولا يلزم فيهما[١٠] أبداً[١١]،

---

(١) المعتبر ٣/٧٧ – ٧٨.

(٢) المعتبر: فأما الذى قد قاله قبل هذا فى منع التغير مطلقا.

(٣) هـ: حتى يمتنع.

(٤) م (فقط): ويلزم. وما أثبته هو الذى فى «المعتبر» وفى سائر النسخ

(٥) المعتبر: أن يتحرك قبله ذلك المتغير.

(٦) ط: مباينة.

(٧) بعد الكلام السابق مباشرة.

(٨) المعتبر: فى المكان.

(٩) المعتبر: تكون.

(١٠) م (فقط): فيها.

(١١) بعد «أبدا» يوجد كلام فى «المعتبر» سقط من جميع النسخ وهو: «فإن الحجر الكبير يسخن ولا يصعد ويبرد ولا يهبط بل ولا يتحرك من مكانه».

وإنما ذلك فيما يصَّعد[١] بالبخار من الماء ويتدخن من الأرض من الأجزاء التي هي كالهَبَاء دون غيرها من الأحجار الكبار الصُّلبة التي تحمى حتى تصير بحيث تحرق وهي في مكانها لا تتحرك ، والماء يسخن سخونة[٢] كثيرة وهو في مكانه لا يتبخر [وإنما يتبخر][٣] منه بعض الأجزاء[٤] ، ثم تكون الحركة المكانية بعد الاستحالة ، لاقبلها ، كما قال : إن جميع هذه هي حركات توجد بأُخرة[٥] بعد الحركة المكانية ، وفيما عدا ذلك فقد يسوّد الجسم ويبيض هو في مكانه لم يتحرك ولا يتحرك قبل الاستحالة ولا بعدها ، فما لزم هذا في كل جسم ، بل في بعض الأجسام ، ولا في كل حال ووقت ، بل في بعض الأحوال والأوقات ، ولا كان ذلك على طريق التقدم كما قال ، بل على طريق التبع ، ولو لزم في التغيرات الجسمانية لما لزم في التغيرات النفسانية ، ولو لزم في التغيرات النفسانية أيضا لما لزم انتقال الحكم فيه إلى التغيرات في المعارف والعلوم والعزائم والإرادات ، فالحكم الجزئي لا يلزم كليا ، ولا يتعدى من البعض إلى البعض ، وإلا لكانت الأشياء على حالة واحدة[٦] » .

٩٢/٢ / وبسط الكلام في مسألة العلم ، وقال[٧] — لما ذكر القولين

---

(١) يصعد : كذا في (هـ) والمعتبر ، وفي سائر النسخ : يتصعد .

(٢) المعتبر ٧٨/٣ : بسخونة .

(٣) وإنما يتبخر : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٤) ط : لا يتجزأ وإنما يتجزأ منه بعض الأجزاء .

(٥) المعتبر : بآخرة .

(٦) المعتبر : وإلا لكانت الأشياء كلها على حال واحدة .

(٧) النص التالي قبل النصوص السابقة وقد ذكره في الفصل التاسع من الجزء الثالث وعنوانه : في تمام النظر في الحدوث والقدم . وهذا النص في ٤٧/٣ .

المتقدمين: «والقائلون بالحدوث قالوا: إنه لا يحتاج[١] إلى هذا التمحل[٢]، وسموه على طريق[٣] المجادلة باسم التمحل للتشنيع والتسفيه، بل نقول: بأن المبدىء المعيد خلق العالم وأحدثه بإرادة قديمة أزلية أراد بها فى القدم إحداث العالم حتى أحدثه».

وقال[٤]: «وقيل[٥] فى جوابهم: إن ذلك المبدأ لا يتغير ويتخصص[٦] فى القدم إلا بمعقول يجعله مقصودًا فى العلم القديم عند الإرادة القديمة، حيث أراده فى مدة العدم[٧] السابق لحدوث[٨] العالم التى هى مدة غير متناهية البداية، وما لا يُعقل ولا يتصور لا يُعلم، وما لا يمكن أن يُعلم لا يعلمه عالم، لا لأن الله لايقدر على علمه، لكن لأنه فى نفسه غير مقدور عليه، ثم ما الذى يقولونه فى حوادث العالم: من[٩] مشيئة الله وإرادته التى بها يقبل الدعاء من الداعى، ويُحْسِن إلى المحسن، ويسىء إلى المسىء، ويقبل توبة التائب، ويغفر للمستغفر، هل يكون ذلك عنه أولا يكون؟ فإن قالوا بأنه[١٠] لا يكون أبطلوا بذلك[١١]

---

(١) المعتبر: قالوا إنا لا نحتاج.
(٢) ط: التحمل؛ ص: المحتمل؛ هـ: التمحيل.
(٣) ص: طريقة.
(٤) بعد الكلام السابق مباشرة.
(٥) المعتبر: وقد قيل.
(٦) المعتبر: لا يتعين ولا يتخصص.
(٧) ط، هـ، المعتبر: القدم. وفى نسخة أخرى من المعتبر: العدم.
(٨) المعتبر: بحدث.
(٩) من مشيئة... الخ: هنا تبدأ المقابلة مرة أخرى مع نسخة (س).
(١٠) م: أنه.
(١١) بذلك: كذا فى (هـ)، وفى سائر النسخ: ذلك.

الشرع الذى قَصْدُهم نُصْرَتهُ ، وأبطلوا حكم أوامره ونواهيه ، وكلَّ ما جاء لأجله من الحث على الطاعة ، والنهى عن المعصية ، وإن قالوا : يكون ذلك بأسْرِه [عنه][(١)] فهل هو بإرادة أم بغير إرادة؟ وكونه بغير إرادة أشنع ، وإن كان بإرادة[(٢)] فهل هى إرادة[(٣)] قديمة أم[(٤)] محدثة؟ فإن كانت قديمة فالإرادات القديمة غير واحدة ، وما أظنهم يقولون : إن المرادات الكثيرة[(٥)] صَدَرت عن إرادة واحدة.

قال : « وإن قالوا : إن ذلك يصدر عنه بإرادات حادثة ، فقد قالوا بما هربوا منه أوّلا ».

تعليق ابن تيمية

قلت : فأبو البركات لاستبعاد عقله أن تَصْدُر المرادات الكثيرة[(٥)] عن إرادة واحدة ظن أن هؤلاء لا يقولون به ، وهم يقولون به ، فإن هذا قول ابن كُلاب[(٦)] والأشعرى ، ومن وافقهما من أهل الكلام والفقه والحديث والتصوف ، يقولون : إنه يعلم المعلومات كلها بعلم واحد بالعين ، ويريد المرادات كلها بإرادة واحدة بالعين ، وإن كلامه الذى تكلم به[(٧)] من الأمر بكل مأمور والخبر عن كل مخبر عنه / هو أيضاً واحد بالعين[(٨)] ، ثم تنازع القائلون بهذا الأصل : هل كلامه معنى فقط والقرآن

٩٣/٢

(١) عنه : ساقطة من (م) ، (ق).
(٢) م : بإرادته.
(٣) س : إرادات ، هـ : بإرادات.
(٤) أم : كذا فى (س) والمعتبر. وفى سائر النسخ : أو.
(٥) الكثيرة : كذا فى (س) والمعتبر. وفى سائر النسخ : المتكثرة.
(٦) ابن كلاب : كذا فى (س) ، (هـ) ، وفى سائر النسخ : ابن الحاجب.
(٧) س : يتكلم به.
(٨) م (فقط) : للعين.

العربى ليس هو كلامه ، أو كلامه الحروف أو الحروف والأصوات التى نزل بها القرآن وغيره ، وهى قديمة العين؟ على قولين.

ومن القائلين بقدم أعيان الحروف والأصوات مَن لا يقولُ هى واحدة ، بل يقول : هى متعدّدة ، وإن كانت لا نهاية لها ، ويقول بثبوت حروف ، أو حروف ومعان لا نهاية لها فى آن واحد ، وأنها لم تَزَلْ ولا تزال ، وهذا مما أوجب قول القائلين بأن كلام الله مخلوق ، وأنه ليس له كلام قائم بذاته ، لما رأوا أن[1] ماليس بمخلوق فهو قديم العين ، والثانى ممتنع عندهم ، فتعين الأوّل.

وأولئك الصنفان قالوا : والأوّل ممتنع ، فتعين الثانى ، وهؤلاء إنما قالوا هذه الأقوال لظنهم أنه يمتنع أن تقوم به الأمور الاختيارية : لا كلام باختياره[2] ، ولا غير كلام ، كما قد بُيِّن فى موضعه.

وهذا [الاصل وهو][3] القول بقيام الحوادث [به][4] هو قول هشام بن الحكم وهشام الجواليقى وابن مالك الحَضْرمى وعلى بن ميثم[5]

(١) ص . ر . ط . هـ : أنه .

(٢) م (فقط) : لا كلام له باختياره .

(٣) الأصل وهو : ساقطة من (م) . (ق) .

(٤) به : ساقطة من (م) . (ق) . (س) .

(٥) م ، ق : على بن سهم ؛ ط . ص ، ر : على بن مسهم ؛ س : على بن متيم . والكلمة فى (هـ) غير منقوطة . ولعل الصواب ما أثبته . قال ابن حجر فى ترجمته فى لسان الميزان ٤/٢٦٥ – ٢٦٦ : « على بن ميثم العوفى أحد الرافضة . حكى عنه النظام قال : كنا نكلمه فيذكر ما يذهب إليه فنقول : أرأى أو سماع ؟ فينكر أن يكون يقول شيئا من رأيه . فنخبره فيقول : هذا هو بخلاف ذلك فيما مضى ، فما رأينا خجل من ذلك قط . حكاه ابن حزم فى الملل والنحل . قلت : وهو مشهور من أهل البصرة ، وكانت بينه وبين أبى الهذيل مناظره فى الفدية . ذكرها أبو القاسم التيمى فى كتاب « الحجة » . . . الخ » .

وأتباعهم[١] . وطوائف من متقدمى أهل الكلام والفقه ، كأبى معاذ التومنى وزهير الأثرى ، وداود الأصبهانى وغيرهم كما ذكره الأشعرى عنهم فى المقالات ، وقال[٢] « وكل القائلين بأن[٣] القرآن ليس بمخلوق – كنحو عبد الله بن سعيد بن كلاب[٤] ، ومن قال : إنه محدث ، كنحو زهير الأثرى – يعنى وداود الأصبهانى – ومن[٥] قال : إنه حدث[٦] ، كنحو أبى معاذ التومنى – يقولون : إن القرآن ليس بجسم ولا عرض » .

وأما أقوال أئمة الفقة[٧] والحديث والتصوف والتفسير وغيرهم من علماء المسلمين [وكذلك كلام الصحابة والتابعين لهم باحسان][٨] فكلام الرازى يدل على أنه لم يكن مطَّلعا[٩] على ذلك .

٩٤/٢ / والمقصود هنا أن نبين غاية حجة النفاة ، فإنه بعد أن ذكر الخلاف

كلام آخر للرازى

قال[١٠] : « والمعتمد أن نقول : كل ماصحَّ قيامُه بالبارى تعالى : فإما أن يكون صفة كمال ، أو لا يكون ، فإن كان صفة كمال استحال أن يكون

(١) س : وأتباعها .

(٢) مقالات الإسلاميين ٢٣٤/٢ – ٢٣٥ .

(٣) المقالات : إن .

(٤) المقالات : عبد الله بن كلاب .

(٥) المقالات : كنحو زهير ومن .

(٦) م ، ق : حادث .

(٧) س : الفقهاء .

(٨) العبارة التى بين المعقوفتين جاءت فى (س) فى هذا الموضع . وفى سائر النسخ بعد عبارة : مطلعا على ذلك .

(٩) م (فقط) : مطلقا . وهو خطأ .

(١٠) لم يبين ابن تيمية المرجع الذى ذكر فيه الرازى الكلام التالى والمعانى المتضمنة فى هذه العبارات ملخصة فى : الأربعين ، ص ١٢٠ ؛ المسائل الخمسون فى أصول الكلام للرازى ص ٣٥٩ ، ضمن مجموعة الرسائل » بمطبعة كردستان العلمية ، القاهرة ، ١٣٢٨ .

حادثاً ، وإلا كانت ذاته قبل اتصافه بتلك الصفة خالية عن صفة الكمال ، والخالى عن الكمال الذى هو ممكن الاتصاف به ناقص ، والنقص على الله محال بإجماع الأمة ، وإن لم يكن صفة كمال استحال اتصاف البارى بها ، لأن إجماع الأمة على[1] أن صفات الله[2] بأسْرها صفات[3] كمال ، فإثبات صفة لامن صفات الكمال خَرْقٌ للإجماع ، وإنه غير جائز » .

قال : « وهذا ما نعوّل عليه ، وإنه مركب من السمع والعقل » .

قال : « والذى عوّل عليه أصحابنا أنه لو صح اتصافه بالحوادث لوجب اتصافه بالحوادث أو بأضدادها فى الأزل ، وذلك يوجب اتصافه بالحوادث فى الأزل ، وإنه محال » .

وقال : « وهذه الدلالة مبنية على أن القابل للضدَّين يستحيل خلوه عنهما ، وقد عرفت فساده » .

قال : « ومن أصحابنا من أورد هذه الدلالة على وجه لا يحتاج فى تقريرها إلى البناء على ذلك الأصل ، وهو أنه لو كان قابلا للحوادث لكان قابلا لها فى الأزل ، وكون الشئ قابلا للشئ فرع عن[4] إمكان وجود المقبول ، فيلزم صحة حدوث الحوادث فى الأزل ، وهو محال » .

قال : « إلا أن ذلك معارض[5] بأن الله قادر فى الأزل ، ولا يلزم من أزلية قادريته صحة أزلية المقدور ، فكذلك هٰهنا » .

(١) ط : لأن الإجماع على . .

(٢) س : البارى .

(٣) ط . ص . ر . هـ : صفة .

(٤) س . ص . ط . ر . هـ : على .

(٥) ص . ط . ر : عارض .

قال : « ومنهم من قال : لو كانت الحوادث قائمة به لتغير، وهو محال » .

قال : « وهذا ضعيف ، لأنه إن فَسَّر التغير بقيام الحوادث به اتحد اللازم والملزوم ، وإن فسر بغيره امتنع إثبات الشرطية » .

قال : « وأما المعتزلة فجلهم تمسكوا بأن المفهوم من قيام الصفة بالموصوف / حصولها فى الحيز تبعا لحصول ذلك الموصوف فيه ، والبارى تعالى ليس فى الجهة ، فامتنع قيام الصفة به » . ٩٥/٢

قال : « وقد عرفت ضعف هذه الطريقة » .

قال : « ومشايخهم استدلوا بأن الجوهر إنما يصح قيام المعانى الحادثة به لكونه متحيزا ، بدليل أن العَرَض لما لم يكن متحيزا لم يصح قيام هذه المعانى به » .

قال : « وإنه باطل ؛ لاحتمال أن يقال : إن الجوهر إنما صح [1] قيام الحوادث به لا لكونه متحيزا ، بل لأمر آخر مشترك بينه وبين البارى تعالى ، وغير مشترك بينه وبين العرض . سَلَّمنا ذلك ، إلا أنه من المحتمل أن يكون الجوهر يقبل الحوادث لكونه متحيزا ، والله تعالى يقبلها لوصف آخر ؛ لصحة تعليل الأحكام المتساوية بالعلل المختلفة » .

قال : « واستدلوا أيضاً بأنه لو صح قيام حادث به لصح قيام كل حادث به » .

قال : « وهذه دعوى لا يمكن إقامة البرهان عليها » .

(١) س ، ص : يصح .

قال : « فهذه عيون ما تمسكت به الناس[١] فى هذه المسألة » .

تعليق ابن تيمية

قلت : أبو عبد الله الرازى من أعظم الناس منازعة للكرَّامية ، حتى يذكر بينه وبينهم أنواع من ذلك ، وميله إلى المعتزلة والمتفلسفة أكثر من ميله إليهم ، واختلف كلامه فى تكفيرهم ، وإن كان هو قد استقر أمره على أنه لا يكفِّر أحدا من أهل القبلة ، لا لهم ولا للمعتزلة ولا لأمثالهم . وهذه المسألة من أشهر المسائل التى ينازعهم فيها ، ومع هذا قد[٢] ذكر أن قولهم يلزم أكثر الطوائف ، وذكر أنه ليس لمخالفيهم عليهم حجة صحيحة ، إلا الحجة التى احتج [هو][٣] بها ، وهى من أضعف الحجج ، كما سنبينه إن شاء الله تعالى .

وأما الحجج التى يحتج بها الكُلاَّبية والمعتزلة فقد بيَّن هو فسادها ، مع أنه قد استوعب حجج النفاة ، والذى ذكره هو مجموع مايوجد فى كتب الناس مُفرَّقا ./ ونحن نوضح ذلك :

٩٦/٢

فأما الحجة الأولى – وهى[٤] : « أن القابل للشىء لا يخلو عنه وعن ضده ، فلو جاز اتصافه بها لم يخل [منها وما لم يخل][٥] من الحوادث ؛ فهو حادث[٦] » فهذه الحجة مبينة على مقدمتين ، وفى كل من المقدمتين نزاع معروف بين طوائف من[٧] المسلمين :

(١) م ، ق : ما تمسك به أهل السنة .

(٢) م (فقط) : فقد .

(٣) هو: ساقطة من (م) . (ق) .

(٤) س ، ر ، ط ، ص ، ق : وهو .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة فى (س) . (هـ) .

(٦) ط : فلو جاز اتصافه بها لم يخل من الحوادث وما لم يخل من الحوادث فهو حادث .

(٧) من : زيادة فى (م) . (ق) .

أما الأولى – وهى أن القابل للشىء لا يخلو منه ومن[١] ضده – فأكثر العقلاء على خلافها ، والنزاع فيها بين طوائف الفقهاء والنظار ، ومن الفقهاء من أتباع[٢] الأئمة الأربعة ، كأصحاب أحمد ومالك الشافعى وأبى حنيفة وغيرهم ، ومن[٣] قال ذلك التزم[٤] أن يكون لكل جسم طعم ولون وريح وغير ذلك من أنواع الأعراض، ولا دليل لأصحابها عليها .

وأبو المعالى فى كتابه المشهور الذى سماه « الإرشاد ، إلى قواطع الأدلة » لم يذكر على ذلك حجة ، بل هذه المقدمة احتاج إليها فى مسألة حدوث العالم لما أراد أن يبين أن الجسم لا يخلو من كل جنس من أجناس الأعراض عن عَرَض منه[٥] ، فأحال على كلامه مع الكرَّامية ، ولما تكلم مع الكرامية فى [هذه][٦] المسألة أحال على كلامه فى مسألة حدوث العالم مع الفلاسفة ، ولم يذكر دليلا عقلياً ، لا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء . وإنما احتج على الكرامية بتناقضهم .

ومضمون ما اعتمد عليه من قال : « إن القابل للشىء لا يخلو منه ومن ضده » أن الجسم لا يخلو عن الأكوان الأربعة : الاجتماع ، والافتراق ، والحركة ، والسكون ، فتُقَاس بقية الأعراض عليها ، واحتجوا بأن القابل لها لا يخلو عنها وعن ضدها بعد الاتصاف ، كما سلمته الكرامية ، فكذلك قبل الاتصاف .

(١) م ، ق : عنه وعن .
(٢) س : فيها بين طوائف النظار وبين الفقهاء من أتباع .
(٣) م : من .
(٤) م : والتزم .
(٥) منه : ساقطة من (س) .
(٦) هذه : زيادة فى (س) . (هـ) .

فأجابهم مَنْ خالفهم – كالرازى وغيره – بأن الأولى قياسٌ مَحْض بغير جامع ، فإذا قُدر أن الجسم يستلزم نوعاً من أنواع الأعراض ، فمن أين يجب أن يستلزم بقية الأنواع ؟ وأيضاً فإن الذى يُسَلِّمونه لهم الحركة والسكون ، والسكون : هل وجودٌ أو عدمٌ[1] ؟ فيه قولان معروفان ، وأما الاجتماع والافتراق فهو مبنى على / مسألة الجوهر الفرد ، ومن قال : « إن الأجسام ليست مركَّبة من الجواهر الفردة[2] » – وهم أكثر الطوائف – لم يقل بأن الجسم لا يخلو من الاجتماع والافتراق ، بل الجسم البسيط عنده واحد ، سواء قَبِلَ الافتراق أو لم يقبله ، وكذلك إذا قُدِّر أن فيه حقائق مختلفة متلازمة لم يلزم من ذلك أن يقبل الاجتماع والافتراق . ٩٧/٢

وأما كونه لا يخلو عنهما[3] بعد الاتصاف فأجابوا عنه بمنع ذلك فى الأعراض[4] التى لا تقبل البقاء كالحركات[5] والأصوات ، وأما ما يقبل البقاء فهو مبنى على أن الباقى هل[6] يفتقر زواله إلى ضد أم لا ؟ فمن قال : « إن الباقى لا يفتقر زواله إلى ضد » أمكنه أن يقول بجواز الخلو عن الاتصاف بالحادث بعد قيامه بدون ضد يزيله ، ومن قال : « لا يزول إلا بضد » قال : إن الحادث لا يزول إلا بضد حادث ، فإن الحادث بعد الحدوث لا يخلو المحل منه ومن ضده ، بناءً على هذا

(١) م . ق : وجودى أو عدمى .

(٢) س : المفردة .

(٣) س . ط . هـ : عنها .

(٤) ط . ر . ص . هـ : من الأعراض .

(٥) س : بقاء الحركات .

(٦) هل : ساقطة من (ط) .

الأصل ، فإن كان [هذا] [١] الأصل صحيحاً ثبت الفرق ، وإن كان باطلا منع الفرق ، وتناقُضهم يدلُّ على فساد أحد قوليهم [٢] .

ثُم القائلون بموجب هذا الأصل طوائف [٣] كثيرون ، بل أكثر الناس على هذا ، فلا يلزم من تناقض الكرامية تناقض غيرهم .

وأما المقدمة الثانية – « وهى أن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث » – فهذه قد نازع فيها طوائف من أهل الكلام والفلسفة والفقه والحديث والتصوف وغيرهم ، وقالوا : التسلسل الممتنع هو التسلسل فى العلل ، فأما التسلسل فى الآثار المتعاقبة والشروط المتعاقبة فلا دليل على بطلانه ، بل لا يمكن حدوث شيء من الحوادث ، لا العالم ولا شيء من أجزاء العالم ، إلا بناء [٤] على هذا الأصل ؛ فمن لم يجوز ذلك لزمه حدوث الحوادث بلا سبب حادث ، وذلك يستلزم ترجيح أحد طرفى الممكن بلا مرجح ، كما قد بسط هذا فى مسألة حدوث العالم ، وبيِّن أنه لابد من تسلسل الحوادث أو الترجيح بلا مرجح ، وأن القائلين بالحدوث بلا سبب حادث [٥] / يلزمهم الترجيح بلا مرجح ، [وأن القائلين بقدم العالم يلزمهم الترجيح بلا مرجح] [٦] ويلزمهم حدوث الحوادث بلا محدث أصلا ، وهذا أفسد من حدوثها بلا سبب حادث .

٩٨/٢

---

(١) هذا : زيادة فى (س) .

(٢) س ، ط : قولهم .

(٣) طوائف : ساقطة من (ق) .

(٤) ق : بنى .

(٥) عبارة « بلا سبب حادث » ساقطة من (س) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) . وفى س : والقائلين .

والطوائف أيضا متنازعة[١] فى هذا الأصل ، وجمهور الفلاسفة وجمهور أهل الحديث لا يمنعون ذلك . وأما أهل الكلام : فللمعتزلة فيه قولان ، وللأشعرية فيه قولان .

وأما الحجة الثانية – وهى[٢] أنه « لو كان قابلا لها لكان قابلا لها فى الأزل ، وذلك فرع إمكان وجودها [ووجودها][٣] فى الأزل [محال][٤] – فقد أجاب عنها بالمعارضة بأنه قادر على الحوادث ، ولا يلزم من كون القدرة أزلية أن يكون إمكان المقدور أزلياً .

قلت[٥] : ويمكن أن يجاب عنها بوجوه أخرى :

أحدها : أنه لا يسلَّم أنه إذا كان قابلا لحدوث الحادث أن يكون قابلا له فى الأزل إلا إذا أمكن وجود ذلك فى الأزل ، فإنه إذا قيل : « هو قابل لما يمتنع أن يكون أزلياً » كان بمنزلة أن يقال : هو قادر على ما يمتنع أن يكون أزلياً ؛ فمن اعتقد امتناع حدوث حادث فى الأزل ، وقال مع ذلك بأنه قادر على الحوادث وقابل لها ؛ لم يلزمه القول بإمكان وجود المقدور المقبول فى الأزل ،[٦] لكن هذا المقام هو مقام الذين يقولون « يمتنع حدوث الحوادث بلا سبب حادث » والكلام فى هذا مشترك بين كونه قادرا وقابلا ، فمن جوَّز حدوث الحوادث بلا سبب حادث – كالكُلاَّبية وأمثالهم من المعتزلة والكرامية – كان كلامه فى هذا

(١) س : متنازعون .

(٢) س ، ط ، ر ، ق ، ص ، هـ : وهو .

(٣) ووجودها : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٤) محال : زيادة فى (س) .

(٥) قلت : ساقطة من (س) .

(٦) س : لم يلزمه أن يكون وجود المقدور والمقبول فى الأزل .

بمنزلة كلامه فى هذا ، ومن قال : « إن حدوث الحوادث لابد له من سبب حادث » - كما يقوله من يقوله من أهل الكلام والفلسفة وأهل الحديث وغيرهم الذين يقولون : إنه تقوم به الأمور المتعلقة بقدرته ومشيئته ، ولم يزل كذلك ، أو يقولون بتعاقب ذلك فى غيره ، كما يشترك فى هذا الأصل من يقوله من الهشامية والمعتزلة والمرجئة وأهل الحديث والسلفية والفلاسفة ومن وافق هؤلاء من أتباع الأشعرى[١] وغيرهم - فقولهم فى هذا كقولهم فى هذا .

٩٩/٢ / **الوجه الثانى** : أن يلتزم قائل ذلك إمكان وجود المقبول فى الأزل ، كما يلتزم من يلتزم إمكان وجود المقدور[٢] فى الأزل ، وقد عرف أن لطوائف المسلمين فى هذا الأصل قولين معروفين ، فإن مالا يتناهى من الحوادث : هل يمكن وجوده فى [الماضى] والمستقبل[٣] أو فى الماضى فقط أو فيهما جميعا ؟ على ثلاثة أقوال معروفة ، قال بكل قولٍ طوائفُ من نظار المسلمين وغيرهم .

الوجه الثالث: أن يُجَاب بجواب مركب ، فيقال : هو قابل لما هو قادر عليه ، فإن كان ثبوت جنسها فى الأزل ممكناً كان قابلا لذلك فى الأزل وقادراً عليه فى الأزل[٤] ، وإن لم يكن ثبوت هذا الجنس ممكناً فى الأزل كان قابلا للممكن من ذلك ، كما هو قادر على الممكن من ذلك .

الوجه الرابع : أن يقال : كونه قابلا أو ليس بقابل : هو نظر فى

(١) س ، ص : من الأشعرية .

(٢) س : المقدورات .

(٣) م ، ق . . وجوده فى المستقبل فقط .

(٤) عبارة « وقادراً عليه فى الأزل » : ساقطة من (ق) ، (ص) .

محل هذه الأمور ، وليس نظرا فى إمكان تسلسلها أو امتناع ذلك ، كما أن النظر فى كونه يقبل الاتصاف بالصفات - كالعلم والقدرة - هو نظر فى إمكان اتصافه بذلك . فأما وجوبُ تناهى ما مضى من الحوادث أو ما بقى ، وإمكانُ وجود جنس الحوادث فى الأزل : فذلك لا اختصاص له بمحل دون محل ، فإن قُدِّر امتناعُ قيام ذلك به فلا فرق بين المتسلسل والمتناهى ، وإن قدّر إمكان ذلك كان بمنزلة إمكان حدوث الحوادث المنفصلة ، والكلامُ فى إمكان تسلسلها وعدم إمكان ذلك مسألة أخرى .

الجواب[1] الخامس : أن يقال : هذه الأمور المقبولة هى من الحوادث المقدورة ، بخلاف الصفات اللازمة له ، فإنها ليست مقدورة ، فالمقبولات تنقسم إلى مقدور وغير مقدور ، كما أن المقدورات تنقسم إلى مقبول وغير مقبول ، وما يقوم بالذات من الحوادث هو مقبول مقدور ، وحينئذ فإذا كان وجود المقدور فى الأزل محالا كان وجود هذا المقبول فى الأزل محالا ؛ لأن هذا المقبول مقدور من المقدورات ، وإذا كان وجود هذه الحوادث المقدورة المقبولة محالا فى الأزل لم يلزم من ذلك / امتناع وجودها فيما لا يزال ، كسائر الحوادث ، ولم يلزم من كون الذات قابلة لها إمكانُ وجودها فى الأزل . ٢/١٠٠

الجواب[1] السادس : أن يقال : أنتم تقولون : « إنه قادر فى الأزل » مع امتناع وجود المقدور فى الأزل ، وتقولون : « إنه قادر فى الأزل على مالا يزال[2] » فإن كان هذا الكلام صحيحاً أمكن أن يقال فى

(١) م ، ق : الوجه

(٢) ق : على مالم يزل .

المقبول[١] كذلك ، ويقال : هو قابل[٢] فى الأزل مع امتناع وجود المقبول فى الأزل ، وهو قابل فى الأزل لما [لا][٣] يزال ، وإن كان هذا الكلام باطلا لزم إما إمكان وجود المقدور فى الأزل ، وإما امتناع كونه قادراً فى الأزل ، وعلى التقديرين : يبطل ما ذكرتموه من الفرق بين القادر وبين القابل بقولكم[٤] : « تقدم القدرة على المقدور واجب دون تقدم القابل على المقبول » .

الجواب[٥] السابع : أن يقال : أنتم اعتمدتم فى هذا على أن تلك القابلية يجب أن تكون من لوازم الذات ، ويلزم من ذلك إمكان وجود المقبول فى الأزل ؛ لأن قابلية الشىء لغيره نسبةٌ بين القابل والمقبول ، والنسبة بين الشيئين موقوفة عليهما ، فيقال لكم : إن كانت النسبة[٦] بين الشيئين موقوفة عليهما - أى على تحققهما معا فى زمن واحد ، كما اقتضاه كلامكم - بطل فرقُكم ، وهو قولكم « بأن تقدم القدرة على المقدور واجب » فإن القدرة نسبة بين القادر والمقدور ، مع وجوب تقدم القدرة على المقدور ، وهكذا تقولون « الإرادة قديمة ، مع امتناع وجود المراد فى الأزل » وتقولون : « الخطاب قديم ، مع امتناع وجود المخاطب فى الأزل » فإذا كنتم تقولون بأن هذه الأمور التى تتضمن النسبة بين شيئين تتحقق فى الأزل مع وجود أحد المنتسبَيْن فى الأزل دون الآخر ، أمكن

(١) ق : فى القبول .

(٢) س : هو فاعل .

(٣) لا : ساقطة من (م) .

(٤) س : فقولكم .

(٥) م : الوجه .

(٦) س : النسبية

أن يقال : [إن][1] القابلية متحققة فى الأزل ، مع امتناع تحقق المقبول فى الأزل ، كما قال كثير من الناس : إن التكوين ثابت فى الأزل ، مع امتناع وجود المُكوَّن فى الأزل .

وأما الحجة الثالثة – وهو[2] أن قيام الحوادث به تَغَيُّرٌ ، والله منزه عن التغير – فهذه هى التى اعتمد عليها الشهرستانى فى « نهاية الإقدام » ولم يحتج بغيرها .

١٠١/٢ وقد أجاب الرازى وغيره عن ذلك بأن لفظ « التغير » مجمل ، فإن الشمس والقمر [والكواكب][3] إذا تحركت[4] أو تحركت الرياح أو تحركت الأشجار والدواب[5] من الأناسىِّ وغيرهم فهل يسمى هذا تغيرا ، أولا يسمى تغيرا ؟ فإن سُمى تغيرا كان المعنى أنه إذا تحرك المتحرك فقد تحرك ، وإذا تغير بهذا التفسير[6] فقد تغير ، وإذا قامت به الحوادث – كالحركة ونحوها – فقد قامت به الحوادث ، فهذا معنى قوله : « إن فُسر بذلك فقد اتحد اللازم والملزوم » .

فيقال : وما الدليل على امتناع هذا المعنى ؟ وإن سماه المسمى تغيراً ، وإن كان هذا لا يسمى تغيرا ، بل المراد بالتغير غير مجرد قيام الحوادث ، مثل أن يعنى بالتغير الاستحالة فى الصفات ، كما يقال : تغير المريض ، وتغيرت البلاد ، وتغير الناس ، ونحو ذلك ، فلا دليل على أنه يلزم من

(١) إن : ساقطة من (م) . (ق)
(٢) س : وهى .
(٣) والكواكب : ساقطة من (م) . (ق) .
(٤) م : إذا تحركتا .
(٥) م ، ق ، هـ : أو الدواب
(٦) م ، ق : التغير

الحركة ونحوها من الحوادث مثل هذا التغير، ولا ريب أن التغير المعروف فى اللغة هو المعنى الثانى ، فإن الناس لا يقولون للشمس والقمر والكواكب – إذا كانت جارية فى السماء – : إن هذا تغير، وإنها[1] تغيرت ، ولا يقولون للإنسان إذا كانت عادته أن يقرأ[2] القرآن ويُصَلى الخمس : إنه كلما قرأ وصلى قد تغير، وإنما يقولون ذلك لمن لم تكن عادته هذه الأفعال،فإذا تغيرت صفته وعادته [قيل] : إنه قد تغير[3].

وحينئذ فمن قال : « إنه سبحانه لم يزل متكلما إذا شاء ، فعَّالا لما يشاء » لم يسم أفعاله تغيرا ، ومن قال : « إنه تكلم بعد أن لم يكن متكلماً ، وفعل بعد أن لم يكن فاعلا » [فإنه][4] يلزم من قال : «إن الكلام والفعل يقوم به» ما يلزم من قال : «إن الكلام والفعل يقوم بغيره» والقول فى أحد النوعين كالقول فى الآخر. وإذا قدِّر أن النزاع لفظى فلا بد من دليل سمعى أو عقلى يجوّز أحدهما ويمنع الآخر، وإلا فلا يجوز التفريق بين المتماثلين بمجرد الدعوى ، أو بمجرد إطلاق لفظىٍّ من غير أن يكون ذلك اللفظ مما يدل على ذلك المعنى فى كلام المعصوم ؛ فأما إذا كان اللفظ فى كلام المعصوم – وهو كلام الله وكلام رسوله وكلام أهل الإجماع – / وعُلم مرادُهُ بذلك اللفظ ؛ فإنه يجب مراعاة مدلول ذلك اللفظ ، ولا يجوز مخالفة قول المعصوم. وإطلاقُ التغير على الأفعال ، كإطلاق لفظ «الغير» على الصفات ، وإطلاق لفظ «الجسم»

٢/١٠٢

---

(١) م . ق : أو أنها .

(٢) ق : إذا كان يقرأ . وفى (هـ) : إذا كانت عادته يقرأ .

(٣) م . ق . ط . ر . ص . هـ : إذا تغيرت صفته وعادته إنه قد تغير .

(٤) فإنه : زيادة فى (س) .

على الذات ، وكل هذه الألفاظ فيها إجمال واشتباه وإبهام . ومذهب السلف والأئمة : أنهم لا يطلقون لفظ « الغير » على الصفات ، لا نفياً ولا إثباتا ، فلا يطلقون القول بأنها غيره ولا بأنها ليست غيره ، إذ اللفظ مجمل ، فإن أراد المُطْلِق بالغير المباينَ فليست غيرا ، وإن أراد بالغير ما قد يعلم أحدهما دون الآخر ، فهى غير ، وهكذا ما كان من هذا الباب .

وإذا كان هذا كلامهم فى لفظ « الغير » فلفظ « التغير » مشتق منه .

ومن تأمل كلام فحول النظر فى هذه المسألة علم أن الرازى قد استوعب ما ذكروه ، وأن النفاة ليست معهم حجة عقلية تثبت[(١)] على السبر[(٢)] ، وإنما غايتهم[(٣)] إلزام التناقض لمن يخالفهم من المعتزلة والكرامية والفلاسفة .

ومن المعلوم أن تناقض المنازع يستلزم فساد أحدِ قوليه ، لا يستلزم فساد قوله بعينه الذى هو مورد النزاع ، ولهذا كان مَنْ ذَمَّ أهل الكلام المحدَث من أهل العلم لأنهم يصفونهم بهذا ، ويقولون : يقابلون[(٤)] فاسداً بفاسد ، وأكثر كلامهم فى إبداء مناقضات الخصوم .

وأيضاً فغير ذلك الخصم لا يلتزم مقالته التى ناقض بها مورد النزاع ، كما فى هذه المسألة ؛ فإنه وإن كانت الكرامية قد تناقضوا فيها فلم يتناقض فيها غيرهم من الأئمة والسلف وأهل الحديث وغيرهم من طوائف أهل النظر والكلام .

(١) تثبت : كذا فى (س) . (هـ) فقط . وفى سائر النسخ : بينة .

(٢) على السبر : كذا فى (س) . (ر) . (ط) . (هـ) . وفى (ص) : على التفسير ؛ وفى (ق) : على السر ؛ وفى (م) : على المثبتين .

(٣) م (فقط) : وإنما غاية ما معهم .

(٤) م (فقط) : إنهم يقابلون .

وقد قال أبو القاسم الأنصارى- شيخ الشهرستانى وتلميذ أبى المعالى-فى «شرح الإرشاد»[(١)] : «أجْوَدُ ما يتمسك به فى هذه المسألة تناقض الخصوم».

أقوال الجوينى فى مسألة أفعال الله ورد ابن تيمية عليه.

وهو كما قال : فإنه لم يجد لمن تقدمه فى ذلك مسلكا سديداً، لا عقلياً ولا سمعيا. واعتبر ذلك بما ذكره أبو المعالى فى كتابه الذى سماه : «الإرشادإلى / قواطع الأدلة» وقد ضمَّنه عيون الأدلة الكلامية التى يسلكها موافقوه، وقد تكلم على هذا الأصل فى موضعين من كتابه :

١٠٣/٢

أحدهما : فى مسألة حدوث العالم[(٢)]، فإنه استدل بدليل الأعراض المشهور، وهو أن الجسم لا يخلو عن الأعراض، وما لا يخلو عنها فهو حادث[(٣)]، وهو الدليل الذى اعتمدت عليه المعتزلة قبله، وهو الذى ذمه الأشعرى فى «رسالته إلى أهل الثغر»، وبيَّن أنه ليس من طرق الأنبياء وأتباعهم، والدليل هو مبنى على إثبات أربع مقدمات : الأعراض، وإثبات حدوثها، وأن الجسم لا يخلو منها، وإبطال حوادث لا أولَ لها[(٤)]، فلما صار إلى المقدمة الثالثة قال[(٥)] : «وأما الأصل الثالث-

---

(١) أبو القاسم سلمان بن ناصر بن عمران بن محمد الأنصارى. من أهل نيسابور. المتوفى سنة ٥١١ أو٥١٢، كان فقيها شافعيا ومفسرا ومتكلما ومن كتبه «شرح الإرشاد فى أصول الدين» وكتاب «الغنية» فى فروع الشافعية. انظر ترجمته فى : طبقات الشافعية ٩٦/٧ - ٩٩ ؛ شذرات الذهب ٣٤/٤ ؛ العبر ٢٧/٤ - ٢٨ ؛ الأعلام ٢٠٠/٣

(٢) انظر كتاب «الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد» للجوينى (ط. الخانجى. ١٣٦٩/١٩٥٠) ص ١٧ - ٢٧.

(٣) المرجع السابق. ص ١٧.

(٤) المرجع السابق. ١٧ - ١٨

(٥) المرجع السابق. ص ٢٢

وهو[١] تبيين استحالة تَعَرِّى الجواهر عن الأعراض – فالذى صار إليه أهل الحق : أن الجوهر لا يخلو عن كل جنس من الأعراض وعن جميع[٢] أضداده ، إن كان له أضداد[٣]. وإن كان له ضد واحد لم يخل الجوهر عن أحد الضدين ، وإن[٤] قُدِّر عَرَض لا ضد له لم يخل الجوهر عن قبول واحد من جنسه » .

قال[٥] : « وجوَّزت الملحدة خلو الجوهر عن جميع الأعراض ، والجواهر فى اصطلاحهم تسمى الهَيُولَى والمادة[٦] ، والأعراض تسمى الصورة » .

قال[٧] : « وجوّز الصالحى[٨] العروّ[٩] عن جملة الأعراض ابتداء ، ومنع البصريون من المعتزلة من[١٠] العرو عن جميع[١١] الأكوان ، وجوزوا

(١) الارشاد : فهو .

(٢) وعن جميع : كذا فى (س) ، (هـ) وفى « الإرشاد » ص ٢٣ ، وفى سائر النسخ : ومن جميع .

(٣) س : فإن كان له أضداد ؛ الإرشاد : إن كانت له أضداد ؛ هـ : وإذا كان له أضداد

(٤) الإرشاد (فى نسخة الأصل): فإن ، وفى نسختين ذكرهما المحققان فى الهامش : وإن .

(٥) بعد الكلام السابق مباشرة فى « الإرشاد » ص ٢٣ .

(٦) فى « الإرشاد » أثبت المحققان كلمة « الهيولى » فقط وذكرا فى التعليق : ح . م زادا : والمادة .

(٧) بعد الكلام السابق مباشرة .

(٨) لعله : صالح بن عمرو الصالحى ، ذكره الشهرستانى فى « الملل والنحل » وذكر « الصالحية » فقال : « أصحاب صالح بن عمرو الصالحى ومحمد بن شبيب وأبو شمر وغيلان بن حرث ومحمد بن التيمى كلهم جمعوا بين القدر والإرجاء » . وانظر كلام الأشعرى على أبى الحسين الصالحى ومذهبه فى الارجاء فى : مقالات الإسلاميين ١٩٨/١ .

(٩) الإرشاد : الخلو . وفى التعليق أن نسخة « م » ذكرت : العرو .

(١٠)من : ليست فى « الإرشاد » .

(١١)جميع : ليست فى « (س) . « الإرشاد » . (هـ) .

الخلو عما عداها ، وقال الكعبي[١] ومتبعوه : يجوز الخلو عن الأكوان ، ويمتنع العروّ عن الألوان[٢] » .

قال[٣] : « وكل مخالف لنا يوافقنا على امتناع العروّ عن الأعراض بعد قبول الجواهر لها ، فيفرض[٤] الكلام على الملحدة[٥] في الأكوان ؛ فإن القول فيها يستند إلى الضرورة ، فإننا[٦] ببديهة العقل نعلم أن الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق لا تعقل غير متماسة ولا متباينة .

ومما يوضح ذلك : أنها إذا اجتمعت فيما لا يزال[٧] فلا يتقرر اجتماعها[٨] إلا عن / افتراق سابق ، إذا قدّر لها الوجود قبل الاجتماع ، ٢/١٠٤ وكذلك إذا طرأ الافتراق عليها اضطررنا إلى العلم بأن الافتراق مسبوق باجتماع ، وغرضنا في روم[٩] إثبات حدث[١٠] العالم ؛ يتضح[١١] بالأكوان[١٢] » .

---

(١) سبقت ترجمة الكعبي جـ ١ . ص ٨١ .

(٢) الألوان : كذا في (س) ، « الارشاد » ص ٢٤ . وفي : ط ، ص ، ر ، هـ : الأكوان . وفي (م) . (ق) : الأعراض .

(٣) بعد الكلام السابق مباشرة . ص ٢٤ .

(٤) فيفرض : كذا في (س) ، (ص) ، الارشاد . وفي (ر) ، (م) . (ق) . (ط) : فنفرض

(٥) م ، ق : على التجدد .

(٦) فإننا : كذا في (هـ) . الإرشاد . وفي سائر النسخ : فإنا .

(٧) الارشاد (في نسخة واحدة) : فيما لم يزل .

(٨) الارشاد : فلا يتقرر في العقل اجتماعها .

(٩) م . ق : في دوام .

(١٠) م . ق . هـ : حدوث .

(١١) يتضح : كذا في (س) و « الإرشاد » . وفي سائر النسخ : فيصح . وفي (هـ) : سطح (كذا غير منقوطة) .

(١٢) بالأكوان : كذا في نسخة « م » من « الإرشاد » وما أثبته المحققان : بثبوت الأكوان .

قلت : إثبات الأكوان بقبول الحركة والسكون هو الذى لا يمكن[(١)] دفعه ؛ فإن الجسم الباقى لابد له من الحركة أو السكون ، وأما الاجتماع والافتراق فهو مبنى على إثبات الجوهر الفرد ، والنزاع فيه كثير مشهور ، فإن من ينفيه لا يقول : إن الجسم مركب منه ، ولا إن الجواهر كانت متفرقة فاجتمعت ، والذين يثبتونه أيضاً لا يمكنهم إثبات أن الجواهر كانت متفرقه فاجتمعت ، فإنه لا دليل على أن السمٰوات كانت جواهر متفرقة فجمع بينها ، ولهذا قال فى الدليل[(٢)] : «فإنا ببديهة العقل نعلم أن الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق لا تعقل غير متماسة ولا متباينة» . وهذا كلام صحيح ، لكن الشأن فى إثبات الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق ؛ فما ذكره من الدليل مبنى على تقدير أنها كانت[(٣)] متفرقة فاجتمعت ، وهذا التقدير غير معلوم ، بل هو تقدير مُنْتَفٍ فى نفس الأمر عند جمهور العقلاء من المسلمين وغيرهم .

ثم قال أبو المعالى[(٤)] : «وإن[(٥)] حاولنا رداً على المعتزلة فيما خالفونا [فيه][(٦)] تمسكنا بنكتتين : إحداهما : الاستشهاد بالإجماع[(٧)] على امتناع العروّ عن الأعراض بعد الاتصاف بها . فنقول : كل عَرَض باقٍ فإنه ينتفى عن محله بطَرَيان ضده[(٨)] ، ثم الضد إنما يطرأ فى حال عدم المنتفى به

(١) س : هو الذى يمكن .
(٢) وهو ما سبق وروده فى ص ١٩٠ وهو فى الارشاد ص ٢٤ .
(٣) كانت : ساقطة من (ق) ، (ر) ، (ص) ، (ط) .
(٤) الإرشاد ص ٢٤ بعد النص الأخير .
(٥) الإرشاد فى نسخة واحدة : فإن .
(٦) خالفونا فيه : كذا فى (هـ) وفى « الإرشاد » . وسقطت (فيه) من سائر النسخ .
(٧) بالإجماع : كذا فى (هـ) وفى « الإرشاد » وفى سائر النسخ : بالاجتماع .
(٨) ص ، ر : هذه ، وهو تحريف . وفى الإرشاد فى نسخة : ضد فيه . وفى نسخة : ضد .

على زعمهم ، فإذا انتفى البياضُ فهلا جاز أن لايحدث بعد انتفائه لون[١] ، إن كان يجوز الخلو[٢] من الألوان[٣] ، وتَطَّرد[٤] هذه الطريقة فى أجناس الأعراض » .

قلت : مضمون هذا أنه قاس ما بعد الاتصاف على ما قبله ، وقد أجابه المنازعون عن هذا بأن الفرق بينهما : أن الضد لا يزول إلا بطَريان ضده ، فلهذا لم يَخْلُ منهما : فإن كان هذا الفرق صحيحاً بطل القياس ، وإلا منع الحكم فى الأصل ، وقيل : بل يجوز خلوه بعد الاتصاف إذا أمكن زوال الضد بدون طريان آخر ، / وما ذكره فى السواد والبياض قضية جزئية[٥] ، فلا تثبت بها دعوى كلية ، ومن أين يعلم أن كل طعم فى الأجسام إذا زال فلا بد أن يخلفه طعم آخر؟ وكل ريح إذا زالت فلا بد أن يخلفها ريح آخر؟ وكذلك فى الإرادة والكراهة ونحو ذلك ، فمن أين يعلم أن المريد للشئ المحب له إذا زالت إرادته ومحبته فلا بد أن يخلفه كراهية[٦] وبُغْضة؟ ولم لا يجوز خلو الحى عن حب المعين وبغضه وإراداته وكراهته؟

١٠٥/٢

قال :[٧] « ونقول أيضا : الدال على استحالة قيام الحوادث بذات

---

(١) م . ق . ط . ص : كون .

(٢) الإرشاد : تقدير الخلو .

(٣) من الألوان : كذا فى (س) ؛ وفى « الإرشاد » . ص ٢٥ . وفى نسخة من « الارشاد » : من الألوان ابتداء . وفى سائر النسخ : عن الأكوان .

(٤) الإرشاد : ونطرد .

(٥) انظر ما ذكره قبل قليل : « فإذا انتفى البياض فهلا جاز أن لا يحدث بعد انتفائه لون » .

(٦) س : كراهة ؛ م : كراهيته .

(٧) الإرشاد : ص ٢٥ بعد النص السابق مباشرة .

الرب سبحانه وتعالى : أنها لو قامت به لم يَخْلُ عنها ، وذلك يقضى بحدثه[١] ، فإذا جوز الخصم عُرُوّ الجوهر عن حوادث[٢] مع قبوله لها صحةً وجوازاً فلا يستقيم مع ذلك دليل على استحالة قبول البارئ[٣] للحوادث » .

[٤] قلت : فلقائل[٥] أن يقول : هذا غايته[٦] إلزام لهؤلاء المعتزلة : [٧]إنكم إذا جوّزتم ذلك لم يكن لكم حجة على استحالة قبول البارى للحوادث[٤] .

فيقال : إما أن يكون هذا لازما ، وإما أن لا يكون لازما : فإن كان لازما دل ذلك على أنه لا دليل للمعتزلة على ذلك ، ولا دليل له أيضا ؛ فإن مجرد موافقة المعتزلة له لا يكون دليلا لواحد منهما فى شئ من المسائل التى لم نعلم[٨] فيها نزاعا ، فكيف مع ظهور النزاع ؟ وإن لم يكن لازما لهم لم يكن حجة عليهم .

فقد تبين أنه لم يذكر حجة على أن القابل للشئ لا يخلو منه ومن ضده

الموضع الثانى – قال فى أثناء الكتاب[٩] :

(١) م . ق . هـ : يقضى بحدوثه ط : يقتضى بحدثه ، الارشاد : يقضى لحدثه .
(٢) الإرشاد : عن الحوادث .
(٣) الإرشاد : البارى تعالى .
(٤ – ٤)ساقطة من (ق) فقط .
(٥) س : ولقائل .
(٦) م : غاية .
(٧) م : هؤلاء للمعتزلة .
(٨) ط . ص . ر : يعلم .
(٩) الإرشاد . ص ٤٤ .

« (فصل) [١] مما [٢] يخالف [٣] فيه الجوهر حكم الإله : قبولُ الأعراض ، وصحة الاتصاف بالحوادث ، والربُّ [٤] يتقدس عن قبول الحوادث » .

قال : [٥] « وذهبت الكرامية إلى أن الحوادث تقوم بذات الرب ، ثم زعموا أنه لا يتصف بما يقوم به من الحوادث ، وصاروا [٦] إلى جهالة لم يُسبقوا إليها ، فقالوا : [القول] الحادث [٧] يقوم [٨] بذات الرب [٩] ، وهو غير قائل به [١٠] ، وإنما يقول [١١] بالقائلية [١٢] ، والقائلية [١٣] عندهم / القدرة على التكلم [١٤] ، وحقيقة أصلهم : أن أسماء الرب لا يجوز أن تتجدد [١٥] ، ولذلك [١٦] وصَفوه بكونه خالقا فى

١٠٦/٢

(١) زاد المحققان بعد كلمة فصل عبارة « فى عدم قبول الله للأعراض » وجعلاها عنوانا للفصل .

(٢) س ، ص ، ط ، ر ، هـ : فيما ؛ وفى « الإرشاد » : مما .

(٣) م ، ق : خالف .

(٤) الإرشاد : والرب سبحانه وتعالى .

(٥) بعد الكلام السابق مباشرة .

(٦) الإرشاد : وصار ، وهو خطأ .

(٧) القول الحادث : كذا فى « الإرشاد » . وفى (هـ) : القول بالحادث . وفى (س) : الحوادث . وفى سائر النسخ : الحادث .

(٨) س : تقوم .

(٩) الإرشاد : الرب سبحانه وتعالى .

(١٠) قائل به : كذا فى « الإرشاد » ، (هـ) . وفى (ر) : قائل . وفى سائر النسخ : قابل .

(١١) يقول : كذا فى (س) ، (ص) ، (ر) ، (ط) . وفى (م) ، (ق) : يقوم . وفى الإرشاد : وإنما هو قائل .

(١٢) م ، ق ، ص ، ط : بالقابلية .

(١٣) م ، ق ، ص ، ط : والقابلية .

(١٤) عبارة : والقائلية عندهم القدرة على التكلم ليست فى « الارشاد » .

(١٥) أن تتجدد : كذا فى (س) ، (هـ) ، وفى « الإرشاد » ، ص ٤٥ . وفى سائر النسخ : أن تجرد .

(١٦) م ، ق ، ط ، ر ، ص : وكذلك .

الأزل ، ولم يتحاشوا من قيام الحوادث به ، وتنكبوا إثبات[١] وصف جديد له ذكرا وقولا »[٢] .

قال[٣] : « والدليل على بطلان ما قالوه : أنه لو قَبِل الحوادث لم يَخْلُ منها ، لما سبق تقريره فى الجواهر ، حيث قضينا باستحالة تعرِّيها عن الأعراض ، ولو لم تخل[٤] عن الحوادث لم تسبقها ، وينساق[٥] ذلك إلى الحكم بحدث الصانع »[٦] .

قال[٧] : « ولا يستقيم هذا الدليل على أصل المعتزلة ، مع مصيرهم إلى تجويز خلو الجوهر عن الأعراض ، على تفصيل لهم أشرنا إليه ، وإثباتهم أحكاما متجددة لذات الرب تعالى من الإرادة المحدثة[٨] القائمة لا بمحل[٩] على زعمهم ، ويصدهم أيضا عن طرد دليل[١٠] فى هذه المسألة : أنه إذا لم يمتنع تجدد أحكام للذات من غير أن تدل على الحدث[١١] لم يبعد[١٢] مثل ذلك فى اعتوار نفس الأعراض على الذات » .

---

(١) الارشاد (فى نسختين) : عن إثبات . وفى نسخة بدون « عن » .

(٢) ذكرا وقولا : كذا فى « الإرشاد » وفى (هـ) . وفى سائر النسخ : قولا وذكرا .

(٣) بعد النص السابق مباشرة .

(٤) الإرشاد فى نسخة : ومالم تخل ، وفى نسختين : ولو يخل .

(٥) م . ق . ر . ط : وسياق . ولم تظهر الكلمة فى مصورة (ص) .

(٦) م . ق : وسياق ذلك يؤدى إلى الحكم بحدوث الصانع .

(٧) بعد النص السابق مباشرة .

(٨) الإرشاد (فى نسختين) : من الارادات الحادثه . وفى نسخة : عن الارادة الحادثة .

(٩) الإرشاد : لا بمحال .

(١٠) الإرشاد : (فى نسختين) : دليلهم ، وفى نسخة : دليل .

(١١) م . ق . ط : الحدوث .

(١٢) م . ق . ط . ر . ص : لم يتعد .

هذا كلامه ، ولقائل أن يقول : قوله « الدليل على بطلان ما قالوه : أنه لو قبلها لم يخل منها لما سبق تقريره فى الجواهر »[١] هو لم يذكر دليلا هناك إلا قياس ما قبل الاتصاف على ما بعده ، وهو[٢] ليس حجة علمية عقلية ، بل غايته : احتجاج بموافقة منازعه فى مسألة عظيمة عقلية تُرَدُّ لأجلها نصوصُ الكتاب والسنة ، وينبنى[٣] عليها من مسائل الصفات والأفعال أمور عظيمة اضطرب فيها الناس ، فمن الذى يجعل أصول الدين مجرد قول قالته طائفة من أهل الكلام وافق بعضهم بعضا عليه من غير حجة عقلية ولا سمعية ؟

وقد أجابه المنازعون بجواب مركب ، وهو إما الفرق - إن صح - وإلا منع[٤] حكم الأصل .

وأيضا فإنه قد قرر هناك وهنا أن المعتزله أئمة الكلام الذين أظهروا فى الإسلام نفى الصفات والأفعال ، وسموا ذلك تقديسا له عن الأعراض والحوادث ، / وقد[٥] ذكر أبو المعالى أنه لا حجة لهم على استحالة اتصافه بالحوادث ، وأنه يلزمهم نقيض ذلك ؛ أما الأول : فإن القابل للشىء عندهم يجوز أن يخلو عنه وعن ضده ، وأما لزوم هذا القول لهم : فلإثباتهم أحكاماً متجددةً للربِّ ، وأنه[٦] إذا لم يمتنع تجدد أحكام للذات ١٠٧/٢

---

(١) ط . ص . ر : الجوهر . وسبق ورود هذه العبارة قبل قليل .

(٢) س : وهذا .

(٣) م . ق : ويبتنى ؛ س : ويبنى .

(٤) منع : كذا فى (س) . وفى (م) : فنع . وفى (ص) . (ط) . (ر) . (ق) : لمنع .

(٥) س ، ص ، ر . ط ، هـ : قد .

(٦) س : وأنه تعالى .

من غير أن يدل[1] على الحدوث : لم يبعد مثل ذلك فى اعتوار أنفس[2] الأعراض ، وكان[3] ما ذكره الأستاذ أبو المعالى يقتضى أن القول بحلول الحوادث يلزم المعتزلة ، وأنه لا دليل لهم على نفى ذلك ، وهو أيضا لم يذكر دليلا لموافقيه على نفى ذلك .

فأفاد ما ذكره أن أئمة النفاة لحلول الحوادث به القائلين بأنه لا يقوم به ما يتعلق بمشيئته [وقدرته][4] لا دليل لهم على ذلك ، بل قولهم يستلزم قول أهل الإثبات لذلك .

قال[5] : « ونقول للكرامية : مصيركم إلى إثبات قول حادث مع نفيكم اتصاف البارى به تناقض ؛ إذ لو جاز قيام معنى بمحل[6] من غير أن يتصف المحل بحكمه لجاز شاهدا قيام أقوال وعلوم وإرادات بمحال من غير أن تتصف المحال بأحكام موجبة عن المعانى ، وذلك يخلط الحقائق ويجر إلى جهالات » .

قال[7] : « ثم نقول لهم : إذا جوزتم قيام ضروب من الحوادث بذاته ، فما المانع من تجويز قيام أكوان[8] حادثة بذاته على التعاقب ؟

---

(١) س : تدل ؛ هـ : غير منقوطة .
(٢) م ، ق ، ص : نفس .
(٣) س ، هـ : فكان .
(٤) وقدرته : زيادة فى (س) ، (هـ) .
(٥) بعد النص الأخير مباشرة فى « الإرشاد » ص ٤٥ .
(٦) الإرشاد : بمحل غائبا .
(٧) بعد الكلام السابق مباشرة فى الإرشاد ، ص ٤٦ .
(٨) الإرشاد : ألوان .

وكذلك سبيل الإلزام فيما يوافقوننا(١) على استحالة قيامه به(٢) من الحوادث .
ومما يلزمهم : تجويز قيام قدرة حادثة وعلم حادث بذاته ، على حسب أصلهم فى القول والإرادة الحادثين(٣) ولا يجدون بين ما جوَّزوه وامتنعوا عنه فصلا » .

قال(٤) : « ونقول لهم(٥) : قد(٦) وصفتم الرب تعالى بكونه متحيزا ، وكل متحيز جسم(٧) وجرم ، ولا يتقرر(٨) فى المعقول خلو الأجرام من الأكوان(٩) ، فما المانع من تجويز قيام الأكوان(١٠) بذات الرب ؟ ولا محيص لهم عن شىء مما أَلزِموه » .

قلت : ولقائل أن يقول : هذه الوجوه الأربعة التى ذكرها ليس فيها حجة تصلح لإثبات الظن فى الفروع ، فضلا عن إثبات اعتقاد يقينى فى أصول الدين / يُعَارِضُ به(١١) نصوص الكتاب والسنة ؛ فإن غاية هذا الكلام – إن صح – أن الكرامية تناقضوا ، وقالوا قولا ولم يلتزموا بلوازمه(١٢) .

١٠٨/٢

(١) ق . ط . ص . ر . س . هـ : فيما يوافقونا . والمثبت عن (م) والارشاد .
(٢) الإرشاد (فى نسخة واحدة) : به سبحانه . وفى نسختين : به .
(٣) الإرشاد (فى نسخة واحدة) : الحادثتين . وفى نسختين : الحادثين .
(٤) بعد الكلام السابق مباشرة .
(٥) الإرشاد : ونقول أيضا .
(٦) الإرشاد (فى نسختين) : إذا . وفى نسخة : قد .
(٧) س : حجم .
(٨) الإرشاد (فى نسخة) : فلا يتقرر . وفى أخرى : ولا يتقدر . وفى ثالثة : ولا يتعذر .
(٩) الإرشاد (فى نسخة) : عن الألوان . وفى أخرى : على الألوان . وفى ثالثة : عن الأكوان .
(١٠) قيام الأكوان : كذا فى نسخة من الإرشاد. وفى أخرى : قيام الألوان. وفى ثالثة : قيام ألوان .
(١١) م (فقط) : تعارض به . وفى (هـ) غير منقوطة .
(١٢) س . ص . ط . ر . هـ : لوازمه .

فيقال : إن كان ما ذكره لازما لهم لزمهم الخطأ : إما فى إثبات الملزوم ، وإما فى نفى اللازم ، ولم يتعين الخطأ فى أحدهما ، فلم لا يجوز أن يكون خطؤهم فى نفى اللوازم[1] ؟ فإن أقام على ذلك دليلا عقليا كان هو حجة كافية فى المسألة ، وإلا استفدنا خطأ الكرامية فى أحد قوليهم ، وإن لم يكن ما ذكره لازما لهم لم يفد لا إثبات تناقضهم ولا دليلا فى مورد النزاع .

ثم يقال : أما الوجه الأول فحاصله نزاع لفظى : هل يتصف بالحوادث أو لا يتصف ؟ كالنزاع فى أمثال ذلك ، وإذا كان من أصلهم الفرق بين اللازم وغير اللازم ، بحيث يسمون اللازم صفة دون العارض ، كاصطلاح من يفرق بين الصفات والأفعال [فلا يسمى الأفعال صفات وإن قامت بمحل][2] كاصطلاح[3] من يفرق بين الأقوال والأفعال ، فلا يسمى ما يتكلم به الإنسان عملا ، وإن كان له فيه حركة ونحو ذلك - كانت هذه أمورًا اصطلاحية لفظية لغوية ، لا معانى عقلية . والمرجع فى إطلاق الألفاظ - نفيا وإثباتا - إلى ما جاءت به الشريعة ، فقد يكون فى إطلاق اللفظ مفسدة وإن كان المعنى صحيحاً .

وما ألزمهم إياه فى الشاهد : فأكثر الناس يلتزمونه فى الأفعال ؛ فإن الناس تفرّق فى الإطلاقات بين صفات الإنسان وبين أفعاله ، كالقيام

---

(١) م . ق . هـ : اللازم .

(٢) ما بين المعقوفتين فى (س) . (هـ) . وفى (ر) . (ص) . (ط) : وصفات إن قامت بمحل . ومكان هذه العبارات يوجد سقط فى (ق) .

(٣) ق . ر . ص . م . هـ : وكاصطلاح ، ط : وكان اصطلاح .

والقعود والذهاب والمجيء ؛ فلا يسمون[(١)] ذلك صفات ، وإن قامت بالمحل . وكذلك العلم الذي يعرض للعالم ويزول ، والإرادة التي تعرض له وتزول ، قد[(٢)] لا يسمون ذلك صفة له ، وإنما يصفونه بما كان ثابتا له كالخلق الثابت .

وبالجملة فهذه بحوث لفظية سمعية ، لا عقلية ، وليس هذا موضعها .

وأما قيام الأكوان به على التعاقب ، وقيام ما أحالوا قيامه به ، فهم يفرّقون بين ما جوزوه ومنعوه بما يفرِّق به مثبتة الصفات بين ما وصفوه [به][(٣)] وبين ما منعوه ، / فكما أنهم يصفونه بصفات الكمال فلا يلزمهم أن يصفوه بغيرها ، فكذلك هؤلاء يقولون ، فإن صح الفرق وإلا كانوا متناقضين . ١٠٩/٢

ومن المعلوم أن الله تعالى لما وُصِفَ بالسمع والبصر – كما دلت عليه النصوص – ألزمت النفاة لأهل الإثبات إدراك الشم والذوق واللمس ، فمن الناس من طرد القياس ، ومنهم من فرق بين الثلاثة والاثنين ، ومنهم من فرق بين إدراك اللمس ، وإدراك[(٤)] الشم والذوق ؛ لكون النصوص أثبتت الثلاثة دون الاثنين .

فإذا قال المعتزلة البصريون والقاضي أبو بكر وأبو المعالي وغيرهما ممن يصفه بالإدراكات الخمسة ، لمن لم يصفه إلا باثنين أو ثلاثة : يلزمكم

(١) م ، ق : فلا يسمى .
(٢) م ، ق : وقد .
(٣) به : ساقطة من (م) .
(٤) س : وبين إدراك .

طرد القياس ، لزمهم إما الفرق وإلا كانوا متناقضين ، ولم يكن هذا دليلا على إبطال اتصافه بالسمع والبصر. وكذلك إذا قال من جعل الإدراكات الخمسة تتعلق به ، كما فعله هؤلاء ومن وافقهم ، كالقاضى أبى يعلى ونحوه لمن أثبت الرؤية : يلزمكم أن تصفوه بتعلق السمع والشم والذوق واللمس به ، كما قلتم فى الرؤية ؛ كانوا أيضا على طريقين : منهم من يذكر الفرق ، ومنهم من يفرق بين اللمس وغيره ، لمجىء النصوص بذلك دون غيره .

قال أبو المعالى فى « إرشاده »[(١)] : « فإن قيل : قد وصفتم الرب تعالى[(٢)] بكونه سميعاً بصيراً ، والسمع والبصر إدراكان ، ثم ثبت شاهدا [إدراكات] سواهما[(٣)] : إدراك يتعلق بقبيل الطعوم ، وإدراك يتعلق بقبيل الروائح ، وإدراك يتعلق بالحرارة والبرودة واللين والخشونة ، فهل تصفون الرب تعالى بأحكام هذه الإدراكات أم تقتصرون على وصفه بكونه سمعياً بصيرا ؟

قلنا : الصحيح المقطوع به عندنا : وجوبُ وصفه بأحكام الإدراك[(٤)] ، إذ كل إدراك ينفيه ضد [فهو آفة][(٥)] فما[(٦)] دل على وجوب

(١) فى « الإرشاد » ص ٧٦ — ٧٧ .

(٢) م ، ق : قد وصفتم لنا الرب تعالى ؛ ص ، هـ : قد وصفتم الرب ؛ ط : قد وضعتم الرب تعالى ؛ س : قد وصفت الرب ؛ الارشاد : قد وصفتم البارى (وفى نسخة) : الرب تعالى . والمثبت عن (ر) .

(٣) الإرشاد : ثم تثبت شاهدا إدراكات سواهما (وفى نسخة لا توجد كلمة : إدراكات) . وفى سائر النسخ : ثم ثبت شاهدا سواهما . وزدت كلمة « إدراكات » ليستقيم الكلام .

(٤) الإرشاد (ص ٧٧) : الإدراكات .

(٥) عبارة « فهو آفة » فى « الإرشاد » ص ٧٧ . وسقطت من جميع النسخ . وفى (هـ) : هو آفة .

(٦) فما : كذا فى (س) والإرشاد . وفى سائر النسخ : مما .

وصفه بحكم[١] السمع والبصر ، فهو دال على وجوب وصفه بأحكام الإدراك[٢] ، ثم يتقدس الرب تعالى[٣] عن كونه شاماً ذائقاً لامسًا[٤] : فإن هذه الصفات منبئة عن ضروب من الاتصالات ، والرب يتعالى /عنها ، ٢/١١٠ وهى لا تنبىء[٥] عن حقائق الإدراكات ؛ فإن الإنسان يقول : شممت تفاحة فلم أدرك ريحها[٦] ، ولو كان الشم دالاً على الإدراك لكان ذلك بمثابة قول القائل : أدركت ريحها ، ولم أدركه ، وكذلك القول فى الذوق واللمس[٧] » .

[**قلت**] :[٨] ولا يلزم من تناقض هؤلاء – إن كانوا متناقضين – نفى الرؤية التى تواترت بها النصوص عن النبى صلى الله عليه وسلم .

وقلت[٩] : وأما تعاقب الحوادث : فهم نفوه ، بناء على امتناع حوادث لا أول لها ، فإن صح هذا الفرق وإلا لزمهم طرد الجواز[١٠] ، كما طرده غيرهم ممن لا يمنع ذلك .

---

(١) الإرشاد : بأحكام .
(٢) هـ : الادراكات .
(٣) الرب تعالى : كذا فى (ط) ، (ر) ، (هـ) . وفى الإرشاد : الرب سبحانه وتعالى .
(٤) شاما ذائقا لامسا : كذا فى (هـ) ، الإرشاد . وفى (س) : شاما أو ذائقا أولامساً . وفى سائر النسخ : شاما وذائقاً ولامساً .
(٥) الإرشاد : ثم هى لا تنبىء .
(٦) ط ، ر : بريحها .
(٧) هنا آخر عبارات « الإرشاد » ص ٧٧ .
(٨) قلت : زيادة فى (س) .
(٩) وقلت : كذا فى (ط) ، (ر) . وفى (م) ، (ق) ، (ص) : قلت . وسقطت الكلمة من (س) ، (هـ) .
(١٠) ص : طرد ذلك الجواز .

وأما حدوث القدرة والعلم فنفوهما ؛ لأن عدم ذلك يستلزم النقص ، لعموم تعلق العلم والقدرة ، بخلاف الإرادة والكلام ، فإنه لا عموم لهما ؛ فإنه سبحانه لا يتكلم إلا بالصدق ، لا يتكلم بكل شيء ، ولا يريد إلا ما يسبق[1] علمه به ، لا يريد كل شيء ، بخلاف العلم والقدرة ، فإنه بكل شيء عليم ، وعلى كل شيء قدير .

وهذا كما فرقت المعتزلة بين هذا وهذا ، فقالوا : إن له إرادة حادثة وكلاماً حادثا ، ولم يقولوا : له عالمية حادثة وقادرية حادثة ، فالسؤال على الفريقين جميعا . فإن صح الفرق ، وإلا كانوا متناقضين . وقد أثبت غيرهم قيام علم بالموجود بعد وجوده ، ولم يجعل ذلك عين العلم المتعلق به قبل وجوده ، كما دل على ذلك ظاهر النصوص . وقد أثبت ذلك من أهل الكلام والفلسفة طوائف ، كأبى الحسين البصرى وأبى البركات وغيرهم ، وغير المتقدمين مثل هشام بن الحكم وأمثاله ، ومثل جهم . والمفرِّق[2] — إن صح فرقه — وإلا لزم تناقضه .

وقيام الأكوان به نفوه[3] ؛ لأنها هى دليلهم على حدوث العالم [كما][4] استدلت بذلك المعتزلة ، وهم يقولون : المتصف بالأكوان لايخلو منها . وهذا معلوم بالبديهة كما بينّه الأستاذ أبو المعالى فى أول كلامه ، وقال[5] : « نفرض الكلام فى الأكوان[6] ؛ فإن القول فيها يستند

(١) س : ما سبق .

(٢) م ق : والفرق .

(٣) س ، ص ، ط ، ر : نفوها . وفى (هـ) : وقيام الألوان به نفوها .

(٤) كما : ساقطة من (م) فقط .

(٥) الإرشاد ، ص ٢٤ .

(٦) الإرشاد : فيفرض الكلام مع الملحدة فى الأكوان .

إلى الضرورة ، فإذا كان من المعلوم بالضرورة : أن القابل للأكوان لا يخلو عنها ، فلو وصفوه بالأكوان للزم أن لا يخلو عنها ، وهم يقولون / ١١١/٢ بامتناع تسلسل الحوادث ، ويقولون : مالا يخلو من الحوادث فهو حادث ، كما يوافقهم على ذلك أبو المعالى وأمثاله ؛ فإن كان هذا الفرق صحيحاً بطل الإلزام لهم وصح فرقهم ، وإن لم يكن هذا الفرق صحيحاً لم يكن فى ذلك حجة للمنازع لهم ، بل يقول القائل : كلاكما مخطىء ، حيث قلتم بامتناع دوام الحوادث وتسلسلها .

ومعلوم أن هذا كلام متين لا جواب عنه ؛ فإن فرقهم بين الأكوان وغيرها هو العلم الضرورى من الجميع بأن[١] القابل للأكوان لا يخلو منها ، فما قبل الحركة والسكون لم يخل من أحدهما[٢] ؛ فهذا هو محيصهم عما ألزمهم به ؛ فإن كانت الأكوان كغيرها فى أن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده فقد ثبت تناقضهم إذا كان قابلا لها ، وإن لم تكن مثل غيرها – كما تقوله المعتزلة – صح فرقهم . وهم يدّعون أنه ليس قابلا لها ، كما قد وافقهم على ذلك المعتزلة والأشعرية .

فإذا قال المعترض عليهم : يجب على أصلهم أن يكون قابلا لها ؛ لأنهم يصفونه بكونه متحيزاً ، وكل متحيز جسم[٣] وجرم ، قيل : هذا كما تقوله المعتزلة للأشعرية : يلزمكم إذا قلتم إن له حياة وعلماً وقدرة : أن يكون متحيزا ؛ لأنه لا يُعقل قيام هذه الصفات إلا بمتحيز ، ويقولون :

---

(١) س . ط . ر . هـ : أن . ولم تظهر الكلمة فى (ص) .

(٢) س : لا يخلو منهما .

(٣) س : حجم .

إنه لا يعقل موصوف بالعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والإرادة إلا ما هو جسم ؛ فإذا وصفتموه بهذه الصفات لزمكم أن يكون جسما .

فإذا قال هؤلاء للمعتزلة : قد اتفقنا نحن وأنتم على أنه حى عليم قدير ، وليس بمتحيز ولا جسم ، فإذا عقلنا موجوداً حياً عليما قديراً ليس بجسم عقلنا حياة وعلماً وقدرة لا تقوم بجسم ، قالوا : وأنتم وافقتمونا على أنه حى عليم قدير ، وإثباتُ حى عليم قدير بلا حياة ولا علم ولا قدرة مكابرةٌ للعقل واللغة والشرع .

قالت الكرّامية لهؤلاء : قد اتفقنا نحن وأنتم على أنه موصوف بالحياة والعلم والقدرة ونحو ذلك من الصفات ، مع اتفاقنا [نحن وأنتم][1] على أنه لا يتصف بالأكوان ، فهكذا إذا جوّزنا عليه أنه يسمع أصوات عباده حين يدعونه ، ويراهم بعد أن / يخلقهم ، ويغضب عليهم إذا عَصَوْه ، ويحب العبد إذا تقرب إليه بالنوافل ، ويكلم[2] موسى حين أتى الوادى ، ويحاسب خلقه يوم القيامة ، ونحو ذلك مما دلت عليه النصوص ؛ لم يلزمنا مع ذلك أن نجوّز عليه حدوث الأكوان . ١١٢/٢

ومَنْ تدبَّر كلام هؤلاء الطوائف – بعضهم مع بعض – تبين له أنهم لا يعتصمون فيما يخالفون به الكتاب والسنة إلا بحجة جَدَلية يسلِّمها بعضُهم لبعض ، وآخرُ منتهاهم : حجة يحتجونْ بها فى إثبات حدوث العالم لقيام الأكوان[3] به أو الأعراض ، ونحو ذلك من الحجج التى هى

---

(١) نحن وأنتم : زيادة فى (س) .

(٢) ويكلم : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : ونادى .

(٣) س : الألوان .

أصل الكلام المحدَث ، الذى ذمه السلف والأئمة وقالوا : إنه جهل ، وإن[١] حكم أهله « أن يُضْربوا بالجريد والنعال ، ويُطَاف بهم فى القبائل والعشائر ، ويقال : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقْبَلَ على الكلام » ولكنْ[٢] مَنْ عرف حقائق ما انتهى إليه هؤلاء الفضلاء الأذكياء ازداد بصيرة وعلماً ويقيناً بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، وبأن ما يعارضون به الكتاب والسنة من كلامهم الذى يسمونه عقليات : هى من هذا الجنس الذى لا ينفُق إلا بما فيه من الألفاظ المجملة المشتبهة ، مع من قلّت معرفته بما جاء به الرسول وبطرق إثبات ذلك ، ويتوهم أن بمثل هذا الكلام يثبت معرفة الله وصدق رسله[٣] ، وأن الطعن فى ذلك طعن فيما به يصير العبد مؤمناً ، فيتعجل رد كثير مما جاء به الرسول [صلى الله عليه وسلم لظنه أنه بهذا الرد يصير مصدقا للرسول][٤] فى الباقى . وإذا انعم النظر تبين له أنه كلما ازداد تصديقا لمثل هذا الكلام ازداد نفاقا وردا لما جاء به الرسول ، وكلما ازداد معرفة بحقيقة هذا الكلام وفساده ازداد إيماناً وعلماً بحقيقة ما جاء به الرسول ، ولهذا قال من قال من الأئمة : « قَلَّ أحدٌ نظر فى الكلام إلا تزندق وكان[٥] فى قلبه غل على أهل الإسلام » بل قالوا : « علماء الكلام زنادقة » .

ولهذا قيل : إن حقيقة ما صنفه هؤلاء [فى كتبهم][٦] من الكلام

(١) س : وقالوا إن .

(٢) م ، ق : وكذا .

(٣) س ، ص : رسوله .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) فقط .

(٥) إلا تزندق وكان : كذا فى (م) فقط . وفى سائر النسخ : إلا كان .

(٦) فى كتبهم : زيادة فى (س) .

[الباطل المحدث المخالف للشرع والعقل هو][1] : ترتيبُ الأصول فى تكذيب الرسول ، ومخالفة صريح المعقول وصحيح المنقول ؛ ولولا أن هؤلاء القوم جعلوا هذا علماً مقولا وديناً مقبولاً ، يردُّون به نصوصَ الكتاب والسنة ، ويقولون : إن هذا هو الحق /الذى يجب قبوله ، دون ماعارضه من النصوص الإلـهية والأخبار النبوية ، ويتبعهم[2] على ذلك من طوائف أهل العلم والدين مالا يحصيه إلا الله : لاعتقادهم أن هؤلاء أحْذَق منهم وأعظم تحقيقاً — لم يكن بنا حاجة إلى كشف هذه المقالات ، مع أن الكلام هنا لا يحتمل إلا الاختصار.

١١٣/٢

كلام الرازى فى « الأربعين » فى مسألة الأفعال والرد عليه.

ومقصودُنا بحكاية هذا الكلام : أن يعلم أن ماذكره الرازى فى هذه المسألة قد استوعب فيه [جميع][3] حجج النفاة ، وبيّن فسادها . وأما الحجة التى احتج بها فهى أضعف من غيرها كما سيأتى بيانه . وقد ذكر أن هذه المسألة تلزم عامة الطوائف.

وذكر فى كتاب « الأربعين » أنها تلزم أصحابه أيضا ، **فقال فى الأربعين**[4] : « المشهور أن الكرَّامية يجوِّزون ذلك ، وينكره سائر الطوائف ، وقيل : أكثر العقلاء يقولون به ، وإن أنكروه باللسان ، فإن أبا على وأبا هاشم من المعتزلة وأتباعهما قالوا : إنه يريد[5] بإرادة حادثة ،

(١) ما بين المعقوفتين زيادة فى (س) . إلا أن فى آخره : للشرع والعقل له . ولعل ما أثبته هو الصواب.

(٢) م : وتبعهم .

(٣) جميع : زيادة فى (س) .

(٤) الأربعين فى أصول الدين ص ١١٨ وما بعدها . الطبعة الأولى . حيدرآباد . ١٣٥٣ . والكلام التالى منقول من تلخيص كتاب « الأربعين » وهو « لباب الأربعين » للأرموى . ص ٣٧ .

(٥) لباب الأربعين : قالوا بأنه تعالى يريد .

لا فى محل[١] ، ويكره بكراهة حادثة لا فى محل[٢] ، إلا أن صفة المريدية والكارهية محدثة [فى ذاته تعالى][٣] . وإذا حضر[٤] المرئى والمسموع حدث فى ذاته تعالى[٥] صفة السامعية والمبصرية ، لكنهم إنما يطلقون لفظ التجدد[٦] دون الحدوث[٧] . وأبو الحسين البصرى يثبت فى ذاته[٨] علوماً متجددة بحسب تجدد المعلومات . والأشعرية يثبتون نَسْخَ الحكم ، مفسرين ذلك[٩] برفعه أو انتهائه ، والارتفاع والانتهاء عدمٌ بعد الوجود[١٠] ، ويقولون : إنه[١١] عالم بعلم واحد يتعلق قبل وقوع المعلوم بأنه سيقع ، وبعده يزول ذلك التعلق ويتعلق بأنه وقع ، ويقولون : بأن قدرته تتعلق[١٢] بإيجاد المعين ، وإذا[١٣] وُجِد انقطع ذلك التعلق ؛ لامتناع إيجاد الموجود ، وكذا[١٤] تعلق الإرادة بترجيح المعين ، وأيضاً

---

(١) عبارة « لا فى محل » سقطت من « لباب الأربعين » ومن جميع النسخ ما عدا نسخة (م) والعبارة موجودة فى « الأربعين » ، ص ١١٨ .

(٢) هـ : ولكن بكراهية بإرادة حادثة لافى محل . وهو تحريف .

(٣) فى ذاته تعالى : زيادة فى (س) ، (هـ) . وهى فى « لباب الأربعين » ، ص ٣٧ .

(٤) حضر : كذا فى (س) وفى « لباب » وفى سائر النسخ : حصل . وفى (هـ) : وأحضر .

(٥) تعالى : ليست فى « لباب » .

(٦) م ، ق ، ص: المتجدد . والمثبت من (س) ، « لباب » .

(٧) م ، ق ، ط ، هـ : الحادث . والمثبت من (س) ، « لباب » .

(٨) لباب ظ ٣٧ : فى ذاته تعالى .

(٩) ذلك : ساقطة من « لباب » .

(١٠) لباب : عدم تقدم الوجود . وهو تحريف . وفى « الأربعين » : فقد عدم بعد وجوده .

(١١) لباب : بأنه .

(١٢) لباب : بأن قدرته تعالى يتعلق .

(١٣) لباب : فإذا .

(١٤) وكذا : فى (س) ، (هـ) ، « لباب » . وفى سائر النسخ : وكذلك .

المعدوم لا يكون مرئيا ولا مسموعا ، وعند الوجود يكون مرئيا ومسموعا[١] ؛ [٢]فهذه التعلقات حادثة .

فإن التزم جاهل كون المعدوم مرئيا ومسموعا[٢] ، قلنا : الله تعالى يرى المعدوم معدوما ، لا موجودا ، وعند وجوده يراه موجوداً لا معدوما ؛ لأن رؤية الموجود / معدوماً أو بالعكس[٣] غلط ، وأنه يوجب ما ذكرنا ، والفلاسفة – مع بعدهم عن هذا – يقولون بأن الإضافات –[٤]وهى القَبْلية والبَعدية [والمعية][٤]– موجودة فى الأعيان ، فيكون الله[٥] مع كل حادث ، وذلك الوصف الإضافى حدث فى ذاته[٦] وأبو البركات من المتأخرين منهم صَرَّح فى « المعتبر » بإرادات[٧] مُحدَثة ، وعلوم محدثة[٨] فى ذاته تعالى ، زاعما بأنه[٩] لا يمكن الاعترافُ بكونه إلٰها لهذا العالم إلا مع هذا القول ، ثم قال : « الإجلال من هذا الإجلال والتنزيه من هذا التنزيه واجب[١٠] » .

١١٤/٢

---

(١) لباب : يصير مرئياً مسموعاً .

(٢ –٢) :ساقط من « لباب » وانظر الأربعين . ص ١١٩ .

(٣) لباب : لأن رؤية المعدوم موجودًا وبالعكس .

(٤ – ٤) : عبارة : « وهى القبلية والبعدية والمعية » ليست فى « لباب » . والظاهر أنها زيادة للتوضيح من ابن تيمية . وسقطت كلمة « والمعية » من (م) . (ق) .

(٥) لباب : الله تعالى .

(٦) لباب : فى ذاته تعالى .

(٧) لباب : بإرادة .

(٨) لباب : وعـ غير محدثة . وهو تحريف .

(٩) لباب : أنه .

(١٠) لباب : من هذا الإجلال واجب والتنزيه من هذا التنزيه لازم .

قال الرازى[(١)] : « واعلم أن الصفة إما حقيقية[(٢)] عارية عن الإضافة كالسواد والبياض ، أو حقيقية[(٣)] تلزمها إضافة كالعلم والقدرة ، فإنه يلزمها تعلق بالمعلوم والمقدور ، وهو إضافة مخصوصة بينهما[(٤)] ، وإما إضافة[(٥)] مَحْضَة ككون الشيء قبل غيره وبعده ويمينه ويساره ، فإن تغير[(٦)] هذه الأشياء لا يوجب تغيرا فى الذات ، ولا فى صفة حقيقية منها . فنقول : تغير الإضافات لا مَحِيصَ عنه[(٧)] . وأما تغير الصفات الحقيقية : فالكرَّامية يثبتونه ، وغيرهم ينكرونه ، فظهر[(٨)] الفرق بين مذهب الكرّامية [وغيرهم][(٩)] . [(١٠)] لا نسمى ذلك صفة ، ولا نقول : إن ذلك تغير فى الصفات الحقيقية ، كما تقدم[(١٠)] » .

[(١١)] ثم استدل الرازى بثلاثة أوجه[(١١)] :

« أحدها[(١٢)] : أن صفاته صفات[(١٣)] كمال ، فحدوثها يوجب

---

(١) بعد الكلام السابق مباشرة . لباب . ظ ٣٧ .

(٢) س ، م ، ق . هـ : حقيقة . وفى « لباب » : إما أن تكون حقيقية .

(٣) هـ ، م ، ق . س : حقيقة .

(٤) لباب : بينهما وبينهما .

(٥) س . ص . ط . ر : إضافية .

(٦) ر : فإن تعلق .

(٧) لباب : لا محيص له .

(٨) م ، ق : فظاهر .

(٩) وغيرهم : ساقطة من (م) ، (ق) ، (ص) ، (ط) ، (ر) .

(١٠ - ١٠) : هذه العبارات ليست فى « لباب » ولا فى « الأربعين » .

(١١ - ١١) : مكان هذه العبارات فى « لباب » : لنا وجوه .

(١٢) لباب : فا .

(١٣) لباب : أن صفاته تعالى صفة .

نقصانه ، يعنى قبل[١] حدوثها ، والإضافات لا وجود لها فى الأعيان ، دفعا للتسلسل ، فلا يرد نقصاً[٢] » .

ولقائل أن يقول : هذا الدليل قد تقدم الكلام عليه ، والمنازع لا يسمى ذلك صفة ، وإن وصف الموصوف بنوع ذلك ، فليس كل فرد من الأفراد صفة كمال مستحقة القدم[٣] ، بحيث يكون عدمها فى الأزل نقصاً ، وما اقتضت الحكمة[٤] حدوثه فى وقت لم يكن عدمه قبل ذلك نقصاً ، بل الكمالُ عدمُه حيث لا تقتضى الحكمة وجود حدوثه ، ووجودُه حيث اقتضت الحكمة وجوده ، كالحوادث المنفصلة ؛ فليس عدم كل شىء نقصا عما عدم عنه .

وأيضاً فالحوادث لا يمكن وجودها إلا متعاقبة ، وقدمها ممتنع ، وما كان ممتنعَ الوجود لم يكن / عدمُه نقصا ، والتسلسل المذكور هو التسلسل فى الآثار والشروط ونحوها ، وهذا فيه قولان مشهوران ، فالمنازع قد يختار[٥] جوازه ، لا سيما مَنْ يقول : إن الرب لم يزل فاعلا متكلما إذا شاء . ١١٥/٢

« الثانى[٦] : لو كانت ذاته قابلة للحوادث لكانت تلك[٧] القابلية من

---

(١) لباب : يوجب نقصانه تعالى قبل .

(٢) م ، ق : نقضا . وهو تحريف .

(٣) س : للقدم ؛ ص ، ط ، ر : العدم .

(٤) م ، ق : حكمته .

(٥) ص ، ط ، ر : قد لا يختار .

(٦) لباب : ب .

(٧) تلك : ليست فى « لباب » .

لوازمها [١] ، وأزلية القابلية توجب صحة وجود المقبول أزلاً ؛ لأن قابلية الشئ للغير [٢] نسبة بينهما ، والنسبة بين الشيئين موقوفة [٣] عليهما ، لكن وجود [٤] الحوادث فى الأزل محال ، ولا يلزم علينا القدرة الأزلية ؛ لأن تقدم القدرة [٥] على المقدور واجب ، دون تقدم [٦] القابل على المقبول ».

قال الأرموى [٧] : « ولقائل أن يقول : ماذكرْتم بتقدير التسليم يقتضى أزليةَ صحة وجود الحوادث ، لا صحة أزلية وجود الحوادث ، وقد عرفت الفرق بينهما فى مسألة الحدوث ، والفرق المذكور – إن صح – أغنى عن الدليل السابق ، وإلا نفى النقص [٨] ، وأيضاً إذا [٩] صح الفرق ، مع أن الدليل المذكور ينفيه ، لزم بطلان الدليل » .

قلت : [فقد] [١٠] ذكر الأرموى فى بطلان هذا الدليل ثلاثة أوجه :

أحدها : الفرق بين صحة أزلية الحدوث وأزلية صحة الحدوث ، وسيأتى إن شاء الله الكلامُ فيه ، وبيان أنه فرق فاسد. لكن يقال : إن صح هذا الفرق بطل الدليل ، وإن لم يصح لزم إمكان الحوادث فى الأزل ، ولزم إمكان وجود المقدور والمقبول فى الأزل ، وكلاهما يُبْطِل

---

(١) لباب : من لوازمها لما سبق فى مسألة إثبات الصانع .
(٢) لباب : لغيره .
(٣) لباب : متوقفة .
(٤) لباب : لكنا بينا أن وجود .
(٥) لباب : القادر .
(٦) تقدم : ليست فى « لباب » .
(٧) سبقت ترجمة الأرموى . جـ ١ . ص ٣٢٣ . والكلام التالى فى « لباب » ص ٣٨ .
(٨) م . ق : النقض . وفى « لباب » وإلا بقى النقص .
(٩) لباب : إن .
(١٠) فقد : ساقطة من (م) .

الدليل ، أو يقال : ما كان جوابا لكم عن المقدور كان جوابا لنا عن المقبول ، أو يقال : إن صح هذا الفرق بطل الدليل ، وإن لم يصح هذا الفرق فاللازم أحد أمرين : إما إمكان دوام الحوادث [وإما امتناع دوامها ، فإن كان اللازم هو الأول لزم إمكان وجود جنس الحوادث المقبولة فى الأزل وبطل الدليل ، وإن كان اللازم هو الثانى كان وجودها فى الأزل ممتنعا . وحينئذ فإذا جاز أن يقال : هو قادر عليها مع امتناع وجود المقدور أمكن أن يقال : هو قابل لها مع امتناع وجود المقبول .

وقول الأرموى : والفرق المذكور إن صح أغنى عن الدليل السابق وإلا بقى النقص . قد يُقال : أراد به الفرق بين أزلية الصحة وصحة الأزلية . وقد يُقال : عنى به الفرق بين القادر والقابل ، فإن أراد الأول كان معنى كلامه : إن صح الفرق أمكن أن يكون قابلا لها فى الأزل وتكون صحتها أزلية ، أى لم تزل ممكنة صحيحة ، مع امتناع صحة أزلية الحوادث كما يقولون ، إذ لم تزل الحوادث ممكنة صحيحة جائزة مع امتناع كون الحادث أزليا ، ويقولون : صحة الجواز وإمكانها أزلى لامتناع انقلابها من الامتناع إلى الإمكان من غير سبب حادث مع امتناع وجودها فى الأزل وامتناع صحة أزليتها .

وهذا الفرق ذكره الغزالى فى « تهافت الفلاسفة » والرازى وغيرهما فى جواب من قال بأن إمكان وجود المقدورات لا أصل له ، فقالوا : نحن نقول : إمكان الحوادث لا بداية لها ، ونقول الشئ المعين بشرط كونه

حادثا لا بداية لأزليته ، ولايلزم من ذلك إمكان وجود شئ من الحوادث فى الأزل ، لأن كونه حادثا مع كونه أزليا ممتنع .

وهذا الفرق عند التحقيق باطل ، فإنه مستلزم للجمع بين النقيضين ، فإن الحادث يجب أن يكون مسبوقا بالعدم .

فإذا قيل بأن الحادث لم يزل ممكنا ، وأن صحته وإمكانه أزليته ، كان معناه أن ما كان مسبوقاً بالعدم يمكن أن يكون أزليا ، والأزلى لا يكون مسبوقا بالعدم ، فكان معناه أن ما يجب أن يكون حادثا يمكن أن يكون قديما ، وما يجب كونه مسبوقا بالعدم يجوز أن يكون أزليا غير مسبوق بالعدم ، وهذا جمع بين النقيضين.

فإذا قيل : الحادث المعين إمكانه هل هو أزلى أو حادث؟

قيل : بل هو حادث،فإن كون الحادث المعين فى الأزل ممتنع لذاته ، وهذا الممتنع لا يكون قط ، ولكن حدثت أسباب أوجبت إمكان حدوثه ، فكان إمكان حدوثه ممكنا ، كوجود الولد المشروط بوجود والده ، فإن كونه ابن فلان يستلزم وجود فلان ، ويمتنع أن يكون وجود ابن فلان موجوداً قبل وجود فلان ، والممتنع لذاته لا يكون مقدوراً ، وتجدد القادرية بتجدد إمكان المقدور ليس ممتنعا ، فإن الجميع حاصل بمشيئة الرب وقدرته ، وهو سبحانه بما يحدثه بمشيئته وقدرته يجعل المعدوم موجوداً ، فيجعل مالم يكن ممكنا مقدورا يصير ممكنا مقدورا ، وهذا مبسوط فى موضع آخر.

والمقصود شرح مراد الأرموى ، فإذا أراد بالفرق الفرق بين صحة

الأزلية وأزلية الصحة ، كان معنى كلامه : إن صح هذا الفرق بطل الدليل ، فإنه يقول فى الحوادث المقبولة ما يقال فى الحوادث المنفصلة من الفرق بين صحة أزليتها وأزلية صحتها ، لكن لو أراد بالفرق هذا لم يستقم قوله : «إن هذا الفرق إن صح أغنى عن الدليل السابق» بل هذا الفرق إن صح بطل الدليل المذكور ، فهذا يرجح أنه أراد بالفرق بين القادر والقابل ، فيكون قد ذكر ثلاثة أجوبة ، نقول إن صح الفرق بينهما بأن القابل يستلزم وجود المقبول فى الأزل دون القادر ، فهذا الفرق يغنى عن الدليل ، وإن لم يصح هذا الفرق انتقض الدليل بالقادر] [1] .

الوجه الثانى : أنه إن صح الفرق بين المقدور والمقبول بأن المقدور يجب تأخره / عن القدرة ، والمقبول لا يجب ذلك فيه ؛ كان هذا وحده ١١٦/٢ دليلا على وجوب حصول الحادث فى الأزل إذا كان قابلا له ، وحينئذ فلا حاجة إلى أن يستدل على ذلك بما ذكره [2] من النسبة إن [3] كان الفرق صحيحاً ، وإن لم يكن صحيحاً صح النقض به .

الثالث : أن الدليل المذكور يوجب وجود المقدور فى الأزل ؛ لأن القادرية على الشيئين [4] نسبة بينهما ، والنسبة بين الشيئين متوقفة عليهما ، فإن صح الفرق بين المقدور والمقبول – مع أن الدليل يتناولها جميعاً وينفى

---

(١) الكلام بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ وهو موجود فى نسخة (س) فى ورقة ملصقة بين أوراق المخطوطة ، وتوجد منه سطور قليلة فى نسخة (هـ) .

(٢) س : بما ذكر .

(٣) س ، ر : إذا .

(٤) س ، هـ : على الشىء .

الفرق – لزم بطلان الدليل ، فيلزم بطلان مقدمة الدليل أو انتقاضه[١] ، وكلاهما مبطل له ، وهذا بيِّن .

قال الرازى[٢] : « الثالث[٣] قول الخليل[٤] : ﴿ لاَ أُحِبُّ الآفِلِينَ ﴾ [سورة الأنعام : ٧٦] يدل على أن المتغير لا يكون إلٰها » .

ولقائل أن يقول : إن كان الخليل صلى الله تعالى عليه وسلم احتج بالأفول على نفى كونه ربَّ العالمين، لزم أنه لم يكن ينفى عنه حلول الحوادث ؛ لأن الأفول هو المغيبُ والاحتجابُ باتفاق أهل التفسير واللغة ، وهو مما يعلم من اللغة اضطراراً ، وهو حين بزغ قال : (هَٰذَا رَبِّى) فإذا كان من حين بزوغه إلى حال[٥] أفوله لم ينف عنه الربوبية دل على أنه لم يجعل حركَته منافية لذلك ، وإنما جعل المنافى الأفول ، وإن كان الخليلُ صلى الله عليه وسلم إنما احتج بالأفول على أنه لا يصلح[٦] أن يتخذ ربا يشرك به[٧] ، ويُدْعىٰ من دون الله ، فليس فيه تعرض لأفعال الله تعالى ، فقصة الخليل إما أن تكون حجة عليهم ، أو لا لهم ولا عليهم .

قال الرازى[٨] : « واحتجوا[٩] بأن الدليل على أن الكلام والسمع[١٠]

(١) ص ، ط ، ر ، هـ : وانتقاضه .

(٢) فى « لباب » ظ ٣٨ .

(٣) لباب : جـ .

(٤) لباب : الخليل عليه السلام .

(٥) س : إلى حين .

(٦) ط : لا يصح .

(٧) م ، ق : . . .ربا ويشرك به .

(٨) فى « لباب » بعد الكلام السابق مباشرة .

(٩) لباب : احتجوا .

(١٠) لباب : الكلام والإرادة والسمع .

والبصر صفاتٌ حادثة ، ولا بدلها من محل ، وهو ذاته تعالى ، ولأنه يصح قيام الصفات القديمة بذاته تعالى باتفاق[١] منا ومن الأشعرية ، والقدَم لا يعتبر فى المقتضى ؛ فإنه[٢] عبارة عن نفس الأزلية[٣] وهو عدمى[٤] ؛ فالمقتضى هو[٥] كونها صفات ، والحوادث كذلك فليلزم قيامها به[٦] » .

قال[٧] : «والجواب عن الأول بالجواب[٨] عن أدلة حدوث تلك الصفات ، وعن / الثانى بأن[٩] تلك الصفات قد تكون مخالفة لهذه ١١٧/٢ بالنوع ، سلمنا أنه لا فارق سوى القدم فلم قلتم : إنه عدمى ، فإنه عبارة عن نفى العدم[١٠] السابق ، ونفُى النفى ثبوت ؟ »[١١] .

قلت : ليس المقصود هنا ذكر أدلة المثبتة ؛ فإن النصوص تدل على ذلك فى مواضع لا تكاد تحصى إلا بكلفة ، وإنما الغرض بيان : هل فى العقل ما يعارض النصوص ؟ ومَنْ أراد تقرير ما احتجوا به من الدليل العقلى على الإثبات قَدَح فيما يذكره النفاة من امتناع حدوث تلك الأمور .

(١) لباب : بالاتفاق .

(٢) لباب : لأنه .

(٣) لباب : عن نفى الأولية . وكذا فى « الأربعين » ص ١٢٢ .

(٤) الأربعين : وذلك قيد عدمى .

(٥) هو : ليست فى « لباب » .

(٦) لباب : فيلزم صحة قيامها به .

(٧) بعد الكلام السابق مباشرة فى « لباب » ظ ٣٨ .

(٨) لباب : كالجواب .

(٩) س ، ص ، ط ، ر ، هـ : أن .

(١٠) هـ : فإنه عبارة عن العدم السابق .

(١١) م . ق : ونفى العدم ثبوت ، ص . ط . ر : ونفى الثبوت ثبوت . وما أثبته عن (س) . « الأربعين » وفى (هـ) : ونفى المنفى ثبوت .

وعمدةُ المانعين هو امتناعُ حلول الحوادث ، وامتناع تسلسلها ، فإذا كانوا لا ينفون حدوثها فى ذاته إلا لامتناع حلول الحوادث : لم يجز أن يجيبوا عن أدلة الحدوث بمجرد دليل امتناع حلول الحوادث إن لم يجيبوا عن المعارض ؛ لأن ذلك دَوْر ، فإذا قال القائل : الدليل على بطلان دليل المثبتة هو دليل النفاة ، قيل له : دليلُ النفاة لا يتم إلا ببطلان دليل المثبتة ، فإذا لم تمكن المطالبة إلا بدليل المثبتة كان صحة دليل النفاة متوقفا[1] على صحته ، وذلك دَوْر ؛ فإنه لا يتم نفى ذلك إلا بالجواب عن حجة المثبتين ، فيكون قولهم بانتفاء حلول الحوادث مبنيا على انتفاء حلول الحوادث ، فلا يكون لهم حجة على ذلك[2] .

[فالمثبتون معهم السمعيات الكثيرة المتواترة بخلاف النفاة ، فإنه ليس معهم شيء من السمع ، وإنما يدعون قيام الدليل العقلى على امتناع قيام الحوادث به ، فإذا أراد بعض المثبتين أن يقيم دليلا عقليا على قيامها به أو إمكان قيامها به ، احتاج إلى أن يجيب عن أدلة النفاة ، والنفاة لا يتم دليلهم على النفى حتى يجيبوا على أدلة المثبتين ، وإلا فلو قُدِّر تعارض الأدلة العقلية من الجانبين فتكافأتا ، وبقيت الأدلة السمعية خالية عن معارض يجب تقدمه عليها ، فإذا احتج المثبتون بالآيات والأحاديث لم يمكن للنفاة أن يقولوا هذا يثبت[3] قيام الحوادث به وذلك ممتنع ، إلا إذا أقاموا الدليل العقلى على الامتناع ، وأجابوا عما يحتج به المثبتة من الدليل العقلى ، فلابد للنفاة من هذا وهذا ، بخلاف المثبتة فإنه يمكنهم

(١) س : موقوفا .

(٢) س : فلا يكون لهم على ذلك حجة .

(٣) كلمة « يثبت » غير واضحة بالأصل ، وكذا استظهرتها .

أن يقولوا السمع دل على ذلك ، ولم يقموا دليلا عقليا خاليا عن المعارض المقاوم ينفى ذلك ، فلا يحتاج المثبتون إلى دليل عقلى يوافق السمع ، بل يكفيهم إبطال ما يعارضه ، وإذا أقاموا دليلا عقليا فعورضوا بأدلة النفاة لم يحتاجوا إلى إبطالها ، بل تكفيهم المعارضة ، فإذا أبطلوها كانوا قد سدوا على النفاة الأبواب .

فلهذا كان ما يحتاج إليه النفاة من إقامة دليل عقلى ، وإبطال ما يعارضه ، مما احتاج إليه المثبتة ، بل يكفيهم منع مقدمات المعارض ، فإن أبطلوها فقد زادوا ، وتكفيهم المعارضة بالعقليات ، فإن بينوا رجحان عقلياتهم فقد زادوا ، وإذا بينوا صحة عقلياتهم وبطلان عقليات النفاة ومعهم السمعيات، كانوا قد أثبتوا أن معهم السمع والعقل ، وأن المنازع ليس معه لا سمع ولا عقل][1] .

وأما أدلة المثبتين فهو ما يذكرونه من الشرعيات والعقليات ، وهم قد قدحوا فى أدلة النفاة ، فيتم كلامهم .

وأما التسلسل فالكرامية ومَنْ وافقهم لا يجيزونه ، كما لا يجيزه كثير من المعتزلة ومَنْ وافقهم ، وأما من يُجوِّز التسلسل فى الآثار من أهل الحديث والكلام والفلسفة وغيرهم ، فهؤلاء قد عُرف طعْنُهم فى أدلة النفاة ، وطعن بعض النفاة فى أدلة بعض ، حتى[2] متكلمة أهل الإثبات

---

(١) ما بين المعقوفتين فى هامش نسخة (س) وهو ساقط من سائر النسخ وكتب مكانه فى (م) ، (ق) : بياض بأصله . وفى (ص) : بياض بالأصل . وفى (ط) : سقط من هنا على الأصل . . . . أولها فالمثبتون الخ . وتكررت نفس العبارة فى (ر) ولكنها كاملة : « سقط من هنا على الأصل ورقة معلقة أولها فالمثبتون الخ » .

(٢) م ، ق : من .

[من] الأشعرية [1] وغيرهم متنازعون فى ذلك كما قد عرف.

وأيضا فإن المثبتين يقولون : كونه قادراً على الفعل بنفسه صفة كمال ، كما أن قدرته على المفعول المنفصل صفة كمال ، فإنا إذا عرضنا على صريح العقل من يقدر / على الفعل القائم به والمنفصل [2] عنه ومَنْ لا يقدر على أحدهما [3] علم أن الأول أكمل ، كما إذا عرضنا عليه مَنْ يعلم نفسه وغيره ومن لا يعلم إلا أحدهما ، وأمثال ذلك ، ويقول من يجوّز دوام الحوادث وتسلسلها : إذا عَرَضْنَا على صريح العقل مَنْ يقدر على الأفعال المتعاقبة الدائمة ويفعلها دائمة متعاقبة ، ومَنْ لا يقدر على الدائمة المتعاقبة كان الأول أكمل.

١١٨/٢

وكذلك إذا عرضنا على العقل مَنْ فعل الأفعال المتعاقبة مع حدوثها ، ومَنْ لا يفعل حادثا أصلا لئلا يكون عدمُه قبل وجوده عدم كمال ، شهد صريح العقل بأن الأول أكمل ، فإن الثانى ينفى قدرته وفعله للجميع ، لئلا يعدم البعض فى الأزل ، والأول يثبت قدرته وفعله للجميع مع عدم البعض فى الأزل ، فذاك ينفى الجميع حذراً من فوت البعض ، والثانى يثبت ما يثبته من الكمال مع فوت البعض ، ففوت البعض لازم على التقديرين ، وامتاز [4] الأول بإثبات كمال فى قدرته وفعله لم يثبته الثانى.

وأيضا فهم [5] يقولون : كون الكلام لا يقوم بذاته يمنع أن يكون

(١) م ، ق : . . الإثبات فالأشعرية.

(٢) س : القائم به المنفصل.

(٣) م (فقط) : ومن لا يقدر [إلا] على أحدهما . ويبدو أنها زيادة أضافها المحققان.

(٤) م (فقط) : وامتياز.

(٥) س : فإنهم.

كلامه ، فإن ما قام به شئ من الصفات والأفعال عاد حكمه إليه ، لا إلى غيره ، فإذا خلق فى محل علما أو قدرة أو كلاما كان ذلك صفة للمحل الذى خلق فيه ، فذلك المحل هو العالم القادر المتكلم به ، فإذا خلق كلاما فى محل كان ذلك الكلام المخلوق كلام ذلك المحل ، لا كلامه ، فإذا خلق فى الشجرة : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [سورة القصص : ٣٠] ولم يقم هو به كلام كان ذلك كلاما للشجرة ، فتكون هى القائلة : (إنى أنا الله رب العالمين) وهذا باطل ؛ فيتعين[1] أن يقوم به الكلام ، وكونهُ لا يقدر أن يتكلم ولا يتكلم بما شاء ، بل يلزمه الكلام كما تلزمه الحياة ، مع كون تكليمه هو خلق مجرد الإدراك ، يقتضى أن يكون القادر على الكلام الذى يتكلم باختياره أكمل منه ، فإنا إذا عَرَضنا على العقل مَنْ يتكلم باختياره وقدرته ومَنْ كلامه بغير اختياره وقدرته كان الأول أكمل ، فتعين أن يكون متكلما بقدرته ومشيئته / كلاما يقوم بذاته ، وكذلك فى مجيئه وإتيانه واستوائه وأمثال ذلك ، إن قَدَّرنا هذه أمورا منفصلة عنه : لزم أن لا يوصف بها ، وإن قَدّرناها لازمة [لذاته][2] لا تكون بمشيئته وقدرته : لزم عجزه وتفضيل غيره عليه ، فيجب أن يوصف بالقدرة على هذه الأفعال القائمة به ، التى يفعلها بمشيئته وقدرته ، وهذا هو الذى تعنيه النفاة بقولهم : لا تحله الحوادث ، كما يعنون نفى العلم والقدرة ونحوهما بقولهم : لا تحله الأعراض .

١١٩/٢

وأيضا فإن ما به تثبت الصفات القائمة به ، تثبت الأفعال القائمة به

---

(١) س : فتعين .

(٢) لذاته : ساقطة من (م) ، (ق) .

التى تحصل[1] بقدرته واختياره ، ونحو ذلك ، وذلك أنه يقال : العلم والقدرة والسمع والبصر والكلام ونحو ذلك صفات كمال ، فلو لم يتصف الربُّ بها اتصف بنقائضها كالجهل والعجز والصمم والبكم والخرس ، وهذه صفات نقص ، والله منزه عن ذلك ؛ فيجب اتصافه بصفات الكمال ، ويقال : كل كمال يثبت لمخلوق[2] من غير أن يكون فيه نقص بوجه من الوجوه فالخالق تعالى أولى به ، وكل نقص تنزَّه عنه مخلوق فالخالق سبحانه أولى بتنزيهه عنه ، بل كل كمال يكون للموجود لا يستلزم نقصا فالواجب الوجود أولى به من كل موجود ، وأمثال هذه الأدلة المبسوطة فى غير هذا الموضع .

فإذا قال النفاة من الجهمية والمتفلسفة والباطنية : هذه الصفات متقابلة تقابل العدم والمَلكة ، فلا يلزم من رفع أحدهما ثبوت الثانى ، إلا أن يكون المحل قابلاً لها ، فأما ما لا يقبلها كالجماد فلا يقال فيه حى ولا ميت ، ولا أعمى ولا بصير[3] .

أُجيبوا عن ذلك بعدة أجوبة :

مثل أن يقال : هذا اصطلاح لكم ، وإلا فاللغة العربية لا فرق فيها ، والمعانى العقلية لا يعتبر فيها مجرد الاصطلاحات .

ومثل أن يُقال : فما لا يقبل هذه الصفات كالجماد أنقص مما يقبلها

(١) م . ق : التى لا تحصل .

(٢) س . هـ : ثبت للمخلوق .

(٣) فى نسخة (هـ) بعد عبارة « ولا أعمى ولا بصير » زيادة مشار إليها فى الهامش وهى : « يعنى يقولون إنما يلزم اتصافه بنقيض ذلك لو كان قيام الأفعال به ممكنا يعنى قائما بكون عدم البصر عمى وعدم الكلام خرسا إذا كان المحل قابلا كالحيوان » .

ويتصف بالناقص منها ، فالحى الأعمى أكمل من الجماد الذى لا يوصف ببصر ولا عمى ، وهذا بعينه يُقال فيما يقوم به من الأفعال ونحوها التى يقدر عليها ويشاؤها ، فإنه لو لم يتصف بالقدرة على هذه الأفعال لزم / اتصافه بالعجز عنها ، وذلك نقص ممتنع كما تقدم ، والقادر على الفعل والكلام أكمل من العاجز عن ذلك . ١٢٠/٢

فإذا قال النافى « إنما[(١)] يلزم اتصافه بنقيض ذلك لو كان قيام الأفعال به ممكنا ، فأما مالا يقبل ذلك كالجدار فلا يقال : هو قادر على الحركة ولا عاجز عنها »

فيقال : هذا نزاع لفظى كما تقدم ، **ويقال أيضاً** : فمالا يقبل قيام الأفعال الاختيارية به والقدرة عليها كالجماد أنقصُ مما يقبل ذلك كالحيوان ، فالحيوان الذى يقبل أن يتحرك بقدرته وإرادته إذا قُدِّر عجزُه هو أكمل مما لا يقبل الاتصاف بذلك كالجماد ، فإذا وصفتموه بعدم قبول ذلك كان ذلك أنقص من أن تصفوه[(٢)] بالعجز عن ذلك ، وإذا كان وصفه بالعجز عن ذلك صفة نقص ، مع إمكان اتصافه بالقدرة على ذلك ، فوصفه بعدم قبول الأفعال والقدرة عليها أعظم نقصا .

فإن قال النافى: لو جاز أن يفعل أفعالا تقوم به بإرادته وقدرته للزم أن يكون محلا للحوادث ، وما قَبِلَ الشىء لا يخلو عنه وعن ضده ، فيلزم تعاقبها ، وما تعاقبت عليه الحوادث فهو حادث ؛ لامتناع حوادث لا أول لها .

---

(١) م (فقط) : وإنما .

(٢) م ، ق : يصفوه .

قيل لهم : هذا مبنى على مقدمتين : على أن ما يقبل الشىء لا يخلو عنه وعن ضده ، وعلى امتناع دوام الحوادث ، وكل من المقدمتين قد بين فسادها[١] كما تقدم .

ثم قبل العلم بفسادها[٢] يعلم بصريح العقل أن ما ذكر فى إثبات هذه الأفعال من الأدلة العقلية الموافقه للأدلة الشرعية أبينُ وأظهرُ وأصرحُ فى العقل من امتناع دوام الحوادث وتعاقبها ، فإن هذه المقدمة فى غاية الخفاء والاشتباه ، وأكثر العقلاء من جميع الأمم ينازعون فيها ويدفعونها ، وهى أصل علم الكلام الذى ذمه السلف والأئمة ، وبهذه[٣] المقدمة استطالت الدهرية على من احتج بها من متكلمة أهل الملل ، وعجَّزوهم عن إثبات كون الله تعالى يحدث شيئا لا العالم ولا غيره ، والذين اعتقدوا صحة هذه المقدمة من الجهمية والمعتزلة[٤] ومَنْ وافقهم ظنوا أن حدوث العالم وإثبات الصانع لا يتم إلا بها ، وفى حقيقة الأمر هى تنافى / حدوث العالم وإثبات الصانع ، بل لا يمكن القول بإحداث الله تعالى لشىء[٥] من الحوادث إلا بنقيضها ، ولا يمكن إثبات خلق الله لما خلقه وتصديق رسله فيما أخبروا به عنه إلا بنقيضها ، فما جعلوه أصلا ودليلا على صحة المعقول والمنقول ، هو منافٍ مناقض للمنقول والمعقول ، كما قد بسط فى غير هذا الموضع .

١٢٧/٢

(١) م ، ق : فسادهما .
(٢) م ، ق : بفسادهما .
(٣) م ، ق ، ص ، ط ، ر : ولهذه .
(٤) س : من الجهمية المعتزلة .
(٥) س : الشىء .

وأيضا فإن هؤلاء النفاة يقولون : لم يكن الرب تعالى قادرا على الفعل فصار قادرا ، وكان الفعل ممتنعا فصار ممكنا ، من غير تجدد شىء أصلا يوجب القدرة والإمكان ، وهذا معنى قول القائل : إنه يلزم أن ينقلب الشىء من الامتناع الذاتى إلى الإمكان الذاتى ، وهذا مما تجزم العقول ببطلانه ، مع ما فيه من وصف الله بالعجز وتجدد القدرة له من غير سبب .

ومن اعتذر منهم[1] عن ذلك – مثل كثير منهم – **قالوا** : إن الممتنع هو القدرة على الفعل فى الأزل ، فنفس انتفاء الأزل[2] يوجب إمكان الفعل والقدرة عليه .

قيل لهم[3] : الأزل ليس هو شيئا كان موجودا فعدم ، ولا معدوما فوجد ، حتى يقال : إنه تجدد أمر أوجب ذلك ، بل الأزل كالأبد ، فكما أن الأبد هو الدوام فى المستقبل ، فالأزل هو الدوام فى الماضى ، فكما أن الأبد لا يختص بوقت دون وقت ، فالأزل لا يختص بوقت دون وقت[4] ؛ فالأزلى هو : الذى لم يزل كائنا ، والأبدى هو : الذى لا يزال كائنا ، وكونه لم يزل ولا يزال معناه دوامه وبقاؤه ، الذى ليس له مبتدأ ولا منتهى ، فقول القائل : « شرط قدرته انتفاء الأزل » كقول نظيره : « شرط قدرته انتفاء الأبد » .

فإذا كان سلف الأمة وأئمتها وجماهير الطوائف أنكروا قول الجهم فى

(١) هـ : ومن اعتذر منهم كالآمدى .

(٢) ر : اللازم .

(٣) س ، هـ : له .

(٤) فى (ط) أمام هذا الكلام فى الهامش كتب : تعريف الأزلى والأبدى .

كونه تعالى لا يقدر فى الأبد على الأفعال ، فكذلك قول من قال : لا يقدر فى الأزل على الأفعال ، وقول أبي الهذيل : « إنه تعالى لا يقدر على أفعال حادثة فى الأبد » يشبه قول من قال : « لا يقدر على أفعال حادثة فى الأزل » ، وقد بسط الكلام على هذا ، وقول من يفرق بين النوعين فى غير هذا الموضع .

(فصل)

١٢٢/٢

الاستدلال على النفى بدليل آخر والرد عليه من وجوه

/ وقد استدل بعضهم على النفى بدليل آخر ، فقال : إن كل صفة تفرض لواجب الوجود فإن حقيقيته كافية فى حصولها [أو لا حصولها][1] وإلا لزم افتقاره إلى سبب منفصل ، وهذا[2] يقتضى إمكانه ، فيكون الواجب ممكنا ، هذا خُلف ، وحينئذ يلزم من دوام حقيقته دوام تلك الصفة .

والمثبتون يجيبون عن هذا بوجوه :

أحدها : أن هذا إنما يقال فيما كان لازما لذاته فى النفى أو الإثبات ، أما ما كان موقوفا على مشيئته وقدرته كأفعاله فإنه يكون إذا شاءه الله تعالى ، ولا يكون إذا لم يشأه ، فإنه ماشاء الله كان ومالم يشأ لم يكن ، فإن بيَّن المستدل أنه لا يجوز أن يقوم بذاته ما يتعلق بمشيئته وقدرته كان هذا وحده كافيا فى المسألة ، وإن لم يبين ذلك لم يكن فيما ذكره حجة .

الثانى : أن يقال : [إن][3] هذا منقوض بأفعاله ، فإن حقيقته

(١) س . هـ : أزلا حصولها ، والعبارة ساقطة من (م) . (ق) .

(٢) س . هـ : وذلك .

(٣) إن : زيادة فى (س) .

كافية فى حصولها ، وإلالزم افتقاره إلى سبب منفصل ، وذلك يقتضى إمكانه ، فيكون الواجب ممكنا ، فما كان جوابا عن الأفعال كان جوابا للمثبتين القائلين : إنه يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته ، ومن جوَّز أنه يفعل بعد أن لم يكن فاعلا بمحض القدرة والمشيئة القديمة قال هنا كذلك كما يقوله الكرَّامية ، ومن قال : « إنه لم يزل يفعل ويتكلم إذا شاء » قال هنا كذلك ، كما يقوله مَنْ يقوله من أئمة السنة والحديث[1] .

الثالث : أن يقال : أتعنى بقولك «ذاته كافية » أنها مستلزمة لوجود اللازم فى الأزل ؟ أم هى[2] كافية [فيه][3] وإن تأخر وجوده ؟ فإن عنيت الأول انتقض عليك بالمفعولات الحادثة ، فإنه يلزمك إما عدمها وإما افتقاره إلى سبب منفصل ؛ إذ كان[4] ما لا تكفى فيه الذات يفتقر إلى سبب منفصل ، وإن عنيت الثانى كان حجة عليك ؛ إذ كان[5] ما تكفى الذات يمكن تأخره

/ **الرابع** : أن يقال : قولك «يفتقر إلى سبب منفصل[6] » تعنى به شيئا يكون من فعل الله تعالى ، أو شيئا لا يكون من فعله ؟ أما الأول فلا يلزم افتقاره إلى غيره ، فإنه[7] إذا كان هو فاعل الأسباب فهو فاعلها وفاعل ما يحدث بها ، فلا يكون مفتقرا إلى غيره ، وأما إن عنيت بالسبب ١٢٣/٢

(١) س : من أئمة السلف وأهل الحديث .

(٢) م ، ق : أو هى .

(٣) فيه : ساقطة من (م) فقط .

(٤) س ، ص ، ط ، ر ، هـ : إذا كان .

(٥) س ، ص ، ط ، ر ، هـ : إذا كان .

(٦) م (فقط) : متصل . وهو خطأ .

(٧) م ، ق : لأنه .

ما لا يكون من فعله لزمك أن كل ما لا يكفى فيه الذات فلا يستلزم[(١)] وجوده فى الأزل ألاَّ يوجد[(٢)] إلا بشريك مع الله ليس من مخلوقاته، ومعلوم أن هذا خلاف إجماع أهل الإيمان، بل خلاف إجماع جماهير العقلاء، وهو خلاف المعقول الصريح أيضا، فإن ذلك الشريك المقدَّر[(٣)] إن كان واجبَ الوجود بنفسه إلٰها آخر لزم إثبات خالق قديم مع الله مشارك له فى فعله لا يفعل إلا به، وهذا مع أنه لم يقل به أحد من بنى آدم، فهو باطل فى نفسه، لأنه يستلزم افتقار كل من الفاعلَيْن إلى الآخر، فإن التقدير فى هذا المشترك هو أن أحدهما لا يستقل به، بل يحتاج إلى معاونة الآخر؛ وما احتاج إلى معاونة الآخر كان فقيرا إلى غيره ليس بغنى، وكان عاجزا ليس بقادر، فإن كان هذا دليلا على انتفاء الوجوب بطل دليلك، وإن لم يكن دليلا بطل دليلك أيضا، فإنه مبنى عليه، وإن كان ذلك الشريك المقدَّر[(٤)] ليس واجب الوجود[(٥)] بنفسه فهو ممكن لا يوجد إلا بالواجب بنفسه، فلزم أن يكون من مفعولاته.

[**الجواب**] **الخامس**[(٦)] : أن يقال قولُ المحتج : «كل ما يفرض له [فإما أن][(٧)] تكون ذاته كافية فى ثبوت حصوله أو لا تكفى فى

---

(١) م، ق . ص . ط . ر، هـ : ولا تستلزم .

(٢) م، ق،: لا يوجد ؛ هـ : وأن لا يوجد .

(٣) م، ق : المقدور .

(٤) م، ق : المقدور .

(٥) م، ق : بواجب الوجود .

(٦) الجواب الخامس : كذا فى (س) ؛ وفى (م) . (ق) . (هـ) : الخامس وسقطت كلمة (الجواب) ؛ ص، ط، ر : الجواب الرابع . وهو خطأ .

(٧) فإما أن : ساقطة من (م) . (ق) .

حصوله[1] ، وإلا لزم افتقاره إلى سبب منفصل » كلامٌ باطلٌ ، وذلك أنه يقال : لا نسلِّم أن مالا يكون مجرد الذات كافية فى ثبوته أو انتفائه يفتقر[2] فيه إلى سبب منفصل ، وإنما يلزم ذلك أن لو لم تكن الذات قادرة على ما يتصل بها من الأفعال ، فإذا كانت قادرة على ذلك أمكن أن يكون ما يتجدد لها مَن الثبوت موقوفا على ما يقوم بها من مقدوراتها ، فليس مجرد الذات مقتضية لذلك ، ولا افتقرت[3] إلى سبب منفصل ، وذلك أن لفظ « الذات » فيه[4] إجمال واشتباه ، وبسبب الإجمال فى ذلك وقعت شبهة فى مسائل الصفات والأفعال ، / فإنه يقال له : ما تريد ١٢٤/٢ بذاته؟ أتريد به الذات المجردة عمَّا يقوم بها من مقدوراتها ومرادتها؟ أم تعنى به الذات القادرة على ما تريده مما يقوم بها ومما لا يقوم بها؟

فإن أردت به الأول كان التلازم صحيحا ، فإنه إذا قدر ذات لا يقوم بها شئ من ذلك،كان ما يثبت لها وما ينفى عنها إن لم تكن هى كافية [فيه][5] ، وإلا افتقرت إلى سبب منفصل ، لأنه لا يقوم بها ما تقدر عليه وتريده ، لكن يقال : ثبوت التلازم ليس بحجة إن لم تكن الذات فى نفس الأمر كذلك ، وكون الذات فى نفس الأمر كذلك هو رأس المسألة ، ومحل النزاع ، فلا يكون الدليل صحيحا حتى يثبت المطلوب ، ولو ثبت المطلوب لم يحتج إلى الدليل[6] ، فتكون قد صادرت [على][7]

(١) م ، ق : أو نفى حصوله .
(٢) يفتقر : كذا فى (س) ، وفى سائر النسخ : تفتقر . وفى (هـ) : الكلمة غير منقوطة .
(٣) م (فقط) : وإلا افتقرت .
(٤) س : فيها .
(٥) فيه : زيادة فى (س) ، (ر) .
(٦) م ، ق : إلى دليل .
(٧) على : ساقطة من (م) .

المطلوب حيث جعلته مقدمة فى إثبات نفسه ، وهذا باطل بصريح العقل واتفاق أهله العارفين بذلك .

وإن[١] أردت بالذات النوع الثانى لم يصح التلازم ، فإنه إذا قدر ذات تقدر على أن تفعل الأفعال التى تختارها وتقوم بها ، لم يلزم أن يكون ما يتجدد من تلك الأفعال موقوفا على سبب منفصل ، ولا يكون مجرد الذات بدون ما يتجدد من مقدورها[٢] ومرادها كافيا فى كل فردٍ من ذلك ، بل قد يكون الفعل الثانى لا يوجد إلا بالأول ، والأول بما قبله وهلم جرّا ، فليس مجرد الذات بدون ما تجدده كافيا فى حصول المتأخرات ، ولا هى مفتقرة فى ذلك إلى أمور منفصلة عنها ، فلفظ « الذات » قد يُراد به الذات بما يقوم بها ، وقد يراد به الذات المجردة عما يقوم بها .

فإذا قيل « هل الذات كافية » إن أريد به الذات المجردة فتلك لا حقيقة لها فى الخارج عند أهل الإثبات ، وإذا قدرت[٣] تقديرا فهى لا تكفى فى إثبات ما يثبت لها ، وإن أريد به الذات المنعوته[٤] فإنه[٥] يقوم بها الأفعال الاختيارية ، فمعلوم أن هذه الذات لا يجب أن يتوقف ما يتجدد لها من فعل ومفعول على سبب منفصل عنها ، ونظير هذا قول نفاة الصفات : إن الصفات هل هى زائدة على الذات أو ليست / زائدة؟ ١٢٥/٢

(١) وإن : كذا فى (س) ، (هـ) . وفى سائر النسخ : فإن .
(٢) ر : مقدوراتها .
(٣) وإذا قدرت : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : وإذا قدر .
(٤) المنعوته : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : المنعوت .
(٥) س : بإنه .

فإنا قد بينا فى غير هذا الموضع أن الذات المجردة عن الصفات لا حقيقة لها ، بل الصفات زائدة على ما يثبته النفاة من الذات ، وأما الذات الموصوفة بصفاتها القادرة على أفعالها فتلك مستلزمة لما يلزمها من الصفات ، قادرة على ما تشاؤه من الأفعال ، فهى لا تكون إلا موصوفة ، لا يمكن أن تتجرد عن الصفات اللازمة لها ، حتى يُقال : هل هى زائدة عليها أو ليست زائدة عليها ؟ بل هى داخلة فى مسمى اسمها ، والأفعال القائمة بها بقدرتها وإرادتها كذلك .

فكما أنه مُسَمًّى بأسمائه الحسنى ، منعوت بصفاته العلى ، قبل خلق السمٰوات والأرض ، وبعد إقامة القيامة ، وفيما بين ذلك ، لم يزل ولا يزال موصوفاً بصفات الكمال ، منعوتاً بنعوت الإكرام والجلال ، فكذلك هو مسمى بأسمائه الحسنى منعوت بصفاته العُلى ، قبل هذه الأفعال وبعدها .

وكما [١] أن ذلك ثابت قبل حدوث المفعولات وبعدها ، فهو أيضا ثابت قبل حدوث الأفعال وبعدها ، ومن آياته الشمس والقمر والكواكب ، وما تستحقه هذه الأعيان من الأسماء والصفات هو ثابت لها قبل الحركات المعينة وبعدها ، ولا يحتاج أن يقدر لها [٢] ذات مجردة عن [النور وعن] [٣] دوام الحركة ، ثم زيد عليها النور ودوام الحركة ، فالخالق سبحانه أولى بثبوت الكمال له [٤] وانتفاء النقص عنه ، والمخلوقات

(١) س : فكما .

(٢) ص ، ط ، ر ، م ، ق : بها .

(٣) النور وعن : ساقط من (م) فقط .

(٤) م ، ق : بثبوت كماله .

إنما احتاجت فيما يحدث عنها إلى سبب منفصل لأنها هي في نفسها[(١)] محتاجة إلى الفاعل المنفصل ، فلا [يوجد][(٢)] شئ من ذاتها وصفاتها وأفعالها إلا بأمر منفصل عنها ، وأما الخالق سبحانه وتعالى فهو الغنى عمَّا سواه ، فلا يفتقر في شئ من ذاته وصفاته وأفعاله إلى أمر منفصل عنه ، بل كل ما كان منفصلا عنه فهو مفتقر إليه ، وهو سبحانه غنى عن ذلك المنفصل الذى هو مفتقر إليه ، فلا يحتاج فيما يجدده من أفعاله القائمة بنفسه التي يريدها ويقدر عليها إلى أمر مستغن عنه ، كما لا يحتاج في مفعولاته المنفصلة عنه إلى ذلك وأَوْلى ، وإذا[(٣)] كان قد خلق من الأمور المنفصلة عنه ما جعله سببا لأفعال تقوم بنفسه ، كما يخلق الطاعات التى ترضيه ، والتوبة / التى يفرح بها ، والدعاء الذى يجيب سائله ، وأمثال ذلك من الأمور ، فليس هو في شئ من ذلك مفتقرا إلى ما سواه ، بل هو سبحانه الخالق للجميع ، وكل ما سواه مفتقر إليه ، وهو الغنى عن كل ما سواه ، وهذا كما أن ما يفعله من المخلوقات بعضها ببعض ، كإنزال المطر بالسحاب وإنبات النبات بالماء ، لا يوجب افتقاره إلى الأسباب المنفصلة ؛ إذ هو خالق هذا وهذا ، وجاعل هذا سببا لهذا ، وقد بُسطت هذه الأمور[(٤)] في غير هذا الموضع بما لايليق بهذا المكان.

١٢٦/٢

[**الجواب[(٥)] السادس** :أن يُقال : قولهم إن لم يكن ذاته كافية في

(١) س . ص . ط . ر : في أنفسها .
(٢) يوجد : ساقطة من (م) . (ق) .
(٣) س : فإذا .
(٤) بسطت هذه الأمور : كذا في (س) : وفي سائر النسخ : وقد بسط هذا .
(٥) الكلام التالي بين المعقوفتين في (س) فقط . وسقط من سائر النسخ .

حصولها لزم افتقاره إلى سبب منفصل ، وذلك يقضى إمكانه ، فيكون الواجب ممكنا تمنع فيه المقدمة الأولى التلازمية التى هى شرطية متصلة ، وذلك أن الذات إن لم تكن كافية فى حصولها، إنما يلزم افتقار ذلك الحادث إلى سبب منفصل ، لا يلزم افتقار نفس الذات إلى سبب منفصل ، فإن المحتج يقول : كل صفة تفرض فذاته كافية فى حصولها أو لا حصولها ، لأنه لو لم يكن كذلك لزم افتقاره إلى سبب منفصل .

فيقال له: بتقدير أن لاتكون الذات كافية فى نفى تلك الصفة أوثبوتها، يلزم أن يكون نفيها أو إثباتها موقوفا على أمر غير الذات ، وأما كون الذات تكون موقوفة على ذلك الغير ، فهذا ليس بلازم من هذا التقدير ، إلا أن يتبين أنه إذا كان شىء من الأمور التى تُوصف بها من السلب والإيجاب موقوفا على الغير ، وجب أن يكون هو نفسه موقوفاً على الغير ، وهو لم يبين ذلك .

ومن المعلوم أن القائلين بهذا يقولون : إن ما يتجدد من الأمور القائمة به ، فهو موقوف على مشيئته وقدرته ، وذاته ليستَ موقوفة على مشيئته وقدرته ، ويقولون : إنه يجوز أن يقف ذلك على ما يحدثه هو من الحوادث بمشيئته وقدرته ، وهو فى نفسه ليس موقوفا على ما يحدثه من الحوادث المتعلقة بمشيئته وقدرته ، وليس فى الوجود موجود سواه وسوى مخلوقاته حتى يُقال إن تلك الأمور موقوفة عليه ، بل غاية ما يمكن أن يُقال إنها موقوفة على مشيئته وقدرته أو توابع مشيئته وقدرته . وأصحاب هذا القول يقولون ذلك ، وتكون تلك الأمور موقوفه على ذلك ، لا يقتضى أن يكون هو نفسه موقوفاً على ذلك ، ولكن هذا المحتج إن لم

يقرر مقدمات حجته لم تكن حجته صحيحة ، وحجته مبنية على أنه لو لم تكف ذاته فى حصول ما ينفى ويثبت للزم افتقاره إلى غيره ، وإنما يلزم افتقار تلك المنفيات والمثبتات إلى ذلك الغير ، فإن هذا بيّن ، فإن لم يبن أن افتقار تلك الأمور إلى الغير مستلزم لافتقاره ، وإلا لم تكن حجة صحيحة ، لاسيا وتلك الأمور على هذا التقدير ليست من لوازم ذاته ، فإنها لو كانت من لوازم ذاته كانت ذاته كافية فيها ، ولوازم الذات متى افتقرت إلى الغير لزم افتقار الذات إلى الغير ، فإن الملزوم لا يوجد إلا باللازم ، واللازم لا يوجد إلا بذلكِ الغير ، فالملزوم لا يوجد إلا بذلك الغير ، ولكن ذلك الغير لا يجب أن يكون فاعلا أوعلة فاعلة ، بل يجوز أن يكون شرطاً ملازماً .

وقد بُيّن فى غير هذا الموضع أن نفس ذات الواجب إذا قيل : هى ملازمة لصفاته الواجبة له ، أو صفاته الواجبه له ملازمه لذاته ، أوكلٍ من الصفات الواجبة ملازم للأخرى ، كان هذا حقا وهو متضمن أن تحقيق كل من ذلك مشروط بتحقق الآخر .

وأما كون الرب تعالى مفتقر إلى شىء مباين له غنى عنه ، فهذا ممتنع ، فإنه سبحانه الغنى عن كل شىء ، فإذا قُدر أن بعض لوازمه توقف على ما هو مباين له لم يكن وجوده ثابتاً إلا بوجود ذلك المباين ، وكان الله مفتقراً[1] إليه ، والله غنى عن كل شىء . وأما إذا لم يكن الأمر من لوازم ذاته ، بل كان من الأمور العارضة ، فلا ريب أن أهل الإيمان والسنة يقولون إن الله لا يفتقر فى شىء من الأشياء إلى غيره ،

(١) فى الأصل : مفتقر.

لا فى ذاته ولا صفاته ولا أفعاله ، سواء قام بذاته أو لم يقم بذاته ، ولكن هو بنفسه غنى عن كل ماسواه ، ولا يقال إنه نفسه غنى عن نفسه ، وليس فى كونه مستلزماً لصفاته وفاعلاً لأفعاله مايقتضى افتقاره إلى غير نفسه ، فإنه إذا كان وحده مستلزماً لصفاته ، فاعلاً لجميع أفعاله ، لم يكن شيء مما وُجد بغيره ، بل جميع ما وُجد فلا يخرج من ذاته وصفاته وأفعاله ، فلا يتصور أن يكون مفتقراً إلى غير نفسه المقدسة سبحانه وتعالى .

ولكن المقصود أن هذا المحتج إذا قال له المعترض : ما المانع أن تكون هذه الأمور العارضه موقوفة على غيرٍ مع كون الحق واجب الوجود بذاته ؟ لم يكن فيما ذكر حُجة ، بل ذكر أن تلك الأمور إذا لم تكن من لوازم ذاته بحيث تكون مجرد الذات كافيه فيها ، وإلا لزم افتقاره إلى سبب منفصل ، واللازم إنما هو افتقار تلك الأمور إلى سبب منفصل ، فإن بيَّن أن مايقوم بالواجب يمتنع أن يكون موقوفاً على سبب منفصل تمت حجته ، وإلا فلا ، ولا يمكن أن يقيم حجه إلا على أنه لا يقف على ما هو مستغنٍ عن الواجب بنفسه ، وهذا حق . وأما كونه لا يقف على ما هو مفتقر[1] إلى الواجب فهذا لا يمكن إقامه الدلالة عليه .

الوجه السابع : أن يُقال : قولك بأن عواض ذاته لايتوقف على الغير يستلزم أن عواض ذاته يتوقف على الغير ، وإذا كان تقدير ثبوته مستلزماً لانتفائه دل على أن تقدير ثبوته مستلزم لجمع بين النقيضين ، فلا يكون ثابتاً ، وإن شئت قلت : قولك لاتقوم به الحوادث مستلزم لقيام

(١) فى الأصل : مفتقرا .

الحوادث به ، فيلزم الجمع بين النقيضين ، وإن شئت قلت : قولك لا يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته يستلزم نقيض ذلك فيكون باطلاً ، وهذا يصلح أن يكون دليلا مستقلاً فى أول المسألة ، وذلك لأن هذا العالم المشهود إما أن يكون واجباً بذاته أو ممكنا ، فإن كان واجبا بذاته فمن المعلوم قيام الحوادث به ، فيلزم قيامها بالواجب بذاته .

وأيضاً فمن المعلوم أن ما يقوم ببعض[1] الأفلاك من الحوادث ليست ذاته كافية له ، بل هو موقوف على غيره ، فيكون ما يقوم بالواجب بنفسه موقوفاً على غيره ، وإن كان هذا العالم ممكناً وهو الحق ، فلا بد له من واجب ، فذلك الواجب إما أن يكون علة تامة مستلزمة فى الأزل لجميع معلولاته أو لا ، والأول باطل لأنه لو كان كذلك لم يتأخر شىء من معلولاته . والثانى يقتضى أنه فعَل بعد أن لم يكن فَعَل ، وذلك يقتضى تجدد فاعليةٍ ، فأما أن يكون تجدد ذلك مستلزماً لكون متجدداته توجب افتقار ذاته إلى غيره أو لا ، فإن لم تكن بطلت الحجه ، وإن استلزم ذلك ثبت افتقار ما يتجدد بذاته إلى غيره . فلو قيل : إن الواجب لا تقوم بذاته هذه الأمور للزم أن تقوم بذاته هذه الأمور ، فيلزم الجمع بين النقيضين . وإن قيل : تجدد الفاعلية لا يستلزم قيام شىء به ، بل تجددت من غير حدوث شىء أصلاً . قيل : فكذلك ما يتجدد من الأمور القائمة بذاته ممكن حينئذ تجدده من غير حدوث شىء أصلا بطريق الأَوْلى . وإن شئت أن تكون هذه معارضة ودليلا فى رأس المسألة ، ونقول : مايتجدد من مفعولاته هل يقتضى افتقار ذاته

(١) فى الأصل : بعض .

إلى غيره أم لا ؟ فإن قيل لا يقتضى ، فكذلك ما يتجدد من أفعاله القائمة به وإلا فلا . وهذا لأن نُفاة الأمور القائمة به منهم من يقول حدثت[١] الحوادث المباينة له من غير تجدد شيء أصلاً ، كما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة والكُلاَّبية وغيرهم ، ومنهم من يقول : بل مازالت الحوادث تحدث مع كونه مستلزماً لجميع مفعولاته ، كما تقول ذلك الدهرية الفلاسفة ، والدهرية منهم من يقول : إن العالم واجب الوجود بنفسه ، ومنهم من يقول : إن الأول علة غائية له ، وكل من هذه الأقوال يلزمه من التناقض ما يبين به أنه لا يمكنه إبطال القول بقيام مراداته ومحبوباته بذاته][٢] .

(فصل)

معارضة بعض المتكلمين للرازى

وقد عارض بعضهم الرازى فيما ذكره من أن هذه المسألة تلزم عامة الطوائف ، فقال : المراد بالحادث : الموجود الذى وجد[٣] بعد العدم ، ذاتا كان أو صفة ، أما ما لا يوصف بالوجود – كالأعدام المتجددة ، والأحوال عند من يقول بها ، والإضافات[٤] عند من لا يقول[٥] : إنها وجودية – فلا يصدق عليها اسم الحادث ، وإن صدق عليها اسم المتجدد ، فلا يلزم من تجدد الإضافات والأحوال فى ذات البارى أن تكون[٦] محلا للحوادث .

(١) فى الأصل : حديث .

(٢) ما بين المعقوفتين فى (س) فقط وسقط من سائر النسخ . وكتب الناسخ بعد كلمة « بذاته » بلغ مقابلة .

(٣) م ، ق : يوجد .

(٤) س : والمضافات .

(٥) س ، هـ : عند من يقول .

(٦) تكون : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : يكون .

قال : وما قاله الإمام – يعنى الرازى – فى هذا المقام إن أكثر العقلاء قالوا به وإن أنكروه باللسان ، وبيَّنه بصور ؛ فليس كذلك ، لأن أكثر ما ذكر من تلك الأمور فإنما هى متجددة لا محدثة ، والمتجدد أعم من الحادث ، فلا يلزم من وجود العام وجود الخاص .

الرد عليهم من وجوه

قلت[١] : ولقائل أن يقول : هذا ضعيف من وجوه :

الوجه الأول

أحدها[٢] : أن الدليل الذى استدلوا به على نفى الحوادث ينفى المتجددات أيضا كقولهم : إما أن يكون كمالا أو نقصا ، وقولهم : لو حصل ذلك للزم التغير ، وقولهم : إما أن تكون[٣] ذاته كافية فيه أو لا تكون[٣] ، وقولهم : كونه قابلا له فى الأزل يستلزم إمكان ثبوته فى الأزل ؛ فإنه لا يمكن أن يحصل فى الأزل لا متجدد ولا حادث ، / ولا يوصف الله بصفة نقص ، سواء كان متجددا أو حادثا ، وكذلك التغير لا فرق[٤] بين أن يكون بحادث أو متجدد ، فإن قالوا : تجدد المتجددات ليس تغيرا ، قال أولئك : وحدوث الحركات الحادثة ليس تغيرا ، فإن قالوا : « بل هذا يسمى تغيرا » منعوهم الفرق ، وإن سلَّموه كان النزاع لفظيا ، وإذا كان استدلالهم ينفى القسمين لزم إما فساده وإما النقض .

١٢٧/٢

الوجه الثانى

الوجه الثانى : أن يُقال : تسمية هذا متجددا وهذا حادثا فرق

---

(١) هـ : قال ابن تيمية .

(٢) هـ : من وجهين أحدهما .

(٣) م ، ق : يكون . هـ : (تكون) غير منقوطة .

(٤) س : فلا فرق .

لفظى ، لا معنوى ، ولا ريب أن أهل السنة والحديث لا يطلقون عليه سبحانه وتعالى أنه محل للحوادث ، ولا محل للأعراض ، ونحو ذلك من الألفاظ المبتدَعة التى يُفْهَم منها معنى باطل ، فإن الناس يفهمون من هذا أن يحدث فى ذاته ما يسمونه [هم][1] حادثا كالعيوب والآفات ، والله منزَّه عن ذلك سبحانه وتعالى ، وإذا قيل : فلان ولى على الأحداث ، أو تنازع أهل القبلة فى أهل الأحداث ؛ فالمراد بذلك : الأفعال المحرمة كالزنا والسرقة وشرب الخمر وقطع الطريق ، والله أجل وأعظم من أن يخطر[2] بقلوب المؤمنين قيامُ القبائح به ، والمقصود[3] أن تفرقة المفرِّق بين المتجدد والحادث أمر لفظى ، لا معنى عقلى ، ولو عكسه عاكس فسمى هذا متجدداً وهذا حادثاً لكان كلامه من جنس كلامه .

الوجه الثالث

الوجه الثالث : أن دعوى المدَّعى أن الجمهور إنما يلزمهم تجدد[4] الإضافات والأحوال والأعدام ، لا تجدّد الحادث الذى وجد بعد العدم ، ذاتاً كان أو صفة ، دعوى ممنوعة لم يُقِمْ عليها دليلا ، بل الدليل يدل على أن أولئك الطوائف يلزمهم[5] قيام أمور وجودية حادثة بذاته ، مثال ذلك أنه سبحانه وتعالى يسمع ويرى ما يخلقه من الأصوات والمرئيات .

وقد أخبر القرآن بحدوث ذلك فى مثل قوله : ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى

(١) هم : ساقطة من (م) . (ق) . (هـ) .
(٢) يخطر : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : يحضر .
(٣) س ، ص ، ط ، ر : فالمقصود .
(٤) س : تجديد .
(٥) س : لزمهم .

اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ والْمُؤْمِنُونَ﴾[سورة التوبة : ١٠٥]وقوله تعالى : ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلاَئِفَ فِي الأَرْضِ مِن بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾[سورة يونس : ١٤] .وقد أخبر بسمعه ورؤيته[١] فى مواضع كثيرة ، كقوله لموسى وهارون : ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾[سورة طه : ٤٦]وقوله : ﴿ الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ * وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾[سورة الشعراء : ٢١٨ ، ٢١٩]وقوله : ﴿لَّقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ ﴾[سورة آل عمران : ١٨١] . ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾ [سورة المجادلة : ١] .

١٢٨/٢

وفى الصحيح[٢] عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : « سبحان الذى وسع سمعُه الأصواتَ ، لقد كانت المجادلة تشتكى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جانب البيت ، وإنه ليخفى علىّ بعضُ كلامها ، فأنزل الله تعالى : ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللهِ ﴾[٣] ، ومثل هذا كثير.

فيقال لهؤلاء : أنتم معترفون وسائر العقلاء بما هو معلوم بصريح العقل أن المعدوم لا يرى موجوداً قبل وجوده ، فإذا وجد فرآه موجوداً وسمع كلامه فهل حصل أمر وجودى لم يكن قبل ، أولم يحصل شىء ؟ .

---

(١) س : برؤيته وسمعه .

(٢) س : وفى الصحيحين .

(٣) الحديث عن عائشة رضى الله عنها فى : البخارى ١١٧/٩ (كتاب التوحيد . باب قول الله تعالى وكان الله سميعا بصيرا) ؛ سنن النسائى ١٣٧/٦ (كتاب الطلاق . باب الظهار) ؛ سنن ابن ماجة ٦٧/١ (المقدمة . باب فيما أنكرت الجهمية) ؛ المسند (ط . الحلبى) ٤٦/٦ .

فإن قيل : لم يحصل أمر وجودى ، وكان قبل أن يُخلق لا يراه ، فيكون بعد خلقه لا يراه أيضاً ، وإن قيل : حصل أمر وجودى ، فذلك الوجودى إما أن يقوم بذات الرب ، وإما أن يقوم بغيره ، فإن قام بغيره لزم أن يكون غير الله هو الذى رآه ، وإن قام بذاته عُلم أنه قام به رؤية ذلك الموجود الذى وجد ، كما قال تعالى : ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة التوبة : ١٠٥] وما سموه إضافات وأحوالا وتعلقات وغير ذلك .

يقال لهم : هذه أمور[١] موجودة أو ليست موجودة ؟ فإن لم تكن موجودة فلا فرق بين حاله قبل أن يَرَى ويَسْمع وبعد أن يرى ويسمع ، فإن العدم المستمر لا يوجب كونه صار رائياً سامعاً ، وإن قلتم : بل هى أمور وجودية ، فقد أقررتم بأن رؤية الشىء المعين لم تكن حاصلة ، ثم صارت حاصلة بذاته ، وهى أمر وجودى .

والمتفلسفة لا يُقتصر فى إلزامهم على تجدد الإضافات ، بل يُلزمون بكونه محدِثاً للحوادث المتجددة شيئاً فشيئا ، والإحداث هو[٢] من مَقُولة أن يَفْعَل ، وأن يفعل : أحدُ المقُولات العشر ، وهى أمور وجودية .

فيقال : كونه فاعلا لهذه الحوادث المعينة بعد أن لم يكن فاعلا لها ، إما أن يكون أمراً حادثاً وإما أن لا يكونَ حَدَثَ[٣] كونه فاعلا ؛ فإن لم يحدث كونه فاعلا فحاله قبل أن يحدثها وبعد أن يحدثها واحد ، وقد كان قبل أن يحدثها غير فاعل لها ، فيلزم أن / لا يحدث شىء ، أو يحدث بلا ١٢٩/٢

(١) س : هذه الأمور .

(٢) م ، ق : والأحداث هى .

(٣) ط : حدوث .

محدث ، وأنتم أنكرتم على المتكلمة الجَهْمية والمعتزلة أن قالوا : الذات تفعل بعد أن لم تكن فاعلة ، بلا أمر[١] تجدد ، فكيف تقولون : هي دائماً تفعل[٢] الحوادث شيئاً بعد شيء ، من غير أن يحدث لها أمر ؟

وأيضاً فالفاعلية التامة لكل واحد من الحوادث إن كانت موجودة في الأزل قبل حدوثه لزم تأخر[٣] الفعل عن الفاعلية التامة ، وهذا باطل ، وذلك يبطل قولهم . وإن قالوا : بل الفاعلية التامة لكل حادث تحدث بعد أن لم تكن حادثة ، فقد صارت الذات فاعلة لذلك الحادث بعد أن لم تكن فاعلة ، وكونُها فاعلة هي من مقولة أن يفعل ، وهي إحدى المقولات العشر التي هي الأجناس العالية ، المسماة عندهم بقاطيغورياس[٤] ، وهي كلها وجودية ، فيلزم اتصاف الرب بقيام الأمور الوجودية به[٥] شيئاً بعد شيء ، كما اختاره كثير من سلفهم وخلفهم .

وهكذا يمكن تقرير كل ما ذكر الرازي[٦] من إلزام الطوائف شيئاً بعد شيء لمن تصور ذلك تصوراً تاما ، وكل من قال : « لم يحدث شيء[٧] موجود » [فإنه][٨] يلزمه التناقض البين الذي لا ينازع فيه المنصف الذي يتصور ما يقول تصوراً تاما .

(١) م ، ق : بل لأمر .

(٢) هي دائما تفعل : كذا في (س) . وفي سائر النسخ : هو دائما يفعل .

(٣) س : تأخير .

(٤) م ، ق : بقاطيفورياس .

(٥) به : زيادة في (م) فقط ، وهي إضافة أضافها المحققان على الأغلب . وإثباتها هو الصواب .

(٦) الرازي : ليست في (س) .

(٧) س : شيئا .

(٨) فإنه : زيادة في (س) ، (ط) ، (ر) .

وقد اعتذر من اعتذر من الفلاسفة عما ألزمهم إياه من الإضافات بأن قالوا : الإضافات لا توجد إلا كذلك ، فلا يتصور فيه الكمال قبلها ، ولأنها تابعة لغيرها ، فلا يثبت فيها الكمال ، بل فى متبوعها .

قلت : ولقائل أن يقول : هذا بعينه يقوله المثبتون ، فإن الكلام إنما هو فى الحوادث المتعلقة بمشيئته وقدرته . ومن المعلوم امتناع ثبوت الحوادث جميعها[1] فى الأزل : فإذا[2] قال القائل[3] : « الإضافات لا توجد إلا حادثة » قيل له : والحوادث المتعلقة بمشيئته وقدرته لا توجد إلا حادثة .

وأما قوله : « الإضافة تابعة لغيرها ، فلا يثبت فيها الكمال » فعنه جوابان :

أحدهما : أن الدليل لا يفرِّق بين التابع والمتبوع ، فإن صح الفرق ظل الدليل ، وإن لم يصح انتقض الدليل ؛ فيبطل على التقديرين .

/الثانى : أن يقال : وهكذا مايتعلق بمشيئته وقدرته ، هو[4] تابع ايضا ، فلا يثبت فيه الكمال . ١٣٠/٢

يوضح ذلك : أنه سبحانه مستحق فى أزله لصفات الكمال ، لا وزأأن يكون شيء من الكمال الأزلى إلا وهو متصف به فى أزله ،

(١) جميعها : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : جميعا .
(٢) س : فإن .
(٣) س ، ص : قائل .
(٤) س : وهو

كالحياة والعلم والقدرة وغير ذلك ، وإنما الشأن فيما لا يمكن وجوده فى الأزل[(١)] .

طريقة الأئمة فى مسألة القرآن

ومما يبين لك أن الرازى وأمثاله كانوا يعتقدون ضعف هذه المسألة – مع فرط رغبتهم[(٢)] فى إبطال قول الكرَّامية إذا أمكنهم – أنه لم يعتمد على ذلك فى مسألة كلام الله تعالى فى أجَلِّ كتبه « نهاية العقول » ، ومسألةُ الكلام هى من أجلِّ مايبنى على هذا الأصل .

وذلك[(٣)] أن الطريقة المعروفة التى سلكها الأشعرى وأصحابه فى مسألة القرآن ، هم ومن وافقهم على هذا الأصل من أصحاب أحمد وغيرهم ، كأبى الحسن التميمى والقاضى أبى يعلى وابن عقيل وأبى الحسن ابن الزاغونى[(٤)] [وغيرهم][(٥)] من أصحاب أحمد[(٦)] . وكأبى المعالى [الجوينى][(٧)] وأمثاله وأبى القاسم الرواسى[(٨)] وأبى سعيد المتولى[(٩)] وغيرهم من أصحاب الشافعى ، والقاضى أبى الوليد الباجى وأبى بكر الطرطوشى و [القاضى][(١٠)]

---

(١) بعد عبارة (فى الأزل) فى نسخة (هـ) إشارة إلى جملة مكتوبة بالهامش وهى : «وعلى الحاشية مكتوب إشارة الخط المعترض ولم أره فليراجع» .

(٢) ق : عنتهم .

(٣) س : من ذلك .

(٤) ق : ابن الزعفرانى .

(٥) وغيرهم : زيادة فى (س) .

(٦) من أصحاب أحمد : ساقطة من (س) .

(٧) الجوينى : زيادة فى (س) .

(٨) س : وأبى القاسم الغورانى ؛ ر : وأبى القاسم الروانى ؛ ط : وأبى القاسم الروسى . ولم تظهر الكلمة فى (ص) .

(٩) س : وأبى سعد المتولى . وجاء اسمه قبل (وأبى القاسم الغورانى) .

(١٠) والقاضى : زيادة فى (س) .

أبى بكر بن العربى وغيرهم من أصحاب مالك ، وكأبى منصور الماتريدى وميمون النسفى وغيرهما[(١)] من أصحاب أبى حنيفة ، أنهم قالوا : لو كان القرآن مخلوقا للزم أن يخلقه : إما فى ذاته[(٢)] ، أو فى محل غيره ، أو أن يكون قائماً بنفسه[(٣)] لا فى ذاته ولا فى محل آخر . والأول : يستلزم أن يكون [الله][(٤)] محلا للحوادث ، والثانى : يقتضى أن يكون الكلام كلام المحل[(٥)] الذى خُلِق فيه ؛ فلا يكون ذلك الكلام كلام الله ، كسائر الصفات إذا خلقها فى محل ، كالعلم والحياة والحركة واللون وغير ذلك ، والثالث : يقتضى أن تقوم الصفة بنفسها ، وهذا ممتنع .

فهذه الطريقة هى عمدة هؤلاء فى مسألة القرآن . وقد سبقهم عبد العزيز المكى صاحب « الحيدة »[(٦)] المشهورة إلى هذا التقسيم .

١٣١/٢ — كلام عبد العزيز الكنانى فى مسألة القرآن وصفات الله والتعليق عليه

/ وقد يظن الظان أن كلامهم هو كلامه بعينه ، وأنه كان يقول بقولهم ، وأنَّ[(٧)] الله لا يقوم بذاته ما يتعلق بقدرته ومشيئته ، وأن قوله من جنس قول ابن كُلَّاب . وليس الأمر كذلك[(٨)] ، فإن عبد العزيز[(٩)] — هذا — له فى الرد على الجهمية وغيرهم من الكلام مالا يعرف فيه خروج عن مذهب السلف وأهل الحديث .

---

(١) س . ط . ص : وغيرهم .

(٢) س . هـ : للزم إما أن يخلقه فى ذاته .

(٣) أو أن يكون قائما بنفسه : كذا فى (م) فقط . وفى سائر النسخ : أو قائما بنفسه .

(٤) الله : زيادة فى (س) .

(٥) س . هـ : كلاما للمحل .

(٦) ق : المحاورة .

(٧) م . ق . هـ : إن .

(٨) ص . ط . ر . ق : على ذلك .

(٩) أى المكى الكنانى

وذلك أنه قال بعد أن ذكر جوابه لبشر فيما احتج به بشر من النصوص مثل قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [سورة الزمر : ٦٢] وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ [سورة الزخرف : ٣] قال[١] : « فقال بشر[٢] : يا أمير المؤمنين عندى أشياء كثيرة ، إلا أنه يقول بنص التنزيل ، وأنا أقول بالنظر والقياس ، فليدع مطالبتى[٣] بنص التنزيل ، ويناظرنى[٤] بغيره ، فإن لم يدع قوله [ويرجع عنه][٥] ويقول بقولى ويقر[٦] بخلق القرآن الساعة وإلا فدمى حلال »[٧].

وذكر عبد العزيز أنه طلب من بشر أن يناظره على وجه النظر والقياس ويدع مطالبته بنص التنزيل[٨] — إلى أن قال[٩] :

« فقال عبد العزيز : يا بشر[١٠] ، تسألنى[١١] أم أسألك ؟ فقال بشر :

---

(١) فى كتاب « الحيدة » للإمام عبد العزيز بن يحيى بن مسلم الكنانى (ص ٧٩ وما بعدها) نشر عبد العزيز بن عبد الرحمن آل الشيخ ، مطبعة الإمام ، القاهرة ، بدون تاريخ ، وسيظهر فيما بعد أن النسخة التى رجع إليها ابن تيمية غير النسخة التى طبع عنها الكتاب وسيشير ابن تيمية إلى هذه النسخة الأخرى فيما بعد.

(٢) فى هامش (ط) . (ر) . (ص) كتب : « مطلب : رد عبد العزيز المكى على بشر المريسى » .

(٣) الحيدة : مناظرتى .

(٤) الحيدة : وليناظرنى ؛ هـ : فليناظرنى بغير نص التنزيل .

(٥) ويرجع عنه : زيادة فى (س) . (هـ) وهى فى « الحيدة » .

(٦) الحيدة : ويقول .

(٧) الحيدة : . . . الساعة فدمى لك حلال .

(٨) انظر الحيدة . ص ٧٩ — ٨٠ .

(٩) الحيدة ، ص ٨٠ .

(١٠) ق ، ط ، ص : فقال عبد العزيز بشر ؛ س ، ر ، هـ : فقال عبد العزيز لبشر ؛ الحيدة : قال عبد العزيز .

(١١) م : أتسألنى .

سَلْ أنت[(١)] ، وطمع فىّ ، وجميع أصحابه[(٢)] ! وتوهموا أنى إذا خرجت عن نص التنزيل[(٣)] لم أحسن أن أتكلم بشىء [غيره][(٤)] » . قال عبد العزيز[(٥)] : « فقلت : يا بشر ، تقول : إن كلام الله مخلوق ؟ قال : أقول : إن كلام الله مخلوق »[(٦)] قال[(٧)] : « فقلت له : يلزمك واحدة من ثلاث لا بد منها : أن تقول : إن الله خلق القرآن – وهو عندى أنا كلامه – فى نفسه ، أو خلقه قائما بذاته ونفسه ، أو خلقه فى غيره ؛ فقل ما عندك ، قال بشر : أقول : إنه مخلوق ، وإنه خلقه كما خلق الأشياء كلها . قال عبد العزيز : فقلت : ياأمير المؤمنين ، تركنا القرآن ونصَّ التنزيل والسنن والأخبار عند هربه منها وذكر أنه يقيم الحجة[(٨)] ، وأنا أقول[(٩)] معه بخلق القرآن ، فقد رجع بشر إلى الحيدة عن الجواب ، وانقطع عن الكلام ؛ فإن كان يريد أن يناظرنى على أنه[(١٠)] يجيبنى عما أسأله عنه ، وإلا فأمير المؤمنين أعلى عينا فى صرفى ، فإنما يريد بشر / أن يقع[(١١)] ١٣٢/٢

(١) الحيدة : قال اسأل أنت.

(٢) م . ق . ص . ط . ر . هـ : وجمع أصحابه ؛ الحيدة : هو أصحابه

(٣) الحيدة : وظنوا أنى إن خرجت عن الكتاب والسنة.

(٤) م : لم أحسن أن أتكلم بشئ ؛ ص . ط . ر . س . هـ : لم أحسن أتكلم بشئ غيره ؛ ق : لم أحسن أتكلم بشئ ؛ الحيدة : لم أحسن أن أتكلم بغيرهما.

(٥) بعد الكلام السابق مباشرة . ص ٨٠ .

(٦) الحيدة : فقلت يابشر إن الله خلق كلامه .؟ قال : أنا أقول إن الله خلق القرآن.

(٧) بعد الكلام السابق مباشرة.

(٨) الكلام المقابل لهذه العبارات فى «الحيدة» موافق له فى المعنى مع اختلاف فى الألفاظ . وهكذا فى العبارات التالية.

(٩) س : وإنى أقول.

(١٠) م ، ق : على أن.

(١١) م ، ق ، . ر ، ص ، ط : أن يقنع.

[معه][1] من لا يفهم ، فيخدعه عن دينه ، ويحتج عليه بما لا يعقله ، فتظهر حجته عليه ، فيبيح دمه .

قال : فأقبل عليه المأمون فقال : أجب عبد العزيز عما سألك[2] عنه ، فقد ترك قوله ومذهبه وناظرك على مذهبك وما ادعيت أنك تحسنه وتقيم الحجة به عليه ، فقال بشر : قد أجبته ، ولكنه يتعنت ، فقال المأمون : يأبى عليك عبد العزيز إلا أن تقول واحدة من ثلاث ، فقال : هذا أشد طلبا من مطالبته بنص التنزيل ، ما عندى غير ما أجبته به .

قال : فأقبل عليَّ المأمون فقال : يا عبد العزيز ، تكلم أنت فى شرح هذه المسألة وبيانها ودَعْ بشرا فقد انقطع عن الجواب من كل جهة[3] .

فقلت : نعم ، سألتُه عن كلام الله تعالى : أمخلوق هو ؟ قال : نعم ، فقلت له مايلزمه فى هذا القول ، وهو واحدة من ثلاث لابد منها[4] : أن يقول إن الله خلق كلامه فى نفسه ، أو خلقه فى غيره ، أو خلقه قائما بذاته ونفسه[5] ، فإن قال « إن الله خلق كلامه فى نفسه » فهذا محال[6] لا يجد سبيلا إلى القول به من قياس ولا نظر ولا معقول ؛ لأن الله لا يكون مكانا للحوادث ، ولا يكون فيه شيء مخلوق ، ولا يكون ناقصا فيزيد فيه شيء[7] إذا خلقه ، تعالى الله عن ذلك وجل وتعظم !

(١) معه : زيادة فى (س) . (ص) .

(٢) س ص : يسألك .

(٣) ما سبق من العبارات موجود ولكنه مختصر فى الحيدة ص٨٠ – ٨١ .

(٤) الحيدة (ص٨١) : قلت نعم يا أمير المؤمنين سألت بشرا عن كلام الله مخلوق هو فقال نعم . قلت له يلزمك واحدة من ثلاث لا بد منها .

(٥) الحيدة : بنفسه وذاته .

(٦) الحيدة : فهذا محال باطل .

(٧) الحيدة : فيزيد بشئ .

وإن قال : « خلقه الله[1] فى غيره » فيلزمه فى النظر والقياس أن كل كلام خلقه فى غيره هو كلام الله عز وجل ، لا يقدر أن يفرّق بينهما ؛ فيجعل كلامه كلاما لله ، ويجعل قول الكفر والفحش وكل قول ذمه الله وذم قائلة : كلاما لله عز وجل ، وهذا[2] محال لا يجد السبيل إليه ولا إلى القول به ؛ لظهور الشناعة والفضيحة والكفر على قائله ، تعالى الله عن ذلك !

وإن قال : « خلقه قائما بنفسه وذاته » فهذا هو المحال الباطل الذى لا يجد إلى القول به سبيلا فى قياس ولا نظر ولا معقول ، لأنه لا يكون الكلام إلا من متكلم ، كما لا تكون الإرادة إلا من مريد ، ولا العلم إلا من عالم ، ولا القدرة إلا من قدير ، ولا يُرى ولا رُئِىَ كلام / قط[3] قائم بنفسه يتكلم بذاته . وهذا مما لا يُعقل ولا يعرف[4] ولا يثبت فى نظر ولا قياس ولا غير ذلك ، فلما استحال من هذه الجهات أن يكون مخلوقا علم[5] أنه صفة لله[6] ، وصفات الله كلها غير مخلوقة ، فبطل قول بشر .

١٣٣/٢

فقال المأمون : أحسنت يا عبد العزيز ، فقال بشر : سَلْ عن غير هذه المسألة فلعله يخرج من بيننا شىء .

فقلت : أنا أدَعُ [هذه][7] المسألة وأسأل عن غيرها ، قال : سل ،

(١) الله : فى (م) فقط .

(٢) وهذا : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : هذا .

(٣) س : ولارئى قط كلام .

(٤) س : مما لايعرف ولا يعقل .

(٥) م (فقط) : علمنا .

(٦) س : صفة الله .

(٧) هذه : زيادة فى (س) .

قال عبد العزيز : فقلت لبشر : ألست[(١)] تقول : إن الله كان ولا شيء ، وكان ولمَّا يفعل شيئا ولمَّا يخلق شيئا ؟[(٢)] قال : بلى . فقلت : فبأى شيء حدثت الأشياء بعد أن لم تكن شيئا ؟ أهى أحدثت نفسها[(٣)] أم الله أحدثها ؟ فقال : الله أحدثها ، فقلت له : فبأى شيء[(٤)] حدثت[(٥)] الأشياء إذ أحدثها الله ؟[(٦)] قال : أحدثها[(٧)] بقدرته التى لم تزل . قلت له : إنه أحدثها بقدرته كما ذكرت ، أفليس تقول : إنه لم يزل قادرا ؟ قال : بلى . قلت له : فتقول : إنه لم يزل يفعل ؟ قال : لا أقول هذا . قلت له : فلا بد أن يلزمك أن تقول : إنه خلق بالفعل الذى كان عن القدرة ، وليس الفعل هو القدرة ؛ لأن القدرة صفة لله[(٨)] . ولا يقال لصفة الله هى الله ولا هى غير الله[(٩)] ، فقال بشر : ويلزمك أنت أيضا أن تقول : إن الله لم يزل يفعل ويخلق ، وإذا قلت ذلك فقد ثبت أن المخلوق لم يزل مع الله[(١٠)]. قال عبد العزيز : فقلت لبشر : ليس لك أن تحكم علىّ وتُلْزِمنى ما لا يلزمنى وتحكى عنى ما لم أقل ، إنى لم أقل :

---

(١) ألست : ساقطة من (س) . (ص) ، (ط) ، (ر) ، وهى ليست فى «الحيدة» ص٨٣ .

(٢) م : وكان ولم يفعل شيئا ولم يخلق شيئا ؛ ق : وكان ولما يفعل شيئا ولم يخلق شيئا ؛ الحيدة : وكان ولم يُفعل شئ وكان ولم يُخلق شئ .

(٣) س : أهى أحدثت أنفسها ؛ الحيدة : هى حدثت بنفسها .

(٤) ص ، ط ، ر ، ق : بأى شئ .

(٥) ط ، ر : أحدثت .

(٦) م ، ق : إذا أحدثها الله ؛ ط : إذا أحدثها ؛ ر ، ص ، س ، إذ أحدثها .

(٧) ص : حدثت .

(٨) ص ، ط ، ر ، م : صفة الله .

(٩) ر : ولا يقال لصفة الله هى ولا غير الله ؛ ص . ط . ق : ولا يقال لصفة الله هى الله ولا غير الله ؛ الحيدة (ص٨٣) ولا يقال لصفات الله هى الله ولا هى غير الله .

(١٠) الحيدة (ص ٨٤) : ... ذلك تبينا أن المخلوق لم يزل مع الخالق .

« إنه لم يزل الخالق يخلق ، ولم يزل الفاعل يفعل » ليلزمنى[١] ما قلت . وفى نسخة أخرى[٢] : « وإنما قلت إنه[٣] لم يزل الفاعل سيفعل ، ولم يزل الخالق سيخلق ؛ لأن الفعل صفة [الله][٤] ، والله يقدر عليه[٥] ، ولا يمنعه منه[٦] مانع » قال بشر : أنا أقول إنه أحدث الأشياء بقدرته ، فقل ما شئت ، فقال[٧] عبد العزيز : فقلت : يا أمير المؤمنين ، قد أقر[٨] بشر أن الله كان ولا شىء ، وأنه أحدث الأشياء بعد أن لم تكن شيئاً بقدرته ، وقلت أنا : إنه أحدثها بأمره وقوله عن قدرته ، فلم يَخْلُ يا أمير المؤمنين / أن يكون أول خلق خلقه الله خلق[٩] بقول قاله ، أو بإرادة أرادها ، أو بقدرة قدَّرها ، فبأى[١٠] ذلك كان فقد ثبت أن هٰهنا إرادة ومريداً ومراداً ، وقولا وقائلا ومقولا له ، وقدرة وقادراً ومقدوراً عليه ، وذلك كله متقدم قبل الخلق ، وما كان قبل الخلق متقدما فليس هو من الخلق فى شىء . فقد كسّرتُ قول بشر بالكتاب والسنة واللغة العربية والنظر والمعقول » ثم ذكر حجة أخرى . ١٣٤/٢

والمقصود هنا : أن عبد العزيز احتج بتقسيم حاصر معقول ، فإن الله

(١) س : لتلزمنى .
(٢) الكلام التالى موافق لنسخة الحيدة المطبوعة (ص٨٤) .
(٣) إنه : ليست فى (ر) ولا «الحيدة» .
(٤) الله : زيادة فى (س) .
(٥) الحيدة : عليها .
(٦) الحيدة : منها .
(٧) س ، الحيدة : قال .
(٨) الحيدة : قد قال .
(٩) خلق : ليست فى (س) ولا فى «الحيدة»
(١٠) س : فأى .

تعالى إذا خلق شيئاً فإما أن يخلقه فى نفسه ، أو فى غيره ، أو يخلقه قائما[١] بنفسه ، وقد أبطل[٢] الأقسام الثلاثة .

ولا ريب أن المعتزلة يقولون : إنه خلقه فى غيره ، فأبطل ذلك عبد العزيز بالحجة العقلية التى يتداولها أهل السنة ، وهو أنه قد عُلم بالاضطرار من دين الإسلام أن القرآن كلامُ الله ، فإن كان مخلوقا فى محل آخر غيره[٣] لزم أن يكون كل كلام مخلوق فى محل كلام الله ، لتماثلها بالنسبة[٤] إلى الله ، ويلزم أن يكون ما يخلقه تعالى[٥] من كلام الجلود والأيدى والأرجل كلام الله ، فإذا قالوا : ﴿ أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِى أنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ ﴾ [سورة فصلت : ٢١] كان الناطق هو المُنْطِق ، وبشر لم يكن من القدرية ، بل كان ممن يقر بأن الله تعالى خالق أفعال العباد ؛ فألزمه عبد العزيز أن يكون كلام كل مخلوق كلام الله ، حتى قول الكفر والفحش ، وهذا الإلزام صرَّح به حلولية الجهمية[٦] من الاتحادية ونحوهم كصاحب « الفصوص » و « الفتوحات المكية » ونحوه[٧] .

وقالوا :

وكلُّ كلامٍ فى الوجود كلامه سَوَاء علينا نثره ونظامه[٨]

(١) أو يخلقه قائما : كذا فى (م) . وفى سائر النسخ : أو قائما .

(٢) وقد أبطل : كذا فى (م) . وفى سائر النسخ : وأبطل .

(٣) ق : فى محل غيره . س . ص . ط . ر : فى محل آخر كغيره .

(٤) س . ط . ر : فى النسبة .

(٥) س : ما يخلقه الله .

(٦) ق . ص . ر . ط : صرح به خلق كثير من الجهيمة .

(٧) وهو محيى الدين بن عربى .

(٨) البيت لمحيى الدين بن عربى وقد ذكره فى الفتوحات الملكية ٤/ ١٤١ ونصه هناك :

ألا كل قول فى الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه =

ولهذا قال من قال من السلف : من قال : ﴿إِنَّنِى أَنَا اللَّهُ لاَ إِلَـٰهَ إِلاَّ أَنَا ﴾[سورة طه : ١٤] مخلوق ، فقد جعل كلام الله بمنزلة قول فرعون ، الذى قال : ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَىٰ ﴾[سورة النازعات : ٢٤] لأن عنده هذا الكلام خلقه الله فى الشجرة ، وذلك خلقه فى فرعون ، فإذا كان هذا كلام الله كان هذا كلام الله .

١٣٥/٢ كما قال سليمان بن داود الهاشمى – أحد أئمة / الإسلام نظير الشافعى وأحمد وإسحاق وأبى عبيد وأبى بكر بن أبى شيبة وأمثالهم – قال : «من قال القرآن مخلوق فهو كافر ، وإن كان القرآن مخلوقا كما زعموا فلم صار فرعون أَوْلى بأن يُخَلَّد فى النار إذ قال : ﴿ أَنَاْ رَبُّكُمُ الأَعْلَىٰ ﴾ من هذا؟ وكلاهما عنده مخلوق ، فأخبر بذلك أبو عبيد ، فاستحسنه وأعجبه ، ذكر ذلك البخارى فى كتاب «خلق أفعال العباد[1]»

وكذلك ذكَر نظير هذا عبدُ الله بن المبارك وعبد الله بن إدريس ويحيى بن سعيد القطان . وهذا مبنى على أن الله خالق أفعال العباد ، فإذا كان قد خلق فى محل : «إِنَّنِى أَنَا اللَّهُ لاَ إِلَـٰهَ إِلاَّ أَنَا فاعْبُدْنِى» وخلق فى محل : «أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى» كان ذلك المحل الذى خلق فيه [ذلك][2] الكَلام أَوْلى بالعقاب من فرعون ، وإذا كان ذلك كلام الله كان كلام فرعون كلام الله .

= والبيت الذى يتلوه :

يسم به أسماع كل مكون فمنه إليه بدؤه وختامه

وانظر «جامع الرسائل» المجموعة الأولى . ص١٥٧ .

(١) س : فى كتاب خلق الأفعال ؛ ص : فى كتاب الأفعال ؛ ر : فى خلق أفعال العباد .

(٢) ذلك : زيادة فى (س) .

وأما كونُه خَلَقَه قائما بنفسه فهو ظاهر البطلان أيضاً ، لأن الصفات لا تقوم بنفسها ، ولكن الجهمية تقول : خلق علما لا فى محل ، والبصريون من المعتزلة يقولون : خلق إرادة وقدرة[1] لا فى محل ، وطائفة منهم يقولون : خلق بخلق بعد خلق لا فى محل ، وهذه المقالات ونحوها مما يعلم فساده بصريح العقل .

وأما القسم الأول – وهو كونه سبحانه خلقه فى نفسه – فأبطله عبدالعزيز أيضاً ، لكن ما فى نفس الله تعالى يحتمل نوعين :

أحدهما : أن يُقال : أحدث فى نفسه بقدرته كلاماً بعد أن لم يكن متكلما . وهذا قول الكرَّامية وغيرهم ممن يقول : كلام الله حادث ومحدث فى ذات الله تعالى ، وأن الله تكلم[2] بعد أن لم يكن يتكلم أصلا ، وأن الله يمتنع أن يقال فى حقه[3] : ما زال متكلما ، وهذا مما أنكره الإمام أحمد وغيره .

والثانى : أن يُقال : لم يزل الله متكلما إذا شاء كما قاله الأئمة ، وكل من هاتين الطائفتين لا تقول : «إن ما فى نفس الله مخلوق» بل المخلوق عندهم لا يكون إلا منفصلا عن نفس الله تعالى ، وما قام به من أفعاله وصفاته فليس بمخلوق .

ولا ريب أن بشراً وغيره من القائلين بخلق القرآن كانوا يقولون : إنه خلقه / منفصلا عنه كما خلق غيره من المخلوقات ، فأما نفس خلق الرب ١٣٦/٢

---

(١) س ، ط ، ر ، هـ : إرادة وفناء . ولم تظهر العبارات فى (ص) .

(٢) م ، ق : وأن الله متكلم ، هـ : فإن الله تكلم .

(٣) عبارة «فى حقه» فى (م) فقط .

عند من يقول الخلق غير المخلوق – وهم الأكثرون – فلا يقولون : إن الخلق مخلوق . ومن قال بتجدّد ما يقوم به من الأفعال أو الإرادات[١] أو الإدراكات لم يقل : إن ذلك مخلوق ؛ فإنه إذا كان ثمَّ خلقٌ وخالق ومخلوق لم يكون الخلق داخلا فى المخلوق .

ولهذا كان من يقول[٢] : « إن كلام الله قائم بذاته » متفقين على أن كلام الله غير مخلوق ، ثم هم بعد هذا متنازعون على عدة أقوال : هل يُقال : إنه معنى واحد أو خمسة معان لم تزل قديمة ، كما يقوله ابن كُلاب والأشعرى ؟

أو أنه حروف وأصوات قديمة أزلية لم تزل قديمة ، كما يذكر عن ابن سالم وطائفة ؟

أو يقال : بل هو حروف وأصوات حادثة فى ذاته بعد أن لم يكن متكلما ، كما يقوله ابن كرَّام وطائفة ؟

أو يقال : إنه لم يزل متكلما إذا شاء ، وإنه إذا شاء تكلم بصوت يُسمع وتكلم بالحروف ، كما يُذكر ذلك عن أهل الحديث والأئمة ؟

والمقصود هنا أن ما قام بذاته لا يسميه أحد منهم مخلوقا ، سواء كان حادثا أو قديما .

وبهذا يظهر احتجاج عبد العزيز على بشر ؛ فإن بشراً من أئمة الجَهْمِية نُفَاة الصفات ، وعنده[٣] لم يقم بذات الله تعالى صفة ولا فعل

---

(١) س : والإرادات .

(٢) م (فقط) : ولهذا كان القائلون .

(٣) م (فقط) : وعندهم .

ولا قدرة ولا كلام ولا إرادة ، بل ما ثَمَّ عنده[(١)] إلا الذاتُ المجردة عن الصفات والمخلوقات المنفصلة عنها ، كما تقول ذلك الجهمية من المعتزلة وغيرهم ؛ فاحتجَّ عليه عبدُ العزيز بحجتين عقليتين :

إحداهما : أنه إذا كان كلامُ الله مخلوقا ولم يخلقه فى غيره ولا خَلَقه قائما بنفسه : لزم أن يكون مخلوقا فى نفس الله ، وهذا باطل .

والثانية : أن المخلوقات المنفصلة عن الله خلقها الله بما ليس من المخلوقات : إما القدرة - كما أقر به بشر - وإما فعله وأمْرُه وإرادته - كما قاله عبد العزيز - وعلى التقديرين : ثبت أنه كان قبل المخلوقات من الصفات ما ليس بمخلوق ، فبطَل / أصلُ قول بشر والجهمية : إنه ليس ١٣٧/٢ لله صفة ، وإن كل ما سوى الذات المجردة فهو مخلوق . وتبين أن الذات يقومُ بها معانٍ ليست مخلوقة . وهذا حجة مثبتة[(٢)] الصفات القائلين بأن القرآن كلام الله غير مخلوق على من نفى الصفات وقال بخلق القرآن ، فإن كل مَنْ نفى الصفات لزمَه القولُ بخلق القرآن .

يبقى كلام أهل الإثبات فيما يقوم بذاته : هل يجوز أن يتعلق شيء منه بمشيئته وقدرته أم لا ؟ وهل عبد العزيز ممن يُجَوِّز أن يقوم بذاته ما يتعلق بمشيئته وقدرته ، أو ممن يقول : لا يكون المراد المقدور إلا منفصلا عنه مخلوقا ؟ ويجعل المقدور هو المخلوق ، وهما فى الأصل قولان معروفان ذكرهما الحارثُ المحاسبى وغيره عن أهل السنة حسبما تقدم إيراده .

وهذا القول الثانى هو قول ابن كُلاَّب والاشعرى ومَنْ وافقهما من

---

(١) م (فقط) : عندهم .

(٢) س : لمثبتة .

أصحاب أبى حنيفة والشافعى ومالك وأحمد[١] وغيرهم .

والقولُ الأولُ : هو[٢] قول أئمة أهل[٣] الحديث والهشامية والكرَّامية وطوائف من أهل الكلام من المرجئة[٤] . كأبى معاذ التومنى وزهير الأثرى وغيرهم[٥] ومَنْ وافق هؤلاء من أصحاب أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد[٦] وغيرهم .

فقد يقول القائل : إن عبد العزيز مُوَافق لابن كُلَّاب ؛ لأنه قال : إن الله لا يكون مكانا للحوادث ، ولا يكون فيه شئ مخلوق ، ولا يكون ناقصاً فيزيد فيه شئ إذا خلقه ، لكن إذا تدبر المتدبر سائر كلام عبد العزيز وجَده من أهل القول الأول : قول أهل الحديث ؛ لأنه قال بعد هذا لبشر : بأى شئ حدثت الأشياء ؟ قال : أحدثها الله بقدرته التى لم تزل ، قال عبد العزيز : فقلت له : إنه قد[٧] أحْدَثها بقدرته كما ذكرت ، أفلست[٨] تقول : إنه لم يزل قادراً ؟ قال : بلى ، فقلت له[٩] : فتقول : إنه لم يزل يفعل ؟ قال : لا أقول هذا ، قلت :[١٠] فلابد أن يلزمك أن تقول : إنه خلق بالفعل الذى كان بالقدرة ؛ لأن القدرة صفة . وقال

---

(١) م . ق . ص ، ط ، ر : أصحاب مالك وأبى حنيفة والشافعى وأحمد.

(٢) هو : زيادة فى (م) . (ق).

(٣) أهل : ليست فى (س).

(٤) س : من المرجئة وغيرهم.

(٥) س : وغيرهما.

(٦) م ، ق ، ص . ط . ر : أصحاب أبى حنيفة والشافعى ومالك وأحمد.

(٧) قد : زيادة فى (م).

(٨) أفلست : كذا فى (م) وفى سائر النسخ : أفليس.

(٩) س : قلت له.

(١٠)م (فقط) : فقلت.

عبد العزيز بعد هذا : لم أقل[(١)] لم يزل الخالق يخلق ولم يزل الفاعل يفعل ، وإنما الفعل صفة ، والله يقدر عليه ، ولا يمنعه منه[(٢)] مانع .

١٣٨/٢ / وقد أثبتَ عبدُ العزيز فعلا مقدوراً لله هو صفة له ليس من المخلوقات ، وأنه به خَلَق المخلوقات ، وهذا صريح فى أنه يجعل الخلق غير المخلوق ، والفعلَ غير المفعول ، وأن الفعل صفة لله ، مقدور لله[(٣)] ، إذا شاء ، ولا يمنعه منه مانع ، وهذا خلاف قول الأشعرى ومَنْ وافقه .

يبقى أن يقال : هذا الخلق – الذى يسمى التكوين – من الناس مَنْ يجعله قديما ، ومنهم من يجعله مقدوراً مُرَادا ، وعبدُ العزيز صَرَّح بأن الفعل الذى به يُخلق الخلق مقدور له ، وهذا تصريح بأنه يقوم بذات الله عنده ما يتعلق بقدرته ، وما كان موجوداً مقدوراً لله فهو مراد له بالضرورة واتفاق الناس .

وأيضاً فإنه قال : قد أقر بشر أن الله أحدث الأشياء بقدرته ، وقلت أنا : إنه أحدثها بأمره وقوله عن قدرته ؛ فقد صرح[(٤)] بأن القول يكون عن قدرته ، فجعل قولَ الله مقدوراً له مع أنه صفة له عنده .

وهذا قول من يقول : إنه يقدر على التكلم ، وإنه يتكلم بمشيئته وقدرته ، وليس هو[(٥)] قول من يقول : إن القول لازم له ، لا يتعلق بقدرته ومشيئته .

---

(١) س : ألم أقل .

(٢) منه : ليست فى (ق) .

(٣) س : وأن الفعل مقدوراً لله . هـ : وأن الفعل المقدور لله .

(٤) س : فصرح .

(٥) س : وليس هذا .

فتبين أن عبد العزيز الكنانى[١] يثبت أنه[٢] يقوم بذات الله تعالى ما يتعلق بمشيئته وقدرته ، وأنه لا يجعل كل واحد من ذلك قديما ، وإن كان النوع قد يكون قديما ، لأن بشرا لما قال له : أحدثها بقدرته التى لم تزل ، قال له : أفليس تقول : لم يزل قادرا ؟ قال : بلى ، ، قال : فتقول إنه لم يزل يفعل ؟ قال : لا ، قال : فلا بد أن يلزمك أن تقول : إنه خلق بالفعل الذى كان بالقدرة .

وهذا لأنه إذا كان لم يزل قادرا ولا مخلوقَ ثُمَّ وُجِد مخلوق ، لم يكن قد وُجد بقدرة بلا فعل ، فإنه لو كان مجرد القدرة كافيا فى وجوده بلا فعل للزم مقارنة المخلوق للقدرة القديمة .

وهذا المقام هو المقام المعروف ، وهو أنه : هل يمكن وجود الحوادث بلا سبب حادث أم لا[٣] ؟ فإن جمهور العقلاء يقولون : إن انتفاء هذا معلوم بالضرورة ، وإن / ذلك يقتضى الترجيح بلا مرجِّح ، وهذا هو[٤] ١٣٩/٢ الذى ذكره عبد العزيز ، بخلاف قول من يقول : إن نفس القادر يرجح أحد طرفى مقدوره[٥] بلا مرجح ، كما يقوله أكثر المعتزلة والجهمية ، أو بمجرد إرادة قديمة كما تقوله الكلابية والكرامية[٦] فإن هذا هو الذى ذكره بشر .

---

(١) الكنانى : كذا فى (م) . وفى سائر النسخ : المكى .

(٢) أنه : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : أن .

(٣) أم لا : ليست فى (س) .

(٤) هو : ليست فى (س) .

(٥) مقدوره : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : مقدوريه .

(٦) س : الكرامية والكلابية .

يبقى[(١)] هنا سؤال [على][(٢)] عبد العزيز، وهو الذى ألزمه إياه بشر، حيث قال [له][(٣)] : وأنت أيضا يلزمك أن تقول : لم يزل يفعل ويخلق، وإذا[(٤)] كان كذلك ثبت أن المخلوق لم يزل مع الله ؛ لأن الحادث إن لم يفتقر إلى سبب حادث كَفَت القدرةُ القديمة، وإن افتقر إلى سبب حادث فالقول فى حدوث ذلك السبب كالقول فى الذى حدث به، فيلزم تسلسل الحوادث، فيلزمك أنه لم يزل يفعل ويخلق، فيكون المخلوق معه، فأجابه عبد العزيز بأنى لم أقل « لم يزل الخالق يخلق، ولم يزل الفاعل يفعل، ليلزمنى[(٥)] ما قلت، وإنما الفعل صفة، والله يقدر عليه، ولا يمنعه منه مانع » وفى النسخة[(٦)] الأخرى : « وإنما قلت : لم يزل الخالق سيخلق، والفاعل سيفعل، لأن الفعل صفة[(٧)]، والله يقدر عليه، ولا يمنعه منه مانع[(٨)] ».

ومضمون كلامه : أننى لم أقل إن الله لم يزل يخلق الأشياء المنفصلة ويفعلها، ولا يلزمنى هذا كما لزمك، لأنك جعلت المخلوقات تحصل بالقدرة القديمة من غير فعل من القادر يقوم به، فإذا لم تتوقف المخلوقات على غير القدرة، والقدرة قديمة، لزم وجود المخلوقات معها، وإلا لزم الترجيح بلا مرجح، والحدوث بلا سبب ؛ لأن القدرة دائمة أزلا

(١) م : ويبقى.

(٢) على : ساقطة من (م)، (ق).

(٣) له : ساقطة من (م).

(٤) ص، ط، ر : وإذ.

(٥) م : لتلزمنى.

(٦) هـ : نسخة

(٧) س : صفة كمال.

(٨) عبارة «ولا يمنعه منه مانع : كتبت فى (س) ولكن عليها شطب.

وأبداً ، ووجودُ المخلوقات[1] ممكن ، والممكن لا يترجح وجودُه على عدمه إلا بمرجح ، وعند وجود المرجِّح التام يجب وجودُه ، لأنه لو لم يجب لكان قابلا للوجود والعدم ، فيبقى ممكنا كما كان ، فلا يترجح إلا بمرجح تام . فتبين أن وجود القدرة التي يمكن معها وجود المخلوقات[2] لا يوجد المخلوق مع مجردها ، بل لابد من أمر آخر يفعله الرب .

قال عبد العزيز : وهذا الفعل صفة لله ، ليس من المخلوقات المنفصلة عنه ، / والله يقدر عليه ، ولا يمنعه منه مانع ، فأما قول القائل : «إن ذلك الفعل الذى لم يكن ثم كان بالقدرة وهو صفة» فإنه[3] يسأل عن سبب حدوثه ، كما يسأل عن سبب حدوث المخلوق به . ١٤٠/٢

فيجيب[4] عنه العزيز بأجوبة .

أحدها : الجواب المركب وهو أن يقول : تسلسل الآثار الحادثة إما أن يكون ممكنا وإما أن يكون ممتنعا ، فإن كان ممكنا فلا محذورفى التزامه ، وإن كان ممتنعا لم يلزمنى ذلك ، ولا يلزم من بطلان التسلسل بطلانُ الفعل الذى لا يكون المخلوق إلا به ، فإنا نعلم أن المفعول المنفصل لا يكون إلا بفعل ، والمخلوق لا يكون إلا بخلق ، قبل العلم بجواز التسلسل أو بطلانه ، ولهذا كان كثير من الطوائف يقولون : الخلق غير المخلوق ، والفعل غير المفعول ، فيثبتون ذلك مع إبطال التسلسل ، مثل كثير من أصحاب أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد ، ومن الصوفية

(١) م ، ق ، ط ، ر ، هـ : المخلوق .

(٢) س ، هـ : المخلوق .

(٣) فإنه : ساقطة من (س) .

(٤) ط : فيجيبه .

وأهل الحديث والكلام من الكرَّامية والمرجئة والشيعة وغيرهم ، وهؤلاء منهم من يقول : الفعل الذى هو التكوين قديم ، والمكوَّن المنفصل حادث ، كما يقولون مثل ذلك فى الإرادة ، ومنهم من يقول : بل ذلك حادث الجنس بعد أن لم يكن ؛ وكلا الفريقين لا يقولون : إن ذلك مخلوق ، بل يقولون : إن المخلوق وُجد به كما وُجد بالقدرة .

الجواب الثانى : أن يقول : ما ذكرته من التسلسل لازم لكل مَنْ قال : إن جنس الحوادث يكون بعد أن لم يكن[1] ، فهو لازم لك ولى إذا قلت بهذا ، فلا أختص بجوابه ، وأما وجودُ المفعول بدون فعل : فهذا لازم لك وَحْدَك ، وهو الذى احتججتُ به عليك ، فحجتى عليك ثابتة تُبطل قولك دون قولى . والإلزام[2] الذى ذكرته أنت مشترك بينى وبينك ، فلا يخصنى جوابه .

الجواب الثالث : أن يقول : أنا قلت : الفعلُ صفة ، والله يقدر عليه ، ولا يمنعه منه مانع ، والفعل القائم به ليس هو المخلوق المنفصل عنه ، وإنما يجب / أن يكون المخلوق معه فى الأزل إذا ثَبَتَ أن الفعل يستلزم فعلا قبله ، وأن الفعل اللازم يستلزم ثبوت الفعل المتعدى إلى المخلوق ، فإن[3] ذلك يستلزم ثبوت غير[4] المخلوق . ١٤١/٢

وكل هذه المقدمات فيها ممانعات ومعارضات ، وتحتاج إلى حجج لم

(١) يكون بعد أن لم يكن : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : تكون بعد أن لم تكن .
(٢) س ، ص : والالتزام .
(٣) س : وإن
(٤) س : عين .

يذكر المريسى منها شيئا[١]، وعبد العزيز لم يلتزم شيئا من ذلك، وإنما التزم أن الفعل صفة لله تعالى، والله يقدر عليه، ولا يمنعه منه مانع، وحجته يحصل بها المقصود[٢].

وقوله فى النسخة الأخرى– إن صح عنه[٣]: «إنما قلت لم يزل الفاعل سيفعل، والخالق سيخلق» قد نفى فيه أن يكون نفسُ الفعل قديما، فضلا عن أن يكون المفعول قديما.

وقوله: «إن الفعل صفة لله، والله يقدر عليه، لا يمنعه منه مانع» يمنع قدمَ عين الفعل، لا يمنع قدم نوعه، إلا أن يثبت امتناع تسلسل الآثار، وليس فى كلامه تعرض لنفى ذلك ولا إثباته.

وقوله: «لم يزل سيفعل» إن صح عنه يحتمل معنيين[٤]: أحدهما: أنه لم يزل موصوفا بأنه سيفعل ما يفعله من جميع المفعولات أعيانها وأنواعها، كما يقوله من يقول بحدوث [٥]نوع الفعل القائم به[٦] كما يقوله من يقول بحدوث[٥] أنواع المنفصلات عنه. والثانى: أنه لم يزل الفاعل سيفعل شيئا بعد شئ؛ فهو متقدم على كل واحدٍ واحدٍ من أعيان المفعولات.

فعلى الأول يمتنع أن يكون شئ من أنواعها أو أعيانها قديما، وعلى

---

(١) س، ط، ر: شيئا منها.

(٢) س: وحجته تحصل بهذا المقصود.

(٣) عنه: زيادة فى (م)، (ق).

(٤) س: شيئين.

(٥–٥): ساقط من (م) (ر). والعبارة مطموسة فى (ص).

(٦) م: العالم به.

الثانى لا يمتنع تقدم الأنواع ، بل قد يمتنع تقدم أعيان المخلوقات[(١)]، فلا يكون شئ من المخلوقات مع الله فى الأزل على التقديرين .

وجُماعُ ذلك : أن الذى ألزمه عبد العزيز للمريسى لازم له ، مبطل لقوله بلا ريب ، وعليه جمهور الناس ، فإن جماهير الناس يقولون : الخلق غير المخلوق ، / والفعل غير المفعول ، وهذا قول جماهير الفقهاء من أصحاب أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد وجماهير الصوفية وجماهير أهل الحديث ، بل كلهم ، وكثير من أهل الكلام والفلسفة أو جماهيرهم ، فهو قول أكثر المرجئة من الكرَّامية وغيرهم ، وأكثر الشيعة ، وكثير من المعتزلة والكُلابية ، وكثير من الفلاسفة ، ولأصحاب مالك والشافعى وأحمد فى ذلك قولان ؛ فالذى عليه أئمتهم : أن الخلق غير المخلوق ، وهو آخر قولى القاضى أبى يعلى وقول جمهور أصحاب أحمد ، وهو الذى حكاه البغوى عن أهل السنة ، وهو قول كثير من الكُلاَّبية . ١٤٢/٢

وأما قوله : «إنه قادر على الفعل لا يمنعه منه مانع» فكلامه يقتضى أنه لم يزل قادرا على الفعل لا يمنعه منه مانع ، وهذا الذى قاله هو الذى عليه جماهيرُ الناس ؛ ولهذا أنكروا على من قال : لم يكن قادرا على الفعل فى الأزل[(٢)] . وكان من يبغض الأشعرى ينسب إليه هذا[(٣)] ، لتنفر[(٤)] عنه قلوبُ الناس ، وأراد أبو محمد الجوينى وغيره تبرئته من هذا القول ، كما قد ذكرناه فى غير هذا الموضع .

(١) س : الأعيان المخلوقات .
(٢) س : لم يكن قادرا فى الأزل على الفعل .
(٣) س : هذا إليه .
(٤) س : لينفر .

وإذا كان لم يزل قادرا على الفعل كان هذا صفة كمال ، فلهذا قال عبدالعزيز : «لأن الفعل صفة والله قادر عليه لا يمنعه منه مانع» وقد خلق المخلوقات بفعله فوُجدت بالفعل الذى هو الخلق ، والفعل الذى هو الخلق بقدرة الله تعالى ، والقدرة على خلق المخلوق هى القدرة عليه.

كما قال تعالى : ﴿أَوَ لَيْسَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَٰوَاتِ والأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَىٰ﴾ [سورة يس : ٨١] وقوله تعالى : ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِىَ الْمَوْتَى﴾ [سورة القيامة : ٤٠] وقوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَاباً مِّن فَوْقِكُمْ﴾[سورة الأنعام : ٦٥] الآية ، ونحو ذلك مما فيه وصف الله بالقدرة على الأفعال المتناولة للمفعولات ، وفيه بيان أن الخلق ليس هو المخلوق ، ولا أن[١] نفس خلقه للسموات والأرض هو[٢] السموات والأرض ، والقدرة التى تزل ثم وجدت المخلوقات بدون فعل أصلا.

فيقول له المريسى : فذلك الفعل الذى هو صفته[٣] وهو يقدر عليه لا يمنعه منه / مانع ، إن كان[٤] قديما كان كالقدرة ، وكان السؤال علىَّ كالسؤال عليك ، وإن كان حادثا من غير تقدم فعل آخر سألتك عن سبب حدوثه بالقدرة التى لم تزل [كما سألتنى عن سبب حدوث المخلوق بالقدرة التى لم تزل][٥] ، وإن كان ذلك الفعل كان بفعلٍ آخر وتسلسل ١٤٣/٢

(١) س ، ط : لأن ؛ ر : لا أن.
(٢) س : ليس هو.
(٣) ط : صفة.
(٤) م (فقط) : وإن كان.
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق).

الأمر : لزم تسلسلُ الأفعال ، ولزم أن يكون الفاعل لم يزل يفعل ، والخالق لم يزل يخلق .

فيقول له عبد العزيز : لم أقل إنه قديم ، بل قلت : إنه صفة ، والله قادر عليه ، لايمنعه منه مانع ، وما كان مقدورا له لا يمنعه منه مانع لم يجب أن يكون قديما معه ، بل إن شاء فَعَله وإن شاء لم يفعله .

وأما سؤالك عن سبب حدوثه فهنا لأهل الإثبات جوابان :

أحدهما : – وهو جواب الكرَّامية ومن وافقهم – أن إثبات الفعل للمفعول والخلق للمخلوق لابد منه ، فإنَّا نعقل أن القادر على الفعل قبل أن يفعله ليس له فعل ، فإذا فعله كان هناك فِعْلٌ به فَعَل المفعول ، وخَلْق به خَلَق المخلوق ، ونحن مقصودنا إثبات فعل وصفة لله تقوم به مغاير[1] لمخلوقاته ، وكلامه من هذا الباب ، ونحن لم نورد عليكم التسلسل ، فإن ذلك باطل على قولنا وقولكم جميعا .

الجواب الثانى : أن يقول من يجيب به : لا يمتنع أن يكون قبل الفعل [المعين][2] ما هو أيضا فِعْل فَعَله الله بقدرته ، ولا يضرنى التسلسل ، فإن ذلك جائز ممكن ، فإن هذا تسلسل فى الأفعال والآثار والشروط ، وهذا ليس بممتنع .

فعلى الجواب الأول : يظهر قوله : « إنما قلت لم يزل الخالق[3] سيخلق وسيفعل ، ولم أقل لم يزل يخلق ويفعل » .

(١) م (فقط) : مغايرة .

(٢) المعين : زيادة فى (س) .

(٣) الخالق : ساقطة من (س) .

وأما على الجواب الثانى : فإذا قال : لم أقل لم يزل يخلق ويفعل ، بل أقول : إنه لم يزل سيخلق وسيفعل ، فنقرره بوجهين :

أحدهما : أن الفعل لا يستلزم وجود مخلوق ، بل يكون الفعل قائما بنفسه بعد فعل قائم بنفسه ، وهلم جرّا من غير وجود مخلوق منفصل عنه .

الثانى : أنه لو قُدِّر تسلسل المفعولات[1] كتسلسل الأفعال فما من / مفعول ولا فعل إلا وهو حادث كائن بعد أن لم يكن ، فليس مع الله فى الأزل شىء من المفعولات ولا الأفعال ؛ إذ[2] كان كل منهما حادثا بعد أن لم يكن ، والحادث بعد أن لم يكن لا يكون مقارنا للقديم الذى لم يزل ، وإذا قيل : « إن نوع الأفعال أو المفعولات لم يزل » فنوع الحوادث لا يوجد مجتمعاً ، لا يوجد إلا متعاقبا ، فإذا قيل : « لم يزل الفاعل يفعل ، والخالق يخلق » — والفعل لا يكون إلا معيناً ، والخلق والمخلوق لا يكون إلا معينا — فقد يُفهم أن الخالق للسموات والإنسان لم يزل يخلق السموات والإنسان ، والفاعل لذلك لم يزل يفعله ، وليس كذلك ، بل لم يزل الخالق لذلك سيخلقه ، ولم يزل الفاعل لذلك سيفعله ، فما من مخلوق من المخلوقات ولا فعل من الأفعال[3] إلا والرب تعالى موصوف بأنه لم يزل سيفعله ، ليس موصوفا بأنه لم يزل فاعلا له خالقا له ، بمعنى أنه موجود معه فى الأزل ، وإن قُدِّر أنه كان قبل هذا الفعل فاعلا لفعل آخر ، وقبل هذا المخلوق خالقا لمخلوق آخر ؛ فهو لم يزل بالنسبة إلى كل

١٤٤/٢

(١) ق : إنه لو تسلسلت المفعولات ؛ م : إنه لو تسلسلت [المخلوقات] المفعولات .

(٢) ط : إذا .

(٣) م ، ق : من المفعولات .

فعل ومخلوق سيفعله وسيخلقه ، لا يُقال : لم يزل فاعلا له خالقا بمعنى مقارنته له[١] . وإذا أريد أنه لم يزل فاعلا للنوع ، كان هذا بمعنى[٢] قولنا : « [إنه][٣] لم يزل سيفعل ما يفعله » لكن هذه العبارة تُفْهِم من الباطل مالا تفهمه تلك العبارة .

وهذا الموضع للناس فيه أقوال ؛ فإن جمهور أهل السنة يقولون : لم يزل الله خالقا فاعلا ، كما قال الإمام أحمد : لم يزل الله عالما متكلما غفوراً ، بل يقولون : لم يزل يفعل ، إما بناء على أن الفعل قديم وإن كان المفعول محدثا ، أو بناء على قيام الأفعال المتعاقبة بالفاعل .

ومذهب بشر وإخوانه الجهمية : أن المخلوقات كلها كائنة بدون فعل ولاخلق وكلام الله من جملتها ، فألزمه[٤] عبد العزيز على أصله ، فقال له : إذا قلت : كان الله ولما يفعل ولما يخلق شيئا ، وهو لم يزل قادراً ، ثم خلق المخلوقات ، فأنت تقول : لم يزل قادراً ، ولا تقول : لم يزل يفعل المخلوقات ، فلا بد [له من][٥] أن يكون هناك فعل حصل / بالقدرة ، وليس هو القدرة التي لم تزل ولا هو المخلوق المنفصل ، إذ لو كان كذلك لكان المخلوق قد وجد من غير خلق ، والمفعول قد وجد من غير فعل ، وهذا أعظم امتناعا[٦] في العقل من كونه وُجد بغير قدرة ، فإنه

٢/١٤٥

---

(١) س : بمعنى المقارنة له .

(٢) م ، ق ، ط ، ر : كمعنى .

(٣) إنه . زيادة في (س) .

(٤) م ، ق : فإذا ألزمه .

(٥) له من : زيادة في (س) .

(٦) م ، ق : تناقضا .

إذا عرض على العقل مفعول مخلوق[١] حدث بعد أن لم يكن بلا فعل ولا خلق كان إنكار العقل لذلك أعظم من إنكاره لحدوثه من غير قدرة للفاعل ، وإنكاره لحدوثه من غير فاعل أعظم امتناعا فى العقل من هذا وهذا ، فإذا قيل : فعله الفاعل بلا قدرة ، أنكره العقل ، وإذا قيل : فعله بالقدرة التى لم تزل بدون فعل ، كان إنكاره أعظم ، وإذا قيل : حدث بلا فاعل ، كان أعظم وأعظم ، فإن الفاعل بلا فعل كالعالم بلا علم ، والحى بلا حياة ، [والقادر بلا قدره ونحو ذلك][٢] وذلك نفى لجزء مدلول[٣] اللفظ الذى دل عليه بالتضمن ، وأما نفى القدرة [عن الفاعل][٤] فهو نفى لما دل عليه باللزوم العقلى .

وإذا قال القائل : « بل يجوز أن يكون المفعول المخلوق حدث بلا فعل ولا خلق غيره ، لأنه لو كان بفعلٍ للزم أن يكون للفعل فعل ، ولزم[٥] التسلسل وأن يكون محلا للحوادث » .

قيل : فعلى هذا[٦] يجوز أن يكون المفعول المخلوق حدث بلا قدرة من الفاعل ؛ لأن ثبوت القدرة يستلزم ثبوت الصفات وقيام الأعراض به .

فإذا قال : « الفعل بدون القدرة ممتنع ، وليس فى العقل ما يحيل لوازم القدرة ، بل عِلْمُنَا بامتناع الفعل بلا قدرة أعظَمُ من علمنا بامتناع قيام الصفات به ، وإن سماها المسمِّى أعراضا » .

(١) مفعول مخلوق : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : مخلوق مفعول .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة فى (س) .

(٣) ر : نفى لمدلول.

(٤) عن الفاعل : زيادة فى (س) .

(٥) م . ق . ط . ر : وللزم .

(٦) س : فعلى هذا قيل .

قيل له : والمخلوق المفعول بلا فعل ولا خلق أعظم امتناعا فى العقل . وليس فى العقل ما يحيل لوازم الفعل الذى كان بالقدرة ، بل عِلْمُنَا بامتناع ذلك أعظَمُ من علمنا بامتناع قيام الأفعال به ، وإن سماها[(١)] المسمِّى حوادث .

يبين ذلك : أن افتقار المخلوق إلى خلق والمفعول المنفصل إلى فعل يُعلم باللزوم العقلى وبالقول السمعى ، فإن « فاعل وخالق[(٢)] » مثل متكلم وقائل ومريد ومتحرك / وغير ذلك[(٣)] من الأسماء التى تستلزم قيامَ معانٍ بالمسميات . ١٤٦/٢

فلما ظهرت حجة عبد العزيز على المريسى فى أنه لابد من فعل للرب تعالى بقدرته ، كما قال له : « يلزمك أن تقول إنه[(٤)] خلق بالفعل الذى كان عن القدرة ، وليس الفعل هو القدرة ، لأن القدرة صفة لله ، ولا يقال لصفة الله : هى الله ، ولا يقال : إنها غير الله » ولم يقل عبد العزيز : إنها ليست هى الله ولا غيره ، بل قال : لا يقال إنها هى الله ، ولا يقال إنها غيره .

وقول عبد العزيز هذا هو قول أئمة السنة ، كالإمام أحمد وغيره ، وهو قول ابن كُلاَّب وغيره من الأعيان . ولكن طائفة من أصحاب

---

(١) س ، ط ، ر ، ص : وإن سماه .
(٢) س : فلما قال خالق وفاعل .
(٣) س : ونحو ذلك .
(٤) س : بأنه .

أحمد مع طائفة من متكلمى[(١)] الصفاتية أصحاب الأشعرى يقولون : لا هى الله ولاغيره[(٢)] .

وتلك العبارة هى الصواب ، كما قد بسط فى غير هذا الموضع ، فإن لفظ « الغير » فيه إجمال ، فلا يصح إطلاقه لا نفياً ولا إثباتا على الصفة ، ولكن يصح[(٣)] نفى إطلاقه نفياً أو إثباتا[(٤)] ، كما قال السلف مثل ذلك فى لفظ « الجبر » ونحوه من الألفاظ المجملة : إنه لا يُطلق [لا][(٥)] نفيها ولا إثباتها ، وإذا قيل : « لا يطلق لا هذا ولا هذا » لم يلزم إثبات قسم ثالث ، لا هو الموصوف ولا غير الموصوف ، بل يلزم إثبات مالا يُطلق عليه لفظ الغير ، لا ما ينفى عنه المغايرة .

ومقصود عبد العزيز : أن القدرة صفة لله ، ليست هى الفعل الذى كان عن القدرة ؛ فإنه يقول : لم يزل الله قادراً ، ولا يقول[(٦)] : لم يزل فاعلا .

فعارضه المريسى بأن هذا يلزمك أيضاً ، فيلزمك أن تقول : لم يزل يفعل ويخلق . وإذا قلت ذلك فقد ثبت أن المخلوق لم يزل مع الله .

فقال له عبد العزيز : ليس لك أن تحكم علىّ وتُلزمنى ما لا يلزمنى ، وتحكى عنى مالم أقل ؛ وذلك لأن عبد العزيز لم يقل فى هذا قولا يُحكى

---

(١) م ، ق : متكلمة ؛ ط : متكلم .
(٢) م (فقط) : ولاهى غير الله .
(٣) س : ولكن يصلح .
(٤) س : وإثباتا .
(٥) لا : ساقطة من (م) فقط .
(٦) س : لم يزل قادرا ولم يقل .

عنه ، ولكن قال له : إما أن تلتزم أنت ما ألزمتنى ، وإلا التزمت أن تقول : إن المخلوق لم يزل مع الله .

وهذا الذى قاله المريسى إنما يلزم عبد العزيز إذا أبطل كل قسم مما يمكن / أن يُقال فى هذا المقام ، وهو لم يفعل ذلك ، ولا سبيل له إليه ، ١٤٧/٢ بخلاف ما ألزمه إياه عبد العزيز ، فإنه لازم [له][1] لا محالة ، إذ كان قوله : « إن المخلوقات كلها - وكلام الله عنده من جملتها - حدثت بعد أن لم تكن من غير فعل فعله الله ، بل بقدرته التى لم تزل » مع أن عبد العزيز قد بين فيما بعد أن ما أقر به المريسى يكفيه فى الاحتجاج فى مسألة القرآن ؛ فإن المريسى أقر بأن الله خلقها بقدرته ، فأثبت هنا معنى هو صفة لله تعالى ليس بمخلوق ؛ فبطل أصل قوله الذى نفى به الصفات ، وقال : إن القرآن مخلوق ، لكن عبد العزيز بين له ما يلزمه ، وما أقر به ، وأن الحجة تحصل بهذا وبهذا ، وأما المريسى فعارضه بأن قال : يلزمك ما ألزمتنى .

وذلك مبنى على مقدمات لم يذكر منها واحدة .

أحدها : أن يقول : إذا كان أحدث[2] الأشياء بفعله الكائن عن قدرته[3] حصل المقصود من غير إثبات قديم مع الله تعالى ؛ ولهذا قال له عبد العزيز : « إنما قلت : الفعل صفة لله ، والله يقدر عليه ، ولا يمنعه منه مانع » وفى نسخة أخرى زيادة على ذلك : « إنما قلت : إنه لم يزل الفاعل سيفعل ، ولم يزل الخالق سيخلق ، لأن الفعل صفة لله »

(١) له : زيادة فى (س) ، (ر) .
(٢) س : إذا أحدث .
(٣) قدرته : كذا فى (س) ، وفى سائر النسخ : القدرة .

وهذه الزيادة لم تتقدم فى كلام عبد العزيز ، فإما أن تكون ملحقة من بعض الناس[١] فى بعض النسخ ، أو يكون معنى الكلام : إنما قولى هذا ، وإنما[٢] قلت إنى إنما اعتقدت[٣] والتزمت هذا ، أو يكون المعنى : إنما أقول وأعتقد هذا . والأشبه أن هذه الزيادة ليست من كلام عبد العزيز ، فإنها لا تناسب ما ذكره من مناظرته المستقيمة ، ولم يتقدم من عبد العزيز ذكر هذا الكلام ولا ما يدل عليه . بخلاف قوله : « إنما الفعل صفة لله ، والله يقدر عليه ، ولا يمنعه منه مانع » فإن هذا كلام[٤] حسن صحيح ، وهو لم يكن قد قاله ، ولهذا لم يقل : إنى قلت ذلك ، ولكن قال : هذا هو الذى[٥] يجب أن يقال ، وهو الذى يلزمنى أن أقوله ، لأنى بينت أن المخلوق لا يكون إلا بفعل عن قدرة الله ، والفعل قائم / بالله ، ليس هو مخلوقا منفصلا ؛ وهذا مراده بقوله : « إنه صفة » لم يرد بذلك أن الفعل المعين لازم لذات الله تعالى ، لأنه قد قال : « والله يقدر عليه ، ولا يمنعه منه مانع » . ١٤٨/٢

فحصل بذلك مقصود عبد العزيز من أن هناك فعلا أحدث الله به[٦] المخلوقات عن قدرته ؛ فأقام الحجة على أنه يقوم بالله تعالى أمر غير المخلوقات عن القدرة ، واعترف له المريسى بالقدرة .

---

(١) م (فقط) : من بعض النساخ .
(٢) م ، ق : أو إنما .
(٣) س : إنى ما اعتقدت .
(٤) م : الكلام .
(٥) م : ولكن قال هذا [أقول . و] هو الذى .
(٦) أحدث الله به : كذا فى (م) . وفى سائر النسخ : أحدث به .

فقد ثبت على كل تقدير أن قَبْلَ المخلوق[١] شيئاً خارجا عن المخلوق ، سواء كان هو القدرة وحدها أو كان مع ذلك الفعل والقول والإرادة ، وما كان متقدما قبل المخلوق فليس هو من المخلوق ؛ فبطل قول المريسى : إن مالا يُسمَّى بالله فهو مخلوق ؛ فإن هذه الأمور كلها ليست هى الله ، وليست مخلوقة ، لأن هذه صفات له . ولا يقال : « إنها هى الله[٢] » ولا يقال : « إنها غير الله » وإذا قلنا : « الله الخالق وما سواه مخلوق » فقد دخل فى مسمى اسمه صفاته ، فإنها داخلة فى مسمى اسمه . ولما قال النبى صلى الله عليه وسلم : « من حلف بغير الله فقد أشرك »[٣] لم يكن الحلف بعزة[٤] الله[٥] ونحو ذلك حلفا بغير الله[٦] .

ولما حدثت الجهمية واعتقدوا أن القرآن[٧] خارج عن مسمَّى اسم الله تعالى ، قال مَنْ قال من السلف : « الله الخالق وما سواه مخلوق ، إلا القرآن فإنه كلام الله غير مخلوق » ، فاستثنوا القرآن مما سواه ، لما أدخله مَنْ أدخله فيما سواه ، ولفظ « ماسواه » هو كلفظ « الغير » وقد قلنا :

---

(١) م : المخلوقات .

(٢) س ، ص ، ط : إنها الله . وسقطت العبارة من (ر) .

(٣) الحديث عن ابن عمر رضى الله عنهما فى : سنن أبى داود ٣/٣٠٣ (كتاب الأيمان والنذور . باب فى كراهية الحلف بالآباء ؛ سنن الترمذى ٧/١٨ - ١٩ (كتاب النذور ، باب ما جاء فى كراهية الحلف بغير الله) . وجاء الحديث مطولا فى المسند (ط . المعارف) ٧/٢٢٩ (رقم ٣٥٧٥) . ٨/١٠ - ١١ (رقم ٥٥٩٣) . ٨/٢٧٨ (رقم ٦٠٧٢ . ٦٠٧٣) .

(٤) س : بغير .

(٥) أورد البخارى عددا من الأحاديث عن عدد من الصحابة . فيها الحلف بعزة الله . انظر : البخارى ٨/١٣٤ - ١٣٥ (كتاب الأيمان والنذور . باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته) .

(٦) س : حلفا بالله .

(٧) م ، ق : أن مسمى القرآن .

إن القرآن وسائر الصفات لا يطلق عليه أنه هو ، ولا يطلق عليه أنه غيره ؛ فكذلك[١] لا يطلق عليه أنه مما سواه ، ولا أنه ليس مما سواه ، لكن مع القرينة قد يدخل فى هذا تارة وفى هذا تارة .

فلما كان بعض الناس قد يفهم أن القرآن هو مما سواه قال مَنْ قال من السلف « ما سواه مخلوق » ، [٢]. إلا القرآن ؛ فإنه كلام الله غير مخلوق : منه بدأ ، وإليه يعود » ومن لم يفهم دخول الكلام فى لفظ « سواه » لم يحتج إلى هذا الاستثناء ، / بل قال : « الله الخالق وما سواه مخلوق[٢]. والقرآنُ كلام الله غير مخلوق » لا يقول[٣] : « إلا القرآن » أى القرآن هو كلامه ، وكلامه وفعله[٤] وعلمه وسائر ما يقوم بذاته لا يكون مخلوقا ، وإنما المخلوق ما كان مُبَايناً له ؛ ولهذا قال السلف والأئمة[٥] ، كأحمد وغيره : « القرآن كلام الله ليس ببائن منه » وقالوا : « كلام الله من الله » . ١٤٩/٢

وقال أحمد بن حنبل لرجل سأله فقال له[٦] : « ألست مخلوقا ؟ فقال : بلى ، فقال : أوليس[٧] كلامك منك ؟ قال : بلى ، قال : والله ليس بمخلوق ، وكلامه منه » ومُرَاده أن المخلوق : إذا كان كلامه صفة

---

(١) فكذلك : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : فلذلك .

(٢ - ٢) ساقط من (ق) .

(٣) م : ولا يقول .

(٤) س . ص ، ط ، ر : وفعاله .

(٥) س : قال الأئمة .

(٦) له : زيادة فى (م) . (ق) .

(٧) أو ليس : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : أليس .

له هو داخل[١] فى مسمى اسمه ، وهو قائم به ، فالخالق أولى أن يكون كلامه صفة له داخلة[٢] فى مسمى اسمه ، وهو قائم به ؛ لأن الكلام صفة كمال ، وعدمه صفة نقص . فالمتكلم أكمل ممن لا يتكلم . والخالق أحق بكل كمال من غيره .

والسلف كثيرا ما يقولون : الصفه من الموصوف ، والصفة بالموصوف ، فيقولون : علم الله من الله ، وكلام الله من الله ، ونحو ذلك ؛ لأن ذلك داخل فى مسمى اسمه . فليس خارجا عن مسماه ، بل هو داخل فى مسماه ، وهو من مسماه .

فعبد العزيز قرر[٣] حجته بأن الفعل صفة لله عن قدرته ، لا يمنعه منه مانع ، وهذا كافٍ ، وما ألزمه إياه بشر لا يلزمه إلا بمقدمات لم يقرر بشر منها شيئاً .

وأى تقدير من تلك التقديرات قال به القائل كان خيراً من قول المريسى .

التقدير الأول[٤] : قول من يقول : إن الفعل حادث قائم بذات الله بقدرته ، كما يقول ذلك من يقوله من الكرامية . وهذا خير من قول المريسى وأمثاله[٥] من الجهمية ؛ فإن ما يلزم أصحاب[٦] هذا القول من

---

(١) س . ص . ط . ر : هو داخلا .

(٢) داخلة : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : داخلا .

(٣) س : قدر .

(٤) س ، ص ، ط ، ر : المريسى الأول .

(٥) م ، ق : وأتباعه .

(٦) أصحاب : ساقطة من (س) ، (ص) ، (ر) ، (ط) .

تسلسل الحوادث يلزمهم مثله ، والذى يلزمهم من نفى الخلق والفعل لا يلزم أصحابَ هذا القول .

وأما قولهم : « إنه محل للحوادث[(١)] » فمثل قولهم : إنه محل للأعراض » .

التقدير الثانى : قول من يقول : إن الفعل قديم أزلى ، كما يقول ذلك من يقوله من الكُلابية ، ومن الفقهاء : الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والصوفية .

٢/١٥٠ / وهذا أيضا على هذا التقدير يكون من جنس قول الصِّفاتية ، وهؤلاء لا يقولون بقيام الحوادث [به][(٢)] ولا تسلسلها ، وإذا ألزمهم المريسى وإخوانه أن يقال : فإذا كان الفعل لم يزل والإرادة لم تزل : لزم أن يكون المفعول المراد لم يزل . وقيل لهم : فحدوث الحوادث لابد له من سبب . قالوا : هذا السؤال مشترك بيننا وبينكم ، لكن عبد العزيز لم يجب بهذا الجواب ، فإنه لو أجاب به لانتقضت حجته التى احتج بها على المريسى ، فإنه احتج بأنه لم يزل قادراً ، فلو قال « الفعلُ قديم » قال المريسى : إنه لم يزل فاعلا عندك .

وأيضا فعبد العزيز ذكر أنه يقدر على الفعل لا يمنعه منه مانع ، وذكر غير ذلك .

التقدير الثالث : أن الفعل الذى كان [عن قدرته كان][(٣)] قبله فعل

(١) م ، ق : الحوادث .

(٢) به : ساقطة من (م) فقط .

(٣) ما بين المعقوفتين فى (س) فقط وسقط من سائر النسخ .

آخر كان عن قدرته أيضا ، وهلم جراً ، ولم يكن شئ من المفعولات والمخلوقات[1] موجوداً معه فى الأزل ، فإن الفعل ينقسم إلى متعدٍ ولازم ؛ فإذا قدّر دوام الأفعال اللازمة لم يجب دوام الأفعال المتعدية ، وعلى هذا التقدير فإذا قال : «كان الله ولما يخلق شيئا ولما يفعل شيئا» لم يلزم أن لا يكون هناك فعل قائم بنفسه بدون مخلوق مفعول . ولا يجب أن يكون المخلوق لم يزل مع الله تعالى .

وهذا التقدير إن لم ينفه المريسى بالحجة لم يكن ما ألزمه لعبد العزيز لازما .

وإذا قال السلف والأئمة : «إن الله لم يزل متكلما إذا شاء» فقد أثبتوا أنه لم يتجدد له كونه متكلما ، بل نفس تكلمه بمشيئته قديم ، وإن كان يتكلم شيئا بعد شئ ، فتعاقب الكلام لايقتضى حدوث نوعه إلا إذا وجب تناهى المقدورات المرادات ، وهو المسمَّى بتناهى الحوادث . والذى عليه السلفُ وجمهور الخلف[2] : أن المقدورات المرادات لا تتناهى ، وهم بهذا نَزَّهُوه عن كونه كان عاجزاً عن الكلام ، كالأخرس الذى لا يمكنه الكلام ، وعن أنه كان ناقصا فصار[3] كاملاً ، وأثبتوا مع ذلك أنه قادر على الكلام باختياره . وحجة عبد العزيز على / المريسى تتم على هذا التقدير ، ولا يكون مع الله فى الأزل مخلوق . ١٥١/٢

التقدير الرابع : أنه لو قيل : «بأن كل ماسوى الله مخلوق ، محدث

(١) س : من المخلوقات والمفعولات .
(٢) س . ص . ط . ر : الخلق .
(٣) فصار : كذا فى (س) وفى سائر النسخ . فكان .

كائنٌ بعد أن لم يكن ، فليس مع الله فى أزله شئ من المخلوقات ، لكنه[(١)] لم يزل يفعل » لم يوجب ذلك أن يكون معه شئ من المفعولات المخلوقات ، وإنما يوجب ذلك كون نوع المفعول لم يزل ، مع أن كل واحد من آحاده[(٢)] حادث لم يكن ثم كان معه[(٣)] ، فليس من ذلك شئ مع الله فى الأزل . وعبدُ العزيز لم يقل هذا ولم يلتزمه ، بل ولا التزم شيئا من هذه التقديرات ، ولا يلزمه واحد منها بعينه إلا بتقدير امتناع ماسواه . ولكن المقصود أن إلزام المريسى له بأن يكون المخلوق لم يزل مع الله لا يلزمه التزامه ؛ فإنه على التقديرات الثلاث لا يلزم وجود شئ من المفعولات ولا نوعها فى الأزل .

وأما على التقدير الرابع : فإنما يلزم أنه لم يزل نوع المفعول[(٤)] لا شئ من المفعولات بعينه .

وهذا التقدير إذا كان باطلا : فالمريسى لم يذكر إبطاله ، ولا إبطال شيء من التقديرات ، وهو لو أراد أن يبطل هذا لم يبطله إلا بإبطال التسلسل فى الآثار ، كما هو طريقة مَنْ أبطل ذلك من أهل الكلام ، ولكن المريسى وموافقوه الذين يقولون : « بأن الله يخلق المخلوقات بغير فعل قائم به » ، ويقولون : « الخلق هو المخلوق » ، ويقولون : « إن المخلوقات كلها وجدت بعد أن لم تكن موجودة ، من غير أن يتجدد من الله فعل ولا قصد ولا أمر من الأمور ، بل ولا من غيره » — فيقولون : إن

---

(١) م : ولكنه .

(٢) آحاده : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : الآحاد .

(٣) معه : كذا فى (س) . (هـ) وفى سائر النسخ : بعد .

(٤) ق . ص . ط . ر : المفعولات .

الأمر مازال على وجهٍ واحد ، ثم حدثت جميعُ المحدثات ، وكانت جميع المخلوقات ، وليس هناك من الفاعل شئ غير وجودها ، بل حاله قبل وجودها ومع وجودها وبعد وجودها واحد ، لم يتجدد منه أمر يضاف الحدوث إليه . فأصحابُ القول الأول يلتزمون التسلسل مع قولهم : «بأن كل ماسوى الله محدث ، كائن بعد أن لم يكن مسبوق بعدم نفسه ، لكن تحدث[1] الحوادث شيئا / بعد شئ ، وهو محدثها[2] بأفعاله سبحانه التى يفعلها أيضا شيئا بعد شئ» وأصحاب الثانى[3] يقولون : «بل حدثت من غير سبب حادث» كما ترى .

١٥٢/٢

ومن المعلوم : أنه إذا عُرض على العقل القولان كان بُطْلاَنُ هذا القول أظهرَ من بطلان ذلك [القول][4] ، فإن ترجيح أحد طرفى الممكن بغير مرجح ، وتخصيص الشئ عن[5] أمثاله التى تماثله من كل وجه بلا مخصص[6] ، وحدوثَ الحوادث جميعها بدون سبب حادث – بل مع كون الأمر قبل حدوثها ومع حدوثها على حال واحد[7] – هو أبعد فى المعقول ، وأنكر فى القلوب من كون المحدثات لم تزل تحدث شيئا بعد شئ ، ومن كون الله سبحانه لم يزل يفعل ما يشاء ويتكلم بما يشاء ، كما أنه لا يزال فى الأبد[8] يفعل ما يشاء ويتكلم بما يشاء .

(١) س : يحدث .
(٢) س : يحدثها .
(٣) ر ، هـ : القول الثانى .
(٤) القول : زيادة فى (س) .
(٥) س : على .
(٦) بلا مخصص : كذا فى (س) ، (هـ) وفى سائر النسخ : بلا تخصيص .
(٧) حال واحد : كذا فى (م) ، (هـ) . وفى سائر النسخ : حال واحدة .
(٨) م (فقط) : فى الأبدية .

فلو قُدّر أن عبد العزيز والمريسى انتهيا إلى هاتين المقدمتين لم يكن للمريسى أن يُلْزِم عبدالعزيز [بشئ إلا ألزمه عبدالعزيز][1] بما هو أشنع منه ، فكيف وعبدالعزيز لم يحتج إلى شئ من ذلك؟ بل بين أنه لا بد أن يكون قبل المخلوق ما به يخلق المخلوق من صفات الله وأفعاله ، فيبطل ما يدعيه المريسى ونحوه من أن الله لا صفة له ولا كلام ولا فعل ، بل خلق المخلوقات وخلق الكلام الذى سماه كلامه بلا صفة ولا فعل ولا كلام .

وهذان الجوابان اللذان يمكن عبد العزيز أن يجيب بهما عن إلزامه[2] التسلسل يمكن معهما جواب ثالث مركب منهما ، كما تقدم التنبيهُ على ذلك ، وهو أن يقول :

إن كان التسلسل ممتنعا بطل هذا الإلزام ، وإن كان ممكنا أمكن التزامه كما قد ذكرنا فى غير هذا الموضع : أن المسلمين وغيرهم من أهل الملل القائلين بأن الله تعالى خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام ، يمكنهم أن يجيبوا بمثل هذا الجواب للقائلين بقدم العالم من الفلاسفة وغيرهم ، المحتجين على ذلك بحجتهم العظمى التى اعتمد عليها ابنُ سينا وابن الهَيْثم[3] وغيرُهما حيث احتجوا على المعتزلة ونحوهم من

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) وفى (س) : إلا ألزمه بما هو أشنع منه .

(٢) س : عن التزامه .

(٣) وابن الهيثم : كذا فى (س) . وفى (ط) . (ص) ، (ر) : وأبى الهيثم . وفى (م) . (ق) وأبو الهيثم واختلف فى اسم ابن الهيثم فقال البعض : أبو على محمد بن الحسن بن الهيثم ، وقال آخرون : الحسن بن الحسن بن الهيثم . وقال غيرهم : الحسن بن الحسين بن الهيثم . وقد ولد ابن الهيثم فى البصرة ثم انتقل إلى مصر وتوفى بها نحو سنة ٤٣٠ ، وكان يلقب ببطليموس الثانى . وله مؤلفات هامة فى الهندسة والبصريات . انظر ترجمته ومصنفاته فى : ابن القفطى ، ص١٦٥ – ١٦٨؛ ابن أبى أصيبعة ١٤٩/٣ – ١٦٢ ؛ تاريخ حكماء الإسلام . ص ٨٥ – ٨٨ ؛ دائرة المعارف الإسلامية . مقالة « ابن الهيثم » ؛ الأعلام ٣١٤/٦ – ٣١٥ .

١٥٣/٢ أهل الكلام، فقالوا: الموجب التام للعالم إن كان ثابتا فى الأزل لزم / قدمه، وإلا لزم ترجيح أحد طرفى الممكن بلا مرجح، وإن لم يكن ثابتا فى الأزل احتاج فى حدوث[1] تمامه إلى مرجح، والقول فيه كالقول فى الأول[2]، ويلزم التسلسل.

وعَظُم شأن هذه الحجة على هؤلاء المتكلمين، لأنهم يقولون ببطلان التسلسل، وبحدوث الحوادث من غير سبب حادث، ويقولون بأن المرجح[3] التام لا يستلزم أثره، بل القادر أو المريد يرجح أحد مقدوريه[4] أو أحد مراديه على الآخر بلا مرجح، فصاروا بين أمرين: إما إثبات الترجيح بلا مرجح، وإما التزام التسلسل، وكلاهما مناقض لأصولهم، ولهذا عَدَلَ مَنْ عدل فى جوابها إلى الإلزام والمعارضة بالحوادث اليومية.

ونحن قد بينا جوابها من وجوه:

الرد على حجة الفلاسفة فى مسألة التسلسل من وجوه.

منها أن يقال: التسلسل يراد به أمور، أحدها[5]: التسلسل فى المؤثرات والفاعلين[6] والعلل، وهذا باطل بصريح العقل، واتفاق العقلاء، ومنها: التسلسل فى تمام كون المؤثر مؤثرا، وهذا [كالذى قبله][7] باطل بصريح العقل، وقول جمهور العقلاء.

---

(١) م، ق: احتيج فى حدوث، ط، ر، هـ: احتيج حدوث.
(٢) الأول: كذا فى (س) وفى سائر النسخ: الأزل.
(٣) س: الترجيح.
(٤) س: مقدريه.
(٥) م، ق: أمور منها.
(٦) م، ق: والفاعلية. وطمست الكلمة فى (س).
(٧) كالذى قبله: ساقط من (ق). وفى (م) وهذا أيضا.

ومنها : التسلسل الذى فى معنى الدَّوْر ، مثل أن يقال : لا يحدث حادث أصلا حتى يحدث حادث ، وهذا أيضا باطل بضرورة العقل[(١)] واتفاق العقلاء .

ومنها : التسلسل فى الآثار المتعاقبة ، وتمام التأثير[(٢)] فى الشئ المعين ، مثل أن يقال : لا يحدث هذا حتى يحدث قبله ، ولا يحدث هذا إلا ويحدث بعده ، وهلمَّ جرّا ، وهذا فيه نزاع مشهور بين المسلمين وبين غيرهم من الطوائف ؛ فمن المسلمين وغيرهم من جوَّزه فى المستقبل دون الماضى .

وإذا[(٣)] عرفت هذه الأنواع فهم قالوا : إذا لم يكن المؤثر تاما فى الأزل لم يحدث عنه شئ حتى يحدث حادث به يتم كونه مؤثرا ، إذ القول فى ذلك الحادث كالقول فى غيره ، فيكون حقيقة الكلام : أنه لا يحدث شئ ما حتى يحدث شئ ، وهذا باطل بصريح العقل واتفاق العقلاء .

/ لكن هذا الدليل إن طلبوا به أنه لم يزل مؤثرا فى شىء بعد شىء ١٥٤/٢ فهذا يناقض قولهم ، وهو حجة عليهم ، وإن أرادوا أنه كان [فى الأزل][(٤)] مؤثرا تاما فى الأزل[(٥)] لم تتجدد مؤثريته ، لزم من ذلك أنه لا يحدث عنه شىء بعد أن لم يكن حادثا ، فيلزم أن لا يحدث فى العالم

---

(١) س : باطل بالضرورة .

(٢) ق . ص . ط . ر : التأثر .

(٣) م : إذا .

(٤) فى الأزل : ساقطة من (م) فقط .

(٥) كذا تكررت عبارة« فى الأزل » فى جميع النسخ .

شيء . ولهذا عارضهم الناس بالحوادث اليومية . وهذا لازم لا مَحِيدَ لهم عنه ، وهو يستلزم فساد حجتهم .

وإن أرادوا أنه مؤثر فى شيء معين فالحجة لا تدل على ذلك ، وهو أيضا باطل من وجوه ، كما قد بسط فى موضع آخر . فالمؤثر التام يراد به المؤثر فى كل شيء ، والمؤثر فى شيء معين ، والمؤثر تأثيرا مطلقا فى شيء بعد شيء : فالأول هو الذى يجعلونه موجب حجتهم ، وهو يستلزم أن لا يحدث شيء ، فعُلم بطلان دلالة الحجة على ذلك . ويراد به التأثير فى شيء بعد شيء ؛ فهذا هو موجب الحجة ، وهو يستلزم فساد قولهم ، وأنه ليس فى العالم شيء قديم ، بل لا قديم إلا [الرب][1] رب العالمين . ويراد به التأثير فى شيء معين ، فالحجة لا تدل على هذا ، فلم يحصل مطلوبهم بذلك ، بل هذا باطل من وجوه أخرى .

فبهذا التقسيم ينكشف[2] ما فى هذا الباب من الإجمال والاشتباه . فكل حادث معين فيقال : هذا الحادث المعين إن كان مؤثره التام موجودا فى الأزل لزم جواز تأخير الأثر عن مؤثره التام ، فبطل قولهم .

وإن قيل : بل لابد أن يحدث تمام مؤثره عند حدوثه ، فالقول فى حدوث ذلك التمام كالقول فى حدوث تمام الأول . وذلك يستلزم التسلسل فى حدوث تمام التأثير . وهو باطل بصريح العقل ، فيلزم على قولهم حدوث الحوادث بغير سبب حادث . وهذا أعظم مما أنكروه على المتكلمين من التسلسل[3]

(١) كلمة الرب : زيادة فى (س) .

(٢) م ، ق : يكشف .

(٣) من التسلسل : ليست فى (س) .

[**فإن قيل** : فما] الفرق[1] بين هذا التسلسل وبين التسلسل فى تمام تأثير معين بعد معين .

قيل : الفرق بينها من وجوه :

أحدها : أن هؤلاء قد قالوا إنه مؤثر تام فى الأزل ، والمؤثر التام مستلزم أثره معه ، فيلزمكم أن لا يحدث عنه شىء ، بل تكون جميع الممكنات قديمة أزلية ، وهذا باطل بالحس والمشاهدة .

فادعوا أمرين باطلين : أحدهما : أنه كان مؤثرا تاما فى الأزل ، وأن المؤثر التام يكون أثره معه فى الزمان حتى يكون الأثر مقارنا للمؤثر فى الزمان .

فإن قيل : إنه يتقدم عليه بالعليّة ، وهذا بخلاف قول من قال : لم يزل مؤثراً فى شىء بعد شىء ، فهذا لم يقل إنه كان مؤثرا فى الأزل فى شىء قط ، ولم يكن مؤثراً تاما فى الأزل قط .

الثانى : أنهم إن قالوا : إن الأثر يجب أن يقارنه أثره فى الزمان لزم أن لا يحدث شىء . وإن قالوا : بل الأثر يكون عقب المؤثر فى الزمان لزم أن لا يكون معه قديم ، وحينئذ فمن قال بهذا قال : إنه لم يزل مؤثرا فى شىء بعد شىء ، وكل ما سواه حادث مسبوق بالعدم .

الثالث : أن هؤلاء يقولون : كل حادث معين لابد أن يحدث تمام تأثيره فيكون هو حادثا عقب تمام التأثير ، فأى شىء كوّنه الله كان عقب

---

(١) فان قيل فما الفرق : هذه العبارة فى (س) فقط . وفى سائر النسخ : من التسلسل . والفرق .

تكوين الرب له ، كأجزاء الزمان والحركة التى توجد شيئاً فشيئاً ، فقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [سورة يس : ٨٢] ، فيكون الحادث عقب تكوين الرب له ، كما يكون الانكسار عقب التكسر ، والطلاق عقب التطليق ، فيلزم على هذا حوادث متعاقبة شيئا بعد شىء .

وهذا غير ممتنع عند من يقول بهذا من أئمة أهل الملل ، ومن الفلاسفة ، بخلاف قول المتفلسفة ومن وافقهم على أن الأثر يكون مع المؤثر فى الزمان ، كما قالوا : الفلك قديم بقدم علته ، وهو معه فى الزمان .

فهؤلاء إن قالوا بحدوث الحوادث بدون سبب حادث لزمهم المحذور الذى فرّوا منه . وإن قالوا : بل عند كل حادث يحدث مع زمن حدوثه وحدوث تمام مؤثره لزم حدوث حوادث لاتتناهى فى آنٍ واحد من غير تجدد شىء عن المؤثر الأزلى . فلزمهم التسلسل فى تمام أصل التأثير ، لا فى تأثير شىء معين ، وهو ممتنع مع قولهم بحوادث لاتتناهى فى آن واحد .

وهم وسائر العقلاء يسلمون بطلان هذا ، وإنما نازع فيه معمَّر صاحب المعانى[1] ، وقد ظهر بطلان ذلك ، فإنه تسلسل فى أصل التأثير ، لا فى تأثير المعينات ، فلزمهم المحال الذى لزم أصحاب معمَّر ، ويلزمهم المحال والتناقض الذى اختصوا به ، وهو قولهم بأن المؤثر مع

---

(١) وهو معمر بن عباد السلمى ، سبقت ترجمتة والاشارة إلى مذهبه فى المعانى جـ ١ ص ٣٤٤ .

مؤثره فى الزمان ، مع كون الرب مؤثراً تاما فى الأزل ، فيلزمهم أن لا يحدث فى العالم شىء][1] .

ومنها أن يقال : التسلسل جائز على أصلكم ، فلا تكون الحجة برهانية ، بل [تكون][2] جَدَلية ، وهى تُلزمنا[3] بتقدير صحتها أحد[4] أمرين : إما القول بالترجيح بلا مرجح ، وإما القول بالتسلسل ، وإلا كنا قد تناقضنا فى نفى هذا وهذا ، ولكن جواز / التناقض علينا ٢/١٥٥ يقتضى بطلان أحد قولينا ، فلم قلتم : إن قولنا الباطل هو نفى الترجيح بلا مرجّح ، مع اتفاقنا على بطلانه ؟ فقد يكون قولنا الباطل : هو[5] نفى التسلسل فى الآثار الذى نازعنا فيه مَنْ نازعنا من إخواننا المسلمين مع منازعتكم لنا فى ذلك ، وإذا كان كذلك فالتزامُنَا لقولٍ نوافق فيه إخواننا المسلمين وتوافقوننا أنتم عليه وتبطل به حجتكم على قدم العالم ، أولى أن نلتزمه[6] مِنْ قولٍ يخالفنا فيه هؤلاء وهؤلاء ، وتقوم به حجتكم على قدم العالم .

الجواب الثالث : الجواب[7] المركب ، وهو أن يقال : إن كان التسلسل فى تمام التأثير ممكنا بطلت الحجة ؛ فانه يمكن حينئذ أن يحدث

---

(١) ما بين المعقوفتين فى [س] فقط فى ورقات ملصقة بالمخطوطة . وكتب بعد هذا الكلام بلغ مقابلة .

(٢) تكون : زيادة فى (س)

(٣) تلزمنا : كذا فى (س) فقط . وفى سائر النسخ يلزمنا

(٤) أحد : ساقطة من (س) .

(٥) هو : ساقطة من (س) .

(٦) ص ، ط ، ر : أن نلزمه .

(٧) الجواب : ساقطة من (س) .

كل ما سوى الله بأن يحدث تمام تأثيره . وإن كان ممتنعا لزم إما أن لا يحدث شيء ، وهو خلاف المشاهد ، وإما أن تحدث الحوادث بدون سبب حادث ، وهو يُبطل الحجة ؛ فبطلت الحجة على كل تقدير .

وإن شئت قلت : إن التسلسل فى الآثار إن كان ممكنا بحيث يحدث شيئاً[(١)] بعد شيء ولا يكون[(٢)] علة تامة فى الأزل ، لزم حدوث كل ما سوى الله ، وبطلت الحجة ، وإن كان ممتنعا لزم أيضا أن تحدث الحوادث عن المؤثر التام الأزلى ، فيلزم حدوث [جميع][(٣)] الحوادث عنه ، ولزم حينئذ حدوث[(٤)] العالم ؛ فتبطل حجة قدمه ، فالحجة باطلة على التقديرين . وقد بُسط الكلام على هذا فى غير هذا الموضع .

(فصل)

العودة إلى التعليق على كلام عبد العزيز الكنانى

وأما قول عبد العزيز : « فقد ثبت أن هٰهنا إرادة ، ومريدا ، ومُرَادا . وقولا وقائلا ، ومَقُولا له . وقدرة ، وقادرا ، ومقدورا عليه . وذلك كلُّه متقدم قبل الخلق » **فيحتمل أمرين** :

أحدهما : أنه أراد بالمراد : [المراد][(٥)] المتصور فى علم الله ، وبالمقدور عليه : الثابت فى علم الله ، وبالمَقُول له . المخَاطَب الثابت فى علم الله المخَاطَب خطابَ التكوين ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ

(١) ر : شيء .
(٢) س : تكون .
(٣) جميع : زيادة فى (س) .
(٤) س : حدث .
(٥) المراد : زيادة فى (س) .

﴿شَيْئاً أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[سورة يٓس : ٨٢] وهذه معانٍ ثابتة لله تعالى / قبل وجود المخلوق ، ولهذا اضطربت[1] نُفَاة الصفات من المعتزلة ١٥٦/٢ وغيرهم فى هذه الأمور ، فتارةً يثبتونها فى الخارج ، وتارة ينفونها مطلقا . ومن هنا غلط من قال : « المعدوم شىء » فإنهم ظنوا أنه لما كان لابد من تمييز ما يريده الله مما لا يريده ونحو ذلك ، توهموا أن هذا يقتضي كون المعدوم ثابتا فى الخارج . وليس الأمر كذلك ، بل هى معلومة لله تعالى ثابتة فى علم الله تعالى .

وضل آخرون فى مقابلة هؤلاء كهشام الْفُوَطى [فإنه][2] ذكر عنه الأشعرى فى المقالات[3] أنه كان يقول : « لم يزل الله عالما أنه واحد لا ثانى له[4] ، ولا يقول : إنه لم يزل عالما بالأشياء[5] » وقال : « إذا قلت : لم يزل عالما بالأشياء ، أثبتها لم تزل مع الله »[6] وإذا قيل له : « أفتقول بأن الله لم يزل عالما بأن ستكون الأشياء ؟ قال : إذا قلت بأن ستكون فهذه إشارة إليها ولا يجوز أن يشار إلا إلى موجود »[7] وكان لا يسمى ما لم يخلقه ولم يكن شيئا[8] .

---

(١) (م) فقط) : اضطرب .

(٢) فإنه : زيادة فى (س) .

(٣) مقالات الاسلاميين ١٦٠/٢

(٤) م ، ق : لم يزل الله عالما وأنه واحد لا ثانى له ، ط ، ص ، ر : لم يزل الله عالما ولا ثانى له ، المقالات : لم يزل عالما أنه واحد .

(٥) المقالات : ولا اقول بالأشياء .

(٦) س ، ط ، ص : إذا قلت لم يزل عالما بالأشياء ثبتها لم تزل مع الله ، المقالات : لأن قولى بالأشياء إثبات أنها لم تزل .

(٧) المقالات : وقولى أيضا بأن ستكون الأشياء إشارة إليها ولا يجوز أن أشير إلا إلى موجود .

(٨) المقالات : وكان يقول إن ما عدم وتقضى شىء ولا أقول إن مالم يكن ولم يوجد شىء .

والثانى : أن يريد بذلك نفس[1] الفعل المقدور المراد الذى يكون به المخلوق .

وأما القول : فهو المصدر كما تقدم ، والَمقُول هو الكلام ، فإن فى إحدى النسختين : « مقولا له » وفى الأخرى : « ومقولا[2] » .

وعلى هذا فقوُل عبد العزيز : « إن قال خلق كلامه فى نفسه فهذا محال لا يجد سبيلا إلى القول به مِنْ قياس ولّا نظر ولا معقول ، لأن الله لا يكون مكاناً للحوادث ، ولا يكون فيه شىء مخلوق ، ولا يكون ناقصا فيزيد فيه شىء إذا خلقه ، تعالى الله عن ذلك[3] ! » مراده : أنه لا يكون مكانا لما حدث مطلقا . وهو ما حدث جنسه ، كالكلام عند من يقول : إنه حادث الجنس[4] فإنه يقول : إن الله صار متكلما بعد أن لم يكن متكلما ، فيكون جنس الكلام محدثا ، وكذلك إذ قيل : أراد بعد أن لم يكن مريدا ، فحدث جنس الإرادة ، وكذلك إذا قيل : علم بعد أن لم يكن عالما ، فيكون جنس العلم حادثا ، وأمثال هذا ؛ فإن الله لا يكون مكانا لأجناس الحوادث . .

وعلى هذا فيكون عبد العزيز قد ذكر على بطلان قول المريسى عدة حجج : أنه لا يكون مكانا للمخلوقات ، ولا يكون مكانا لما جنسه حادث ، ولا يكون ناقصا فيزيد فيه شىء ، فهذه ثلاث حجج .

---

(١) م (فقط) : نفى .

(٢) س : وفى الأخرى مقولا .

(٣) س : تعالى عن ذلك .

(٤) حادث الجنس : كذا فى (س) وكتبت العبارة فى الهامش بعد أن ضُرب على كلمة مخلوق فى الأصل وأشير الى الهامش . وفى سائر النسخ : مخلوق .

/ وهذا لا ينافى ما ذكره من أنه خلق بالفعل الذى كان بالقدرة ، وأن الفعل صفة ، والله يقدر عليه ، ولا يمنعه منه مانع ، وأنه أحدث الأشياء بأمره وقوله عن قدرته ، ونحو ذلك ، فإن هذا الفعل والقول المقدور الذى ليس هو مخلوقا منفصلا عنه ليس جنسُه محدثا عنده ، وإن كان الواحد من آحاده يكون بعد أن لم يكن . فالجنس لا يقال له حادث ولا محدَث ، بل لم يزل الله موصوفا بذلك عنده . ولهذا قال : « ولا يكون فيه شيء مخلوق ، ولا يكون ناقصا فيزيد فيه شيء إذا خلقه » فإن ما كان جنسُه محدثا كان قد زادت به الذات ، وقد عُرف أن المخلوق عنده : ما كان مسبوقا بفعله الذى خلق به وقوله وقدرته ، وأن المخلوق لا يكون إلا منفصلا عنه . ١٥٧/٢

فهذا الذى قاله عبد العزيز فيه رد على الكرَّامية ومَنْ وافقهم فى أنهم جوَّزوا عليه أن يحدث له جنس الكلام ونحوه مما لم يكن موجودا فيه قبل ذلك ، وجوَّزوا أن يحدث له جنس صفات الكمال ، ومتى قيل : « إنه لم يكن موصوفا بجنس من أجناس صفات الكمال حتى حدث له » لزم أن يكون قبل ذلك ناقصا عن صفة من صفات الكمال ، فلا يكون متكلما ، بل يكون موصوفا قبل ذلك بعدم الكلام ، وهذا الذى قاله عبد العزيز [هو][1] نظير قول الإمام أحمد وغيره من الأئمة .

كلام أحمد بن حنبل فى مسألة أفعال الله والتعليق عليه .

قال أحمد فى « رده على الجهمية »[2] : باب ما أنكرت الجهمية من أن يكون الله كلَّم موسى : — « فقلنا : لم أنكرتم ذلك ؟ قالوا : إن الله

(١) هو : ساقطة من (م) .

(٢) ص ٨٧ (من مجموعة عقيدة السلف . ط . الاسكندرية . ١٩٧١) = ص ٣٣ (ط . مطبعة الامام . بدون تاريخ) .

لم يتكلم[(١)] ، ولا يتكلم ، وإنما كوَّن شيئا فعبرَّ عن الله ، وخلق صوتا فأسمع[(٢)] ، وزعموا أن الكلام لا يكون إلا من جوف ولسان وشفتين. فقلنا : هل يجوز لمكوِّنٍ [أو] غير الله[(٣)] أن يقول : ﴿يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ [سورة طه : ١٢] أو يقول : ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلاَةَ لِذِكْرِي﴾ [سورة طه : ١٤] ؟ فمن قال ذلك زعم أن غير الله ادَّعى الربوبية[(٤)] ، ولو كان كما زعم الجهمى[(٥)] : أن الله كوَّن شيئا كان يقول ذلك المكون : ﴿ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [سورة القصص : ٣٠] وقد قال / جل ثناؤه ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [سورة النساء : ١٦٤]وقال تعالى ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾ [سورة الأعراف : ١٤٣]وقال تعالى ﴿ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالاَتِي وَبِكَلاَمِي ﴾ [سورة الأعراف : ١٤٤] هذا[(٦)] منصوص القرآن.

١٥٨/٢

فأما[(٧)] ما قالوا : «إن الله لا يتكلم»[(٨)] فكيف يصنعون بحديث الأعمش عن خيثمة عن عدى بن حاتم الطائى قال : قال رسول الله

---

(١) فى طبعة الإمام : لم يكلم ، وأشار محققا طبعة الاسكندرية الى أن ذلك موجود فى احدى النسخ.

(٢) الرد (ط . الامام) : فاسمعه.

(٣) م : لمكوِّن غير الله ، الرد (ط . الإمام) : أن يكون المكون غير الله.

(٤) الرد ص ٨٧ – ٨٨ (ط . الاسكندرية) : فمن زعم ذلك فقد زعم أن غير الله ادعى الربوبية ، الرد ص ٣٣ (ط . الامام) : فمن زعم أن ذلك غير الله فقد ادعى الربوبية.

(٥) الرد ص ٨٨ (ط . الاسكندرية) : .. ادعى الربوبية كما زعم الجهم.

(٦) الرد : فهذا.

(٧) فأما : كذا فى (س) وفى الرد . وفى سائر النسخ : وأما.

(٨) الرد (ط . الامام) : إن الله لم يتكلم ولا يكلم.

صلى الله عليه وسلم «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه، ليس بينه وبينه[١] تَرْجُمان[٢]».

وأما قولهم: إن الكلام لا يكون إلا من جوف وفم وشفتين ولسان وأدوات، فقد قال تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الجِبَالَ يُسَبِّحْنَ﴾ [سورة الأنبياء: ٧٩][٣] أتراها أنها يسبحن[٤] بجوف وفم ولسان وشفتين، والجوارح إذا شهدت على الكافر[٥] فقالوا: ﴿لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِى أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [سورة فصلت: ٢١] أتراها[٦] أنها نطقت بجوف وفم ولسان؟ ولكن الله أنطقها كيف شاء، وكذلك الله يتكلم[٧] كيف شاء، من غير أن نقول: بجوف[٨] ولا فم ولا شفتين ولا لسان[٩]. فلما خنقته الحجج قال: إن الله كلم موسى إلا أن كلامه غيره، فقلنا: وغيره مخلوق؟ قالوا[١٠]: نعم، قلنا[١١]: هذا مثل قولكم الأول، إلا أنكم

(١) ط، ص، ر، هـ، الرد (ط. الاسكندرية): ما بينه وبينه.

(٢) سبق ورود الحديث والكلام عليه فى هذا الجزء. ص ٧١.

(٣) فى «الرد» (فى الطبعتين): ولسان أليس الله قال (فى ط. الامام: أليس قال الله) للسماوات والأرض: ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين [سورة فصلت: ١١] أتراها أنها قالت بجوف وفم وشفتين ولسان وأدوات وقال: وسخرنا مع داود الجبال يسبحن.

(٤) م: أتراهن يسبحن؛ ق: أتراها أنهن يسبحن؛ الرد (الطبعتين): أتراها سبحت.

(٥) م (فقط): إذا شهدت على الكافرين؛ الرد (ط. الاسكندرية): إذ شهدت على الكافر.

(٦) الرد (ط. الامام): تراها.

(٧) الرد (فى الطبعتين): تكلم.

(٨) س، ص، ط، ر، هـ، الرد (ط. الامام): جوف

(٩) س: ولا فم ولا شفتان ولا لسان؛ الرد (ط. الإمام): ولا فم ولا لسان ولا شفتان. وبعد هذه العبارة فى طبعتى الرد: قال أحمد رضى الله عنه.

(١٠) الرد (فى الطبعتين): قال.

(١١) الرد (فى الطبعتين): فقلنا.

تدفعون عن أنفسكم الشنعة[١]. وحديث الزهرى قال: «لما سمع موسى كلام الله[٢] قال: يارب، هذا الذى سمعته[٣] هو كلامك؟ قال: نعم ياموسى هو كلامى، وإنما كلمتك بقوة عشرة آلاف لسان، ولى قوة الألسن كلها، وأنا أقوى من ذلك، وإنما[٤] كلمتك على قدر ما يطيق بدنك، ولو كلمتك بأكثر من ذلك لمت، فلما رجع موسى إلى قومه قالوا له[٥]: صف لنا كلام ربك، فقال: سبحان الله! وهل أستطيع أن أصفه لكم؟ قالوا: فشبّهه، قال: هل سمعتم أصوات الصواعق التى تقبل فى أحلى حلاوة سمعتموها، فكأنه مثله».

فقد ذكر أحمد فى هذا الكلام: أن الله تعالى يتكلم كيف شاء، وذكر فيما[٦] استشهد به من الأثر «أن الله كلم موسى عليه السلام بقوة عشرة آلاف لسان» وأن له قوة الألسن كلها، وهو أقوى من ذلك، وأنه إنما[٧] كلم موسى / على قدر ما يطيق، ولو كلمه بأكثر من ذلك لمات. ١٥٩/٢
وهذا بيان منه لكون تكلم الله[٨] متعلقا بمشيئته وقدرته[٩] كما ذكر عبد العزيز. وهو خلاف قول مَنْ يجعله كالحياة القديمة اللازمة للذات، التى

---

(١) الرد (فى الطبعتين): الشنعة بما تظهرون.
(٢) الرد (فى الطبعتين): كلام ربه.
(٣) سمعته: كذا فى (س) وفى طبعتى الرد. وفى سائر النسخ: أسمعه.
(٤) م (فقط): وأنا.
(٥) له: ساقطة من (س)، (ص)، (ر).
(٦) فيما: كذا فى (س). وفى سائر النسخ: ما
(٧) إنما: كذا فى (س). وفى سائر النسخ: أيضا.
(٨) م (فقط): كلام الله؛ هـ: تكليم الله.
(٩) ر، هـ: وقوته.

لا تتعلق بمشيئة ولا قدرة[١]. وبين أيضاً فى كلامه أنه سبحانه تكلم وسيتكلم ردًّا على الجهمية [واستدل على أنه تكلم بالحديث الذى فى الصحيحين عن عدى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه . وجعل قوله : «سيكلمه ربه» دليلا على أنه سيتكلم ، فبين أن التكليم عنده مستلزم للتكليم[٢] متضمن للتكلم ، ليس هو مجرد خلق إدراك فى المستدل][٣].

وقال الإمام أحمد[٤] : «وقلنا للجهمية : من القائل يوم القيامة : ﴿ يَاعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾ [سورة المائدة : ١١٦] أليس الله هو القائل ؟ قالوا : يكوّن[٥] الله شيئاً فيعبر[٦] عن الله ، كما كوّن شيئا[٧] فعبر لموسى ، قلنا : فمن القائل ﴿ فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ * فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ ﴾ [سورة الأعراف : ٦ ، ٧] أليس الله هو الذى يسأل ؟ قالوا : هذا كله إنما يُكوَّن شئ[٨] فيعبر عن الله ، فقلنا : قد أعظمتم على الله الفِرْية حين زعمتم أنه لا يتكلم ، فشبهتموه بالأصنام التى تعبد من دون الله ؛ لأن الأصنام لا تتكلم ولا تتحرك ، ولا تزول من مكان إلى مكان . فلما

(١) م ، ق : بمشيئته ولا قدرته .

(٢) فى الأصل : للتكلم .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة فى هامش (س) .

(٤) فى «الرد على الجهمية» ص ٨٩ – ٩١ (ط . الاسكندرية) = ص ٣٥ – ٣٦ (ط . الامام) .

(٥) الرد (ط . الامام) : قال : فقالوا : يكون ؛ (ط . الاسكندرية) : قالوا : فيكون .

(٦) ط : فيعبرون

(٧) الرد (ط . الامام) : كما كونه .

(٨) م . هـ : إنما يكون الله شيئا ؛ الرد (فى الطبعتين) : إنما يكون شيئا .

ظهرت عليه الحجة قال : إن الله قد يتكلم ، ولكن كلامه مخلوق . قلنا : وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق ، فقد شبهتم الله بخلقه حين زعمتم أن كلامه مخلوق[1] ، ففي مذهبكم[2] : قد كان فى وقت من الأوقات لا يتكلم حتى خلق الكلام[3] . وكذلك بنو آدم كانوا لا يتكلمون حتى خلق لهم كلاما[4] ، فقد جمعتم بين كفر وتشبيه ، فتعالى[5] الله عن هذه الصفة ! بل نقول : إن الله لم يزل متكلما إذا شاء ، ولا نقول : إنه كان ولا يتكلم حتى خلق كلاما[6] ، ولا نقول : إنه قد كان لا يعلم حتى خلق علما فعلم ، ولا نقول : إنه قد كان ولا قدرة حتى خلق لنفسه قدرة ، ولا نقول : إنه قد كان[7] ولا نور له حتى خلق لنفسه نورا ، ولا نقول : إنه قد كان[8] ولا عظمة له حتى خلق لنفسه عظمة »

فقد بين أحمد فى هذا الكلام الإنكار على النفاة الذين شبهوه بالجمادات[9] التى لا تتكلم ولا تتحرك ولا تزول من مكان إلى مكان ، مثل الأصنام المعبودة من دون الله ، والإنكار على من زعم أنه كان فى وقت من الأوقات لا يتكلم حتى / خلق الكلام . فشبهه بالآدمى الذى كان ٢/١٦٠

---

(١) م ، ق ، ص ، ط ، ر : أن الله كلامه مخلوق .
(٢) م ، ق ، ص ، ط ، ر : مذهبهم .
(٣) الرد (فى الطبعتين) : التكلم .
(٤) س : حتى خلق لهم كلام ؛ الرد (ط . الاسكندرية) : حتى خلق الله لهم كلاما .
(٥) س ، الرد (ط . الاسكندرية) : تعالى .
(٦) كلاما : ساقطة من (س) ، (ص) ، (ط) ، (ر) . وفى (م) إنه قد كان . . الخ . وفى الرد (ط . الاسكندرية) : حتى خلق الكلام
(٧) س ، ط ، ص ، هـ ، الرد (ط . الامام) : إنه كان .
(٨) ط ، ر ، ص ، الرد (ط . الامام) : إنه كان .
(٩) س ، ص ، ط ، ر : بالجامدات .

لا يتكلم حتى خلق الله له كلاما . فأنكر تشبيهه بالجماد الذى لا يتكلم ، وبالإنسان الذى كان غير قادر على الكلام حتى خلق الله له الكلام ، فكان قادرا على الكلام فى وقت دون وقت . وبيَّن أن مَنْ وصف الله بذلك فقد جمع بين الكفر- حيث سلب ربه[١] صفة الكلام وهى من أعظم صفات الكمال ، وجحد ما أخبرت به النصوص- وبين التشبيه .

ثم قال أحمد : « بل نقول : إن الله لم يزل متكلما إذا شاء ، [ولانقول : إنه كان ولايتكلم حتى خلق . . »[٢] فبين أن الكلام يتعلق بمشيئته وأنه لم يزل متكلما إذا شاء][٣] فرد قول من لا يجعل الكلام متعلقا بالمشيئة ، كقول الكُلاَّبية ومن وافقهم ، ومن يقول : «كان ولا يتكلم حتى حدث له[٤] الكلام » كقول الكرَّامية ونحوهم ، وقال : « لا نقول[٥] إنه كان ولا يتكلم حتى خلق كلاما[٦] ، ةلا نقول[٧] : إنه [قد] كان[٨] لا يعلم[٩] حتى خلق علما فعلم ، ولا نقول[١٠] : إنه كان ولا قدرة له حتى خلق لنفسه قدرة ، ولا نقول[١٠] : إنه قد كان ولا نور له حتى خلق لنفسه

---

(١) م (فقط) : سلب عن ربه

(٢) وهو النص الذى سبق وروده فى الصفحة السابقة .

(٣) ما بين المعقوفتين فى (س) فقط وسقط من سائر النسخ

(٤) فى (س) : حتى خلق . وكتب فوقها « حدث له » وفى نسخة (ص) : حتى خلق .

(٥) ق :ولا يقول .

(٦) كلاما : كذا فى (م) ، (ق) وسقطت الكلمة من سائر النسخ ، وسبق ورودها منقولة عن كتاب « الرد على الجهمية »

(٧) ق : ولا يقول .

(٨) م ، ق : إنه كان ، ووردت العبارة من قبل : إنه قد كان .

(٩) م ، ق : ولا يعلم

(١٠)ق : ولا يقول

نورا ، ولا نقول : إنه كان ولا عظمة له حتى خلق لنفسه عظمة » فنزَّهه سبحانه عن سلب صفات الكمال فى وقت من الأوقات ، وإنا لا نقول[(١)] : تجددت له صفات الكمال ، بل لم يزل موصوفا بصفات الكمال ، ومن صفات الكمال : أنه لم يزل متكلما إذا شاء ، لا أن يكون الكلام[(٢)] خارجا عن قدرته ومشيئته ، ولهذا لم يقل : لم يزل عالما إذا شاء ، ولا قال : يعلم كيف شاء . وقد قال فى موضع آخر [فيما][(٣)] رواه عنه حنبل : «لم يزل الله عالما متكلما غفورا » .

وكلام أحمد وغيره من الأئمة فى هذا الأصل كثير[(٤)] ليس هذا موضع بسطه ، مثل ما ذكره البخارى فى آخر صحيحه فى كتاب التوحيد والرد على الجهمية قال[(٥)] : باب[(٦)] ما جاء فى تخليق السموٰات والأرض وغيرهما[(٧)] من الخلائق ، وهو فعل الرب[(٨)] وأمره ، فالرب تعالى[(٩)] بصفاته وفعله وأمره – وفى نسخة[(١٠)] « وكلامه »[(١١)] – هو الخالق المكون[(١٢)] ، غير

---

(١) م ، ق : ولا نقول

(٢) س : كلامه

(٣) فيما : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٤) كثير : ساقطة من (س) .

(٥) صحيح البخارى ١٣٤/٩

(٦) فى المطبوعة لا يوجد « باب » وأشير إلى وجود الكلمة فى نسخة أخرى

(٧) البخارى : وغيرها

(٨) البخارى : الرب تبارك وتعالى

(٩) تعالى : ليست فى البخارى .

(١٠) هـ : وفى نسختين

(١١) أشير فى هامش البخارى إلى وجود كلمة « وكلامه » فى نسخة غير المطبوعة

(١٢) البخارى : وهو الخالق هو المكون

مخلوق ، وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول مكون مخلوق[(١)] » .

وقال بعد ذلك[(٢)] : باب قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ – إلى قوله – مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الحَقَّ ﴾[سورة سبأ : ٢٣][(٣)] ولم يقولوا[(٤)] ماذا خلق ربكم . قال عز وجل[(٥)] / : ﴿ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ [سورة البقرة : ٢٥٥] وقال مسروق عن ابن مسعود : « إذا تكلم الله بالوحى سمع أهل السمٰوات شيئا ، فإذا فزع عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحق ، ونادوا : ﴿ ماذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ ﴾ [سورة سبأ : ٢٣] ويذكر عن جابر بن عبدالله بن أنيس[(٦)] سمعت[(٧)] النبى صلى الله عليه وسلم يقول : « يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بَعُدَ كما يسمعه من قرب : أنا الملك ، أنا الديان » . وذكر حديث أبى هريرة يبلغ به[(٨)] النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إذا قضى الله الأمر فى السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانا لقوله ، كأنه سلسلة على صَفْوان ، فإذا فزع[(٩)] عن قلوبهم قالوا : ماذا قال ربكم ؟

١٦١/٢

---

(١) البخارى : مخلوق مكون

(٢) البخارى ١٤١/٩

(٣) فى البخارى ذكرت الآية كاملة

(٤) البخارى : ولم يقل

(٥) ص : قال الله عز وجل ؛ البخارى : وقال جل ذكره .

(٦) م ،ق : عبد الله عن أنس . وهو خطأ . والمثبت فى البخارى و فى سائر النسخ

(٧) البخارى : قال سمعت

(٨) ذكر البخارى السند إلى أن قال عن أبى هريرة يبلغ به . .

(٩) البخارى : صفوان . قال على وغيره : صفوان ينفذهم ذلك فإذا فزع . .

قالوا للذى قال : الحق[1]، وهو العلى الكبير» وذكر حديث أبى سعيد الخدرى[2] قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم «يقول الله : يا آدم فيقول : لبيك وسعديك ! فينادى بصوت : إن الله يأمرك أن تُخرج من ذريتك بَعْثا إلى النار» والحديث[3] فيه طول ، استوفاه فى موضع آخر[4].

وقال بعد ذلك[5] : باب ما جاء فى قول الله تعالى : ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [سورة الرحمن : ٢٩] وقال[6] ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [سورة الأنبياء : ٢] وقوله تعالى[7] ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [سورة الطلاق : ١] ، وإنَّ حَدَثَه[8] لا يشبه حدث المخلوقين ، لقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى : ١١] وذكر قول النبى صلى الله عليه وسلم[9] : «إن الله يحدث من أمره ما يشاء[10]، وإن مما أحدث : أن لا تَكَلَّموا[11] فى الصلاة» وقول ابن

(١) قالوا للذى قال الحق : كذا فى نسخة من البخارى أشير إليها فى الهامش . والذى فى الأصل : قالوا الحق .

(٢) بعد ما سبق بقليل ١٤١/٩

(٣) والحديث : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : الحديث

(٤) سبق الكلام على هذه الأحاديث كلها فى هذا الجزء

(٥) البخارى ١٥٢/٩

(٦) م : وقوله : وليست هذه الكلمة فى البخارى

(٧) تعالى : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٨) م ، ق : أحدثه

(٩) البخارى : وقال ابن مسعود عن النبى صلى الله عليه وسلم

(١٠) ما يشاء : كذا فى (ط) وفى البخارى . وفى سائر النسخ : ماشاء .

(١١) ق ، س ، ر ، ص : أن لا تتكلموا ، ط : أن لا يتكلموا . والمثبت فى (م) ، (هـ) وفى البخارى .

عباس[١] : «كتابكم[٢] أحدث الأخبار بالرحمن عهدا[٣]، محضا لم يُشَبْ» [٤].

ومن تدبر كلام أئمة السنة المشاهير فى هذا الباب علم أنهم كانوا أدق الناس نظرا، وأعلم الناس فى هذا الباب بصحيح المنقول وصريح المعقول، وأن أقوالهم هى الموافقة للمنصوص والمعقول[٥]، ولهذا تأتلف ولا تختلف، وتتوافق ولا تتناقض، والذين خالفوهم لم يفهموا حقيقة أقوال السلف والأئمة، فلم يعرفوا حقيقة المنصوص والمعقول[٦]، فتشعبت بهم الطرق، وصاروا مختلفين فى الكتاب، مخالفين للكتاب[٧] وقد قال تعالى ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [سورة البقرة : ١٧٦].

١٦٢/٢ / ولهذا قال الإمام أحمد فى أول خطبته[٨] فيما خرجه فى الرد على الزنادقة والجهمية[٩] «الحمد لله الذى جعل فى كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم، يَدْعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على

---

(١) ذكر البخارى سند الأثر

(٢) س، ص : كتاب ربكم

(٣) س : الأخبار عهدا بالرحمن . هـ : كتابكم أحدث عهدا بالرحمن .

(٤) البخارى : عبد الله بن عباس قال : يامعشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب عن شئ وكتابكم الذى أنزل الله على نبيكم صلى الله عليه وسلم أحدث الأخبار بالله محضا لم يشب وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب .. الخ

(٥) ر : للنصوص وللعقول ؛ هـ : للمنقول والمعقول .

(٦) م : المنصوص ولا المعقول .

(٧) مخالفين للكتاب : زيادة فى (م) فقط

(٨) س : الخطبة .

(٩) ط . الأسكندرية ص ٥٢ = ط . الإمام ص ٢ - ٣

الأذى ، يُحْيون بكتاب الله الموتى ، ويبصِّرون بنور الله أهل العمى ، فكم من قتيل لإبليس قد أحْيَوْه؟ وكم من ضال تائه قد هدوه؟ فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم ! . ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة ، وأطلقوا عنان الفتنة ، فهم مخالفون للكتاب ، مختلفون فى الكتاب[١] ، مجمعون على مفارقة الكتاب ، يقولون على الله وفى الله [وفى كتاب الله][٢] بغير علم ، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ، ويخدعون جُهَّال الناس بما يُشَبهون عليهم[٣] ، فنعوذ بالله من فتن المضلين[٤] » .

ومن أعظم أصول التفريق بينهم فى هذه المسألة — مسألة أفعال الله تعالى وكلام الله ونحو ذلك مما يقوم بنفسه ويتعلق بمشيئته وقدرته — فإن هذا الأصل لما أنكره من أنكره من أهل الكلام الجهمية والمعتزلة[٥] ونحوهم ، وظنوا أنه لا يمكن إثبات حدوث العالم وإثبات الصانع إلا بإثبات حدوث الجسم ، ولا يمكن إثبات حدوثه إلا بإثبات حدوث ما يقوم به من الصفات والأفعال[٦] المتعاقبة ، ألجأهم ذلك إلى أن ينفوا عن الله صفاته وأفعاله القائمة به المتعلقة بمشيئته وقدرته ، أو ينفوا بعض ذلك ، وظنوا أن الإسلام لا يقوم إلا بهذا النفى ، وأن الدُّهْرية من

(١) الرد على الجهمية (فى الطبعتين) : فهم مختلفون فى الكتاب مخالفون للكتاب

(٢) وفى كتاب الله : زيادة فى (س) . (ص) وهى فى الرد على الجهمية فى الطبعتين

(٣) م (فقط) : بما يشبهون به عليهم

(٤) فى (س) : من مضلات الفتن . وكتب فى الهامش : من فتن المضلين ، ولكن عليها شطب

(٥) س : من أهل الكلام المعتزلة . .

(٦) س ، ر : أو الأفعال

الفلاسفة وغيرهم لا يبطل قولهم إلا بهذا الطريق ، وأخطأوا فى هذا وهذا .

أما الفلاسفة الدهرية فإن هذه الطريقة[1] زادتهم إغراء ، وأوجبت لهم حجة عَجَزَ هؤلاء عن دفعها إلا بالمكابرة التى لا تزيد الخصم إلا قوة وإغراء ، فقالوا لهم : كيف يحدث الحادث بلا سبب حادث ؟ وكيف تكون الذات حالها وفعلها وجميع ما ينسب إليها واحدا من الأزل إلى الأبد ؟ والعالم يصدر عنها فى وقت دون وقت من غير فعل يقوم به ولا سبب حدث[2] ؟

/ فكان ما جعلوه أصلا للدين وشرطاً فى معرفة الله تعالى منافيا للدين ومانعا[3] من كمال معرفة الله ، وكان ما احتجوا به من الحجج العقلية هى فى الحقيقة على نقيض مطلوبهم أدلَّ ، فالحوادث لا تحدث إلا بشرط جعلوه مانعا من الحدوث . وأما أمور الإسلام : فإن هذا الأصل اضطرهم إلى نفى صفات الله تعالى لئلا تنتقض الحجة ، ومن لم ينف الصفات نفى الأفعال القائمة به وغيرها مما يتعلق بمشيئته وقدرته . فلزمهم[4] من[5] عدم الإيمان ببعض ما جاء به الرسول ومن جَحْدِ بعض ما يستحقه الله تعالى من أسمائه وصفاته : ما أوجب لهم من التناقض والارتياب ما تبين لأولى الألباب . فلم يعطوا الإيمان بالله ورسوله حقه ، ١٦٣/٢

(١) س : هذه الطريق

(٢) س : يقوم بها ولا سبب حادث

(٣) للدين ومانعا : كذا فى (س) فقط . وفى سائر النسخ : للدين وموجبا ومانعا . وهو خطأ

(٤) فلزمهم : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : يلزمهم

(٥) س : فى

ولا الجهاد لعدوّ الله ورسوله حقه ، وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا ﴾ - الآية [سورة الحجرات : ١٥] .

هذا مع دعواهم أنهم أعظمُ علماً وإيماناً وتحقيقاً لأصول الدين وجهاداً لأعدائه بالحجج من الصحابة ، وإن هم فى ذلك إلا كبعض الملوك الذين لم يُجاهدوا العدوَّ ، بل أخذوا منهم بعضَ البلاد ، ولا عدلوا فى المسلمين العدلَ الذى شرعه الله للعباد إذا ادعى أنه أمكنُ وأعدلُ من عمر بن الخطاب وأصحابه رضوان الله عليهم .

المقالات المختلفة فى مسألة كلام الله تعالى

ثم إنهم بسبب ذلك تفرقوا فى أصول كثيرة من أصول دينهم كتفرقهم فى كلام الله [من القرآن][1] وغيره ؛ فإنهم تفرقوا فيه شيعاً : شيعة قالت : هو مخلوق ، وحقيقة قولهم : لم يتكلم الله به ، كما كان قدماؤهم يقولون ، لكن المعتزلة صاروا يطلقون اللفظ بأن الله متكلم حقيقة ، ولكن مرادهم مراد من قال : إن الله لم يتكلم ولا يتكلم ، كما ذكره[2] أحمد : أنهم تارة ينفون الكلام ، وتارة يقولون : يتكلم بكلام مخلوق ، وهو معنى الأول .

وهذا فى الحقيقة تكذيب للرسل الذين إنما أخبروا الأمم بكلام الله الذى أنزله إليهم[3] . وجاءت[4] الفلاسفة القائلون بقدم العالم فقالوا أيضاً : متكلم ، وكلامه ما يفيض من العقل الفعَّال على نفوس الأنبياء .

(١) من القرآن : زيادة فى (س)
(٢) م . ق : كما ذكر
(٣) م . ق : الذين أنزل إليهم
(٤) م (فقط) : وجاء

وهذا / قول من وافقهم من القَرامطة الباطنية ونحوهم ممن يتظاهر ٢/١٦٤ بالإسلام ويبطن مذهب الصابئة والمجوس ونحو ذلك . وهو قول طوائف من مَلاَحدة الصوفية كأصحاب وَحْدَة الوجود ونحوهم الذين أخذوا دين الصابئة والفراعنة والدهرية فأخرجوه فى قالب المُكَاشفات والولاية والتحقيق .

والذين قالوا ليس هو مخلوقا ظن فريق منهم أنه لا يقابل المخلوقَ إلا القديمُ اللازم للذات الذى ثبوته بدون مشيئة الرب وقدرته كثبوت الذات فقالوا ذلك .

ثم طائفة رأت أن الحروف والأصوات يمتنع أن تكون كذلك ، فقالت : كلامه هو مجرد معنى واحد ، هو الأمر والنهى والخبر ، وأنه إن عُبِّر عن ذلك المعنى بالعبرية كان توراة ، وإن عُبِّر عنه بالسريانية كان إنجيلا ، وإن عُبِّر عنه بالعربية كان قرآنا ؛ فلزمهم أن تكون معانى القرآن هى معانى التوراة والإنجيل ، وأن يكون الأمر هو النهى وهو الخبر ، وأن تكون هذه صفاتٍ له لا أنواعا له ، ونحو ذلك مما يُعلم فساده بصريح العقل[1]

وطائفة قالت : بل هو حروف وأصوات قديمة أزلية لا تتعلق بمشيئته وقدرته كما قال الذين من قبلهم .

واتفق الفريقان على أن تكليم الله لملائكته وتكليمه موسى[2] وتكليمه لعباده يوم القيامة ومناداته لمن ناداه ونحو ذلك : إنما هو خلقُ إدراكٍ فى

(١) س ، ط ، ر ، ص : المعقول ؛ هـ : مما يعلم فساده بالعقل

(٢) س ، هـ : لموسى

المستمع[١] أدرك به مالم يزل موجوداً ، كما أن تجليه – عند من ينكر مباينته لعباده وأن يكشف لهم حجابا منفصلا عنهم – ليس هو إلا خلق إدراك فى أعينهم من غير أن يكون هناك حجاب منفصل عنهم يكشفه لهم .

وطائفة ثالثة لما رأت شناعة كل من القولين قالت : بل يتكلم بعد أن لم يكن يتكلم بصوت وحروف ، وكلامه حادث قائم بذاته متعلق[٢] بمشيئته وقدرته ، وأنكروا أن يقال : لم يزل متكلما إذا شاء ، إذ ذلك يقتضى تسلسل الحوادث وتعاقبها ، وهذا هو الدليل الذى استدلّوا به على حدوث أجسام العالم .

٢/١٦٥ / فليتدبر المؤمن العالم[٣] كيف فرّق هذا الكلامُ المحدَثُ المبتدَع بين الأمة ، وألقى بينها العداوة والبغضاء ، مع أن كل طائفة تحتاج أن تضاهى مَنْ آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض ، إذ مع كل طائفة من الحق ما تنكره الأخرى ، فالذين قالوا بخلق القرآن إنما ألقاهم فى ذلك أنهم رأوا أنه لا يمكن أن يكون الكلام لازما [للذات][٤] لزومَ العلم[٥] ، بل الكلام يتعلق بمشيئة المتكلم وقدرته ، فقالوا : يكون من صفات الفعل ، والمتكلم : مَنْ فعل الكلام ، ثم[٦] لم يثبتوا فعلا إلا منفصلا

(١) م ، ق : فى السمع
(٢) متعلق : كذا فى (س) . (هـ) وفى سائر النسخ : يتعلق
(٣) س : العليم ؛ ط ، ر : العلم . وطمست الكلمة فى (ص)
(٤) للذات : فى (س) . (هـ) فقط وسقطت من سائر النسخ
(٥) فى نسخة (هـ) فالمعتزلة لما رأوا أن الكلام لا يكون لازما للذات لزوم العلم
(٦) ثم : ساقطة من (س)

عنه ، لنفيهم أن يقوم بذاته ما يتعلق بمشيئته وقدرته . وصار مَنْ قابلهم يريد أن يثبت كلاما لازما للمتكلم لا يتعلق بمشيئته وقدرته : إما معنى ، وإما حروفا ، ويثبت أن المتكلم لا يقدر على التكلم ، ولا يمكنه أن يقول غير ما قال ، ويسلب المتكلم قدرته على القول والكلام وتكلمه باختياره ومشيئته . فإذا قال له الأول : « المتكلم من فعل الكلام » ، قال هو : « المتكلم من قام به الكلام » ولكن ذاك يقول : لا يقوم الكلام بفاعله ، وهذا يقول : لا يختار المتكلم أن يتكلم .

فأخذ هذا بعضَ صفة الكلام وهذا بعضها ، والمتكلم المعروف : من قام به الكلام ومن يتكلم بمشيئته وقدرته ، ولهذا يوجد كثير من المتأخرين المصنّفين فى المقالات والكلام يذكرون فى أصل عظيم من أصول الإسلام الأقوال التى يعرفونها .

وأما القول المأثور عن السلف والأئمة الذى يجمع الصحيح من كل قول فلا يعرفونه ولا يعرفون قائله ، فالشهرستانى صنّف « الملل والنحل » وذكر فيها من مقالات الأمم ما شاء الله ، والقول المعروف عن السلف والأئمة لم يعرفه ولم يذكره ، والقاضى أبو بكر وأبو المعالى والقاضى أبو يعلى وابن الزاغونى وأبو الحسين البصرى ومحمد بن الهيثم[1] ونحو هؤلاء من أعيان الفضلاء المصنِّفين ، تجد أحدَهم يذكر فى[2] مسألة القرآن أو نحوها عدةَ أقوالٍ للأمة ، ويختار واحداً منها ، والقول الثابت عن السلف والأئمة كالإمام أحمد ونحوه من الأئمة لا يذكره الواحد منهم ، مع أن

(١) ق ، ر ، ط ، ص : محمد بن الهيضم ؛ س ، هـ : محمد بن الهيصم . وسبق الكلام عليه فى هذا الجزء .

(٢) س ، ط ، يذكر ما فى ؛ ر ، هـ : يذكر إما فى

عامة المنتسبين إلى السنة من جميع الطوائف يقولون : إنهم مُتَّبعون للأئمة كمالك والشافعى / وأحمد وابن المبارك وحمَّاد بن زيد وغيرهم ، لاسيما الإمام أحمد ، فإنه بسبب المحنة المشهورة من الجهمية له ولغيره[(١)] أَظهر من السنة وردّ من البدعة ما صار به إماما لمن بعده ، وقوله هو قول سائر الأئمة[(٢)] ؛ فعامة المنتسبين إلى السنة يَدَّعون متابعته والاقتداء به سواء كانوا[(٣)] موافقين له فى الفروع أو لا ؛ فإن أقوال[(٤)] الأئمة فى أصول الدين متفقة ؛ ولهذا كلما اشتهر الرجل بالانتساب إلى السنة كانت موافقته لأحمد أشد . ولما كان الأشعرى ونحوه أقربَ إلى السنة من طوائف من أهل الكلام كان انتسابه إلى أحمد أكثر من غيره ، كما هو معروف فى كتبه .

١٦٦/٢

وقد رأيت من أتباع الأئمة أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد وغيرهم من يقول أقوالا [ويكفرّ من خالفها ، وتكون الأقوال المخالفة هى أقوال أئمتهم بعينها ، كما أنهم كثيرا ما ينكرون أقوالا][(٥)] ويكفِّرون من يقولها ، وتكون منصوصة عن النبى صلى الله عليه وسلم ، لكثرة ما وقع من الاشتباه والاضطراب فى هذا الباب ، ولأن شُبَه[(٦)] الجهمية النفاة أثرت فى قلوب[(٧)] كثير من الناس ، حتى صار الحق الذى جاء به

---

(١) س : ولغيرهم

(٢) م ، ق : الأمة

(٣) س : سواء إن كانوا

(٤) أقوال : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : أصول

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق)

(٦) م ، ق : شبهة

(٧) س : فى نفوس

الرسولُ – وهو المطابق للمعقول – لا يخطر ببالهم ولا يتصورونه ، وصار فى لوازم ذلك من العلم الدقيق ما لا يفهمه كثير من الناس ، والمعنى المفهوم يُعبَّر عنه بعبارات فيها إجمال وإبهام يقع بسببها نزاع وخصام . والله تعالى يغفر لجميع المؤمنين والمؤمنات : ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلاَ تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة الحشر : ١٠] .

عدم ذكر المصنفين فى أصول الدين لقول السلف

وكان هذا من تلك البدع الكلامية كبدع الذين جعلوا أصل الدين مبنياً على كلامهم فى الأجسام والأعراض ؛ ولهذا كثر ذم السلف والأئمة لهؤلاء ، وإذا رأيت الرجل قد صنَّف كتابا فى أصول الدين ورد[١] فيه من أقوال أهل الباطل[٢] ما شاء الله ، ونَصَر فيه من أقوال أهل الحق ما شاء الله ، ومن عادته أنه يستوعب الأقوال فى المسألة فيبطلها إلا واحداً ، ورأيته فى مسألة كلام الرب تعالى وأفعاله أو نحو[٣] ذلك ترك من الأقوال ما هو معروف عن السلف والأئمة – تبين[٤] أن هذا القول لم يكن يعرفه ليقبله أو يردّه ، إما لأنه لم يخطر بباله ، أو لم يعرف قائلا / به ، أو لأنه خطر له فدفعه بشبهة من الشبهات . وكثيراً ما يكون الحق مَقْسُوما بين المتنازعين فى هذا الباب ، فيكون فى قول هذا حق وباطل ، وفى قول هذا حق وباطل ، والحق بعضه مع هذا وبعضه مع هذا وهو مع ثالث غيرها ، والعصمة إنما هى ثابتة لمجموع الأمة ، ليست ثابتة لطائفة بعينها .

١٦٧/٢

(١) ورد : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : أورد

(٢) م (فقط) : الباطن

(٣) س : ونحو

(٤) م : تبين لك ، ط ، ر : حيين

فإذا رأيت من صنّف فى الكلام- كصاحب «الإرشاد» و «المعتمد» ومن اتبعها[١] ممن لم يذكروا فى ذلك إلا أربعة أقوال وما يتعلق بها- عُلِمَ أنه[٢] لم يبلغهم القولُ الخامس ولا السادس ، فضلا عن السابع ؛ فالذين يسلكون طريقة ابن كُلَّاب كصاحب «الإرشاد» ونحوه يذكرون قول المعتزلة وقول الكرامية ويبطلونهما ، ثم لا يذكرون مع ذلك إلا ما يقولون فيه[٣] . «وذهبت[٤] الحشويةُ المنتمون إلى الظاهر إلى أن كلام الله تعالى قديم أزلى ، ثم زعموا أنه حروف وأصوات ، وقطعوا بأن المسموع من أصوات القرّاء ونغماتهم عينُ كلام الله تعالى ، وأطلق الرعاع منهم القولَ بأن المسموع صوتُ الله ، تعالى الله عن قولهم[٥] ! وهذا قياسُ جهالاتهم[٦] . ثم قالوا : إذا كتب كلام الله[٧] بجسم من الأجسام رقوماً ورسوماً[٨] وأسطُراً وكَلِماً[٩] فهى بأعيانها كلامُ الله القديم ، فقد[١٠] كان إذ كان[١١] جسما حادثا ، ثم انقلب قديما ، ثم قَضَوْا[١٢] بأن المرئى من الأسطر هو[١٣] الكلام القديم الذى هو

---

(١) م (فقط) : ومن تبعها

(٢) م (فقط) : علم لك أنه

(٣) النص التالى فى الإرشاد للجوينى . ص ١٢٨ . ط . السعادة . القاهرة . ١٩٥٠

(٤) م ، ق ، ط ، ر ، ص : وذهب . الإرشاد . هـ : ذهبت

(٥) ق ، ط ، ر ، ص ، هـ : صوت الله تعالى عن قولهم ؛ الإرشاد : صوت الله تعالى

(٦) م ، ق : جهالهم

(٧) الإرشاد (ص ١٢٩) : الله تعالى

(٨) الإرشاد : من الأجسام وانتظمت تلك الأجسام رسوما ورقوما

(٩) الإرشاد : وكلاما

(١٠) الإرشاد : كلام الله تعالى القديم وقد . .

(١١) الإرشاد : إذ ذاك

(١٢) الإرشاد : وقضوا

(١٣) هو : ليست فى الإرشاد

(١٤) م ، ق : حروف

حرف[١٤] وأصوات ، وأصلهم أن الأصوات على تقطيعها وتواليها كانت ثابتة فى الأزل قائمة بذات البارى تعالى[١] وقواعدُ مذهبهم مبنية على دفع[٢] الضرورات » .

فلم يذكر أبو المعالى إلا هذا القول مع قول المعتزلة والكُلابية والكرامية.

ومعلوم أن هذا القول لا يقوله عاقل يتصور ما يقول ، ولا نعرف[٣] هذا القول عن معروف بالعلم من المسلمين، ولا رأينا هذا فى شئ من كتب المسلمين ، ولا سمعناه من أحد منهم. فما سمعنا من أحد، ولا رأينا فى كتاب أحد أن المِدَاد الحادث انقلب قديما ، ولا أن المداد الذى يكتب به القرآن قديم ، بل رأينا عامة المصنفين من أصحاب أحمد وغيرهم ينكرون هذا القول ، وينسبون ناقله عن بعضهم إلى الكذب.

١٦٨/٢ / وأبو المعالى وأمثاله أجلُّ من أن يتعمد الكذب ، لكن القول المحكى قد يُسمع من قائل لم يضبطه ، وقد يكون القائل نفسه لم يحرر[٤] قولهم ، بل يذكر كلاما مجملا يتناول النقيضين ، ولا يميز فيه بين لوازم أحدهما ولوازم الآخر ، فيحكيه الحاكى مفصلا ولا يجمله إجمال القائل ، ثم إذا فصَّله يذكر لوازم أحدهما دون ما يعارضها ويناقضها ، مع اشتمال الكلام على النوعين المتناقضين أو احتماله لهما [أيضا][٥] ، وقد يحكيه الحاكى باللوازم التى لم يلتزمها القائل نفسه . وما كُلُّ من قال قولا التزم لوازمه ، بل عامة الخلق لا يلتزمون لوازم أقوالهم ، فالحاكى يجعل ما

(١) الإرشاد : تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا

(٢) الإرشاد : حجد

(٣) س : ولا يعرف

(٤) ق ، ط ، ر ، ص : لم يخبر

(٥) أيضا : زيادة فى (س)

يظنه من لوازم قوله هو أيضاً من قوله ، لا سيما إذا لم ينف القائل ما يظنه الحاكى لازماً ، فإنه يجعله قولا له بطريق الأَوْلى .

ولا ريب أن من الناس من يقول : هذا القرآن كلام الله ، وما بين اللوحين كلام الله ، ويقول : إن كلام الله محفوظ فى القلوب[1] متلو بالألسن ، مسموع بالآذان مكتوب فى المصاحف . وهذا الإطلاق حق متفق عليه بين المسلمين ، ثم من هؤلاء مَنْ إذا سُئل[2] عن المداد وصوت الْعَبْد : أقديم هو ؟ أنكر ذلك ، وربما سكت عن ذلك ، وكره الكلام فيه بنفى أو إثبات ، خشية أن يجرّه[3] ذلك إلى بدعة ، مع أنه لو سمع من يقول : « إن المداد قديم » ألزمه العقوبة به والعذاب الأليم[4] .

وأما صوت العبد فقد تكلّم فيه طائفة من المنتسبين إلى الأئمة كالشافعى[5] وأحمد وغيرهما ، فمنهم من قال : إن الصوت المسموع قديم ، ومنهم من يقول : يسمع شيئين الصوت القديم والمحدث ، وهذا خطأ فى العقل الصريح ، وهو بدعة ، وقول قبيح .

والإمام أحمد وجماهير أصحابه منكرون لما هو أخف من ذلك ، فإن أحمد وأئمة أصحابه قد أنكروا على من قال : اللفظ بالقرآن غير مخلوق ، فكيف بمن قال : [اللفظ به قديم ، فكيف بمن قال :][6]

---

(١) س ، ط ، ر ، ص ، هـ : بالقلوب . وسقطت الكلمة مع سطر كامل فى (ق) .
(٢) س : ثم إذا سئل أحدهم
(٣) م ، ق ، ط ، ر : أن يجر
(٤) س ، ص ، ط ، ر ، ق : ألزمه العذاب الأليم
(٥) س : كمالك والشافعى
(٦) مابين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) .

الصوت غير مخلوق؟ فكيف بمن قال : الصوت قديم؟ وقد بَدَّعوا[١] هؤلاء ، وأمروا بهَجْرِهم ، وقد صنف المروذى فى ذلك مصنفاً كبيراً ذكره الخلال فى كتاب « السنة » كما جَهَّموا وبَدَّعوا من قال : اللفظ به مخلوق أيضاً ، كما بُيِّن فى موضعه .

/ إذ المقصود هنا أن من أكابر الفضلاء مَنْ لا يعرف أقوال الأئمة فى أكابر المسائل ، لا أقوال أهل الحق ولا أهل الباطل ، بل لم يعرف إلا بعض الأقوال المبتدعة فى الإسلام ، ومن المعلوم أن السلف والأئمة كان لهم قول ليس هو قول المعتزلة ولا الكُلابية ولا الكرامية ، ولا هو قول[٢] المسمين بالحَشْوية ، فأين ذلك القول؟ أكان أفضل الأمة وأعلمها وخير[٣] قرونها لا يعلمون فى هذا[٤] حقاً ولا باطلا؟ ١٦٩/٢

ومعلوم أن كل قول من هذه الأقوال فاسد من وجوه ، وقد يكون بعضها أفسد من بعض ؛ فقول المعتزلة الذين قالوا : « إن كلام الله مخلوق » وإن كان فاسداً من وجوه ؛ فقول الكُلابية فاسد من وجوه ، وقول الكرامية فاسد من وجوه .

والإمام أحمد وغيره من الأئمة أنكروا هذه الأقوال كلها : أنكروا[٥] قول الكُلابية والكرامية بالنصوص الثابتة عنهم ، وإنكارهم لقول المعتزلة متواتر مستفيض عنهم ، وأنكروا على مَنْ جَعَلَ ألفاظ العبَّاد[٦] بالقرآن غير

---

(١) س : وقد صرحوا وبدعوا
(٢) س : ولا قول هؤلاء
(٣) س : وخيار
(٤) فى هذا : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : فيها
(٥) م (فقط) : كما أنكروا
(٦) م ، ق : العبارة ، وهو خطأ

مخلوقة ، فكيف بالقول المنسوب إلى هؤلا الحشوية؟ ولهذا لما كان أبو حامد مستمداً من كلام أبي المعالي وأمثاله ، وأراد الرد على الفلاسفة في «التهافت» ، ذكر أنه يقابلهم بكلام المعتزلة تارة ، وبكلام الكرامية تارة ، وبكلام الواقفة[(١)] تارة ، كما يكلمهم بكلام الأشعرية[(٢)]. وصار في البحث معهم إلى مواقف غايته فيها بيانُ تناقضهم ، وإذا ألزموه تناقضه فرّ إلى الوَقْف.

ومن المعلوم أنه لابد في كل مسألة دائرة بين النفي والإثبات من حق ثابت في نفس الأمر أو تفصيل . ومن المعلوم أن كلام الفلاسفة المخالف لدين الإسلام لابد أن يناقضه حق معلوم من دين الإسلام موافق لصريح العقل ، فإن الرسل صلوات الله وسلامه عليهم لم يُخبروا بمحالات العقول ، وإنما يخبرون بمجازات[(٣)] العقول ، وَما يُعْلم بصريح العقل انتفاؤه لا يجوز أن يخبر به الرسل ، بل تخبر بما لا يَعلمه العقل وبما يعجز العقل عن معرفته .

٢/ ١٧٠ ومن المعلوم أن السلف والأئمة لهم قول / خارج عن قول المعتزلة والكرّامية والأشعرية والواقفة[(٤)]، وَمنْ علم ذلك القول فلابد أن يحكيه ويناظرهم به ، كما يناظرهم بقول المعتزلة وغيرهم ، لكن من لم يكن عارفاً بآثار السلف وحقائق أقوالهم وحقيقة ماجاء به الكتاب والسنة ،

---

(١) س ، هـ : والواقفية

(٢) وهذا في أول كتاب « التهافت » حيث قال : « فألزمهم تارة مذهب المعتزلة وأخرى مذهب الكرامية وطورا مذهب الواقفية » وانظر تهافت الفلاسفة للغزالي ص ٨٠ - ٨١ . تحقيق د. سليمان دنيا . الطبعة الثالثة . دار المعارف . القاهرة . ١٩٥٧/١٣٧٧ .

(٣) س : بمحارات

(٤) س : والواقفية .

وحقيقة المعقول الصريح الذى لا يتصور[١] أن يناقض ذلك لم يمكنه[٢] أن يقول إلا بمبلغ علمه، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

ولا ريب أن الخطأ فى دقيق العلم مغفور للأمة، وإن كان ذلك فى المسائل العملية، ولولا ذلك لَهلَكَ أكثرُ فضلاء الأمة، وإذا كان الله تعالى يغفر لمن جهل وجوب الصلاة وتحريم الخمر لكونه نشأ بأرض جهل مع كونه لم يطلب العلم، فالفاضل المجتهد فى طلب العلم، بحسب ما أدركه فى زمانه ومكانه، إذا كان مقصودُه متابعةَ الرسول بحسب إمكانه: هو أحق بأن يتقبل الله حسناته ويثيبه على اجتهاداته[٣] ولا يؤاخذه بما أخطأه، تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٦].

عدم ذكر الشهرستانى لقول السلف فى نهاية الإقدام

والشهرستانى[٤] – لما كان أعلم بالمقالات من إخوانه[٥] – ذكر فى مسألة الكلام قولا سادساً، وظن أنه قول السلف، فقال فى «نهاية الإقدام» – بعد أن ذكر قولَ الفلاسفة، والمعتزلة، والأشعرية، والكرامية، وأن المعتزلة لما قالت[٦]: «أجمع المسلمون قبل ظهور هذا الخلاف على أن القرآن كلام الله. واتفقوا على أنه سور وآيات وحروف منظومة[٧] وكلمات مجموعة، وهى مقروءة مسموعة[٨] على التحقيق، لها

(١) ر: لايصح.
(٢) م (فقط): لا يمكنه.
(٣) م: اجتهاده.
(٤) ط: وكلام الشهرستانى
(٥) س، هـ: من أضرابه.
(٦) نهاية الإقدام، ص٣٠٩.
(٧) نهاية الإقدام: منتظمة
(٨) م، ق: ومسموعة.

مفتتح ومختتم ، وأنه معجزة للرسول صلى الله عليه وسلم[١] دالة على صدقه ، وأن الأشعرية تفرق بين اللفظ والمعنى ، وتثبت معنى هو مدلول اللفظ »[٢] - [ثم قال] :[٣] « قال[٤] السلف والحنابلة : قد تقرر الاتفاق على أن ما بين الدفتين كلام الله ؛ وأن مانقرؤه ونكتبه ونسمعه[٥] عين كلام الله ، فيجب أن تكون تلك الكلمات والحروف هى بعينها كلام الله . ولما تقرر الاتفاق على أن كلام الله غير مخلوق فيجب[٦] أن تكون تلك الكلمات أزلية غير مخلوقة .

ولقد كان الأمر فى أول الزمان على قولين : أحدهما القدم ، والثانى الحدوث ، والقولان مقصوران على الكلمات / المكتوبة والآيات المقروءة بالألْسُن ، فصار الآن قول ثالث ، وهو حدوث الحروف والكلمات وقدم الكلام والأمر الذى تدل عليه العبارات ، [وقدحتم قدحاً ليس منها][٧] وهو خلاف[٨] القولين . فكانت[٩] السلف على إثبات القدم والأزلية لهذه

١٧١/٢

(١) نهاية الاقدام : معجزة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٢) عبارة «وأن الأشعرية تفرق... اللفظ» ليس من كلام الشهرستانى ولكنه تلخيص من ابن تيمية لكلامه من ص٣١٠- ٣١٣.

(٣) ثم قال : ساقط من (م) ، (ق) . والكلام التالى فى نهاية الاقدام ، ص٣١٣.

(٤) نهاية الاقدام : قالت.

(٥) نهاية الاقدام : ونسمعه ونكتبه

(٦) م ، ق ، : وجب.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . (ق) . وفى نهاية الإقدام ذكر العبارة محرفة هكذا : وقد حسن قول (وفى نسختين : قدح) ليس منها.

(٨) نهاية الإقدام : على خلاف (وفى نسختين : وهو خلاف).

(٩) م ، ق : فكان.

الكلمات ، دون التعرض لمعنى وراءها[١] ، فأبدع[٢] الأشعرى قولاً[٣] ، وقضى بحدوث الحروف ، وهو خَرْق الإجماع[٤] ، وحكم بأن ما نقرأه كلام الله مجازاً لاحقيقة ، وهو عين الابتداع ، فهَلاَّ قال : ورد السمع بأن ما نقرأه ونكتبه كلام الله ، دون أن يتعرض لكيفيته وحقيقته ؟ كما ورد السمع بإثبات كثير من الصفات من الوجه واليدين ، إلى غير ذلك من الصفات الخبرية ».

قال[٥] : « قال السلف : ولا[٦] يظن بنا أنا[٧] نثبت القدم للحروف والأصوات التى قامت بألسنتنا ، وصارت صفات لنا ، فإنا [على قطع][٨] نعلم افتتاحها واختتامها وتعلقها بأكسابنا وأفعالنا ، وقد بذل[٩] السلف أرواحهم ، وصبروا على أنواع البلايا والمحن من معتزلة الزمان ، دون أن يقولوا : القرآن مخلوق ، ولم يكن ذلك [على] حروف وأصوات[١٠] هى أفعالنا وأكسابنا ، بل هم عرفوا يقيناً أن لله تعالى قولاً

---

(١) توجد عبارات فى نهاية الإقدام ساقطة من جميع النسخ وهى : « لصفة أخرى وراءها . وكانت المعتزلة على إثبات الحدوث والخلقية لهذه الحروف والأصوات دون التعرض لأمر (وفى نسختين : لمعنى) وراءها ».

(٢) فأبدع كذا فى (هـ) ونهاية الإقدام . وفى سائر النسخ : فابتدع .

(٣) فى بعض نسخ نهاية الإقدام : قولا ثالثا .

(٤) م ، ق ، ط ، ر ، ص : للإجماع .

(٥) نهاية الإقدام ، ص ٣١٤ .

(٦) نهاية الإقدام : قالت السلف : لا .

(٧) نهاية الإقدام : الظان أنا (وفى نسخة : بنا أنا)

(٨) على قطع : فى (س) . (هـ) ونهاية الإقدام ، وسقطت من سائر النسخ

(٩) نهاية الإقدام : بذلت .

(١٠) على حروف وأصوات : كذا فى (س) ، (هـ) ونهاية الإقدام . وسقطت (على) من سائر النسخ . وفى (م) ، (ق) : حروفا وأصواتا . وفى (ط) . (ر) . (ص) : حروف وأصوات .

وكلاماً وأمراً ، وأن أمره غير خلقه ، بل هو أزلى قديم بقدمه .

كما ورد القرآن بذلك[١] فى قوله تعالى[٢] ﴿أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ والأَمْرُ﴾ [سورة الأعراف : ٥٤] وقوله تعالى : ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ [سورة الروم : ٤] وقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [سورة النحل : ٤٠] فالكائنات كلها إنما تتكون بقوله وإمره ، وقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [سورة يس : ٨٢] ، وقوله تعالى ﴿وإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ [سورة البقرة : ٣٠] ، ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ﴾[٣] [سورة البقرة : ٣٤] ، ﴿قَالَ اللَّهُ﴾ [سورة المائدة : ١١٥] ، فالقول[٤] قد ورد فى السمع مضافاً إلى الله أخص من إضافة الخلق ، فإن المخلوق لا ينسب إلى الله تعالى إلا من جهة واحدة وهى الخلق والإبداع ، والأمر ينسب إليه لا على تلك النسبة ، وإلا فيرتفع الفرق بين الخلق والأمر[٥] ، والخلقيات والأمريات .

قالوا : ومن جهة العقل[٦] : العاقل يجد[٧] فرقا ضروريا بين « قال » و« فعل » / و بين « أمر » و« خلق » . ولو كان القول فعلا كسائر الأفعال بطل[٨] الفرق الضرورى ، فثبت أن القول غير الفعل ، وهو قبل

١٧٢/٢

---

(١) كما ورد القرآن بذلك : كذا فى ثلاث نسخ من نهاية الاقدام . وفى نسخة : كما ورد ذلك .

(٢) نهاية الاقدام : وفى قوله .

(٣) نهاية الاقدام : (وإذا قلنا) بدون لفظ (للملائكة) .

(٤) نهاية الاقدام : (قال الله) هذا كله قول .

(٥) نهاية الاقدام : بين الأمر والخلق .

(٦) نهاية الاقدام : ومن جهة لمعقول .

(٧) فى بعض نسخ نهاية الإقدام : يجد من نفسه .

(٨) م (فقط) : لبطل.

الفعل ، وقبليته قبلية أزلية ؛ إذ لو كان له أول لكان فعلا سبقه قول آخر ، ويتسلسل » .

قال [١] : « وحققوا زيادة تحقيق فقالوا : قد ورد فى التنزيل أظهر مما ذكرناه من الأمر [٢] ، وهو التعرض لإثبات كلمات الله ، حيث قال تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً لاَّ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ﴾ [سورة الأنعام : ١١٥] ، وقال [٣] : ﴿ وَلَوْلاَ كَلِمةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ ﴾ [سورة يونس : ١٩] ، وقال تعالى ﴿ قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِّكَلِمَاتِ رَبِّى لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّى ﴾ [سورة الكهف : ١٠٩] ، وقال تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِى الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ والْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ [سورة لقمان : ٢٧] ، وقال تعالى ﴿ وَلَـكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّى ﴾ [سورة السجدة : ١٣] ، وقال : ﴿ وَلَـكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ ﴾ [سورة الزمر : ٧١] فتارة يجئ الكلام بلفظ الأمر ، وتثبت له الوحدة الخالقية [٤] التى لا كثرة فيها : ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بالْبَصَرِ ﴾ [سورة القمر : ٥٠] ، وتارة يجئ بلفظ الكلمات وتثبت لها الكثرة البالغة التى لا وحدة فيها ولا نهاية لها ﴿ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ الله ﴾ فله تعالى إذاً أمرٌ واحدٌ وكلمات كثيرة ، وذلك لا يتصور [٥] إلا بحروف .

---

(١) بعد الكلام السابق بعدة أسطر فى نهاية الإقدام . ص ٣١٥ .

(٢) من الأمر : كذا فى (س) . (هـ) وفى نسخة الأصل من نهاية الإقدام . وفى نسخ أخرى وفى (م) . (ق) (ص) . (ط) . (ر) : من الأمور .

(٣) نهاية الإقدام : ثم قال .

(٤) الخالقية : كذا فى (س) . (هـ) . وفى نهاية الإقدام : الخالصية . وفى (م) . (ق) . (ط) . (ر) : الحقيقية . ولم تظهر الكلمة فى (ص) .

(٥) نهاية الإقدام : ولا يتصور .

فعن هذا قلنا : أمره قديم ، وكلماته أزلية [١] ، والكلمات مَظَاهر الأمر [٢] ، والروحانيات مظاهر الكلمات ، والأجسام مظاهر الروحانيات ، والإبداع والخلق إنما يبتدى [٣] من الأرواح والأجسام وأما الكلمات والحروف والأمر [٤] فأزلية قديمة ، وكما [٥] أن أمره لا يشبه أمرنا ، فكلماته وحروف كلماته [٦] لا تشبه كلامنا [٧] ، وهى حروف قدسية علوية ، وكما أن الحروف بسائط [٨] الكلمات ، والكلمات أسباب الروحانيات ، والروحانيات مدبرات الجسمانيات ، وكل الكون قائم بكلمات [٩] الله محفوظ بأمر الله » .

قال [١٠] : « ولا يغفلن عاقل [١١] عن مذهب السلف وظهور القول فى حدوث الحروف فإن له شأناً ، وهم يسلمون الفرق بين القراءة والمقروء والكتابة والمكتوب ، ويحكمون بأن [١٢] القراءة [التى] [١٣] شى

(١) فى بعض نسخ «نهاية الإقدام» (ص٣١٦) : كثيرة أزلية .

(٢) فى بعض نسخ «نهاية الإقدام» : مظاهر الأمر للأمر .

(٣) م . ق : إنما يبتدئ .

(٤) والأمر : ليست فى نسخة الأصل من «نهاية الاقدام» وهى فى بعض النسخ الأخرى .

(٥) نهاية الإقدام : فكما .

(٦) وحروف كلماته : كذا فى بعض نسخ «نهاية الإقدام» وفى نسخة الأصل : وحروفه .

(٧) كلامنا : كذا فى بعض نسخ «نهاية الإقدام» وفى نسخة الأصل : كلماتنا .

(٨) م (فقط) : ببسائط .

(٩) نهاية الإقدام : بكلمة .

(١٠) بعد الكلام السابق مباشرة فى نهاية الإقدام . ص٣١٦ .

(١١) فى بعض نسخ نهاية الإقدام : ولا يغفل عاقل . وفى (م) . (ق) . (ط) . (ر) : ولا يغفلن غافل . وطمست الكلمتان فى (ص) .

(١٢) ويحكمون بأن : كذا فى (س) . (ص) ونهاية الإقدام . وفى (م) . (ق) . (ط) : ويحكون أن وفى (ر) . (هـ) ويحكمون أن .

(١٣) التى : ساقطة من (م) . (ق) .

صفتنا[١] وفعلنا ، غير المقروء الذى[٢] ليس هو صفة[٣] لنا ولا فعلنا[٤] / غير أن المقروء بالقراءة قَصَص وأخبار وأحكام وأمر[٥] ، وليس المقروء من قصة آدم وإبليس هو بعينه المقروء من قصة موسى وفرعون ، وليست[٦] أحكام الشرائع الماضية هى بعينها أحكام الشرائع الخاتمة[٧] ، فلا بُدَّ إذاً من كلمات تصدر عن[٨] كلمة وترد على كلمة . ولا بد من حروف تتركب منها الكلمات ، وتلك الحروف لا تشبه حروفنا ، وتلك الكلمات لا تشبه كلامنا » .

١٧٣/٢

قلت : فهذا القول الذى ذكره الشهرستانى وحكاه عن السلف والحنابلة ليس هو من الأقوال التى ذكرها صاحب « الإرشاد » وأتباعه ، فإن أولئك لم يحكوا إلا قول من يجعل القديم عين صوت العبد والمداد ، وهذا القول لا يُعرف به قائل له قول أو مصنف فى الإسلام . وأما القول الذى ذكره الشهرستانى : فقال به طائفة كبيرة[٩] ، وهو أحد القولين لمتأخرى أصحاب أحمد ومالك والشافعى وغيرهم من الطوائف ، وهو المذكور عن أبى الحسن بن سالم وأصحابه السالمية[١٠] ، وقد قاله طائفة

(١) ق . هـ : صفاتنا .
(٢) نهاية الإقدام : والذى .
(٣) م . ق . ط . ر . ص : هو ليس صفة .
(٤) م (فقط) : ولا فعلالنا .
(٥) نهاية الإقدام : وأوامر .
(٦) وليست : كذا فى (م) . (ق) . وفى سائر النسخ : وليس .
(٧) ق : الخاتمة ؛ ر . ص : الخالية .
(٨) نهاية الإقدام : من .
(٩) س . ص : كثيرة .
(١٠) سبق الكلام عن أبى عبد الله محمد بن أحمد بن سالم . وابنه أبى الحسن أحمد بن محمد بن سالم وعن السالمية . جـ ١ . ص ١٣ . ت ٣ .

غير[١] هؤلاء ، كما ذكر ذلك الأشعري في كتاب« المقالات » لما ذكر كلام ابن كُلاب فقال[٢] : « قال ابن كلاب[٣] : إن الله لم يزل متكلما ، وإن كلامه[٤] صفة له قائمة به ، وإنه قديم بكلامه ، وإن كلامه قائم به ، كما أن العلم قائم به ، والقدرة قائمة به[٥] ، وإن الكلام ليس بحروف[٦] ولا صوت ، ولا ينقسم ولا يتجزأ ولا يتبعض[٧] ، وإنه معنى واحد قائم بالله[٨] »

قال[٩] : « وقال بعض من أنكر خلق القرآن : إن القرآن يسمع[١٠] ويكتب ، وإنه متغاير غير مخلوق ، وكذلك العلم غير القدرة ، والقدرة غير العلم ، وإن الله لا يجوز أن يكون غير صفاته ، وصفاته[١١] متغايرة ، وهو غير متغاير »

قال[١٢] : « وزعم هؤلاء أن الكلام غير محدث[١٣] ، وأن الله لم

---

(١) س : قبل.
(٢) مقالات الإسلاميين ٢/٢٣٣.
(٣) مقالات : قال عبد الله بن كلاب.
(٤) مقالات : وإن كلام الله سبحانه.
(٥) مقالات : قائمة به وهو قديم بعمله وقدرته.
(٦) م. ق. س : ليس بحرف.
(٧) مقالات : ولا يتبعض ولا يتغاير.
(٨) مقالات : واحد بالله عز وجل.
(٩) مقالات ٢/٢٣٤.
(١٠) مقالات : قد يسمع
(١١) م. ق. ط. ر. ص : نصفاته
(١٢) المقالات ٢/٢٣٤ (بعد الكلام السابق بثلاثة سطور).
(١٣) ذكر محققا نسخة (م) أن : في الخطية : غير مخلوق

يزل متكلما [١] ، وأنه مع ذلك حروف وأصوات [٢] ، وأن هذه الحروف الكثيرة لم يزل الله متكلما بها » .

قلت : فبعض [٣] هذا القول الذى ذكره الشهرستانى عن السلف منقول بعينه عن السلف ، مثل إنكارهم على من زعم أن الله خلق الحروف ، وعلى من زعم / أن الله لا يتكلم بصوت ، ومثل تفريقهم بين صوت القارئ وبين الصوت الذى يُسمع من الله ، ونحو ذلك . فهذا كله موجود عن السلف والأئمة . وبعض ما ذكره من هذا القول ليس هو معروفا عن السلف والأئمة ، مثل إثبات القدم والأزلية لعين اللفظ المؤلف المعين ، ولكن القول [٤] الذى أطبقوا عليه : هو أن كلام الله غير مخلوق ، ولكن الناس تنازعوا فى مرادهم بذلك ، والنزاع فى ذلك موجود فى عامة الطوائف من أصحاب أحمد وغيرهم ، كما هو مبسوط فى غير هذا الموضع . ١٧٤/٢

والنزاع فى ذلك مبنى على هذا الأصل ، وهو كون قوله – مع أنه غير مخلوق ومع أنه قائم به ، ومع أنه لم يزل متكلما – : هل يتعلق بقدرته ومشيئته [٥] أم لا ؟ فهذا القول السابع لم يذكره الشهرستانى ونحوه ، إذ الأقوال المعروفة للناس فى مسألة الكلام سبعة أقوال .

---

(١) مقالات : وأن الله سبحانه لم يزل به متكلما .

(٢) س ، ص ، ط ، ر : وصوت .

(٣) س : وبعض .

(٤) س : والقول .

(٥) س : بمشيئته وقدرته .

العودة إلى الكلام على الرازى وموقفه فى مسألة القرآن ومسألة أفعال الله

والمقصود هنا : أن أبا عبد الله الرازى فى أكثر كتبه ، لم يَبْن [(١)] مسألة القرآن على الطريقة المعروفة للأشعرى ، وهو أنه يمتنع أن يَحْدُث فى نفسه كلام ؛ لكونه ليس محلا للحوادث ، وذلك [(٢)] لأنه قد ضعَّف هذا الأصل ، فلم يمكنه أن يبنى عليه ، بل أثبت ذلك بإجماع مركَّب ؛ فقرر أن الكلام له معنى غير العلم والإرادة ، خلافا للمعتزلة ونحوهم . وإذا كان كذلك فكل من قال بذلك قال : إنه معنى واحد قديم قائم بذات الله تعالى ، فلو لم يقل بذلك لكان خلاف الإجماع . فهذا هو العمدة التى اعتمد عليها فى « نهاية العقول » وهو ضعيف ، فإن الأقوال فى المسألة متعددة غير قول المعتزلة والكُلابية .

وكان من الممكن أن يقال [له] [(٣)] : إن ثبت أنه لا يقوم بالله ما يتعلق بمشيئته وقدرته أمكن أن يُجعل كلام الله قديما بالطريقة المعروفة ، فإنه يمتنع أن يحدثه قائما فى نفسه أو فى محل آخر ، فإذا امتنع حدوثه فى نفسه تعين قدمه . وإن لم يثبت ذلك ، بل أمكن أن يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته أمكن هنا قول / الكرَّامية وقول أهل الحديث الذين ٢/١٧٥ يقولون : إنه قول السلف والأئمة ، فلم يتعين قول الكُلابية ، فذكر فى « نهاية العقول » ما جرت عادته وعادة غيره بذكره ، وهو أن معنى الكلام : إما أن يكون هو الإرادة والعلم ، وإما أن يكون الطلب مغايرا للإرادة ، والحكم الذهنى مغايرا [(٤)] للعلم . والأول باطل ؛ لأن

---

(١) م ، ق ، ص : لم يبين .

(٢) وذلك : ليست فى (س) . وفى (ط) ، (ر) ، (ص) : لذلك .

(٣) له : زيادة فى (س) .

(٤) س ، هـ : مغايرٌ .

الإنسان فى الشاهد قد يخبر بما لا يعلمه ولا يعتقده ، وقد يأمر بأمر لا [١] يريده ، كالسيد إذا كان قصده امتحان العبد [٢] .

قال [٣] : « وإذا ثبت ذلك فى الشاهد ثبت فى الغائب ، لانعقاد الإجماع على أن ماهية الخبر لا تختلف فى الشاهد والغائب » .

قال [٤] : « فثبت أن أمر الله [٥] ونهيه وخبره صفات حقيقية ، قائمة بذاته ، مغايرة لذاته وعلمه [٦] ، وأن الألفاظ الواردة فى الكتب الإلهية [٧] دالة عليها . وإذا ثبت ذلك وجب القطع بقدمها ، لأن الأمة على قولين فى هذه المسألة : منهم من نفى [٨] كون الله [٩] موصوفا بالأمر والنهى والخبر بهذا المعنى ، ومنهم من اثبت ذلك . وكل من أثبته موصوفا بهذه الصفات زعم أن هذه الصفات قديمة . فلو أثبتنا كونه تعالى موصوفا بهذه الصفات ، ثم حكمنا بحدوث هذه الصفات ، كان ذلك قولا ثالثا خارقا للأجماع ، وهو باطل [١٠] » .

---

(١) س . هـ : بما لا .

(٢) انظر « نهاية العقول فى دراية الأصول » للرازى حـ١ . ظ ٢١٧ (مخطوطة دار الكتب المصرية توحيد ٧٤٨) = حـ ١ . ص ٢١٧ (مخطوطة دار الكتب المصرية طلعت علم الكلام ٥٦٥) .

(٣) المرجع السابق حـ١ ص٢١٨ (توحيد٧٤٨) = حـ١ ص٢١٨ (طلعت ٥٦٥) .

(٤) نفس المرجع بعد النص السابق مباشرة (توحيد ٧٤٨) = حـ١ ص٢١٨ (طلعت ٥٦٥) .

(٥) نهاية العقول : الله تعالى .

(٦) نهاية العقول : لإرادته وعلمه .

(٧) نهاية العقول : فى الكتب المنزلة .

(٨) س : ينفى .

(٩) نهاية العقول : الله تعالى .

(١٠) نهاية العقول : وأنه باطل .

وأورد على نفسه أسئلة : منها قول القائل [(١)] : « لم قلتم إن تلك المعانى قديمة . قولكم [(٢)] : كل من أثبت تلك المعانى [(٣)] أثبتها قديمة ؟ قلنا : القول فى إثباتها [(٤)] مسألة ، والقول فى قدمها مسألة أخرى ؛ فلو لزم من ثبوت إحدى المسألتين ثبوت الأخرى [(٥)] ، لزم من إثبات كونه تعالى عالما بعلم قديم ، إثبات كونه تعالى متكلما بكلام قديم ، وإن سلّمنا [(٦)] أن هذا النوع من الإجماع يقتضى قدم كلام الله [(٧)] ، لكنه معارض بنوع آخر من الإجماع ، وهو أن أحداً من الأمة لم يثبت قدم كلام الله [(٧)] بالطريق الذى ذكرتموه ، فيكون التمسك بما ذكرتموه خرقا للإجماع » .

وذكر فى [(٨)] جواب ذلك [(٩)] « قوله : لو لزم من إثبات هذه الصفة [(١٠)] إثبات قدمها – لأن كل من قال بالأول قال بالثانى – لزم من القول بإثبات العلم القديم إثبات / الكلام القديم ؛ لأن كل من قال بالأول قال بالثانى – قلنا : الفرق بين الموضعين مذكور فى « المحصول »

١٧٦/٢

(١) نهاية العقول . حـ١ . ص٢١٩ (توحيد ٧٤٨) = حـ١ ظ٢١٧ (طلعت ٥٦٥) .
(٢) م . ق : قديمة فى قولكم . نهاية العقول : قديمة . قوله : ...
(٣) نهاية العقول : هذه المعانى .
(٤) نهاية العقول (توحيد ٧٤٨) بإثباتها .
(٥) نهاية العقول : ثبوت المسألة الأخرى .
(٦) نهاية العقول : .. بكلام قديم . وإذا كان ذلك باطلا فكذا ما ذكرتموه . ثم إن سلمنا ..
(٧) نهاية العقول : الله تعالى .
(٨) فى : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : من .
(٩) نهاية العقول . حـ١ . ص٢٢٢ (توحيد ٧٤٨) = جـ١ ظ٢٢٠ طلعت ٥٦٥ .
(١٠) نهاية العقول : من القول بإثبات هذه الصفة لله تعالى .

فإن المعتزلة (١) يساعدوننا على الفرق بين الموضعين ، فلا نُطَوِّل (٢) .
[قوله](٣) : إثبات [قدم](٤) كلام الله بهذه الطريق (٥) على خلاف الإجماع . قلنا : قد بينا فى كتاب « المحصول » أن إحداث دليل لم يذكره أهل الإجماع لا يكون خرقا للإجماع » .

قلت : المقصود أن يُعرف أنه عدل عن الطريقة المشهورة ، وهو أنه لو أحدثه فى نفسه لكان محلا للحوادث – مع أنها عُمدة ابن كُلاَّب والأشعرى ومن اتبعها – لضعف هذا الأصل عنده ، ولو اعتقد صحته لكان ذلك كافياً مغنيا له عن هذه الطريقة التى أحدثها .

وليس المقصود هنا الكلام فى مسألة القرآن ، فإن هذا مبسوط فى مواضعه ، وإنما الغرض التنبيه على اعتراف الفضلاء بأن هذا الأصل ضعيف . وأما ضعف ما اعتمده فى مسألة القرآن : فمبين فى موضع آخر ، فإن إثبات المقدمة الأولى فيها كلام ليس هذا موضعه ، إذ كانت العمدة فيه على أمر الممتحن (٦) وخبر الكاذب . والمنازع يقول : هذا إظهار للأمر والخبر ، وإلا فهو فى نفس الأمر لم يدل الخبر هنا على معنى فى النفس . ولهذا يقول الله تعالى عن الكاذبين إنهم : ﴿ يَقُولُونَ

---

(١) نهاية العقول : مذكور فى «المحصول من علم الأصول» وإن المعتزلة..

(٢) نهاية العقول : فلا نطول بذكره ؛ وفى (م) . (ق) فلا يكون.

(٣) قوله : ساقطة من (م) . (ق) . (هـ).

(٤) قدم : ساقطة من (م) . (ق) . (هـ).

(٥) نهاية العقول حـ١ . ظ ٢٢٢ (توحيد ٧٤٨) = حـ١ ظ ٢٢٠ (طلعت ٥٦٥) : الله تعالى بهذا الطريق.

(٦) الممتحن : كذا فى (س) . (هـ) وفى (م) : ممتحن . وفى (ق) : ممحق . وفى (ط) . (ر) . (ص) : ممتحق.

بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [سورة الفتح : ١١] [فهم][(١)] ينازعون فى أن الكاذب قام بنفسه حكم أو دل لفظه على معنى فى نفسه ، بل أظهر الدلالة على معنى فى نفسه كذبا .

وأما المقدمة الثانية فضعيفة . وذلك أنه يقال : هَبْ أن هذا ثبت ، لكن لم لا يجوز أن يتكلم بحروف ومعان قائمة فى ذاته حادثه ؟ وهذا القول قول طوائف من المسلمين ، فليس هو خلاف الإجماع ، فإن أبطل هذا بقوله : « ليس [هو][(٢)] محلا للحوادث » . قيل : فهذا - إن صح - فهو دليل كاف ، كما سلكه مَنْ سلكه من الناس[(٣)] ، وإن لم يصح بطلت الدلالة ؛ فتبين أنه لابد فى إثبات قدمه من هذه المقدمة .

وأما قوله : «كل من أثبت اتصاف الله بهذه المعانى فإنه يقول بقدمها » /[(٤)]فليس الأمر كذلك . بل كثير من أهل الحديث وأهل الكلام يثبتونها ولا يقولون بقدمها[(٤)] . ١٧٧/٢

وأما الفرق الذى ذكره فى « المحصول » فهو أن الأمة إذا اختلفت فى مسألتين على قولين : فإن كان مأخذهما واحدا - كتنازعهم فى الردِّ وذوى الأرحام - لم يكن لمن بعدهم إحداث موافقة هؤلاء فى مسألة وهؤلاء فى مسألة . وإن كان المأخذ مختلفاً - كتنازعهم فى الشفعة وميراث ذوى الأرحام - جاز موافقة هؤلاء فى مسألة وهؤلاء فى مسألة ، فظَنَّ أن قدم

---

(١) فهم : ساقطة من (م) فقط .
(٢) هو : ساقطة من (م) فقط .
(٣) س ، هـ : كما سلكه الناس .
(٤-٤) : ساقط من (ق) فقط .

الكلام[1] مع إثبات هذه المعانى من هذا الباب ، وليس الأمر كذلك ، فإن مأخذ إثبات هذه المعانى ليس هو مأخذ القدم ؛ فإن القدم مبنى على مسألة الصفات ، وعلى أنه : هل يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته ؟ وأما إثبات هذه المعانى فمسألة أخرى.

والناس لهم فى مسمى « الكلام » أربعة أقوال : أحدها : أنه اللفظ الدال على المعنى ، والثانى أنه المعنى المدلول عليه باللفظ ، والثالث : أنه مقول بالاشتراك على كل منهما ، والرابع : أنه اسم لمجموعهما ، وإن كان مع القرينة يراد به أحدهما ، وهذا قول الأئمة وجمهور الناس[2] ، وحينئذ فمن أثبت هذه المعانى وقال[3] : إن اسم « الكلام » يتناولها بالعموم أو الاشتراك يمكنه إثبات قيام اللفظ والمعنى جميعا بالذات .

ثم مَنْ جوّز تعلق ذلك بمشيئته وقدرته يمكنه أن [لا] يقول[4] بالقدم ، أو لا يقول بالقدم فى الكلام المعيّن وإن قال بالقدم فى نوع الكلام ، ومَنْ لم يجوِّز ذلك فمنهم[5] طائفة يقولون بقدم الحروف ، وطائفة تقول بقدم المعانى دون الحروف ، وما به يستدل أولئك على حدوث الحروف كالتعاقب والمحل يعارضونهم بمثله فى المعانى ، فإنها بالنسبة إلينا متعاقبة ، ولها محل لا يليق بالله تعالى . فإن

---

(١) م ، ق : أن عدم قدم الكلام ؛ ط ، ر ، ص : أن قدم عدم الكلام . والمثبت من (س) ، (هـ) .

(٢) س : الأئمة والجمهور .

(٣) وقال : كذا فى (س) ، (هـ) وفى سائر النسخ : قال .

(٤) م ، ق : يمكنه أن يقول .

(٥) ق : منهم ؛ ط ، ر : فهم . ص : الكلمة مطموسة .

جاز أن تجعل فينا متعددة مع اتحادها فى حق الله تعالى ، وأن محلها منه ليس كمحلها منا : أمكن أن يقال فى الحروف كذلك : إنها وإن تعددت فينا فهى متحدة هناك ، وليس المحل / كالمحل. وإذا قيل : «[هى][1] مُرَتَّبة فينا» [قيل][2] : فكذلك المعانى مرتبة فينا. فترتيب أحدهما كترتيب الآخر. وإذا قيل : «دعوى اتحادهما[3] مخالف لصريح العقل» . قيل : وكذلك دعوى اتحاد المعانى ، فكلام هؤلاء من جنس كلام هؤلاء.

١٧٨/٢

والمقصود هنا : الكلام على هذا الأصل ، وهى مسألة الصفات الاختيارية كالأفعال[4] ونحوها[5] مما يقوم به[6] ، ويتعلق بمشيئته وقدرته.

وأما قول القائل : «الجمهور على خلاف ذلك ، وإنما الخلاف فيه مع الكرامية» فهذا قولُ مَن ظن [أن][7] طوائفَ المسلمين منحصرة فى المعتزلة والكلابية والكرامية ، بل أكثر طوائف المسلمين يجوّزون ذلك : من أهل الكلام وأهل الحديث والفقهاء والصوفية وغيرهم. وأما أئمة أهل الحديث والسنة فكالمجمعين على ذلك ، فكلام مَنْ يُعْرَف كلامه فى

---

(١) هى : زيادة فى (س).
(٢) قيل : زيادة فى (س).
(٣) اتحادهما : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : اتحادها.
(٤) س : الأفعال.
(٥) ص : وغيرها.
(٦) يقوم به : كذا فى (س). وفى سائر النسخ : يتعلق به.
(٧) أن : زيادة فى (س).

ذلك صريح فيه ، والباقون مُعَظِّمون لمن قال ذلك ، شاهدون له بأنه إمام فى السنة والحديث ، لا ينسبونه إلى بدعة .

وأما متأخرو أهل الحديث فلهم فيها قولان ، ولأصحاب أحمد قولان ، ولأصحاب الشافعى قولان ،ولأصحاب مالك قولان ، ولأصحاب أبى حنيفة قولان ، وللصوفية قولان ، وجمهور أهل التفسير على الإثبات .

وأما أهل الكلام فقد ذكر الأشعرى هذا فى كتاب « المقالات » عن غير واحد من أئمة الكلام غير الكرَّامية ، ولم يذكر للكرامية شيئاً انفردوا به إلا قولهم فى الإيمان ، بل ذكر عن هشام بن الحكم وغيره من الشيعة أنهم يصفونه بالحركة والسكون ونحو ذلك ، وأن عامة القدماء من الشيعة كانوا يقولون بالتجسيم أعظم من قول الكرامية ، وأن المتأخرين منهم هم الذين قالوا فى التوحيد بقول المعتزلة ، بل ذكر عنهم تجدد الصفات من العلم والسمع والبصر[1] . والناس قد حكوا عن هشام والجهم أنهما يقولان بحدوث العلم ، وهذا رأس المُعْطِّلة وهذا رأس الشيعة[2] ، لَكِنْ جهم[3] كان يقول بحدوث العلم فى غير ذاته ، وهشام يقول بحدوثه فى ذاته . وحكى الأشعرى تجدد العلم له[4] عن جمهور

(١) انظر مقالات الإسلاميين ١/ ١٠٢- ١٠٤ .

(٢) س : وهذا رأس المجسمة ، هـ : وهذا رأس المشبهة . والعبارتان صحيحتان لأن هشام بن الحكم كان من رؤوس الشيعة ورؤوس المجسمة فى وقت واحد . وانظر كلامى السابق عنه ، جـ ١ ص ٢٤٨ .

(٣) م (فقط) : جهما .

(٤) س : به .

الإمامية . وحكى عنهم إثبات الحركة له ، وأن كلهم[١] يقولون بذلك إلا شِرْذِمة منهم ، وذكر / عن هشام بن الحكم وهشام بن الجواليقى وأبى مالك الحضرمى[٢] وعلى بن ميثم[٣] وغيرهم أنهم يقولون : إرادته حركة ، وهل يقال : إنها غيره أم لا ؟ على قولين لهم[٤] ، وذكر عن طائفة أنهم يقولون : يعلم الأشياء قبل كونها ، إلا أعمال العباد ، فإنه لا يعلمها إلا فى حال كونها ، وهذا قول غُلاَة القدرية ، كمعبد الجهنى[٥] وأمثاله ، وهو أحد قولى عَمْرو بن عُبَيد[٦] . وذكر عن زهير الأثرى[٧] أنه كان يقول[٨] : إن الله ليس بجسم ولا محدود ، ولا يجوز عليه الحلول والمماسة[٩] . ويزعم أن الله تعالى يجىء يوم القيامة كما قال

١٧٩/٢

(١) س : جلهم .

(٢) وأبى مالك الحضرمى : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : وابن مالك الحضرمى .

(٣) ط . ر : وعلى بن ميتم ؛ ص : وعلى بن هيثم ؛ س : على بن متيم . والصواب ما أثبته . وانظر ما سبق ذكره فى هذا الجزء عنه .

(٤) قال الأشعرى فى « المقالات » ١٧٨/٢ : وقال هشام بن الحكم وهشام الجواليقى وغيرهما من الروافض : إرادة الله سبحانه حركة . وهى معنى : لاهى الله ولا غيره . وأنها صفة لله . وذلك أنهم زعموا أن الله إذا أراد الشئ تحرك فكان ما أراد – تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً » . وذكر الاشعرى بعد ذلك بقليل فى نفس الصفحة : «وقال أبو مالك الحضرمى وعلى بن ميثم : «إرادة الله غيره وهى حركة يتحرك بها – تعالى الله عما قالوه» .

(٥) معبد بن عبد الله بن عويم الجهنى البصرى . أول من قال بالقدر فى البصرة . وعنه أخذ غيلان . خرج مع ابن الأشعث على الحجاج الثقفى . فقتله سنة ٨٠ . انظر ترجمته فى : تهذيب التهذيب . ١٠/ ٢٢٥ – ٢٢٦ ؛ شذرات الذهب ٨٨/١ ؛ البداية والنهاية ٩/ ٣٤ ؛ الأعلام ١٧٧/٨ .

(٦) أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب . من أئمة المعتزلة . توفى سنة ١٤٤ . انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ٣/ ١٣٠ – ١٣٣ ؛ تاريخ بغداد ١٦٦/١٢ – ١٨٨ ؛ مروج الذهب للمسعودى ٣١٣/٣ – ٣١٤ ؛ سزكين ٣٦١/٢ – ٣٦٢ ؛ الأعلام ٢٥٢/٥ . وانظر عن فرقته العمروية : الفرق بين الفرق . ص٧٢ – ٧٣ ؛ التبصير فى الدين . ص٤٢ .

(٧) س (فقط) : الأبرى .

(٨) فى « المقالات » ٢٣٦/١ .

(٩) ذكر محققا (م) أن الكلمة فى مخطوطة (م) هى : والمباينة .

تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ والْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [سورة الفجر : ٢٢] [١] ويزعم أن القرآن كلام [الله] [٢] مُحْدَث غير مخلوق » .

قال : « وكان أبو معاذ التومنى يوافق زهيرا فى أكثر قوله [٣] ، ويخالفه فى القرآن ، ويزعم أن كلام الله : حدثٌ غير محدث ولا مخلوق ، وهو قائم بالله لا فى مكان ، وكذلك قوله فى محبته وإرادته أيضاً » [٤] .

قال زهير : كلام الله حدث وليس بمحدث ، وفعل وليس بمفعول ، وامتنع أن يزعم أنه خلق ، ويقول : ليس بخلق ولا مخلوق ، وإنه قائم بالله ، ومُحَال أن يتكلم الله بكلام قائم بغيره . كما يستحيل أن يتحرك بحركة قائمة بغيره ، وكذلك يقول فى إرادة الله ومحبته وبغضه : إن ذلك أجمع قائم بالله .

قال الأشعرى [٥] : « وبلغنى عن بعض المتفقهة أنه كان يقول : إن الله لم يزل متكلماً ، بمعنى أنه يزل قادرا على الكلام ، ويقول : إن كلام الله محدث غير مخلوق » . قال [٦] : « وهذا قول داود الأصبهانى » . قال [٧] : « وكل القائلين بأن القرآن غير مخلوق [٨] ، كنحو عبد الله بن كُلاَّب ،

---

(١) عبارة « المقالات » : « ويزعم أنه يجئ يوم القيامة كما قال : (وجاء ربك) بلا كيف » .
(٢) الله : فى (س) فقط . وفى « المقالات » .
(٣) المقالات ١/٣٢٦ : « وأما أبو معاذ التومنى فإنه يوافق زهيرا فى أكثر أقواله » .
(٤) أيضا : ليست فى « المقالات .
(٥) المقالات ٢/٢٣٢ .
(٦) بعد كلامه السابق مباشرة فى « المقالات » ٢/٢٣٢ .
(٧) المقالات ٢/٢٣٤ – ٢٣٥ .
(٨) المقالات ٢/٢٣٤ : ..إن القرآن ليس بمخلوق .

ومن قال إنه محدث كنحو زهير، ومن قال : إنه حدث كنحو أبى معاذ التومنى – يقولون[١] : [إن القرآن][٢] ليس بجسم ولا عرض ».

وأما الحجة التى احتج بها الرازى للنفاة فهى [أيضا][٣] ضعيفة من وجوه.

أحدها : أن المقدمة التى اعتمد عليها فيها قوله : «إن الخالى[٤] عن الكمال الذى يمكن الاتصاف به ناقص».

٢/١٨٠ فيقال : معلوم[٥] أن الحوادث المتعاقبة لا يمكن / الاتصاف بها فى الأزل، كما لا يمكن وجودها فى الأزل، فإنَّ ما كان وجوده مشروطا بحادث سابق له امتنع إمكانُ وجوده قبل وجود شرطه، وعلى هذا : فالخلو عن هذه فى الأزل لا يكون خلوا عمَّا يمكن الاتصاف به، والخالى عما لا يمكن اتصافه به ليس بناقص.

الوجه الثانى : أن يُقال : هو لم يُثْبِت امتناعَ ما ذكره من النقص بدليل عقلى، ولا بنص كتاب ولا سنة، بل إنما أثبته بما ادعاه من الإجماع. وهذه طريقته وطريقة أبى المعالى قبله ومَنْ وافقهم، يقولون : إن امتناع النقص على الله تعالى إنما عُلم بالإجماع، لا بالنص ولا بالعقل، وإذا كان كذلك فمعلوم أن المنازعين فى اتصافه بذلك هم من أهل الإجماع، فكيف يحتج بالإجماع فى مسائل النزاع؟

(١) ط : يقول.

(٢) عبارة «إن القرآن» ساقطة من (م). (ق) وهى فى «المقالات».

(٣) أيضا : زيادة فى (س).

(٤) س : الحاكى.

(٥) معلوم : كذا فى (س). وفى سائر النسخ : ومعلوم.

فإن قال : هؤلاء وافقونا على امتناع النقص عليه ، وإنما نازعونا فى كون ذلك نقصاً .

قيل له : إما أن يكونوا وافقوا على إطلاق اللفظ ، وإما أن يكونوا وافقوا على معانيه .

فإن وافقوا على إطلاق القول بأنه سبحانه منزّه عن النقص . وقالوا : ليس هذا من النقص ، لم يكن مَوْرد النزاع داخلا فيما عَنَوه بلفظ النقص ، ومعلوم أن الإجماع حينئذ لا يكون حاصلا على المعنى[(١)] المتنازع فيه ، ولكن على لفظ لم يدخل فيه هذا المعنى عند بعض[(٢)] أهل الإجماع ، ومثل هذا لا يكون حجة فى المعنى ، ولكن غايته — إذا قام الدليل على أن هذا يسمى فى اللغة نقصاً — : أن يكونوا لم يعبروا باللفظ اللغوى ، وهذا بتقدير أن لا يكون له مَسَاغ فى اللغة : إنما فيه خطأ لغوى ، فكيف إذا كانت [هذه][(٣)] المقدمات غير مسلمة لهم فى اللغة أيضاً ؟ ومثل هذا ليس بحجة على المعنى المتنازع فيه ، وإنما يكون حجة لفظية ، لو صحت مقدماته[(٤)] . فلا يحصل بها المقصود .

وإن كانوا وافقوا على نفى المعانى التى يعبر عنها بلفظ النقص : فمعلوم أن / المعنى المتنازع فيه لم يوافقوهم[(٥)] عليه ؛ فتبين أن مورد النزاع لا إجماع على نفيه قطعاً ؛ فلا يجوز الاحتجاج على نفيه بالإجماع . ٢/٨١

(١) س : على نفى المعنى .
(٢) س . ط . ر . ص : على نصف . وفى (هـ) : عند نصف .
(٣) هذه : زيادة فى (س) .
(٤) م (فقط) : مقدماتها .
(٥) يوافقوهم : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : يوافقونا .

الوجه الثالث : أن يُقال : إن قول القائل : « إن الأمة [اجتمعت على تنزه الله تعالى عن النقص ، وقوله :][(١)] اجتمعت[(٢)] على تنزيه الله تعالى عن[(٣)] العيب والآفة ونحو ذلك » . وهذا القدر ليس بمنقول اللفظ عن كل واحد من الأمة ، لكن نحن نعلم أن كل مسلم[(٤)] فهو ينزّه الله تعالى عن النقص والعيب ، بل العقلاء كلهم متفقون على ذلك ، فإنه ما من أحد [ممن][(٥)] يعظِّم الصانع سبحانه وتعالى وصف[(٦)] الله بصفة وهو يعتقد أنها آفة وعيب ونقص فى حقه ، وإن كان بعضُ الملحدين يصفه بما يعتقده هو نقصا وعيبا ، فهذا من جنس نفاة الصانع تعالى ، ولهذا كان نفاة الصفات [إنما][(٧)] نفوها وهم يعتقدون أن إثباتها يقتضى النقص كالحدوث والإمكان ومشابهة الأحياء ، ومثبتوها إنما أثبتوها لاعتقادهم أن إثباتها يوجب الكمال[(٨)] . وعدمَهَا يستلزم النقص والعدم ومشابهة الجمادات ، وكذلك مثبتة القدر ونفاته ، بل بعض نفاة النبوّة زعموا أنهم نفوها تعظيما لله أن يكون رسوله[(٩)] من البشر ، وأهل الشرك أشركوا تعظيما لله أن يُعْبَدَ بلا واسطة تكون بينه وبين خلقه . فإذا كان كذلك فمن المعلوم :

(١) ما بين المعقوفتين فى (س) ، (هـ) فقط .
(٢) اجتمعت : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : أجمعت .
(٣) عن : كذا فى (م) ، (س) . وفى سائر النسخ : من .
(٤) س : متكلم .
(٥) ممن : زيادة فى (س) .
(٦) م (فقط) : يصف .
(٧) إنما : فى (س) ، (هـ) .
(٨) فى هامش (ط) أمام هذا الموضع كتب : مطلب نافع .
(٩) س : أن يكون له رسول .

أن الإنسان لو احتج بإجماع المسلمين على نفى النقص والعيب عن الله تعالى على من يثبت الصفات ، مدعيا أن إثباتها نقص وعيب أو بالعكس ، لقال له المثبتة [١] : نحن لم نوافقك على نفى هذا المعنى الذى سميته [٢] أنت نقصا وعيبا ، فلا تحتج علينا بالموافقة على لفظ لم نوافقك على معناه ، وأمكنهم حينئذ أن يقولوا : نحن ننازعك فى هذا المعنى وإن سميته أنت نقصا وعيبا ، فلا يكون حجة [٣] ثابتة ، إلا أن يقوم دليل على انتفاء ذلك غير الإجماع المشروط بموافقتهم .

الوجه الرابع : أن يُقال له : قولك : « إجماعُ الأمة على أن صفاته كلها صفات كمال » إن عَنَيْتَ بذلك صفاته كلها اللازمة له لم يكن فى هذا حجة لك ، وإن عَنَيْتَ ما يحدث بقدرته ومشيئته لم يكن هذا إجماعا . فإنك أنت وغيرك من أهل / الكلام تقولون : إن صفة الفعل ليست صفة كمال ولا نقص ، والله موصوف بها بعد أن لم يكن موصوفا ، فكونُهُ [٤] خالقا ومبدعا وعادلا ومحسنا ونحو ذلك عندك أمور حادثة متجددة ، وليست صفة مدح ولا كمال ، وإن قلت « المفعولات ليست قائمة به ، بخلاف ما يقوم به » . قيل لك [٥] : هب أن الأمر كذلك ، لكن ما يحدث بقدرته ومشيئته إما أن يقال : هو متصف به أو لا يقال : هو متصف به [٦] ؛ فإن قيل « ليس متصفا به » لم يكن

١٨٢/٢

(١) س : لقالت له المثبتة ؛ م ، ق : لقال له المثبت .

(٢) سميته : كذا فى (س) ، (هـ) . وفى سائر النسخ : تثبته .

(٣) س : فلا تكون حجته .

(٤) فكونه : كذا فى (س) ، (هـ) . وفى سائر النسخ : كونه .

(٥) س ، ص ، ط ، ر ، هـ : قيل له .

(٦) س ، ص ، ط ، ر ، هـ : إنه متصف به .

متصفا لا بهذا ولا بهذا ؛ وإن قيل « هو متصف به » كان متصفا بهذا وهذا .

ومعلوم أن المشهور عند أهل الكلام من عامة الطوائف أنهم يقسِّمون الصفات إلى صفات فعلية وغير فعلية ، مع قول من يقول منهم : إن الأفعال لا تقوم به ، فيجعلونه موصوفا بالأفعال ؛[كما يقولون :إنه] [(١)] موصوف بأنه خالق ورازق ، وعندهم هذه أمور كائنة بعد أن لم تكن ، ولما قال لهم من يقول بتسلسل الحوادث من الفلاسفة وغيرهم : « الفعل إن كان صفة كمال لزم اتصافه به فى الأزل ، وإن كان صفة نقص امتنع اتصافه به فى الأبد » أجابوا عن ذلك بأن الفعل ليس صفة كمال ولا نقص .

الوجه الخامس [(٢)]: احتجاجه بقوله : « إن الأمة مجمعة على أن

---

(١) كما يقولون إنه : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : بالأفعال فإنه .

(٢) أمام هذا الموضع كتب فى هامش (هـ) ما يلى : « ومن الوجوه فى ذلك ما ذكره ابن تيمية المصنف فى المجلد الثانى عند ذكر هذا الأصل فذكر وجوها كتبتها على تجريبة تقدمت . فما ذكره أن الأفعال التى بعد أن لم تكن لم يكن وجودها قبل وجودها كمالا ولا عدمها نقصا . فإن النقص إنما يكون إذا عدم ما يصلح وجوده وما به يحصل الكمال . والرب حكيم فى أفعاله . فما قدمه فالكمال فى تقديمه . وما أخره فالكمال فى تأخيره . كما أن ما خصصه بما خصصه من الصفات فقد فعله على وجه الحكمة وإن لم نعلم التفاصيل . الوجه الآخر الحوادث يمتنع قدمها وأن توجد معا . وإذا دار الأمر بين إحداث الحوادث وعدم إحداثها كان إحداثها أكمل . ولا يكون إحداثها إلا مع عدم الحادث منها فى الأزل . وإذا كان كذلك صار هذا بمنزلة جعل الشىء موجوداً معدوما . فلا يقال عدم فعل هذا أو عدم تعلق القدرة به صفة نقص . بل النقص عدم القدرة على جعله موجوداً الوجه الآخر معلوم أن إحداث الحوادث بفعل اختيارى قائم به أولى بالاتصاف من أن يحدث عنه شىء بعد شىء لو كان هذا ممكنا . فالأول موصوف بصفات الكمال دون الثانى فإنه ممتنع . فإذا كان حال الفاعل قبل حدوثها كحاله مع حدوثها وبعد حدوثها . لم يكن الفاعل قد فعل شيئا ولا أحدث . بل حدثت بنفسها . الوجه الآخر أفعال الله تعالى إما أن يكون لها حكمة هى غايتها المطلوبة . كما هو أحد القولين . أو لا إلا بالمشيئة كما هو =

صفاته لا تكون إلا صفة كمال » أضعفُ من احتجاجه بإجماعهم على تنزيهه عن صفة النقص ، فإن كونه منزها عن صفات النقص مشهور فى كلام الناس ، وأما كون صفاته لا تكون إلا صفات كمال : فليس هذا اللفظ مشهورا معروفا عن الأئمة ، ومَنْ أطلق ذلك منهم فإنما يطلقه على سبيل الإجمال ؛ لما استقر فى القلوب من أن الله موصوف بالكمال دون النقص . وهذه الإطلاقات لا تدل على دِقِّ المسائل ، ولو قيل لمطلِقِ هذا: « كونه يفعل أفعالا بنفسه يقدر عليها ويشاؤها هو صفة نقص أو كمال »؟ لكان إلى أن يدخل ذلك فى صفات الكمال أو يقف عن الجواب أقْرَبَ منه إلى أن يجعل ذلك من صفات النقص .

الوجه السادس : أن هذا الإجماع حجة عليهم ، فإنا إذا عرضنا على العقول / موجودَيْنِ أحدُهما يمكنه أن يتكلم ويفعل بمشيئته[1] كلاما وفعلا [يقوم به][2] والآخر لا يمكنه ذلك ، بل لا يكون كلامه إلا غير مقدور له ولا مراد ، أو يكون بائناً عنه – لكانت العقول تقضى[3] بأن[4] الأول أكمل [موجودَيْن][5] وكذلك إذا عرضنا على العقول

١٨٣/٢

= القول الآخر . فإن نفيتم الحكمة جوزتم أن يفعل أفعالا لا يحصل له بها كمال . فيقال : قالوا فى أفعاله القائمة به ما تقولون فى حدوث المفعولات وهو الفعل عندكم . وإن أثبتم الحكمة قيل لكم : الحكمة الحاصلة بالفعل الحادث حادثة بعده . فحدوث هذه الحكمة بعد أن لم تكن سواء كانت قائمة بنفسها أم بغيرها ، إن قلتم إنها صفة كمال فقولوا فى نفس الفعل الحادث كذلك . وإن قلتم ليست صفة كمال فقولوا فى نفس الفعل الحادث كذلك . فلزمكم فى الحكمة مالزمكم فى الفعل على تقدير إثباتها أو نفيها » .

(١) م (فقط) : بمشيئته وقدرته .

(٢) يقوم به : زيادة فى (س) .

(٣) م ، ط : تقتضى .

(٤) م ، ق ، ط ، ر : أن .

(٥) موجودين : زيادة فى (س) .

موجودَيْن من المخلوقين ، أو موجودين مطلقاً ، أحدهما يقدر على الذهاب والمجئ والتصرف بنفسه ، والآخر لا يمكنه ذلك - لكانت العقول تقضى بأن الأول أكمل من الثانى ، كما أنا إذا عرضنا على العقل موجودَيْن من المخلوقين أو موجودين مطلقاً ، أحدهما حى عليم قدير ، والآخر لا حياة له ولا علم ولا قدرة ، لكانت العقول تقضى بأن الأول أكمل من الثانى . فنفسُ مابه يُعلم أن اتصافه بالحياة والعلم والقدرة صفة [1] كمال ، به يعلم أن اتصافه بالأفعال والأقوال الأختيارية التى تقوم به ، التى بها يفعل المفعولات المباينة ، صفة كمال .

والعقلاء متفقون على أن الأعيان المتحركة ، أو التى تقبل الحركة ، أكمل من [الأعيان التى لا تقبل الحركة] [2] ، كما أنهم متفقون على أن الأعيان الموصوفة بالعلم والقدرة والسمع والبصر ، أو التى تقبل الاتصاف بذلك أكملُ من الأعيان التى لا تتصف بذلك ولا تقبل الاتصاف به .

وهذه الطريقة هى من أعظم الطرق فى إثبات الصفات ، وكان السلف يحتجون بها ، ويثبتون أن مَنْ عبد إلٰها لا يسمع ولا يبصر ولا يتكلم ، فقد عبد ربًّا ناقصاً معيبا مَؤُوفاً [3] ، ويثبتون أن هذه صفات كمال ، فالخالى عنها ناقص [4] .

(١) م ، ق : صفات .

(٢) أكمل الأعيان التى لا تقبل الحركة : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : أكمل من التى لا تقبلها .

(٣) س : مأفوفا . وفى اللسان : طعام مَؤُوف : أصابته آفة .

(٤) فى هامش (هـ) أمام هذا الموضع كتب مايلى : « ومن أثبت الحكمة القائمة به فعلوم بالعقل أن هذا صفة كمال وأن من يكون كذلك أكمل ممن لا يفعل أو يفعل لا لحكمة . فإن قيل لئلا يلزم =

ومن المعلوم أن كل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه يثبت للمخلوق ، فالخالق أحق به ، وكل نقص تنزَّه عنه مخلوق ، فالخالق سبحانه أحق بتنزيهه عنه .

ولما أورد مَنْ أورد من الملاحدة نُفَاةِ الصفات بأن عدم هذه الصفات إنما يكون نقصاً إذا كان المحل قابلاً لها ، وإنما يكون عدم البصر عمى ، وعدم الكلام خَرَساً ، وعدم السمع صمما : إذا كان المحل قابلا لذلك كالحيوان ، فأما ما لا يقبل ذلك كالجماد ، فإنه لا يوصف بهذا ولا بهذا ـ أجيبوا عن هذا بأن مالا يقبل الاتصاف لا بهذا ولا بهذا أَعْظَمُ نقصا مما يقبلها ويتصف بأحدهما ، وإن / اتصف بالنقص ، فالجماد الذى لا يقبل الحياة والسمع والبصر والكلام أَعْظَمُ نقصا من الحيوان الذى يقبل ذلك ، وإن كان أعمى أصم أبكم . فمن نفى الصفات جعله كالأعمى الأصم الأبكم ، [ومن قال : إنه لا يقبل لا هذا ولا هذا جعله كالجماد الذى هو دون الحيوان الأعمى الأصم الأبكم][1] ، وهذا بعينه موجود فى الأفعال ، فإن الحركة بالذات مستلزمة للحياة وملزومة لها ، بخلاف الحركة بالعرض كالحركة القَسْرية التابعة للقاسر ، والحركة الطبيعية التى تطلب بها العين العود إلى مركزها لخروجها عن المركز ، فإن تلك حركة بالعرض . والعقلاء متفقون على أن ما كان من

١٨٤/٢

= الكمال بعد النقص قيل لم قلتم وجود مثل هذا الكمال ممتنع ولفظ النقص مجمل كما تقدم . فغايته أن يفسر بعدم ما وجد قبل أن يوجد . فيعود الأمر إلى أن هذا الموجود إذا وُجد بعد أن لم يكن لزم أن يكون معدوما قبل وجوده . فيقال : ومن أين علمتم أن وجود هذا بعد عدمه محال . وليس فى ذلك افتقار الرب إلى غيره ولا استكماله بفعل غيره بل هو الحى الفعال لما يشاء الحكيم الخبير » .

(١) ما بين المعقوفتين فى (س) . وسقط من سائر النسخ .

الأعيان قابلا للحركة فهو أشرف مما لا يقبلها ، وما كان قابلا للحركة بالذات فهو أعلى مما لا يقبلها إلا بالعرض ، وما كان متحركا بنفسه كان أكمل من الْمَوَات الذى تَحرُّكُهُ بغيره . وقد بُسِطَ هذا فى غير هذا الموضع .

[فصل][1]

ونحن نتكلم على هذه الحجة – حجة الكمال والنقصان – كلاما مطلقاً لا يختص بنظم[2] الرازى ، إذ قد يقول القائل : أنا أَصُوغُها على غير الوجه الذى صاغها عليه الرازى ، فنقول :

اعلم أن الطوائف المسلمين لهم فى هذا الأصل الذى تنبنى[3] عليه مسألة الأفعال[4] الأختيارية القائمة بذات الله تعالى أربعة أقوال تتفرع إلى ستة . وذلك أنهم متنازعون : هل يقوم بذاته ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال وغير الأفعال ؟ على قولين مشهورين ، ومتنازعون فى أن الأمور المتجددة الحادثة : هل يمكن تسلسلها ودوامها فى الماضى والمستقبل ، أو فى المستقبل دون الماضى ، أو يجب تناهيها وانقطاعها فى الماضى والمستقبل ؟ على ثلاثة أقوال معروفة . فصارت الأقوال أربعة :

طائفة تقول : يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته ، ثم هل يقال :

---

(١) فصل : زيادة فى (س) .

(٢) ط : بنظر .

(٣) م ، ق : يبنى .

(٤) فى (س) : كتبت كلمة « الأفعال » وعليها شطب وأشير إلى الهامش حيث كتبت كلمة « الصفات » .

مازال كذلك ، أو يقال : حدث هذا الجنس بعد أن لم يكن ؟ على قولين .

وطائفة تقول : لا يقوم به شئ من ذلك ، ثم هل يمكن دوام ذلك وتسلسله خارجا عنه ؟ على قولين .

وكل من الطائفتين تنازعوا : هل يمكن وجود هذه المعانى بدون محل تقوم به[1] ؟ على قولين .

/ فالقائلون[2] من أهل القبلة بجواز تسلسل الحوادث : منهم من قال : تقوم به ، ومنهم من قال : تحدث لا فى محل ، ومنهم من قال : تحدث فى محل غيره . ١٨٥/٢

والمانعون لذلك من أهل القبلة : منهم من قال : تقوم به ولها ابتداء ، ومنهم من قال : بل تحدث قائمة فى غيره ولها ابتداء ، ومنهم من قال : بل تحدث لا فى محل ولها ابتداء .

وقد ذكرنا حجة المانعين من قيام المقدورات والمرادات[3] به ، وكلام من ناقضها . ونحن نذكر حجة المانعين من التسلسل فى الآثار ، وكلام بعض من عارضهم من أهل القبلة . وهذا موجود فى عامة الطوائف ، حتى فى الطائفة الواحدة ؛ فإن أبا الثناء الأرموى قد ذكر فى «لباب الأربعين» لأبى عبد الله الرازى من الاعتراضات على ذلك ما يناسب

---

(١) س : بدون محل تقوم بها ؛ ر ، ط : بدون محل يقوم بها ؛ ص : بدون محل يقوم به .

(٢) م : القائلون .

(٣) س : المرادات .

هذا الموضع[1] ، وتابع فى ذلك طوائف من النظّار ، كأبى الحسن الآمدى وغيره ، بل نفس الرازى قد ذكر فى مواضع من كتبه نَقْضَ ما ذكره فى « الأربعين » ولم يجب عن ذلك ، كما قد حكينا كلامه فى موضع آخر ، وسيأتى إن شاء الله كلام الرازى فى إفساد هذه الحجج التى ذكرها فى تناهى الحوادث بأمور لم يذكر عنها جواباً .

حجج الرازى فى « الأربعين » على حدوث العالم ومعارضة الأرموى له

وذلك أن أبا عبد الله الرازى ذكر فى « الأربعين » فى مسألة حدوث العالم من الحجج على حدوث الأجسام أو العالم مالم يذكره[2] فى عامة كتبه .

البرهان الأول والكلام عليه

فذكر[3] خمس حجج : الأولى[4] : أنه[5] لو كانت الأجسام قديمة لكانت إما متحركة[6] أو ساكنة ، والأول[7] يستلزم حوادث لا أول لها[8] .

---

(١) سبق أن ذكرنا فى (جـ ١ . ص ٣٢٣ . ت ٣) أنه توجد نسخة خطية من كتاب « لباب الأربعين » للأرموى فى معهد المخطوطات بالجامعة العربية . رقم ٢٠١ توحيد .

(٢) م : ما لم يذكر .

(٣) ر : قد ذكر . والحجج التالية أوردها ابن تيمية مختصرة وقد نقلها عن كتاب « لباب الأربعين » للأرموى . وهى فى الأربعين فى أصول الدين . مفصلة . ص ١٣ وما بعدها . وقد ناقش الرازى هذا الموضوع فى العديد من كتبه مثل « محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين » و « معالم أصول الدين » و « المسائل الخمسون فى أصول الكلام » وانظر : « فخر الدين الرازى وآراؤه الكلامية والفلسفية لمحمد صالح الزركان » . ص ٣٥٨ – ٣٧٦ ، دار الفكر . بيروت ، ١٩٦٣ .

(٤) س : الأول . وسنقابل النصوص التالية على النسخة المصورة من كتاب « لباب الأربعين » للأرموى بمعهد المخطوطات العربية (٢٠١ توحيد) . وانظر « الأربعين » ص ١٣ – ١٤ .

(٥) أنه : ليست فى « لباب الأربعين » .

(٦) لباب الأربعين : إما متحركة إن لم يبق فى حيز واحد .

(٧) والأول : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : الأول . وفى « لباب الأربعين » ظ ٧ : البرهان الأول .

(٨) لباب الأربعين : أو ساكنة إن بقيت والأول باطل لوجوه .

امتناع حوادث لا أول لها من وجوه.
الأول والتعليق عليه.

واحتج على انتفاء ذلك بستة أوجه:

الأول[(١)]: أن ماهية الحركة تقتضى المسبوقية بالغير، وماهية الأزل تنفيها، فامتنعت أزلية الحركة.

فعارضه أبو الثناء الأرموى بأنه: لقائل[(٢)] أن يقول: كون ماهية الحركة مركبة من جزء سابق وجزء لاحق لا ينافى دوامها فى ضمن أفرادها المتعاقبة لا إلى أول، وهو المعنىُّ بكونها أزلية[(٣)].

١٨٦/٢ /**قلت**: ونكتة هذا الاعتراض أن يُقال: إن المستدل قال[(٤)]: ماهية الحركة تقتضى أن تكون مسبوقة بالغير، فهل المراد بالغير: أن تكون الحركة مسبوقة بما ليس بحركة، أو [أن][(٥)] يكون بعض أجزائها سابقاً لبعض؟ أما الأول فباطل، وهو الذى يشعر به قوله: «ماهية الحركة

---

(١) لباب الأربعين: .

(٢) لباب الأربعين: ولقائل.

(٣) فى هامش (هـ) أمام هذا الموضع كتب مايلى: «وقال الأبهرى: والاعتراض على قوله: يلزم المسبوقية بالغير وعدم المسبوقية بالغير. قلنا: لا نسلم. وإنما يلزم الجمع بينهما أن لو كان الواحد مسبوقا بالغير وغير مسبوق بالغير. وليس كذلك. فإن المسبوق بالغير لا يكون إلا الحركة. وغير المسبوق بالغير هو الجسم. فلا يلزم الجمع بين المسبوقية وعدم المسبوقية فى شىء واحد. قال ابن تيمية: وهذا الاعتراض فيه نظر. ولكن الاعتراض المقدم وهو أن المسبوق بالغير آحاد الحركة لا جنسها. فكل من أجزائها مسبوق بالغير. وأما الجنس ففيه النزاع - اعتراض جيد. وإلا فإذا كانت الحركة من لوازم الجسم لم يكن سابقا لها فكيف يقال إن الحركة مسبوقة بالجسم؟ وكأن الأبهرى لم يفهم مقصود القائل: إن الحركة تقتضى المسبوقية بالغير. فظن أنه أراد أنها مسبوقة بالجسم. وإنما أراد أن الحركة تقتضى أن يكون بعض أجزائها سابقا على بعض. قال الأبهرى: وأما قوله: لو كانت متحركة لكانت بحاله لا تخلو عن الحوادث. وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث. قلنا: لانسلم قوله: لو لم يكن كذلك لكان الحادث أزليا. قلنا: لا نسلم. وإنما يلزم ذلك لو كان الحادث الواحد يصير بعينه أزليا. وليس كذلك. بل يكون قبل كل حادث حادث آخر لا إلى أول. فلا يلزم قدم الحادث».

(٤) عبارة «إن المستدل قال»: ساقطة من (س).

(٥) أن: ساقطة من (م)، (ق)، (ص).

تقتضى المسبوقية بالغير» ؛ فإن ذلك قد يفهم منه أن ماهيتها تقضى أن تكون مسبوقة بغير الحركة ، ولو كان الأمر كذلك لامتنع كون المسبوق بغيره أزليًا ، لكن لا يصلح أن يريد إلا الثانى ، وهو أن ماهيتها تقتضى تقديم بعض أجزائها على بعض ، وحينئذ فقد منعوه المقدمة الثانية وهى[1] قوله : «إن ماهية الأزل تنفى ذلك» ، وقالوا : لا نسلم أن ما كان كذلك لا يكون أزليًا ، بل[2] هذا رأس المسألة ، ولا سيما وهو – وجماهير المسلمين وغيرهم من أهل الملل – يسلِّمون أن ما كان كذلك فإنه يصلح أن يكون أبديا .

ومعلوم أن ماهية الحركة تقتضى أن يكون بعضها متأخرا عن بعض ، ولا يمتنع مع ذلك وجود مالا انقضاء له من الحركات . قالوا : فكذلك لا يمتنع وجود مالا ابتداء له منها ، كما لم يمتنع وجود ما لا أول لوجوده وهو القديم الواجب الوجود ، مع إمكان تقدير حركات وأزمنة لا ابتداء لها مقارنة لوجوده ، والكلام فى انتهاء المحقَّقِ كالكلام فى انتهاء المقدّر.

الثانى والتعليق عليه

قال الرازى[3] : **الوجه الثانى**[4] : «لو كانت أدوار الفلك متعاقبة لا إلى أوّل كان قبل كل[5] حركة عدُم لا إلى أول ، وتلك[6] العدمات

(١) وهى : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : وهو .
(٢) بل : زيادة فى (س) .
(٣) فى «لباب الأربعين» ظ ٧ .
(٤) لباب الأربعين : ب .
(٥) كل : فى (س) . (م) . (هـ) فقط . وسقطت من سائر النسخ . وهى فى «لباب الأربعين» وعبارة «الأربعين» «فحينئذ يكون كل واحدة من تلك الدورات مسبوقة بعدم لا أول له» .
(٦) لباب الأربعين : لا أول له فتلك .

مجتمعة فى الأزل ، وليس معها شئ من الوجودات[(١)]. وإلا لكان السابق مقارناً للمسبوق ، فلمجموع الوجودات أوّل » .

قال الأرموى[(٢)] : « ولقائل أن يقول : إن عَنَيْتَ باجتماعها[(٣)] تحقُّقَها[(٤)] بأسْرِهَا [معا][(٥)] حيناً ما فهو ممنوع ؛ لأنه ما من حين يُفرض إلا وينتهى واحد منها فيه لوجود الحركة التى هى[(٦)] عدمها ، ضرورة[(٧)] تعاقب تلك الحركات لا إلى أوّل ، وإن عَنَيْتَ به أنه لا ترتيب فى بدايات تلك العدمات كما فى بدايات الوجودات ، فلا يلزم من / اجتماع بعض الوجودات معها المحذور[(٨)] » . ١٨٧/٢

قلت : مضمونُ هذا : أن عدم كل حركة ينتهى بوجودها ، فليست الأعدام متساوية فى النهايات ، فلا تكون مجتمعة فى شئ من الأوقات ؛ لأنه فى كل وقت يثبت بعضها دون بعض لوجود حادث يزول به عدمه ، ولكن لا بداية لكل عدم منها ، فإن ما حدث لم يزل معدوما قبل حدوثه ، بخلاف الحركات ، فإن لكل حركة بداية ، وحينئذ فلا يمتنع أن يقارن الوجود بعضها دون بعض ، كما يقارن الوجود الباقى الأزلى عدم كل ما سواه ، فالمستدل يقول : عدمُ كُلٍّ حادث ثابت فى الأزل ،

---

(١) ط ـ ص ـ ر : فى الوجودات وفى لباب الأربعين من الموجودات .

(٢) بعد الكلام السابق مباشرة .

(٣) لباب الأربعين : باجتماع العدمات .

(٤) ط ـ ص ـ ر : تحققا . وهى ليست فى « لباب الأربعين » .

(٥) معا : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٦) س : هو .

(٧) ص : بضرورة .

(٨) لباب الأربعين : محذور .

والمعترض يقول : نعم ، لكن لا نسلم أن عدم الجنس ثابت فى الأزل . وليس الجنس حادثا ، حتى يكون مسبوقا بعدم الجنس ، وإنما الحادث أفراده ، كما فى دوامه فى الأبد . فليس لعدم المجموع تحقق فى الأزل ، والعدمُ السابق لأفراد الحركات بمنزلة العدم اللاحق لها . ولا يقال : إن تلك الأعدام مجتمعة فى الأبد . والفرق بين عدم المجموع وعدم كل فرد فرد : فرق ظاهر ، والمستدل[1] يقول : عدم كل واحد أزلى ، فمجموع الأعدام أزلى . وهذا بمنزلة أن يقول : كل واحد من الأفراد حادث ، فالمجموع حادث ، [أو كل حادث فله بداية فالمجموع له بداية ، وبمنزلة أن يقول :][2] كل[3] حادث فله انقضاء ؛ فمجموع الحوادث له[4] انقضاء ، أو كل واحد مسبوق بغيره ، فالمجموع مسبوق بغيره .

فإذا قال المتكلم عن المستدل : قول المعترض : «إن عَنَيْتَ باجتماعها تحققها بأسرها [معا][5] حينا ما فهو ممنوع ؛ لأنه ما من حين يُفرض إلا وينتهى واحد منها فيه» ليس[6] بمستقيم ؛ فإنها مجتمعة فى الأزل .

قال المتكلم عن المعترض : ليس الأزل ظرفا معيناً يقدر فيه وجود أو عدم ، كما أن الأبد ليس ظرفا معيناً يقدر فيه وجود أو عدم ، ولكن معنى كون الشئ أزلياً : أنه مازال موجوداً ، أو ليس[7] لوجوده ابتداء ، ومعنى

---

(١) س : فالمستدل .

(٢) ما بين المعقوفتين فى (س) و (هـ) فقط . وسقط من سائر النسخ .

(٣) كل : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : إذ كل .

(٤) س ، ص ، ط ، ر : لها .

(٥) معا : فى (س) فقط . وسقطت من سائر النسخ .

(٦) ليس : كذا فى (س) ، (هـ) . وفى سائر النسخ : وليس .

(٧) س ، ط : وليس .

كونه أبدياً ، أنه لايزال موجودا ، أو ليس[1] لوجوده انتهاء . ومعنى كون عدم الشئ أزليا : أنه ما زال معدوما حتى وُجد ، وإن كان عدمه مقارناً لوجود غيره .

٢/١٨٨ /وقائل ذلك يقول : لا يُتصور اجتماع هذه العدمات فى وقت من الأوقات أصلا ، بل ما من حال يُقدَّر إلا فيه عدم بعضها ووجود غيره ، فقول القائل : «إن العدمات مجتمعة فى الأزل» فرعُ إمكان اجتماع هذه الأعدام ، واجتماعُ هذه الأعدام ممتنع . وسيأتى تمام الكلام على ذلك بعد هذا .

الثالث والتعليق عليه .

قال الرازى[2] : «**الثالث**»[3] : [إنه] إن لم يحصل[4] شئ من الحركات فى الأزل ، أو حصل ولم يكن مسبوقا بغيرها[5]– فلكلها[6] أول ، وإن كان[7] مسبوقا بغيرها[8] كان الأزل مسبوقا [بالغير][9] » .

قال : الأرموى[10]: «ولقائل أن يقول : ليس شئ من الحركات

---

(١) س : وليس .

(٢) لباب الأربعين ظ ٧. وانظر الأربعين . ص ١٥ – ١٦ .

(٣) لباب الأربعين : جـ .

(٤) إنه إن لم يحصل : كذا فى (هـ) ولباب الأربعين . وفى سائر النسخ : إن لم يحصل .

(٥) م ، ق : بغيره .

(٦) م ، ق : فلها .

(٧) ر : وإن لم يكن .

(٨) م ، ق : بغيره .

(٩) كان الأزل مسبوقا بالغير : كذا فى (س) ، (هـ) . وفى « لباب الأربعين » ص ٨ .وفى سائر النسخ : كان الأزلى مسبوقا . وفى « الأربعين » ص ١٦ : « لزم أن يكون الأزل مسبوقا بغيره . وهو محال » .

(١٠)بعد الكلام السابق مباشرة . ص ٨ .

الجزئية أزليا ، بل كل واحدة منها حادثة . وإنما القديم الحركة الكلية بتعاقب الأفراد الجزئية ، وهى ليست مسبوقة بغيرها ، فلم يلزم[(١)] أن يكون لكل الحركات الجزئية أول » .

قلت : قول المستدل : « إن حصل شئ من الحركات فى الأزل ولم يكن[(٢)] مسبوقا بغيرها[(٣)] فلها أول » يريد به : ليس مسبوقاً بحركة أخرى ، فإن الحركة المعينة التى لم تسبقها حركة أخرى تكون لها ابتداء ، فلا تكون أزلية ، إذ الأزلى لا يكون إلا الجنس .

أما الحركة المعينة إذا قُدّرت غير مسبوقة بحركة كانت حادثة ، كما أنها إذا كانت مسبوقة كانت حادثة ، ولم يُرد بقوله : « إن حصل[(٤)] شئ من الحركات فى الأزل ولم يكن مسبوقا بغيره فلها أول » أى لم يكن مسبوقا بغير الحركات ، فإن ما كان فى الأزل ولم يكن مسبوقا بغيره لا يكون له أول ؛ فلو أراد بالغير غير الحركات لكان الكلام متهافتاً ، فإن ما كان أزليا لا يكون مسبوقا بغيره ، فالجنس عند المنازع[(٥)] أزلى ، وليس مسبوقا بغيره ، والواحد من الجنس ليس بأزلى ، وهو مسبوق بغيره . وما قُدّر أزلياً لم يكن مسبوقاً بغيره . سواء كان جنساً أو شخصاً ، لكن إذا قدر أزلياً — وليس مسبوقا بغيره — فكيف يكون له أول ؟ ولكن إذا قدر مسبوقا بالغير كان له أول ، فالمسبوق بغيره هو الذى له أول ، وأما ماليس مسبوقا بغيره فكيف يكون له أول ؟

(١) لباب : ولم يلزم .
(٢) س : لم يكن .
(٣) م ، ق : بغيره .
(٤) إن حصل : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : إذا حصل .
(٥) س : المتنازع .

ومع هذا فيقُال له : تقدير كون الحركة المعينة فى الأزل ومسبوقة بأخرى جمع بين النقيضين ، فهو ممتنع لذاته ، / والممتنع لذاته يلزمه ١٨٩/٢ حكم ممتنع ، فلا يضر ما لزم على هذا التقدير. وأما على التقدير[1] الآخر – وهو حصول شئ منها فى الأزل مع كونه مسبوقا – فقد أجابه الأرموى : بأن وجود الحركة المعينة فى الأزل محال أيضاً ، وإذا كان ذلك ممتنعاً جاز أن يلزمه حكم ممتنع ، وهو كون الأزلى[2] مسبوقاً بالغير ، وإنما الأزلى هو الجنس ، وليس مسبوقا بالغير.

وقد اعترض بعضهم على هذا الاعتراض بأن قال : فحينئذ ليس[3] شئ من الحركات حاصلا فى الأزل ؛ إذ لو حصل [فى الأزل][4] لامتنع زواله ، وما هذا شأنه يمتنع كونا أزلياً .

وجواب هذا الاعتراض أن يُقال : ليس شئ من الحركات المعينة فى الأزل ؛ إذ ليس[5] شئ منها لا أول له ، بل كل واحد منها له أول ، لكن جنسها : هل له أول ؟ وهذا غير ذلك ، والمنازع يسلم أن ليس[6] شئ من الحركات المعينة أزليا ، وإنما نزاعه فى غير ذلك ، كما أنه يُسَلِّم أنه ليس شئ من الحركات المعينة أبديا ، مع أنه يقول : جنسها أبدى .

قال الرازى : الوجه الرابع[7] : «كلما تحرك زُحَل دورة — الرابع والتعليق عليه .

(١) س . ص . ط . ر : وأما التقدير .
(٢) ط . ر . ص . ق : الأزل .
(٣) ليس : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : فليس .
(٤) فى الأزل : زيادة فى (ر) .
(٥) س : أى ليس .
(٦) م . ق : أنه ليس .
(٧) لباب (ص ٨) : د .

تحركت [١] الشمس ثُلاثين [٢] فعددُ دورات زُحَل أقلُّ من عدد دورات الشمس ، والأقل من غيره مُتَنَاه ، والزائد على المتناهى بالمتناهى متناه ، فعددهما متناه »

قال الأرموى [٣] : « ولقائل أن يقول : تضعيف الواحد إلى غير النهاية أقل من تضعيف الاثنين كذلك مع كونهما غير متناهيين »

قلت : هذا الذى ذكره الأرموى مُعَارضة ليس فيه منع شئ من مقدمات الدليل ، ولا حَلٌّ له ، ثم قد يقول المستدل : الفرق بين مراتب الأعداد وأعداد الدورات من وجهين .

أحدهما : أن مراتب الأعداد المجردة لا وجود لها فى الخارج ، وإنما يقدرها الذهن تقديرا ، كما يقدر الأشكال المجردة يقدر شكلا مستديرًا وشكلا أكبر منه وشكلا أكبر من الآخر وهلمّ جرّا ، وتلك الأشكال التى يقدرها الذهن لا وجود / لها فى الخارج ، وكذلك الأعداد المجردة لا ١٩٠/٢ وجود لها فى الخارج ، فالكَمُّ المتصل أو المنفصل إذا أُخذَ مجردا عن الموصوف به لم يكن إلا فى الذهن ، وكذلك الجسم التعليمى – وهو أن يُقدَّر طول وعرض وعمق مجرد عن الموصوف به – وإذا كان كذلك لم يلزم من إمكان تقدير ذلك فى الذهن إمكان وجوده فى الخارج ؛ فإن الذهن تُقَدَّر فيه الممتنعات ، كاجتماع النقيضين والضدين ، فيقدر فيه كون الشئ موجودا معدوما ، وكون الشئ متحركا ساكنا ، ويُقدر فيه

---

(١) لباب : تحرك .

(٢) لباب : ثلاثين دورة .

(٣) بعد الكلام السابق مباشرة . ص ٨ .

[أن] [(١)] كون الشئ لا موجوداً ولا معدوما ، ولا واجباً ولا ممكنا ولا ممتنعاً ، إلى غير ذلك من التقديرات الذهنية التى لا تستلزم إمكان ذلك فى الخارج ؛ ولهذا يمكن تقدير خَطّ لا يتناهى وسطح لا يتناهى ، وتقدير أشكالٍ بعضُها أكبر [(٢)] من بعض بلا نهاية وأبعاد لا نهاية لها ، ولا يلزم من إمكان تقدير ما لا نهاية له فى الذهن إمكان ذلك فى الخارج ، والمنازعون يسلِّمون امتناع أجسام لا يتناهى قدرُهَا وأبعادٍ لا تتناهى وعلل ومعلولات لا تتناهى ، مع إمكان تقدير ذلك فى الذهن .

فإذا قيل لهم : كذلك تقدير أعداد لا تتناهى ، أو تقدير مراتب أعداد لا تتناهى بعضُها أفضلُ من بعض ، إذا قُدّر فى الذهن لم يدل [(٣)] ذلك على إمكان وجوده فى الخارج — بطلت معارضتهم ، وكان مَنْ عارض تقديرَ [(٤)] الأعداد التى لا تتناهى بتقدير الأشكال التى لا تتناهى وتقدير التفاضل فى هذا كالتفاضل [(٥)] فى هذا : أَوْلى ممن عارض تفاضل الدورات [(٦)] بتفاضل مراتب الأعداد ، فإنه إذا قيل : تضعيف الواحد إلى غير نهاية أقلُّ من تضعيف الاثنين . قيل : وإذا فُرض خط عرضه بقدر الكف لا يتناهى طولا وخَط عرضه بقدر الذراع لا يتناهى ، فالذى بقدر الكف أقل ، وإذا فرض أجسام مستديرة كل منها بقدر رأس الإنسان لا تتناهى ، وأخرى كل منها بقدر الفلك لا

(١) أن : ساقطة من (م) فقط
(٢) س : أكثر
(٣) س : لم يزل . وهو تحريف
(٤) س . ص . ط . ر : بتقدير
(٥) م . ق : بالتفاضل
(٦) س : الذوات

تتناهى ، كانت مقادير تلك أصغر ، مع أن الجميع لا يتناهى ، كان معلوما أن هذه المعارضة أعْدَلُ وأولى بالقبول من تلك المعارضة .

الوجه الثانى : إن كان تضعيف [(١)] الأعداد ومراتبها وسائر المقادير إلى غير نهاية / كان هذا التضعيف إنما هو فى االذهن ؛ فكل ما يتصوره الذهن من ذلك ويقدره فهو يتناهى ، والذهن لا يزال يضعف حتى يعجز ، وهكذا إذا نطق بأسماء الأعداد أو بالفاظ ، فلا يزال ينطق حتى يعجز ، وإن قُدّر أنه لا يعجز بل لا يزال الذهن يقدر واللسان ينطق فإن جميع ذلك داخل فى الوجود الذهنى واللفظى والجَنَانى واللسانى ، وكل ما يدخل من ذلك فى الوجود فهو متناه وله مبدأ محدود ؛ فله أول ابتدأ منه [(٢)] ، وهو من ذهن الإنسان ولفظه ، وكل ما يوجد منه متعاقبا فإنه متناه ، لكن هذا يدل على جواز مالا نهاية له فى المستقبل ، وأن الشئ قد يكون له بداية ولا يكون له نهاية ، فإن ما يخطر بالأذهان وينطق به اللسان له بداية ، ويمكن وجود مالا يتناهى منه ، ومن هذا الباب أنفاسُ أهلِ الجنة وألفاظهم وحركاتهم ، فإنهم يُلْهَمون التسبيحَ كَمَا يلهمون النفس ، ومن هذا الباب تسبيح الملائكة دائما ،

٢/١٩١

فهذا المذكور من تضعيف الأعداد ذهناً ولفظا يدل على وجود مالا يتناهى فى المستقبل إذا كان له بداية محدودة ، وأما التفاضل فيه — سواء أريد به تضعيف الذهن ، أو اللسان ، أو جميعها — فمعلوم أنه إذا قيل : ضعف الواحد وضعف ضعفه وضعف ضعف ضعفه وهلم جرّا ،

---

(١) س ، ص ، ط ، ر : إن تضعيف .

(٢) م ، ق : عنه

وقيل : ضعف الاثنين وضعف ضعفهما وضعف ضعف الضعف وهلم جرا ، فإن أريد بكون تضعيف الواحد أقل من تضعيف الاثنين ، أن ما وجد من نطق اللسان بالتضعيف أو مايخطر بالقلب من التضعيف أقلُّ ، فهذا ممنوع إذا قدر التساوى فى المبدأ والحركة ، وإن قُدر التفاضل فأكثرهما[(١)] أسبقهما مبدأ وأقواهما حركة ، وحينئذ فقد يكون تضعيف الواحد هو الأكثر .

وإن أُريد بذلك أن مسمًّى أحد اللفظين أكثر مما فى كل مرتبة من مراتب التضعيف ، فإذا ضُعِّف الواحد خمس مرات كان اثنين وثلاثين ، وإذا ضعف الاثنان[(٢)] خمس مرات كان أربعاً وستين مرة ، فهذه الأربع[(٣)] والستون ليست معدودًا موجودا[(٤)] فى الخارج ولا فى الذهن حتى يُقال : وجد التفاضل فيما لا يتناهى ، وإنما نطق بلفظ أعداد[(٥)] متناهية ، والمعدودات ليست موجودة لا فى / الذهن ولا فى ١٩٢/٢ الخارج ، فلو قُدِّر وجود ألفاظ الأعداد من هذه المرتبة ومن هذه المرتبة فى الذهن واللسان لم يلزم إذا قدر أنهما غير متناهيين[(٦)] أن يكونا متفاضلين مع استوائهما فى المبدأ والحركة .

وإن أراد أن مسمًّى هذا لو وجد لكان أكبر[(٧)] من مسمى هذا .

---

(١) فأكثرهما : كذا فى (س) . (ص) . وفى (م) . (ق) : فالأكثر . وفى (ط) . (ر) : فأكثر

(٢) س . ص . ط . ر : الاثنين

(٣) س . ص . ط . ر : الأربعة

(٤) م . ق : وموجودا

(٥) س : الأعداد

(٦) م : غير متناهين . وهو تحريف .

(٧) س : أكثر

فيقال : نعم ، ولكن لم قلت : إن وجود ذلك المسمى ممكن ؟ وهذا كما لو قال القائل : « مالا يتناهى أقدّرهُ فى ذهنى وأتكلم بلفظه » لم يكن فى ذلك ما يقتضى أنه يمكن وجوده فى الخارج ، كما يقدر ذهناً ولسانا ما لا يتناهى من الأجسام والأبعاد والأشكال ، فهذا هذا ، فهذا مما يجيب به المستدل عن المعارضة بمراتب الأعداد .

وهذا الفرق – وإن [1] كنا قد أوردناه – فقد ذكره غير واحد من النُّظَّار المفرِّقين بين العدد والحركات من متكلمى المسلمين وغيرهم ، وذكر هؤلاء هذا الفرق المعروف عند من يوافق المستدل [على] هذا النقض [هو] أن تضعيف [2] العدد ليس أمراً موجوداً ، بل مقدراً ، بخلاف ماوجد من الحركات .

وهكذا فرَّق مَنْ فرَّق بين الماضى والمستقبل ، بأن الماضى قد وُجد ، بخلاف المستقبل ، والممتنعُ وجودُ ما لا يتناهى ، لا تقدير [3] ما لا يتناهى .

ومن يوافق المعترض يقول : الماضى أيضاً قد عدم ، فليست أفراده موجودة معًا والمحذور وجود مالا يتناهى فيما كان مجتمعا ، بل مجتمعاً منتظما بعضه ببعض ، بحيث يكون له ترتيب طبيعى أو وضعى .

وهذا فرق ابن سينا وأتباعه من [4] المتفلسفة ، ولكن ابن رشد

---

(١) س . ط : إن

(٢) م . ق . ط . ر . ص : عن هذا النقص أن تضعيف . والمثبت من (س)

(٣) س : لا بتقدير

(٤) من : ساقطة من (س)

يقول : إن مذهب الفلاسفة الفرقُ بين المجتمع وغير المجتمع ، سواء كان [المجتمع] [١] له ترتيب أو ليس له ترتيب ، وإنما النزاع [٢] بينهم فى النفوس البشرية المفارقة : هل هى موجودات متميزة [٣] غير متناهية أم لا ؟

ويقول هؤلاء : لا نسلم أن ما كان وعدم ، أو ما سيكون ، إذا قُدر أن بعضه أقل من بعض يجب أن يكون متناهياً ، والمؤمنون بأن نعيم الجنة دائم لا ينقضى من المسلمين وأهل الكتاب يسلمون ذلك ، ولم ينازع فيه من أهل الكلام إلا الجهم ومَنْ وافقه على فناء النعيم ، وأبو الهُذَيل [٤] القائل بفناء الحركات ، وهما قولان شاذان قد اتفق السلف والأئمة وجماهير المسلمين على / تضليل القائلين بهما ، ومن أعظم ما أنكره السلف والأئمة على الجهمية : قولهم بفناء الجنة . ١٩٣/٢

وقال الأشعرى فى كتاب « المقالات [٥] » : واختلفوا أيضًا [٦] فى معلومات الله عز وجل ومقدوراته : هل لها كل ، أو لا كل لها ؟ على مقالتين ؛ فقال أبو الهذيل : إن لمعلومات الله كلاً وجميعاً [٧] ، ولما يقدر الله عليه : كل وجميع ، وإن أهل الجنة تنقطع حركاتهم

(١) المجتمع : زيادة فى (س)

(٢) س : إذ النزاع

(٣) متميزة : كذا فى (س) . وفى (ط) : فى زمن . وفى (ر) ، (ص) : من . وفى الهامش كتب : فى زمن . وفى (م) ، (ق) : فى الخارج

(٤) س ، ص ، ط ، ر : أو أبو الهذيل

(٥) المقالات ٢٢٣/١ – ٢٢٤

(٦) أيضا : ليست فى « المقالات »

(٧) كلا وجميعا : كذا فى (س) و « المقالات » وفى سائر النسخ : كل وجميع

يسكنون [١] سكونا دائما . وقال أكثر أهل الإسلام : ليس لمعلومات الله [٢] ، ولا لما يقدر عليه كل ولا غاية . واختلفوا أيضاً : هل لأفعال الله سبحانه آخر ، أم لا آخر لها ؟ على مقالتين ؛ فقال الجهم بن صفوان : إن لمعلومات الله ومقدوراته [٣] غاية ونهاية ، ولأفعاله آخر ، وإن الجنة والنار تَفْنَيَانِ [٤] ويَفْنَى أهلها ، حتى يكون الله [٥] آخراً لا شئ معه ، كما كان أولا لا شئ معه . وقال أهل الإسلام جميعا : ليس للجنة والنار آخرٌ ، وإنهما لا تزالان [٦] باقيتين ، وكذلك أهل الجنة لا يزالون فى الجنة يتنعمون [٧] ، وأهل النار فى النار يعذبون ، ليس [٨] لذلك آخر ، ولا لمعلومات الله [٩] ومقدوراته غاية ولا نهاية » .

وقد ذكر بعض الناس بين الماضى والمستقبل فرقا بمثال ذكره ، كما ذكره صاحب « الإرشاد » وغيره ، وهو أن المستقبل بمنزلة ما [١٠] إذا قال قائل : لا أعطيك درهما إلا أعطيتك بعده درهما ، وهذا كلام صحيح ، والماضى بمنزلة أن يقول : لا أعطيك درهما إلا أعطيتك قبله درهما ، وهذا كلام متناقض .

---

(١) يسكنون : كذا فى (س) و « المقالات » وفى سائر النسخ : فيسكنون
(٢) م . ق . ط . ر . ص : الله تعالى
(٣) المقالات : لمقدورات الله تعالى ومعلوماته
(٤) تفنيان : كذ فى (س) و « المقالات » . وفى سائر النسخ : يفنيان
(٥) المقالات : الله سبحانه
(٦) لا تزالان : كذا فى (س) والمقالات . وفى سائر النسخ : لا يزالان
(٧) م . ق : منعمين
(٨) المقالات : وأهل النار لا يزالون فى النار يعذبون وليس
(٩) المقالات : ولا لمعلوماته
(١٠) ما : زيادة فى (م)

لكن هذا المثال ليس بمطابق ؛ لأن قوله : « لا أعطيك » نفى للحاضر والمستقبل[1] ، ليس نفياً للماضى ، فإذا قال « لا أعطيك هذه الساعة أو بعدها شيئا إلا أعطيتك قبله شيئا » اقتضى أن لا يُحدث فعلا الآن حتى يحدث فعلا فى الزمن الماضى[2] ، وهذا ممتنع . أو بمنزلة أن يقول : « لا أفعل حتى أفعل » وهذا جمع بين النقيضين . وإنما مثاله أن يقول : ما أعطيتك[3] درهما إلا أعطيتك قبله درهما ، فكلاهما ماض . فإذا قال القائل : « مايحدث شئ إلا ويحدث بعده شئ » كان مثاله أن / يقول : ما حدث شئ إلا حدث قبله شئ ، لا يقول « لا يحدث فى المستقبل شئ إلا حدث قبله شئ » وكل ماله ابتداء وانتهاء كعمر العبد ، يمتنع أن يكون فيه عطاء لا انتهاء له ، أو عطاء لا ابتداء له ، وإنما الكلام فيما[4] لم يزل ولا يزال . ١٩٤/٢

والناس لهم فى إمكان وجود مالا يتناهى أقوال :

أحدها : امتناع ذلك مطلقا ، فى الماضى والمستقبل والحاضر ، فى كل شئ ، وهذا قول الجهم وأبى الهذيل .

والثانى : جواز ذلك ، حتى فى الأبعاد التى لا تتناهى ، وهو قول طائفة من فلاسفة الهند وطائفة من نظّار أهل الملة وغيرهم ، يقولون : إن الرب له قدر لا يتناهى . ثم من هؤلاء من يقول : لا يتناهى من

(١) م . ص . ط . ر . هـ : أو المستقبل

(٢) ط . ص . ر : اقتضى أن لا يحدث فعلا حتى يحدث الآن فعلا فى الزمن الماضى ؛ س : اقتضى أن لا يحدث فعلا فى الزمن الماضى

(٣) ص . ط . ر : ما أعطيك

(٤) س . ص . ط . ر : فيمن

جميع الجهات ، ومنهم من يقول : يتناهى من جهة العرش فقط ، وأما من سائر الجهات فإنه لا يتناهى .

وقد ذكر الأشعرى فى المقالات هذه الأقوال وغيرها عن طوائف . وممن ذكر ذلك : الكرامية ، وطائفة من أتباع الأئمة ، كالقاضى أبى يعلى وغيره ، وهؤلاء منهم من يقول بتناهى الحوادث فى الماضى ، مع قوله بوجود مالا يتناهى من المقدار فى الحاضر .

وكذلك معمر وأتباعه من[1] أصحاب المعانى[2] ، يقولون بوجود معانٍ لا تتناهى فى آن واحد ، مع قولهم بامتناع حوادث لا أول لها ؛ فصار بعض الناس يقول بجواز التناهى فى الحوادث الماضية والأبعاد ، ومنهم من يقول بجواز ذلك فى الأبعاد دون الحوادث ، **فهذه ثلاثة أقوال** .

الرابع : قول من يقول : لا يجوز ذلك فيما دخل فى الوجود ، لا فى الماضى ولا فى الحاضر ، ويجوز فيما لم يوجد بعد ، وهو المستقبلات ، وهذا قول كثير من النظّار .

الخامس : قول من يقول : يجوز ذلك فى الماضى والمستقبل ، ولا يجوز فيما / يوجد فى آن واحد ، لا فى الأبعاد ولا الأنفس ولا المعانى ، ٢/١٩٥ وهو قول ابن رشد ، وحكاه عن الفلاسفة . وزعم أن النفوس البشرية واحدة بعد المفارقة ، كما زعم أنها كانت كذلك قبل المفارقة[3] .

---

(١) من : زيادة فى (م) ، (ق)

(٢) سبق الكلام عن معمر بن عباد السلمى وعن مذهبه فى المعانى . جـ ١ . ص ٣٤٤ ت ٥

(٣) المفارقة : كذا فى (ر) . وفى سائر النسخ : المقارنة .

السادس : قول من يقول : ما كان مجتمعاً مترتباً فإنه يجب تناهيه كالعلل والأجسام ، فتلك لها ترتيب طبيعي [١] ، وهذه لها ترتيب وضعى ، وكلها موجودة فى آن واحد . وأما ما لم يكن له ترتيب – كالأنفس – أو كان له ترتيب ولكن يوجد متعاقبا – كالحركات – فلا يمتنع فيه وجود مالا يتناهى ، وهذا قول ابن سينا ، وهو المحكى عندهم عن أرسطو وأتباعه ، لكن ابن رشد ذكر أن هذا القول لم يقله أحد [٢] من الفلاسفة إلا ابن سينا .

وأما وجود علل ومعلومات لا تتناهى : فهذا مما لم [٣] يجوزه أحد من العقلاء .

إذا عُرف هذا تكلمنا على الاحتجاج بتفاضل [٤] الدورات التى لاتتناهى ، فإن الشمس تقطع الفلك فى السنة مرة ، والقمر اثنتى عشرة مرة ، وهذا مشهود ، والمشترى فى كل اثنتى عشرة سنة مرة ، وزُحَل فى كل ثلاثين سنة مرة ، فتكون دورات القمر بقدر دورات زحل ثلاثمائة وستين مرة ، ودورات الشمس بقدر دورات زحل ثلاثين مرة ، فتكون دورات هذا أضعاف دورات هذا ، وكلاهما لا يتناهى عند القائلين بذلك ، والأقل من غير المتناهى [٥] متناهٍ ، والزائد على المتناهى متناهٍ ، وقد عرف أن المعارضة بالعدد باطلة .

---

(١) س : طبعى
(٢) أحد : زيادة فى (م)
(٣) م : لا
(٤) س : بتفاصيل
(٥) من غير المتناهى : كذا فى (م) و فى سائر النسخ : من غيره

وقد يُقال : هذا من جنس تطبيق الحوادث الماضية إلى اليوم بالحوادث الماضية إلى أمس ، فإن كلاهما لا يتناهى مع التفاضل . وهو الوجه الخامس الذى سيأتى . لكن بينهما فروق مؤثرة :

منها : أنه هناك هذه الحوادث هى تلك بعينها ، لكن زادت حوادث اليوم ، فغاية تلك : أن يكون مالا ابتداء له من الحوادث لا يزال فى زيادة شيئا بعد شئ ، وأما هنا : فهذه الدورات ليست تلك .

١٩٦/٢ / ومنها : أنه هناك فرض انطباق اليوم على الأمس ، مع اشتراكهما فى عدم البداية ، وهذا التطبيق ممتنع . فإن حقيقته[1] : أنا نُقَدِّرُ تماثلهما وتفاضلهما ، فإنه إذا طُبِّقَ أحدهما على الآخر لزم التماثل مع التفاضل[2] . لأنهما استويا فى عدم البداية وفى حد النهاية ، وهما متفاضلان ، وهذا تقدير ممتنع ، بخلاف الدورتين ، فإنهما هنا مشتركتان[3] فى عدم البداية ، وفى حد النهاية ، فالتفاضل هنا حاصل مع الاشتراك فى عدم النهاية عند هؤلاء ، فهذا لا يحتاج إلى فرض وتقدير ، حتى يقال : هو تقدير ممتنع ، بخلاف ذلك[4] . ولكن التقابل يوافق ذلك التقابل فى أن كليهما[5] قد عدمت فيه الحوادث الماضية ، ويوافقه فى أن كليهما[5] قد قُدِّر فيه انتهاء الحوادث من أحد الجانبين ؛ فهما متفقان من هذين الوجهين ، مفترقان من ذينك الوجهين .

---

(١) م . ق : وتحقيقة

(٢) س . ص . ط . ر : مع الفاضل

(٣) م : مشتركان ؛ ر : كمشتركتان

(٤) س : ذاك

(٥) س . ص . ر . ط : كلاهما

وحينئذ فيقال : الدهرية يزعمون أن حركات الفلك لا بداية لها ولا نهاية ، لا يجعلون لها آخراً تنتهى إليه ، فلا يصح اعتمادهم على أن هذه الحوادث متناهية من أحد الجانبين ، بل يلزمهم قطعاً أن تكون الحركة الفلكية التى زعموا أنها لم تزل ولا تزال متفاضلةً ، فدورات زحل عندهم لم تزل ولا تزال ، وكذلك دورات الشمس والقمر ، مع أن دوارات القمر بقدر دوارات الشمس اثنتى عشرة[1] مرة ، ودورات الشمس بقدر دورات زحل ثلاثين مرة ؛ فكل من هذين لا يتناهى فى الماضى والمستقبل ، وهذا أقل من هذا بقدرٍ متناهٍ ، وهذا أزيد من هذا بقدر متناه ؛ فإذا كان الأقل من غيره متناهياً لزم أن يكون كل من الدورات متناهيا .

وهذا الوجه لا يرد على من قال من أئمة الإسلام وأهل الملل[2] بجواز حوادث لا تتناهى ؛ فإن أولئك يقولون بأن حركة الفلك لها ابتداء ولها انتهاء ، وأنه محدث مخلوق ، كائن بعد أن لم يكن ، وأنه ينشق وينفطر ؛ فتبطل حركة الشمس والقمر ، وكل[3] واحد من دورات الفلك وكواكبه وشمسه وقمره له عندهم بداية ونهايه .

وهذا الدليل إنما يدل على أن حركته يمتنع[4] أن تكون غير متناهية ، ولا يلزم إذا وجب تناهى حركة جسم معين أن يجب تناهى جنس الحوادث ، إلا إذا كان / الدليل الذى دل على تناهى حركة المعين يدل ١٩٧/٢

(١) س ، ص ، ر : اثنى عشر ؛ ط : اثنى عشرة

(٢) س ، ص ، ر ، ط ، ق : من أئمة أهل الملل

(٣) س : فكل .

(٤) س : تمتنع .

على تناهى الجنس ، وليس الأمر كذلك ؛ فإن هذا الدليل لا يتناول إلا الفلك ، وهو دليل على حدوثه ، وامتناعِ أن تكون حركته بلا بداية ولا نهاية ، فهو يدل على فساد مذهب أرسطو وابن سينا ، وأمثالهما ممن يقول بأن الفلك قديم أزلى. فهذا حق متفق عليه بين أهل الملل وعامة العقلاء. وهو قول جمهور الفلاسفة ، ولم يخالف فى ذلك إلا شرذمة قليلة ؛ ولهذا كان الدليل على حدوثه قويا ، والاعتراض الذى اعترض به الأرموى ضعيفا ، بخلاف الوجوه الدالة على امتناع جنس دوام الحوادث ، فإن أدلتها ضعيفة ، واعتراضات غيره عليها قوية.

وهذا مما يُبَين أن ما جاءت به الرسل هو الحق ، وأن الأدلة العقليه الصريحة توافق ما جاءت به الرسل ، وأن صريح المعقول لا يناقض صحيح المنقول ، وإنما يقع التناقض بين ما يدخل فى السمع وليس منه ، وما يدخل فى العقل وليس منه ، كالذين جعلوا من السمع : أن الرب لم يزل معطَّلا عن الكلام والفعل ، لا يتكلم بمشيئته ، ولا يفعل بمشيئته ، بل ولا يمكنه عندهم أنه لا يزال يتكلم بمشيئته ويفعل بمشيئته.

فجعل هؤلاء هذا قول الرسل ، وليس هو قولهم ، وجعل هؤلاء من المعقول : أنه يمتنع دوام كونه قادرا على الكلام والفعل بمشيئته.

وعارضهم آخرون : فادعوا أن الواحد من مخلوقاته كالفلك أزلى معه[1] ، وأنه لم يزل ولا تزال حوادثه غير متناهية ، فهذه الدورات لا تتناهى ، وهذه لا تتناهى ، مع أن هذه بقدْر هذه مراتٍ متناهية ، وكونُ الشيئين لا يتناهيان أزلا وأبداً ، مع كون أحدهما بقدر الآخر مرات ، مع

(١) س : أزلى أبدى معه

كونه مفعولا معلولا مساويا لفاعله فى الزمن – هو الذى انفردوا به . وأما الفاعلية فيما لا يتناهى ابتداء وانتهاء ، فهو الذى ذكر فى هذا الوجه .

وقد يقال : يلزم مثل هذا فى كلمات الله وإراداته[١] التى كل منها غير متناه أزلا وأبداً ، وإن كان أحدهما أكثر من الآخر. وقد يذكر هنا أن مقدار القمر أصغر / من مقدار الشمس ، فحركته[٢] وإن زادت فى الدورات فقد نقصت فى المقدار ، لكن هذا لا ينفع إلا إذا عُرف[٣] تساوى مقدار جميع حركات الكواكب التى كل منها غير متناه ، وإلا لزم التفاضل فيما لا يتناهى ، فإذا كان تساويها باطلا كان هذا السؤال باطلا[٤]. ١٩٨/٢

قال الرازى[٥] : الوجه الخامس[٦] « نقدِّر أن[٧] الأدوار الماضية من اليوم لا إلى أول جملة ، ومن الأمس[٨] كذلك[٩] ، ثم نُطَبِّق[١٠] الطرفَ المتناهى من[١١] إحدى الجملتين فى الوهم على الطرف المتناهى من

الخامس والتعليق عليه .

(١) م : وإرادته

(٢) فحركته : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : بحركته

(٣) س . ص . ط . ر : إلا عرف

(٤) فى (س) بعد كلمة « باطلا » بلغ مقابلة

(٥) انظر الأربعين . ص ١٥

(٦) لباب الأربعين ص ٨ : هـ

(٧) أن : ساقطة من « لباب »

(٨) لباب : ومن أمس

(٩) لباب : كذلك جملة

(١٠) س : ثم يطبق

(١١) ص . ر : منه

الأخرى ، (١ ونقابل(٢) كل فرد من أفراد إحداهما(٣) بنظيره من الأخرى ١) ، فإن لم تقصر(٤) إحداهما عن الأخرى فى الطرف الآخر كان الشئ مع غيره كهو لا مع غيره ، وإن قصرت كانت متناهية ، والأخرى زائدة بقدر متناه فهى متناهية أيضا » .

قال الأرموى(٥) : « ولقائل أن يقول : الجملة الناقصة لا تنقطع من طرف المبدأ ، وإنما يكون الشئ مع غيره كهو لا مع غيره ، إذا كان أفراد الزائد مثل أفراد الناقص كما فى مراتب الأعداد من الواحد إلى مالا يتناهى ومن(٦) العشرة إلى مالا يتناهى ، إذا طبقنا إحدى الجملتين على الأخرى » .

قلت : المعترض لم يبين فساد الحجة ، بل عارَضَهَا [معارضة](٧) وغيره قد يمنع كلتا المقدمتين أو إحداهما(٨) . فالمعترض يقول(٩) : « وإن قصرت كانت متناهية » فنقول :(١٠) إنما تكون متناهية لو كانت منقطعة

(١ - ١) : ساقط من « لباب الأربعين »

(٢) س : ويقابل

(٣) ط . ص . ر : من أحدهما ؛ س : من إحداهما . وفى الأربعين : « حتى يقابل كل فرد من أفراد إحدى الجملتين »

(٤) لباب : يقصر

(٥) بعد ما سبق مباشرة ص ٨

(٦) لباب ظ ٨ : أو من

(٧) معارضة : زيادة فى (س)

(٨) ص . ر . ط : وغيره قد يمنع كلا المقدمتين أو إحداهما ؛ س : وغيره قد يمنع إحدى المقدمتين أو يمنع كلا المقدمتين إحداهما

(٩) س : قوله

(١٠) س : فيقول

من طرف المبدأ[١] ، فأما مع عدم انقطاعها فلا نسلم تناهيها ، كما أن المستقبل وتضعيف العدد لما لم يكن منقطعا من جهة المنتهى لم يكن متناهياً ، وإن أمكن فيه مثل هذه المقابلة .

وأما غيره فيجب بثلاثة أجوابة :

أحدها : قوله : « فإن لم تقصر إحداهما عن الأخرى فى الطرف الآخر كان الشئ مع غيره كهو لا مع غيره » فنقول : هذا إنما يلزم إذا طبقنا إحدى الجملتين على الأخرى ، والتطبيق فى المعدوم ممتنع ، كما فى تطبيق مراتب الأعداد من / الواحد إلى ما لا يتناهى ، ومن العشرة إلى ما لا ١٩٩/٢ يتناهى ، ومن المائة إلى ما لا يتناهى . فإنَّا نعلم أن عدد تضعيف الواحد أقل من عدد تضعيف العشرة ، وعدد تضعيف العشرة أقل من عدد تضعيف المائة ، وعدد تضعيف المائة أقل من عدد تضعيف الألف ، والجميع لا يتناهى ، وهذه الحجة من جنس حجة مقابلة دورات أحد الكوكبين بدورات الآخر ، لكن هناك الدورات وجدت وعدمت ، وهنا قدِّرت الأزمنة والحركات الماضية ناقصة وزائدة .

ومما يُجاب به عن هذه الحجة – وهى أشهر حججهم – أن يُقال : لا نسلِّم إمكان التطبيق[٢] ؛ فإنه إذا كان كلاهما لا بداية له ، وأحدهما

---

(١) س : المبتدأ

(٢) أمام هذا الموضع فى (هـ) كتب مايلى : قال الأبهرى على حركة التطبيق : قوله : إن الحاصل من الحركة اليومية إلى الأزل جملة . قلنا : لا نسلم وإنما يلزم ذلك أن لو كانت الحركات مجتمعة فى الوجود ليحصل منها . ومجموع (كذا) ثم استدل الأبهرى على حدوث العالم بأن صانع العالم إن كان موجبا بالذات لزم دوام آثاره فلا يكون فى الوجود حادث . وإن كان فاعلا بالاختيار امتنع أن يكون مفعوله أزليا لأنه يكون قاصدا إلى إيجاد الموجود . وتحصيل الحاصل محال . وقد اعترض بعضهم على=

انتهى أمس ، والآخر انتهى اليوم : كان تطبيق الحوادث إلى اليوم على الحوادث إلى الأمس ممتنعاً لذاته ، فإن الحوادث إلى اليوم أكثر ، فكيف تكون إحداهما مطابقة للأخرى ؟ فلما كان التطبيق ممتنعاً جاز أن يلزمه حكم ممتنع .

وأيضا فيقال : نحن نسلم أنها متناهية من الجانب المتناهى ، لكن لم قلت : إذا كانا متناهيين من أحد الجانبين كانا متناهيين من الجانب

= دليله بأنه يجوز أن يكون بعضه حادثا له فاعل بالاختيار وبعضه قديم له موجب بالذات ومعلوله فاعل بالاختيار أحدث غيره . قال ابن تيمية قلت : وهذا الاعتراض ساقط لأن ما كان فاعلا بالاختيار فحدوث فعله بعد أن لم يكن حادث من الحوادث . فإذا كان مفعولا لعلة تامة موجبه امتنع أن يتخلف عنها معلولها فلا يجوز أن يحدث عنها شئ ولا عن لازمها ولا عن لازم لازمها وهلم جرا . وإن قدر أن البعض الحادث له فاعل واجب بنفسه غير فاعل للآخر . فهذا مع أنه لم يقله أحد وأدلة التوحيد للصانع تبطله فهو يبطل حجة القائلين بالقدم . لأن عمدتهم أن الواجب بنفسه لا يتأخر عنه فعله فإذا جوزوا تأخر فعله عنه بطل أصل حجتهم . ثم قال ابن تيمية : والأبهرى وغيره اعترضوا على هذه المقدمة لما ذكروها فى حجة من احتج على حدوث العالم بأنه ممكن وكل ممكن محدث لأن المؤثر فيه إما حال وجوده وهو محال لأنه تحصيل الحاصل . وإما حال العدم وهو محال لا ستلزامه الجمع بين الوجود والعدم . فتعين أن يكون لا حال الوجود ولا حال العدم وهو حال الحدوث . فاعترض الأبهرى وغيره على ذلك بأنه لم لا يجوز أن يكون التأثير حال الوجود . قوله : تحصيل للحاصل . قلنا : لا نسلم لأن التأثير عبارة عن كون الممكن يرجح الوجود على العدم بالمؤثر وجاز أن يكون الممكن يرجح الوجود على العدم حال الوجود . فيقول لهم من يعارضه فى دليله مثل ذلك . فإذا قال : لو كان الفعل الذى فعله الفاعل المختار أزليا لكان الفاعل قاصدا إلى إيجاد الموجود محال . قالوا : بل وجود الموجود وحصول الحاصل بقصده واختياره . فقولك : لو كان قاصدا إلى إيجاد الموجود . إن اردت إلى ايجاد ما هو موجود بدون قصده فهذا ممنوع . وإنما يستقيم هذا إذا ثبت أن الأول لا يمكن أن يكون مرادا مقصوداً وهو أول المسألة . وإن أردت إلى إيجاد ما هو موجود بقصده فهذا هو المدعى . فلم قلت إنه محال ؟ لكن يلزم هؤلاء على هذا التقدير أن لا يكون فرق بين الموجب بالذات والفاعل بالاختيار . وهم يقولون : إن أريد بالموجب بالذات أنه لم يزل فاعلا فهذا لا يمنع كونه مختاراً على هذا التقدير . وإن أريد به ما يلزمه موجبه ومعلوله فهذا أيضا لا يمنع كونه مختاراً أيضا على هذا التقدير . وهذا القسم باطل بلا شك سواء سمى موجبا أو مختاراً لأن ذلك يستلزم أن لا يحدث شئ من الحوادث . فإن موجبه إذا كان لازما له ولازم اللازم لازم كان جميع الموجبات لوازم قديمة . فلا يكون شئ من المحدثات صادراً عنه ولا عن غيره . صح »

الآخر؟ وهذا أول المسألة ، والتفاضل وقع من الجانب المتناهى ، لا من الجانب الذى ليس بمتناهٍ ، فلم يقع فيما لا يتناهى تفاضلٌ.

السادس والتعليق عليه .

قال الرازى[(١)] : **السادس**[(٢)] : «لو كانت الأدوار الماضية غير متناهية كان وجود اليوم موقوفا على انقضاء مالا نهاية له ، والموقوف على المحال محال» .

قال الأرموى[(٣)] . ولقائل أن يقول : انقضاء مالا نهاية له محال ، وأما انقضاء مالا بداية له ففيه نزاع[(٤)] » .

قلت : هنا[(٥)] نزاع لفظى ونزاع معنوى ، أما اللفظى ، فهو أنه إذا قُدِّر تسلسل الحوادث فى الماضى وعدم انقطاعها وأنها لا أول لها ، فهل يُعَبَّر عن هذا بأن يُقال : لا نهاية لها ، أو يقال : لا بداية لها ، ولا يقال لا نهاية لها ؟ فالمستدل عبر بأنه لا نهاية لها ، والمعترض أنكر ذلك ، وهذا نزاع لفظى[(٦)]. وذلك أنه يقال : هذا / غير متناه ، بمعنى أنه ليس له حد محدود ، وقد يقال : « غير متناه » بمعنى أنه لا آخر له ، ويقال « هذا له نهاية » أى : له آخر ، و« هذا لا نهاية له » أى : لا آخر له ، والحوادث الماضية إذا قُدّر أنها لم تزل ، فإنه يقال : «لا نهاية لها» بالمعنى الأول ، وأما بالمعنى الثانى : فقد انقضت وانصرمت ولها آخر.

٢٠٠/٢

(١) انظر الأربعين . ص ١٥

(٢) لباب الأربعين ظ ٨ : و

(٣) بعد ما سبق مباشرة

(٤) لباب: النزاع

(٥) س : هذا

(٦) وهذا نزاع لفظى : ابتداء من هذه العبارة يوجد سقط طويل فى (س) ستشير إلى نهاية إن شاء الله

وهذه الحجة اعتمد عليها أكثر المتكلمين كأبى المعالى ومَنْ قَبْله وبعده من المعتزلة والأشعرية ، وذكروا أنه اعتمد عليها يحيى النحوى وغيره من المتقدمين ، وظنوا أن مالا يتناهى يمتنع أن يكون منقضياً منصرما ، فإن ما انقضى وانصرم فقد تناهى ، فكيف يقال : إنه لا نهاية له ؟ واشتبه عليهم لفظ « النهاية » لما فيه من الإجمال والاشتباه [(١)] ، فإن الماضى له آخر انتهى إليه ، فهو متناه بهذا الاعتبار ، بلا نزاع [(٢)] . وبهذا المعنى يقال : إنه انصرم وانقضى ، وفرغ ونفد ، وأما بالمعنى المتنازع فيه فهو أنه لا بداية له : أى لم تزل [(٣)] آحاده متعاقبة [(٤)]

وأما النزاع [(٥)] المعنوى فهو أنه : هل يُعقل انقضاء ما يُقدَّر أنه لا بداية له ولا ينتهى من جهة مبدئه أو لا ؟ [ولا ريب أن] المستدل [(٦)] لم يذكر دليلا على امتناع انقضاء ذلك ، لكن أخذ لفظ « ما لا يتناهى » [ولفظ « ما لا يتناهى »] فيه إجمال [(٧)] ، فقد يعنى به ما لا يتناهى فى المستقبل من جهة آخره ، فإذا قيل : « إن هذا ينقضى » كان

---

(١) والاشتباه : زيادة فى (م) . (ق) .

(٢) م (فقط) : فلا نزاع .

(٣) ص . ط . ر : إن لم تزل .

(٤) متعاقبة : هنا آخر الكلمات التى سقطت من نسخة (س) .

(٥) فى هامش (هـ) أمام هذا الموضع كتب ما يأتى : «وقال الأبهرى فى كتابه « تحرير الدلائل فى تقرير المسائل » قوله : إنها لو كانت متحركة لكان الحادث اليومى موقوفا على انقضاء مالا نهاية له . قلنا : لا نسلم بأن يكون الحادث اليومى مسبوقا بحوادث لا أول لها . ولم قلتم بأن ذلك غير جائز والنزاع ما وقع إلا فيه ؟» .

(٦) س . هـ : من جهة مبدئه ولا ريب أن المستدل ؛ ط . ص . ر : من جهة مبدئه ولأن المستدل ؛ م . ق : من جهة مبدئه أولا المستدل .

(٧) م . ق . ص . ط . ر : لكن أخذ لفظ ما لا يتناهى وفيه إجمال .

ذلك جمعاً بين النقيضين ، وقد يعنى به مالا بداية له ، وهو ينازع فى إمكان ذلك ، لأنه حينئذ يكون له نهاية بلا بداية ، وكأنه يقول : ماله نهاية فلا بد له من بداية ، ومنازعوه يقولون : هذا مسلم فى الأشخاص ، فكل شخص ينتهى فلا بد له من مبدأ ، إذ لو لم يكن له مبدأ لكان قديما ، وما وجب قدمه امتنع عدمه كما سيأتى . وينازعونه فى النوع ، ويقولون : يمكن أن يقال : [إن][1] الله لم يزل يفعل شيئا بعد شئ .

وسيأتى إن شاء الله كلام الرازى على إفساد هذه الحجة التى ذكرها هٰهنا على تناهى الحوادث بكلام[2] لم يذكر عنه جوابا .

قال الرازى[3] : «[4] وإن كان الجسم فى الأزل ساكنا كان ذلك ممتنعاً[4] ؛ « لأن »[5] السكون وجودى ، وكل وجودى أزلى فإنه[6] يمتنع زواله » . ٢٠١/٢

والمنازع نازعه فى كون السكون وجودياً ، ولم ينازعه فى أن الوجود الأزلى يمتنع زواله ، وقد قرر ذلك الرازى بأن القديم إما واجب بذاته أو ممكن يكون مؤثرة موجباً بذاته ، سواء كان تأثيره بنفسه أو بشرط لازم

---

(١) إن : زيادة فى (س) ، (هـ) .

(٢) س : كلاما .

(٣) انظر الأربعين : ص١٥ - ١٦ .

(٤ - ٤) : هذه العبارات تلخيص من كلام ابن تيمية ويوجد بدلا منها فى «لباب الأربعين» (ظ ٨) : والثانى باطل .

(٥) هنا تبدأ المقابلة مع «لباب» ظ ٨ .

(٦) فإنه : ساقطة من (لباب) .

له [١] ، ولا يحتاج إلى هذا ، بل يقال : القديم إن كان واجباً بنفسه امتنع عدمه ، وإن لم يكن كذلك فالمقتضى له — سواء سمى موجباً أو مختاراً — إما أن يتوقف اقتضاؤه له على شرط محدث أو لا ، والثانى ممتنع ، فإن القديم لا يتوقف على شرط محدث ؛ إذ لو توقف عليه لكان القديم مع المحدث أو بعده ، وإذا لم يتوقف على شرط محدث لزم أن يكون قد وجد المقتضى التام المستلزم له فى الأزل ، وحينئذ فيجب دوامه بدوام المقتضى التام ، ثم كون القديم لا يكون مقتضيه له اختيار : فيه كلام ونزاع ليس هذا موضعه ، والمقصود هنا : أن منازعه نازعه فى كون السكون وجوديا[٢] .

وقد احتج عليه الرازى بأن [٣] « تبدّل حركة الجسم الواحد بالسكون وبالعكس ، يقتضى كون أحدهما وجوديا ، لأن رفع العدم ثبوت ، فيكون الآخر وجوديا ، لأن الحركة [٤] هى : الحصول فى حيِّزٍ مسبوقا بالحصول في الآخر[٥] ، والسكون هو : الحصول فى حيِّزٍ مسبوقا بالحصول فيه ، فاختلافها إنما هو بالمسبوقية بالغير ، وإنها وَصْفٌ عَرَضى لا يمنع اتحاد الماهية ، فيلزم [٦] كونهما وجوديين » .

---

(١) س . هـ : أو بشرط لازمه .

(٢) فى لباب الأربعين بعد العبارات السابقة : « لزم أن لا يكون عدم العالم أزليا فكان وجوده أزليا . فلهذا احتجنا إلى إثبات كون السكون وجوديا . وقالت الفلاسفة هو عدم الحركة عما من شأنه أن يكون متحركاً » .

(٣) لباب : قلنا إن

(٤) لباب : إذ الحركة .

(٥) لباب : فى آخر .

(٦) لباب . هـ : فلزم .

قال الأرموى [١] : « ولقائل أن يقول : الحركة والسكون متقابلان [٢] تقابل الضدين ، أو تقابل العدم [٣] والملكة . والبديهة حاكمة باختلاف الضدين فى تمام الماهية ، وكذا [٤] العدم والملكة ، وأيضا المسبوقية [٥] وصف عرضى لما به الأشتراك ، والوصف العرضى لما به الاشتراك يكون [٦] ذاتياً للماهية المركبة منهما » .

قلت : مضمون ذلك أن الرازى احتج بأن السكون من جنس الحركة ، وإنما يختلفان فى كون أحدهما مسبوقا بالغير ، وهذا اختلاف [٧] فى وصف عرضى لا يمنع التماثل فى الحقيقة ، فمنعه الأرموى بمقدمتين [٨] ، بل أبطل الأولى بأن المتقابلين /تقابل الضدين – كالسواد والبياض ، والحلاوة والمرارة ، ونحو ذلك – هما مختلفان فى الحقيقة ، وكذا المتقابلان تقَابُلَ العدم والملكة – كالعمى والبصر ، والحياة والموت ، والعلم والجهل ، ونحو ذلك – والحركة مع السكون : إما من هذا ، وإما من هذا ، فكيف تجعل حقيقة أحدهما مماثلة لحقيقة الآخر ، وأنهما لا يختلفان إلا بوصف عرضى ؟ ٢٠٢/٢

---

(١) بعد ما سبق مباشرة . ظ ٨ .

(٢) لباب : يتقابلان .

(٣) لباب : أو العدم .

(٤) لباب : وكذلك .

(٥) لباب : المسبوقية بالغير .

(٦) الاشتراك يكون : كذا فى (س) ، (هـ) . وفى «لباب» ص ٩ . وفى سائر النسخ : الاشتراك لا يكون .

(٧) م ، ق : الاختلاف .

(٨) س ، ص ، ط ، ر ، هـ : الأرموى المقدمتين .

وإيضاح هذا : أن الحركة ليست من جنس الحصول المشترك بينها وبين السكون ، فإن كون الشيء في هذا الحيز وفي هذا [١] الحيز معقول ، مع قطع النظر عن كونه متحركا ، فإنه إذا قُدِّر أنه سكن في الحيز الثاني كان هذا الحصول من جنس ذلك الحصول ، وأما نفس حركته : فأمر زائد على مطلق الحصول المشترك ، ومنع الثانية ، وجعل سَنَدَ منعه : أن قول القائل : « المسبوقية وصف عرضي » إن عَنى أنها ليست ذاتية : فلا دليل على ذلك ، وإن عنى أنها عرضية لما اشتركا فيه : فالعرض لما به الاشتراك قد يكون ذاتياً للحقيقة المركبة من المشترك والمميز ، كالناطقية فإنها تعرض للحيوانية ليست ذاتية لها ، ثم إنها ذاتية للإنسانية المركبة من الحيوانية والناطقية .

والرازي قد يمكنه أن يجيب عن هذا بأن كون هذا مسبوقا بهذا إنما هو أمر إضافي ، أي هو متأخر عنه ، ومثل هذا لا يكون من الصفات الذاتية ، كالحركتين المتماثلتين الثانية مع الأولى ، فإنهما إذا كانتا متماثلتين لم يجز أن يجعل كون إحداهما مسبوقة بالغير دون الأخرى من الصفات الذاتية المفرقة بينهما .

ولقائل أن يقول : الحجة [٢] والاعتراض مبني على أن الصفات اللازمة للحقيقة تنقسم إلى ذاتي وعرضي ، كما يقوله من يقوله من أهل المنطق ، فإن تقسيم [٣] الصفات اللازمة للحقيقة إلى ماهو ذاتي داخل في الحقيقة ، وما هو عرضي خارج عنها : قول لا يقوم عليه دليل ، بل

(١) س : وهذا .

(٢) الحجة : ساقطة من (س) .

(٣) س : المنطق وتقسيم .

الدليل يقوم على نقيضه ، ولهذا لما لم يكن فى نفس الأمر بينهما فرق لم يحدد المفرِّقون [١] بينهما حداً يفصل بينهما ، بل [٢] ما ذكروه من الضوابط /منتقض [٣] ، كما هو مبسوط فى موضعه ، وإذا كانت الصفتان متلازمتين فى الوجود والعدم والثبوت والانتفاء ، لا توجد هذه إلا مع هذه ، وإذا انتفت هذه انتفت هذه : كان التفريق بجعل إحداهما مقومة والأخرى عرضية تحكما .

٢٠٣/٢

ثم إذا قيل : الذات هى المركبة من الصفات الذاتية ، والصفات الذاتية مالا تتصور الذات إلا بها ، لم تعرف الذات إلا بالصفات الذاتية ، ولا الصفات الذاتية إلا بالذات .

وأيضاً ، فإن هذا مبنى على أن وجود الشئ فى الخارج زائد على حقيقته [٤] الموجودة فى الخارج ، وهو أيضاً قول باطل ضعيف .

وأيضاً ، فالذات الموجودة فى الخارج القائمة بنفسها كهذا الإنسان : إن قيل : « إنه مركب من عرضين » لزم كون الجوهر مركباً من عرضين ، وأن يكونا سابقين له ، وهذا ممتنع فى البديهة ، وإن قيل : « إنه مركب من جوهرين كل منهما يُحْمل عليه ، كما يقال : هو حيوان ناطق » لزم أن يكون فيه جوهران ، أحدهما : حيوان ، والآخر : ناطق ، وهذا مكابرة للحس والعقل ، إذ هو حيوان واحد موصوف بأنه ناطق .

(١) ق ، ر ، ص : لم يجز والمفرقون . وكتب محقق نسخة (ق) فى تعليقه : قوله : لم يجز الخ كذا بأصلين بأيدينا وحرره أهـ مصححه . وفى (س) ، (ط) : لم يحرر المفرقون . والمثبت عن (م) .

(٢) بل : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : بمثل .

(٣) م (فقط) : من الضوابط فهو منتقض .

(٤) س : زائد فيه على عين حقيقته .

وإذا كان كذلك فكون[(١)] الحصول الذى هو مسبوق بحصول آخر إذا كان ذلك لازما له كان من الصفات اللازمة ، وإذا افترق الشيئان فى الصفات اللازمة لم يجب أن تكون حقيقة أحدهما مثل حقيقة الآخر. فإن المتماثلين هما المشتركان فيما يجب ويجوز ويمتنع ، فإذا وجب لأحدهما مالا يجب للآخر لم يكن مثله .

وللأرموى أن يقول : قد تبين بطلان المقدمتين ، سواء كان بطريقة المنطقيين ، أو بطريقة سائر أهل النظر الذين أنكروا على المنطقيين ما ذكروه ، كما أنكر سائر طوائف أهل النظر من المسلمين وغيرهم عليهم كثيراً مما ذكروه فى الحدود وغيرها ، كما هو معروف فى كتب أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية والكرامية وطوائف الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية ، وليس المقصود هنا بسط ما يتعلق بهذا .

٢/٢٠٤ / **قال الرازى**[(٢)] : « وإنما قلنا السكون لا يمتنع زواله ، لأن[(٣)] الخصم يسلم جواز حركة كل جسم[(٤)] ، ولأن المتحيز[(٥)] يجوز خروجه من[(٦)] حيزه ، لأنه إن كان بسيطا كانت طبائع جوانبه متساوية ؛ [(٧)] فيجوز على كل منها ما يجوز على الآخر[(٧)] ، وإن كان مركباً كان هذا لازما لبسائطه ، وخروجه

(١) م (فقط) : فيكون.

(٢) لباب الأربعين ص٩. بعد الكلام السابق بعدة سطور . وانظر الأربعين. ص١٧.

(٣) لباب : زواله لوجهين : أ : لأن.

(٤) لباب : لأن الخصم يقول بأن الأجسام الفلكية واجبة الحركة . والعنصرية جائزة الحركة والأجسام عنده منحصرة فيهما.

(٥) لباب : ب : أن كل متحيز.

(٦) لباب : عن.

(٧-٧) : بدلا من هذا العبارات ذكر الارموى فى « لباب » : والمتساويان يصح على كل منهما ما يصح على الآخر. فيصح على ما على اليمين أن يحاذى ما حاذاه اليسار وبالعكس.

عن حيزة هو الحركة*) .

ولقائل أن يقول : هذا يقتضى إمكان كون نوع الجسم يقبل الحركة ، فإذا قدر أن السكون وجودى وله موجب مستلزم له ، كان امتناع الحركة لمعنى آخر يختص به الجسم المعين لم يوجد لغيره من الأجسام ، فلا يلزم إذا قُدِّر أنه موجود أزلى أنه يمكن زواله ، بل هذا جمع بين المتناقضين ، فما قُدر موجوداً أزلياً لا يمكن زواله بحال ، ولا يمكن أن يجمع بين تقديرين متناقضين ، وقبول كل جسم للحركة(١) لا يحتاج إلى هذا . فإذا قيل : «إن السكون عدم الحركة» أمكن مع كون السكون أزلياً من إثبات الحركة مالا يمكن مع تقدير كونه وجوديا ، وذلك أنه حينئذ لا تتوقف الحركة إلا على وجود مقتضيها وانتفاء مانعها ، وليس هناك معنى وجودى أزلى يحتاج إلى زواله .

وقد أورد بعضهم على استدلاله على أن السكون أمر وجودى اعتراضاً بالغاً ، فقال : هذا فيه نظر من جهة أن مقدمة الدليل مناقضة للمطلوب ؛ لأن المطلوب كونهما وجوديين(٢) . ومقدمة الدليل أن أحدهما وجودى ، ولا يمكن تقريره(٣) إلا بما سبق ، وهو يقتضى أن يكون أحدهما عدميا ؛ فادّعاء كونهما وجوديين بعد ذلك مناقض له .

(*-*) : ما بين النجمتين فى « لباب » : وإن كان مركبا عاد الكلام فى كل واحد من بسائطه وإذا جاز خروجه عن حيزه وعند خروجه عن حيزه يزول السكون .

(١) للحركة : كذا فى (س) . (هـ) . وفى سائر النسخ : الحركة .

(٢) س . هـ : وجودين .

(٣) س : تقديره .

قلت : وهذا[(١)] كلام جيد ، فإن الأمرين اللذين تَبَدَّل أحدهما بالآخر وَرَفَعه : إن لزم أن يكون أحدهما وجوديا والآخر عدميا لزم أن تكون الحركة والسكون أحدهما وجوديا والآخر عدميا ، وهو نقيض المطلوب ، وإن جاز أن يكونا جميعاً وجوديين أو عدميين بطل الدليل — وهو قوله : لأن تبدّل أحدهما بالآخر يقتضى أن يكون أحدهما وجوديا ؛ لأن المرفوع إن كان وجوديا وإلا فالرافع وجودى ، / لأن رفع العدم ثبوت — فإنه على هذا التقدير يمكن رفع العدم بالعدم ، والوجود بالوجود . ٢/٢٠٥

وإن قيل : بل يجب أن يكونا وجوديين ، أو يكون أحدهما وجوديا[(٢)] ، ولا يـجوز أن يكونا عدميين ؛ لأن العدم لا يرتفع بالعدم كما يرتفع الوجود بالوجود والعدم بالوجود ، أو بالعكس .

قيل : بل العدمان قد يتضادان كما قد يتلازمان ، فكما أن عدم الشرط مستلزم لعدم المشروط ، فعدمُ الأمورِ الواجبِ واحدٌ منها ينافى عدمها كلها ، فإذا كان الجنس لا يوجد إلا بوجود نوع له فصل امتنع مع وجود الجنس عدم جميع الأنواع والفصول ، فكان عدم بعضها ينافى عدمها كلها . وهذا كما يقال فى التقسيم ، وهو الشرطى المنفصل : قد يكون مانعاً من الجمع والخلوّ ، كقول القائل : العدد إما شفع وإما وتر ، وقد يكون مانعاً من الجمع فقط ، كقول القائل : الجسم إما أسود وإما أبيض ، وقد يكون مانعا من الخلو فقط ، فما كان مانعاً من الخلو فقط ،

(١) م : هذا .

(٢) س ، ر ، ط ، ص ، هـ : بل يجب أن يكونا أو أحدهما وجوديا ؛ ق : بل يجب أن أو يكونا أحدهما وجوديا .

أو من الجمع : امتنع اجتماعُ العدمين فيه ، فكما أن الشفعية تنافى الوترية فى العدد فعدمُ الشفعية ينافى عدم الوترية ، لا ثبوتها ، فلا يحصل العدمان معًا ، بل إذا ثبت أحد العدمين لم يثبت العدم الآخر ، فيكون العدم رافعاً للعدم.

وأيضا فمطلوب المستدل : أن تكون الحركة والسكون وجوديين ، فإذا قال «تبدل الحركة بالسكون يقتضى كون أحدهما وجوديا ؛ لأن رفع العدم ثبوت» كان إثبات كونهما وجوديين موقوفا على تقدير كون أحدهما عدميا ؛ لأنه قال «لأن رفع العدم ثبوت» فإن لم يكن أحدهما عدميا لم يصح هذا ، وإذا كان المرفوع عدميا امتنع أن يكونا وجوديين ، والمطلوب كونهما وجوديين ، فصار المطلوب مناقضا لمقدمة الدليل ، كما ذكره المعترض.

لكنه قال : فالأولى أن يقال فى تقريره : إن الحركة وجودية إجماعا ، ولأنه مُبْصَر ، فوجب أن يكون السكون أيضا وجوديا بالتقرير[1] الذى سبق.

/ ثم ذكر اعتراض الأرموى فقال : وأورد بينهما إما تقابل التضاد أو العدم والملكة ، والبديهة حاكمة باختلاف ماهية المتضادين والمتقابلين. ٢٠٦/٢

قال : وأُجيب بأن التضاد بين الشيئين إذا كان عارضا لهما[2] كما بين الأسود والأبيض لم يلزم ذلك ، وما نحن فيه كذلك ، فإن التَّضاد عارض لهما بسبب المسبوقية بالغير ، وهى عدمية ، فلم يجز أن تكون

(١) س : بالتقدير.

(٢) س . ص . ط . ر . هـ : لعارض لهما.

جزءاً[(١)] ، ولأنه ليس جعل السكون عبارة عن عدم الحركة أولى من العكس ، فإما أن يكونا عدميين وهو باطل وفاقا ، وفتعين أن يكونا وجوديين .

ولقائل أن يقول : التضاد بين الحركة والسكون من جنس التضاد بين الحياة والموت ، والعلم والجهل ، والقدرة والعجز ، والسواد والبياض ، والعمى والبصر ، والحلاوة والحموضة ، ونحو ذلك من الصفات الثبوتية ، أو التى بعضُها ثبوتى وبعضها عدمى ، ليس هو من جنس تضاد القائمين بأنفسهما ، كالأسود والأبيض ، فإن التضاد إنما يكون فى المعتَقِبَيْن اللذين يعتقبان على محل واحد ، كما قال متكلمة أهل الإثبات : الضدان كل معنيين يستحيل اجتماعهما فى محل واحد لذاتيهما[(٢)] من جهة واحدة ، فما لم يكن المعنَيَانِ قائمين بمحل واحد فلا تضاد ، والحركة والسكون يعتقبان على المحل الواحد إما تعاقُب اللونين والطعمين وإما تعاقب العلم والبصر والسمع وعدم ذلك ، فكيف يكون أحدها مثل الآخر لا يفارقه إلا بصفة عرضية؟

وفى الجملة : فالحركة والسكون هما إن كانا وجوديين فهما عَرَضان ، وإن كان أحدهما وجوديا فأحدهما عرض والآخر عدم العرض ، وعلى التقديرين : فليسا قائمين بأنفسهما ، فلا يجوز تشبيهها بالأجسام ، كالأسود والأبيض ، والطويل والقصير ، والعالم والجاهل ، بل يجب تشبيهها بالأعراض وعدم الأعراض كالسواد والبياض والعلم وعدم العلم ونحو ذلك .

---

(١) س : فلم يجز أن يكون جزاء .

(٢) لذاتيهما : كذا فى (س) ، (هـ) . وفى سائر النسخ : لذاتهما .

فقول الأرموى : «إن الحركة والسكون متقابلان تقابل الضدين . أو تقابل / العدم والملكة . وعلى التقديرين : يجب اختلاف ماهيتهما لا ٢٠٧/٢ تماثلهما» كلامٌ صحيح . وقولُ المعارض له : «إن الاختلاف إذا كان لعارض كما بين الأسود والأبيض : لم يجب اختلاف الماهيتين . فإن ماهية الأسود من جنس ماهية الأبيض : كلامٌ باطل ؛ لأن الأسود والأبيض من باب الأجسام القائمة بأنفسها . لا من باب الصفات والأعراض .

وأيضا ؛ فالأسود والأبيض لا يتقابلان تقابل الضدين . ولا تقابل العدم والملكة فليسا من هذا الباب . اللهم إلا إذا أراد مريد بذلك : أن الحيز الذى فيه الأسود لا يكون فيه الأبيض . وحينئذ فيكون تضاد الأبيض والأسود كتضاد الأسودين والأبيضين .

وأيضا ؛ فيقال : اختلاف الأسود والأبيض يُراد به[1] اختلاف عينهما ، مع قطع النظر عن السواد والبياض ، أو بشرط السواد والبياض ، فإن أريد الأول فلا اختلاف بين ذاتيهما مع قطع النظر عن اللونين ، فإن الجسم الذى هو الأسود قد يكون نفس الجسم الذى هو الأبيض وإن أريد[2] بالاختلاف اختلافهما بشرط اللون المختلف ، فحينئذ يكون اختلافهما كاختلاف السواد والبياض . فإن الشىء المشروط بالسواد مخالف للشىء المشروط بالبياض . ولا يجوز[3] أن يقال : إن الذاتين متماثلتان[4] إلا مع التجريد

(١) والأبيض يراد به : كذا فى (س) . (هـ) . وفى سائر النسخ : والأبيض إنه أراد به .

(٢) وإن أريد : كذا فى (س) . (هـ) . وفى سائر النسخ : فإن أريد .

(٣) س : فلا يجوز .

(٤) س . ق . ص . ط : إن الذاتين متماثلتين . وسقطت كلمة متماثلتين فى (ر) . والمثبت من (م) . (هـ) .

عن الاختلاف ، وإلا فإذا أَخَذْت الذاتين مشروطتين بالاختلاف لم يكونا متماثلتين التماثل الذى لا يشترط فيه الاختلاف ، كيف والتماثلان يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر؟ والشيء فى حال سواده لا يجوز أن يكون أبيض ، وهوفى حال بياضه لا يكون أسود؟ فلا يكون الأسود حال كونه مشروطا بالسواد يجوز عليه ما يجوز على الأبيض حال كونه مشروطاً بالبياض.

وقول القائل : «إن الاختلاف بين الحركة والسكون عارض بسبب المسبوقية بالغير» ليس بمسلم له ، فإنه يعقل التضاد بينهما مع عدم خطور[1] المسبوقية بالبال ، كما يعقل التضاد بين العلم والجهل ، والقدرة والعجز ، والسواد والبياض.

٢٠٨/٢ / وقول القائل : «ليس جعل السكون عبارة عن عدم الحركة بأولى من العكس» دعوى مجردة ، فلا نسلم انتفاء هذه الأولوية ، بل هذه الدعوى بمنزلة قول القائل : ليس جعل العمى عدم البصر بأولى من العكس ، وليس جعل الصمم عدم السمع بأولى من العكس ، وليس جعل الجهل البسيط عدم العلم بأولى من العكس ، وليس جعل أحد المتقابلين عدما والآخر وجوداً بأولى من العكس.

ومعلوم أن كل هذه دعاوى مجردة بل باطلة ، فإنا نعلم بالحس أن الحركة أمر وجودى ، كما نعلم أن الحياة والعلم والقدرة[2] والسمع والبصر أمر وجودى ، وأما كون ما يقابل ذلك هو ضد ما ينافيها[3] أو

(١) م (فقط) : حضور.

(٢) س : والقدرة والعلم.

(٣) س ، هـ : هو ضد ابنافيها. ويبدو أن العبارة محرفة.

عدمها عن محلها فهذا فيه نظر ، ولهذا تنازع العقلاء فى هذا دون الأول ، وكثير من النزاع فى ذلك يكون لفظياً ، فإنه قد يكون عدم الشئ مستلزما لأمر وجودى ، مثل الحياة مثلا ، فإن عدم حياة البدن مثلا مستلزم لأعراض وجودية .

والناس تنازعوا فى الموت : هل هو عدمى أو وجودى ؟ ومن قال : « إنه وجودى » احتج بقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ ﴾[سورة الملك : ٢] فأخبر أنه خلق الموت كما خلق الحياة ، ومنازعه يقول : العدم الطارئ يخلق كما يخلق الوجود ، أو يقول : الموت المخلوق هو الأمور الوجودية اللازمة لعدم الحياة ، وحينئذ فالنزاع لفظى .

وكذلك تنازعوا فى الظلمة : هل هى وجودية أو عدمية ؟ وهى عدم النور عمّا من شأنه قبوله ، ومن قال : « إنها وجودية » يحتج بقوله تعالى ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [سورة الأنعام : ١] والآخر يقول : كل ما يتجدد ويحدث من الأمور الوجودية والعدمية ، فالله سبحانه جاعله ، أو يقول : عدم النور مستلزم لأمور وجودية ، هى الظلمة المجعولة ، وكون السكون وجوديا أبعد من كون الموت والظلمة ونحو ذلك وجوديا ، والسكون قد يراد به قوة فى الجسم تمنع حركته ، كالطبيعة [1] التى فى الحجر التى توجب استقراره فى الأرض ، وهذا أمر وجودى ، لكن من قال « إن السكون عدمى » لم يجعل تلك الطبيعة هى السكون ، بل قد[2] يسمون ذلك اعتماداً ، ويفرّقون بين السكون والاعتماد ، لكن قد

---

(١) ق ، ر ، ط ، ص : كالطبيعة .

(٢) س : لكن قد .

٢٠٩/٢ يُقال له : فالجسم إذا كان / ساكناً ، فإما أن يكون السكون وجوديا أو مستلزما لأمر وجودى ، وحينئذ فالمقتضى لذلك الأمر الوجودى : إما موجب بنفسه ، ويساق الدليل إلى آخره ، لكن من قال : « إن الجسم الأول كان ساكناً فى الأزل ثم تحرك » يقول فى هذا ما يقوله القائلون بحدوث الأجسام ، فإنهم إذا قالوا : « حدثت هى وحركتها [١] من غير سبب يقتضى حدوثها » قال لهم هذا المنازع : بل كان ما قدّر [قديما] [٢] من الأجسام ساكناً ، ثم حدثت حركته من غير سبب يقتضى تحركها . وهذا يقوله من يقول : إن الأول جسم ، وإنه يتجدد له الفعل بعد أن لم يكن [له] [٣] فاعلا ، ويقول : الكلام فى حدوث الفعل القائم به كالكلام فى حدوث المفعول المنفصل عنه .

وذلك أن أهل الكلام والنظر من أهل القبلة وغيرهم تنازعوا فى ثبوت جسم قديم :

فطائفة قالت [٤] بامتناع جسم قديم ، وحدوث كل جسم ، وتنازعوا فى المحدِث للجسم : هل أحدث بعد أن لم يكن محدِثا بدون سبب حادث أصلا ، أم لابد من سبب حادث ؟ وهل تقوم به [٥] أمور حادثة كإرادة حادثة ، وتصور حادث ، بل وفعل حادث ؟ على قولين لهم .

(١) س : وحركاتها .

(٢) قديما : زيادة فى (س) .

(٣) له : زيادة فى (س) ، (هـ) .

(٤) س : قالوا .

(٥) تقوم به : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : يقوم .

وطائفة قالت بثبوت جسم قديم ، ثم هؤلاء منهم من قال : لم يزل فاعلا متحركا ، ومنهم من قال : بل تجدد له الفعل والحركة ؛ فإذا احتج الأولون على هؤلاء بأن الجسم لو كان أزلياً لم يخل من الحركة والسكون ، والحركة لا تكون أزلية ؛ لامتناع دوام الحوادث وتسلسلها ، والسكون لا يكون أزلياً لأنه وجودى ، فلو كان أزلياً لامتنع زواله ؛ لأن الوجودى الأزلى يمتنع زواله ؛ لأن المقتضى له إما موجب بنفسه أو لازم للموجب بنفسه ، ثم نقول [1] : والسكون يجوز زواله فلا يكون أزليا .

أجابوهم عن جواز دوام الحوادث بأجوبتهم المعروفة كما تقدم التنبيه على ذلك ، وأجابوهم عن السكون الأزلى بأن قالوا : ما ذكرتموه يناقض ما ذكرتموه / فى حدوث الأجسام . وذلك أنكم إذا قلتم بحدوثها فلا يخلو : إما أن تقولوا بجواز تسلسل الحوادث ، وإما أن لا تقولوا بجواز ذلك [2] . ٢/٢١٠

فإن قلتم بجواز تسلسل الحوادث وأن الأجسام حدثت بشرط حوادث متعاقبة ، كما قال ذلك مَنْ قاله مِنْ القائلين بحدوث الأجسام ، كالأرموى والأبهرى وغيرهما . قالوا لهم : فإذا جوَّزتم تسلسل الحوادث بطل دليلكم على امتناع التسلسل فى الآثار ، وأمكن حينئذ أن يكون الجسم القديم لم يزل متحركا ؛ فبطل دليلكم على حدوث الجسم .

وإن قلتم لا يجوز تسلسل الحوادث والآثار [3] ، وقلتم بحدوث

---

(١) س : ثم يقول .

(٢) ر : وإما أن لا تقولوا ذلك

(٣) م ، ق : الحوادث فى الآثار

الأجسام من غير سبب حادث – لزم أن لا يكون حدوث الحادثات متوقفا على سبب حادث ، بل كان الفاعل المختار يُحْدِث ما يحدث من غير سبب حادث أصلا ، كما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة ومَنْ وافقهم .

وحينئذ فيقول لهم منازعوهم من الهشامية والكرَّامية وغيرهم : فيجوز حينئذ أن يكون الجسم القديم الأزلى تحرك بعد أن كان ساكنا من غير سبب أوجب ذلك ، بل بمحض المشيئة والقدرة ؛ لأن القادر المختار يمكنه ترجيح أحد طرفى الممكن بلا مرجح :يرجح[1] السكون تارة والحركة أخرى .

فإن قالوا هم[2] : نحن نقول : « يفعل بعد أن لم يكن فاعلا ، فإذا قلتم السكون أمر وجودى جعلتموه فاعلا فى الأزل لأمر وجودى ، والفعل فى الأزل محال » .

قالوا لهم : نحن ليس لنا غرض فى أن نجعل السكون أمراً وجوديا ، ولا أن نجعله فاعلا فى الأزل لأمر وجودى ، بل اتفقنا نحن وأنتم على أنه يفعل ما لم يكن فاعلا له من غير سبب حادث ، لكن نزاعنا فى الفعل : هل يقوم به ؟ وفى الفاعل : هل هو جسم ؟ فإذا طالبتمونا[3] بسبب فعله للحركة بعد السكون ، قلنا لكم : هذا بمنزلة فعله لكل محدَث بعد أن لم يكن فاعلا ، والفرق إنما يعود إلى محل الفعل لا إلى سببه

(١) س ، هـ : فرجح
(٢) س ، هـ : فإن قالوا لهم
(٣) ر : فإذا طالبتموها

ومقتضيه . وتلك مسألة أخرى قد تُكلِّم عليها فى غير هذا الموضع ، وإلا فمن جهة المطالبة بسبب الفعل الحادث لا فرق بيننا وبينكم ، بل قولنا أقرب /إلى المعقول من قولكم ، فإن أحداثَ الأمور المنفصلة بدون حدوث فعل يقوم بالفاعل أمر غير معقول ، بخلاف العكس . ٢١١/٢

فإذا قالوا لهم : السكون أمر وجودى ، فإذا كان أزليا كان له موجب قديم ، فيمتنع زواله .

قالوا لهم : حدوث ما يحدث إما أن يقف على سبب حادث ، وإما أن لا يقف ، (١)فإن وقف على أمر حادث بطل قولكم (٢) بحدوث الأجسام ، وإن لم يقف فقد يقال : فرق بين حدوث حادث يزيل أمراً وجوديا وحدوث حادث يزيل أمرا عدميا(١) . فإن لم يقف بطل قولكم بحدوث الأجسام ، وإن وقف فلا فرق بين حدوث حادث يزيل أمرا وجوديا ، أو حدوث (٣) حادث لا يزيل أمرا وجوديا . وذلك أنه إن جُوِّز على الفاعل أن يُحدث ما يحدث من غير تجدد أمر فقد تغير الأمر الذى لم يزل بلا سبب اقتضى التغير إلا محض مشيئة الفاعل وقدرته ، وحينئذ فيجوز أن يتغير السكون الذى لم يزل بدون سبب يقتضى التغير إلا محض مشيئة الفاعل وقدرته . وإذا كان الفاعل القادر المختار قادر على أن يحدث ما يحدث ويجعل المعدوم موجودا بدون سبب حادث أصلا لأنه يمكنه ترجيح أحد طرفى الممكن(٤) بلا مرجح ، كان قادرا على أن يجعل

(١ - ١) : ساقط من (س) فقط

(٢) ط . ر . ص : قولهم

(٣) م . ق : وحدوث

(٤) أحد طرفى الممكن : كذا فى جميع النسخ . وكتب محققا نسخة (م) فى التعليق : « فى الأصل الخطى : ترجيح أحد مقدوريه وهما فى المعنى سواء » .

الساكن متحركا بدون سبب حادث أصلا ، لأنه يمكنه ترجيح أحد طرفى الممكن بلا إحداث الأجسام التى تكون ساكنة ومتحركة أعظم من إحداث نفس حركاتها ، فإذا أمكنه إحداثها بدون سبب حادث فإحداث حركاتها أمكن وأمكن .

ويُقال لهم : لو خَلَق البارى تعالى جسما ساكنا ثم أراد تحريكه بدون سبب حادث : أكان ذلك ممكنا أو ممتنعا ؟

فإن قلتم : « يمتنع ذلك » بطل مذهبكم ودليلكم . وإن قلتم : « يمكن ذلك » . / قيل لكم : فالقول فى زوال ذلك السكون كالقول فى زوال غيره . فإنه يقال : السكون أمر وجودى ، وذلك السكون الوجودى لا بد له من سبب . وحينئذ فتجئ مسألة زوال الضد : هل هو بإحداث ضدٍ آخر ، أو بإحداث عدمه ، أو بخلق فناء ، أو نفس الأعراض لا تبقى ؟ فيقال فى هذا ما يقال فى ذلك[1] .

٢/٢١٢

ومن قال : « السكون الوجودى لا يبقى زمانين بل ينقضى شيئاً فشيئاً » . قيل له : فكذلك إذا قدّر السكون قديما فإنه لا يبقى زمانين ، بل يحدث شيئا فشيئا ، وحينئذ فكل جزء من أجزاء السكون ليس هو قديما بنفسه ، كما قلتم فى كل جزء من أجزاء الحركة : ليس هو قديما بنفسه .

فإذا كان القائلون بأن السكون أمر وجودى يقولون : إنه يتجدد شيئا فشيئاً كما يقولون مثل ذلك فى الحركة .

---

(١) م ، ق ، ر ، ص : فى ذاك

قيل لهم : فيكون دليلكم على امتناع كون الازلى ساكنا من جنس دليلكم على امتناع كونه متحركا ، وهو تناهى الحوادث ، وقد تقدم الكلام فيه .

فإذاقالوا : «السكون أمر وجودى فإذا كان قديما امتنع زواله ؛ لأن ما وجب قدمه امتنع عدمه ، لأن القديم إما أن يكون واجبا بنفسه أو من لوازم الواجب بنفسه» .

قيل لهم : هذا مثل أن يُقال : عدم الفعل هو تركه ، وترك[1] الفعل أمر وجودى ، فإذا كان قديما امتنع عدمه ؛ لأن ما وجب قدمه امتنع عدمه .

فإذا قالوا : «عدم الفعل ليس هو تركا وجوديا» أمكن أن يقال : عدمُ الحركة ليس هو سكونا وجوديا .

وقد ضعَّف الآمدى وغيره هذه الحجة : حجة الحركة والسكون[2] ، وهى فاسدة على أصول من يقول بأن الأعراض لا تبقى زمانين من هذه الجهة ، وهى فى الأصل من حجج المعتزلة الذين يقولون بجواز بقاء الأعراض ، لكن من ينازعهم من الهشامية والكرامية وغيرهم : ممن يقول بإثبات جسم قديم ، وأنه قام به من / الفعل ما لم يكن قائما — سواء سَمَّوا ذلك حركة ، كما يقربعضهم بذلك ، أو لم يسموه حركة كما يمتنع بعضهم من ذلك — فإن المقصود المعانى العقلية لا الإطلاقات اللفظية . ٢١٣/٢

---

(١) ط . ر : أو ترك

(٢) انظر كتاب «غاية المرام فى علم الكلام» للآمدى . ص ٢٦٢ — ٢٦٣ (وانظر تعليق المحقق) تحقيق الأستاذ (الدكتور) حسن محمود عبد اللطيف . القاهرة . ١٩٧١/١٣٩١

فإذا قال من قال من معتزلة البصرة : « إن إفناء[(١)] الأجسام بإحداث فناء لا فى محل ، كما أن إحداثها بحدوث إرادة لا فى محل » والتزموا حدوث عرض لا محل له ، وحدوث الحوادث بلا سبب حادث ، وأن من الحوادث ما يحدث بدون إرادة ، وقالوا : لا يزول الضد إلا بحدوث ضده[(٢)].

قال لهم هؤلاء : فكذلك إذا قدّرنا جسما قديما تحرك بعد أن كان ساكنا ، كان زوالُ ذلك السكون بحدوث ضده من الحركة وحدوث ذلك بما[(٣)] به يحدث المنفصل ، ومن قال : « العرض يعدم بإحداث إعدام » كما هو أحد القولين لمتكلمة أهل الإثبات من الأشعرية والكرَّامية وغيرهم ، قالوا : ذلك السكون يعدم بإحداث إعدام . والقول فى سبب حدوث الإعدام كالقول فى حدوث سبب الإحداث .

وإن قالوا : « إن السكون ينقضى شيئاً فشيئاً كما تنقضى الحركة شيئاً فشيئاً » كما قالوا مثل ذلك فى سائر الأعراض – كما هو أحد قولى أهل الإثبات من الأشعرية وغيرهم – قالوا لهم : فالسكون إذن كالحركة ، فكما أن الحركة متعاقبة الأجزاء فكذلك السكون .

ولا ريب أن هذه الأمور تلزم المستدلين بدليل الحركة والسكون لزوما لا مَحِيدَ عنه ، وإنما التبس مثلُ هذا لأن الواحد من هؤلاء يبنى على المقدمة الصحيحة فى موضع ، ويلتزم ما يناقضها فى موضع آخر ، فيظهر

---

(١) م ، ق : فناء

(٢) س ، ص ، ط ، ر : إلا بحدوث ضدٍ

(٣) بما : كذا فى (س) ، (هـ) . وفى سائر النسخ : عما .

من تناقض أقوالهم ما يبين فسادها ، لكن قد يكون ما أثبتوه فى أحد الموضعين صحيحاً متفقا عليه ، فلا ينازعهم الناس فيه ولا فى مقدماته ، وقد تكون المقدمات فيها ضعف ، لكن لكون[1] النتيجة صحيحة يتساهل[2] الناس فى تسليم مقدماتها . وإنما يقع تحرير المقدمات والنزاع فيها إذا كانت النتيجة مَوْرِدَ نزاع .

والمسلمون / متفقون على أن الله سبحانه وتعالى وصفاته اللازمة لذاته ٢/٢١٤ لا يجوز عليها العدم ، وقد اشتهر فى اصطلاح المتكلمين تسميته بالقديم ، بل [غالب][3] المعتزلة ومَنْ سلك سبيلهم غالبُ ما يسمونه بالقديم ، وإن كان من المعتزلة وغيرهم من لا يسميه بالقديم ، وإن سماه بالأزلى ، وأكثرهم يجعلون القدم أخص وصفه ، كما أن الفلاسفة المتأخرين الإلٰهيين غالبُ ما يسمونه به « واجب الوجود » والمتقدمون منهم غالبُ ما يسمونه به « العلة الأولى » و« المبدأ الأول » .

فإذا قرر المقرر أن ما وجب قدمه امتنع عدمه كان من المعلوم أن الرب القديم الواجب الوجود يمتنع عدمه تعالى ، وليس عند المسلمين قديم قائم بنفسه غيره ، حتى يقال : إنه يمتنع عدمه ، والمتفلسفة القائلون بقدم الأفلاك يقولون : إنه يمتنع عدمها ، فهذه المقدمة وإن كانت صحيحة فى نفسها فلا يصلح أن يستدل بها من قال بما يناقضها أو بما يستلزم ما يناقضها ، فإن نفس ما يستدل به عليها إذا ناقض قوله أمكن

---

(١) م (فقط) : لكن تكون

(٢) س ، ص ، ط ، ر ، هـ : فيتساهل

(٣) غالب : زيادة فى (س)

معارِضُه أن يبطل حجته بالاعتراض المركب ، لا سيما إذا اقتضى فساد قوله على التقديرين .

فمن كان من أصل قوله إن الفاعل المختار له أن يرجح أحد المقدورين على الآخر بلا مرجح أصلا ، بمجرد كونه قادراً ، أو بمجرد إرادته القديمة ، وقُدّر مع ذلك جسم قديم قادر مختار يقبل الحركة والسكون ، كان تحركه بعد سكونه الدائم بمنزلة تحريكه لغيره ، فإن أمكن تحريكه لغيره بمجرد كونه قادراً أو بمجرد إرادته أمكن ذلك فى هذا الموضع ، ولا يمتنع[1] من ذلك إلا أن يقوم دليل على أن الجسم يمتنع قدمه ، أو أن القديم يمتنع كونه يتحرك ، لكن هؤلاء إذا لم يثبتوا حدوث الجسم أو امتناع تحرك القديم إلا بهذا الدليل لم يمكنهم أن يجعلوا من مقدمات الدليل حدوث الجسم أو امتناع حركة القديم ، بل إذا كان حدوث الجسم أو امتناع حركة القديم موقوفا على هذا الدليل كانوا قد صادروا على المطلوب ، وجعلوا المطلوب حجة فى إثبات نفسه ، لكن غيروا العبارات ، وداروا الدورات ، وهم / من موضعهم لم يتغيروا . فلهذا ٢/٢١٥ كان مَنْ وافقهم وفهم كلامهم حائراً لم يفده علما ، ومن لم يفهمه ووافقهم كان جاهلا مقلداً لأقوام جهال ضُلاّل يُظْهِرون أنهم من أعلم الناس بأصول الدين والكلام والعقليات .

ثم إن الرازى ذكر[2] من جهة المنازعين[3] بأن هذه الوجوه الستة فى امتناع كون الجسم أزليا متحركا – التى تقدمت ، وتقدم اعتراض

(١) ولا يمتنع : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : ولا يمنع

(٢) انظر الأربعين . ص ٢١ – ٢٢

(٣) م . ق : المتنازعين

الأرموى عليها – معارضة : « بأن [١] امتناع الحركة فى الأزل إن كان لذاتها وجب أن لا توجد [٢] أصلا ، وإن كان لغيرها فذلك المانع إن كان واجباً لذاته فكذلك ، وإن كان واجباً لغيره عاد الكلام فيه وتسلسل ، أو ينتهى [٣] إلى واجب الوجود لذاته ، ولزم امتناع زوال المانع .

فإن قلت : المانع هو مسمَّى الأزل ، لأنه ينافى المسبوقية بالغير التى تقتضيها الحركة ، وإنه زائل فيما لا يزال :

قلت : الترديد المذكور عائد فى مسمى الأزل أنه [٤] : هل هو واجب لذاته أو لغيره ؟ » .

وأجاب الرازى عن هذه المعارضة فقال [٥] : « قوله : صحة الحركة أزلية . قلنا : إنه لا يلزم [٦] من أزلية الصحة صحة الأزلية » . [**قلت** :] [٧] ولقائل أن يقول : ما تَعْنِى بقولك : صحة الحركة أزلية ، أتعنى به : أنه يصح وجود الحركة فى الأزل ؟ أم تعنى به أنه فى الأزل يصح الحكم عليها بالصحة [فيما لا يزال] [٨] ؟ أما الأول :

---

(١) ذكر الأرموى فى « لباب » ص ١٠ : ثم الأدلة الدالة على بطلان القسم الأول معارضة بأن . .

(٢) لباب : أن لا يوجد

(٣) س ، ط : أو انتهى

(٤) م (فقط) : إلى أنه

(٥) لباب ، ص ١١

(٦) لباب : سبق إنه لا يلزم

(٧) قلت : زيادة فى (س)

(٨) فيما لا يزال : زيادة فى (س)

فهو تسليم للمطلوب ، وأما الثانى : فهو حكم علمى لا كلام فيه ، كالأحكام العقلية الذهنية فينا ، فإنه يصح فى الأزل الحكم بالامتناع على الممتنعات كما يصح الحكم بالجواز على الجائزات ، ثم يقال : الحركة فى الأزل إما ممتنعة الإمكان [1] العام الذى يدخل فيه الواجب وإما ممكنة [2] ، فإن كانت ممتنعة فهو باطل كما تقدم ، وإن كانت ممكنة كان الدليل على امتناعها باطلا ، فبطلت الوجوه الدالة على امتناع الحركة فى الأزل .

ولم يرض أبو الحسن الآمدى هذا الجواب الذى ذكره الرازى ، بل ذكر جوابا آخر ، فقال : « وجوابه أن يُقال : لا يلزم من امتناع الوجود الأزلى على / الحركة لذاتها امتناعُ الوجود الذى ليس بأزلى ، فإذًا ماهو الممتنع غير زائل ، وهو [3] الوجود الأزلى ، وما هو الجائز لم يكن ممتنعا » .

٢١٦/٢

[قلت] [4] : ولقائل أن يقول : هذا يستلزم انقلاب الشئ من الامتناع الذاتى إلى الإمكان الذاتى [من غير تجدد سبب يوجب هذا الانقلاب] [5] بما لا ينضبط لا فى الوجود ولا فى العقل ، فإن الإمكان الذاتى ثابت بالضرورة والاتفاق ، وما من وقت يُقدَّر فيه الإمكان إلا والإمكان ثابت قبله ، لا إلى غاية ، فليس للإمكان ابتداء محدود .

يبين ذلك : أنه قد يقال : صحة الحركة أو إمكان الحركة أو جواز

(١) س : إما ممكنة الإمكان

(٢) س : وإما ممتنعة

(٣) س : بما هو

(٤) قلت : زيادة فى (س)

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة فى (س)

الحركة ، [وصحة الفعل أو جواز الفعل أو إمكان الفعل] [١] إما أن يكون له ابتداء وإما أن لا يكون ؛ فإن لم يكن له ابتداء لزم أنها لم تزل جائزة ممكنة ، فلا تكون ممتنعة ؛ فتكون جائزة فى الأزل . وإن كان لجوازها ابتداء فمعلوم أنه ما من وقت يُقَدره الذهن إلا والجواز ثابت قبله ؛ فكل ما يقدّر فيه [٢] الجواز فالجواز ثابت قبله لا إلى غاية ؛ فعلم أنه ليس للجواز بداية ، فيكون جواز ثبوت الحركات دائما لا ابتداء له . ويلزم من ثبوت الجواز عدم الامتناع .

وإذا قال القائل : إن مسمى الحركة ممتنع فى الأزل ، قيل : معنى هذا الكلام أن مسمى الحركة يمتنع أن يكون قبله حركة أخرى لا إلى أول ، وزوال الأزل ليس موقوفا على تجدد أمر من الأمور ، فإن المتجدد هو من الحوادث ، فتكون الحركة ممتنعة ، ثم صارت ممكنة من غير تجدد أمر من الأمور .

فإن قيل : المتجدد هو عدم الأزل أو انقضاء الأزل أو نحو ذلك .

قيل : عدم الأزل ليس شيئاً كان موجودا فعدم ولا معدوما فوجد ؛ إذ معنى الأزل فى الماضى كمعنى الأبد فى المستقبل ، فما ليس بأزلى فهو متجدد حادث ، فإذا قيل « يشترط فى جواز المتجدد الحادث تجدد المتجدد الحادث » كان المعنى أنه يشترط فى إمكان الشئ ثبوته ، ومن المعلوم أن ثبوته كاف فى إمكانه .

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة فى (س)

(٢) فيه : كذا فى (س) . (هـ) . وفى سائر النسخ : منه

يوضح هذا : أن القائل إذا قال : كل ما يسمى متجددا حادثا [(١)] إما أن يكون ممكنا فى الأزل وإما أن لا يكون ، فإن كان ممكنا بطل القول بامتناعه فى الأزل ، /وإن كان ممتنعا ثم صار ممكنا لزم انقلابُ الشيء من كونه ممكنا إلى كونه ممتنعا من غير تجدد شيء أصلا ، وإذا كان القول بحدوث الحوادث بلا سبب ممتنعا لاستلزامه ترجيح أحد طرفى الممكن بلا مرجح ؛ فالقول بتجدد الإمكان والجواز أو حدوث الإمكان والجواز بلا سبب حادث أولى بالامتناع ، إذ كانت الحقيقة المحكوم عليها بالجواز والامتناع هى هى بالنسبة إلى كل ما يقدّر فى كل وقت وقت ، وإذا كانت نسبة الحقيقة إلى كل ما يقدر من الأوقات كنسبتها إلى الوقت الآخر امتنع اختصاص أحد الوقتين بجواز [(٢)] الحقيقة فيه [(٣)] دون الوقت الآخر ، وإذا امتنع الاختصاص إلا بمخصص ، ولا مخصص ، لزم : إما الامتناع فى جميع الأوقات ، وهو باطل [(٤)] بالحس والإجماع ، فلزم الإمكان والجواز فى جميع الأوقات وهو المطلوب .

٢١٧/٢

وعلى هذا التقدير : فيمكن أن ينظّم ما ذكروه [(٥)] من المعارضة بعبارة لا يرد عليها ما ذكر [(٦)] بأن يقال : إن قيل إن الحركة لم تزل ممكنة

---

(١) عبارة « كل ما يسمى متجددا حادثا » عليها شطب فى نسخة (س) وأشير إلى الهامش حيث كتبت كلمة لم تظهر فى المصورة

(٢) بجواز : كذا فى (س) . (هـ) وفى سائر النسخ : لجواز

(٣) س . ط . ر . هـ : فيها

(٤) م (فقط) : . . جميع الأوقات [وإما الترجيح بلا مرجح] وهو باطل . وذكر المحققان أن مابين المعقوفتين : زيادة يقتضيها السياق .

(٥) س . هـ : ما ذكره

(٦) س . هـ : ما ذكره

ثبت المطلوب ، وإن قيل إنها كانت ممتنعة ثم صارت ممكنة فالامتناع إما لذاتها وإما لموجب واجب بذاته[١] ، وعلى التقديرين فيلزم دوام الامتناع ، وإن كان لا لذاتها[٢] ولا لموجب بذاته فلابد أن يكون الامتناع لأمر واجب بغيره ، وحينئذ فالكلام فى ذلك المانع كالكلام فى غيره ، ويلزم التسلسل ، ثم يقال : تسلسل الموانع إن كان ممكنا ثبت جواز التسلسل ، وأمكن القول بتسلسل الحوادث ، وإن كان تسلسل الموانع ممتنعا بطل كونُ الامتناع متسلسلا ، وقد بطل كونه واجبا بنفسه أو بغيره ؛ فلا يكون الامتناع ثابتا فى الأزل ؛ فيثبت نقيضه ، وهو الإمكان .

وإيضاح ذلك بعبارة أخرى أن يُقال : مسمًّى الحركة إما أن يكون ممتنعا فى الأزل ، وإما أن لا يكون ؛ فإن لم يكن ممتنعا فى الأزل ثبت إمكانه ، فيكون مسمًّى الحركة ممكنا فى الأزل ، وإن كان ممتنعا فى الأزل فامتناعُه إما لنفسه ، وإما /لموجب واجب بنفسه ، أو لازم ٢١٨/٢ للواجب ، وحينئذ فلا يزول الامتناع ، وإن كان لمعنًى متسلسل لزم جوازُ التسلسل ، وهو يستلزم بطلان الأصل الذى بُنى عليه امتناع تسلسل الحوادث .

وسر هذا الدليل : أن الأزل ليس هو شيئاً معيناً محدوداً ، ولكن ما من وقت يقدر إلا وقبله شئ آخر ، وهلمّ جرّا . وهذا هو التسلسل ، فيلزم من تحقق[٣] الأزل التسلسل .

(١) س : وإما لموجب بذاته

(٢) ط ، ر ، هـ : وإن كان لذاتها

(٣) م ، ق ، ط ، هـ : لمن يحقق ؛ ص : من يحقق . والعبارة ساقطة فى (ر)

لكن قد يقال : تسلسل العَدَميات ليس كتسلسل الوجوديات ، بل تسلسل العدميات ممكن ، بخلاف تسلسل الوجوديات ، ويكون حدوث الحوادث موقوفا على تسلسل العدميات ، فيقال : إن لم يكن تسلسل العدميات أمراً محققاً فلا حقيقة له ، فيكون إمكان حدوث الحوادث موقوفا على مالا حقيقة له . وهذا باطل ، وإن كان تسلسلها أمراً محققاً فقد ثبت أن تسلسل الأمور المحققة جائز ، وأنه أزلى ، مع أن كل واحد من تلك التسلسلات [(١)] ليس بأزلى ، وهذا ينقض ما ذكروه فى امتناع تسلسل الحوادث ؛ فهم بين أمرين : إما أن يقولوا بالترجيح بلا مرجح ، وإما أن يقولوا بجواز التسلسل ، وهذا بعينه هو الذى يلزمهم فى قولهم : إنه لابد للحوادث من ابتداء ، فكما أنهم فى هذا يلزمهم إما الترجيح بلا مرجح وإما التسلسل ، فكذلك فى قولهم « إنه لابد لإمكانها من ابتداء » يلزمهم إما هذا وإما هذا ، والقول بالترجيح بلا مرجح تام ممتنع ، وهم متفقون [(٢)] على أن الترجيح بلا فاعل مرجح ممتنع ، لكن لا يشترطون تمام ما به يكون مرجحا ، بل يقولون : يحصل الترجيح [(٣)] التام من غير حصول الرجحان ، [ويحصل الرجحان] [(٤)] بدون المرجح التام ، بناء على أن القادر يرجح أحد مقدوريه بلا مرجح ، [إذ أن الإرادة القديمة ترجح أحد المثلين بلا مرجح] [(٥)] والقول بجواز التسلسل

(١) ر : المتسلسلات ؛ م . ط : المسلسلات

(٢) س : وهم يوافقون

(٣) م . ق . ص . ط . ر : المرجح

(٤) ويحصل الرجحان : زيادة فى (س)

(٥) ما بين المعقوفتين كلام غير واضح فى هامش (س) وكذا استظهرته . وهو ساقط من سائر النسخ . ومكان هذا الكلام فى نسخ (ر) . (ط) . (ص) يوجد بياض وكتب فى هامش (ط) . (ر) : انقطع . وفى (ص) : بياض الأصل

يبطل القول بامتناع التسلسل ، فثبت بطلان قولهم على التقديرين [1] .

(١) فى نسخة (س) بعد كلمة التقديرين عبارة « والله أعلم » وفى نسخة (ط) كتب فى الهامش ما يلى : « بلغ مقابلة على أصله المنقول منه بعون الله تعالى والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم وفى هامش نسخة (ص) كتب ما يلى : « بلغ مقابلة على الأصل بحسب الطاقة والحمد لله وحده »

وفى أسفل الصفحات فى (ط) ، (ر) ، (ص) كتب ما يلى : « نجز الجزء الأول بعون الله » زادت نسخة (ص) : والحمد لله « يتلوه فى الجزء الثانى : قال الرازى : البرهان الثانى : كل جسم متناه » .

وفى نسخة (ر) كتب بعد ذلك مايلى : « فرغت منه ٢٢ من شهر جمادى الأولى ١٣٣ (ورجحت فى المقدمة . جـ ١ ص ٤٥ أن يكون ١٠٣٣) والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليما كثيرا دائما آمين »

وفى نسخة (ص) كتب فى أسفل الصفحة ما يلى : « فرغ منه ناقله ثالث عشر شهر ذى القعدة الحرام ١٣٠٥ والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على إمام المتقين محمد وآله وصحبه أجمعين . اللهم آمين »



فهرس موضوعات الجزء الثانى من كتاب
درء تعارض العقل والنقل

صفحة

صفحة

صفحة

تم الجزء الثاني من كتاب « درء تعارض العقل والنقل » لابن تيمية بحمد الله
ويتبعه إن شاء الله الجزء الثالث وأوله :

قال الرازي : البرهان الثاني كل جسم متناهي القدر ...الخ



رقم الإيداع ٩٥٢٥ / ١٩٩٠ م
I.S.B.N :977 - 256 - 013 - 5

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة
☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦
المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل
أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣
ص . ب ٦٣ إمبابة